



3470  
SIA



شرح كاشفة السجا للشيخ الامام العالم الفاضل أبي عبد  
المعطي محمد نووي على سفينة النجاة في أصول الدين  
والفقه للشيخ العالم الفاضل سالم بن  
سمير المحضري على مذهب  
الامام الشافعي  
نفعنا الله بهم  
آمين

وبهاضه كتاب الرياض البدية في أصول الدين وبعض فروع  
الشريعة على مذهب الامام الشافعي أيضا رضي الله عنه



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لأداء أفضل الطاعات واكتساب أكل السعادات  
(وأشهد) أن لا إله الا الله المتصف بجميع الكمالات (وأشهد) أن سيدنا محمد عبده  
ورسوله أفضل المخلوقات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الأتباع النيرات صلاة  
وسلاما دائما ما دامات الارض والسموات (أما بعد) فقول العبد الفقير المضطر لرحمة  
ربه العليم الخبير لكثرة التقصير والمساوى أوبعسد المعطي محمد ونوحي بن عمر الجاوي  
الشافعي مذهبنا البتني اقلما التنازى منشأ ودارا غفر الله ذنوبه وستر في الدارين  
عبوبه (هذه) تفهيدات نافعة ان شاء الله تعالى على المختصر المقلب بسفينة النجاة  
في أصول الدين والفقه للشيخ العالم الفاضل سالم بن سمير المحضري اقلما والتساوى وفاة  
نور الله ضريحه آمين تقسم مسائله وتقلك مشكله وتفصل مجمله وضعها لتكون  
تذكرة لنفسي وللقاصرين مثلى من أبناء جنسي (وسميتها) كاشفة السجيا في شرح  
سفينة النجاة وأوضحته بالتراجيح والفصل وغيره اقتداء بكتاب الله تعالى في كونه مترجما  
مفصلا سوراسورا ولانه أبعد على الدرس والتحصيل منه وأقمت فيه فصل الصيام  
ان شاء الله تعالى ليزيد النفع على العوام بعون الملك العلام وجعلته كهيئة المتن مع  
الشرح في المشاكهة ليوافق صورة الفرع صورة الاصل فان شرط المرافقة الموافقة  
نسأل الله سبحانه تبارك وتعالى أن يعيننا على اكمالها وبسر الاسباب في افتتاحها  
واختتامها وما جئني على جمعها إلا رجاء دعوة رجل صالح يتفجع منها بمسئلة فيعود بنفعها  
على في قبرى محمد بن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو دعا يتفجع به  
أو ولد صالح يدعو له وأنا وان كنت لست أهلا لهذا الشأن والجمال قصدت التشبه  
بالرجال لا فوز يحسني اياهم لما ورد في الخبر من تشبه بقوم فهو منهم وأردت الغوص

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد سيد المرسلين  
وعلى آله وصحبه أجمعين  
والتابعين فسم يا حسان  
الى يوم الدين (أما بعد)  
فهذا المختصر في أصول  
الدين وجملته من فروع  
على مذهب الامام الشافعي  
رضي الله عنه (سميته)  
الرياض البديعة في أصول  
الدين وبعض فروع  
الشريعة) راجيا من الله  
أن ينفع به طلبة العلم لاسيما  
المتدربين وان يوجه الله  
رغبة الراغبين (اعلم) انه  
يجب على كل شخص من

- ٦ فصل في بيان دعائهم الاسلام واساسها واجزاؤها  
١٠ فصل في بيان جميع ماوجب الايمان به والبراهين الدالة على حقيقة الايمان  
١٧ فصل في بيان مفتاح الجنة وهي كلمة التوحيد الخ  
٢٠ فصل في بيان بلوغ المراهق والمعصر  
٢١ فصل في بيان الاستنجاء بالمجر  
٢٢ فصل في الوضوء  
٢٤ فصل في بيان أحكام النية  
٢٥ فصل في الماء الذي لا يدفع النجاسة والذي يدفعها  
٢٧ فصل في موجبات الغسل  
٣٠ فصل في الغسل  
٣١ فصل في شروط الطهارة  
٣١ فصل في بيان الاحداث  
٣٤ فصل في بيان ما يحرم بالحدث الاصفر والمتوسط الخ  
٤٠ فصل في بيان التجزئ استعمال الماء  
٤٤ فصل في شروط صحة التيمم  
٤٦ فصل في أركان التيمم  
٤٨ فصل في بيان ما يبطل التيمم  
٤٨ فصل في بيان الاستحالات والمطهر المخليل  
٤٩ فصل في بيان الاعان النصة  
٥٤ فصل في بيان ازالة النجاسة  
٥٧ فصل في بيان قدر المحيض وما يذكركمه  
٥٨ فصل في بيان ما لا ملازمة من الشرع على تأخير الصلاة عنه تأسيه  
٦٠ فصل في بيان شروط صحة الصلاة  
٦٥ فصل في بيان أركان الصلاة  
٧٢ فصل فيما يعتبر في النية  
٧٤ فصل في شروط التحريم  
٧٦ فصل في واجبات أم القرآن  
٧٧ فصل في بيان عدة الشدات في الفاتحة الخ  
٧٨ فصل في واجبات السجود  
٧ فصل في عدة الشدات في التشهد ومواقعها  
٨ فصل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
٩ فصل في السلام وهو المنهي بالتحليل أيضا

٢١٢

النجاة

٢٠١٢٥

٨٢	فصل في أوقات الصلوات المكتوبة
٨٣	فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت والفعل
٨٥	فصل في بيان السكّات في الصلاة
٨٧	فصل فيما يتعلق بالطمأنينة
٨٨	فصل في بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به
٨٩	فصل في بيان عدد الأبعاض من الصلاة
٩٢	خاتمة والمكروهات في الصلاة أحد وعشرون
٩٤	فصل في مفسدات الصلاة
١٠١	فصل في بيان الصلاة التي تلزم فيها الجماعة
١٠٤	فصل في الشروط المعتبرة في القدوة
١١٠	فصل في بيان الصور الممكنة في القدوة
١١١	فصل في شروط جواز جمع التقديم
١١٢	فصل في شروط جواز جمع التأخير
١١٣	فصل في شروط التصر
١١٦	فصل في شروط صحة فعل الجمعة
١١٩	فصل في أركان الخطبة
١٢٠	فصل في شروط الخطبة من الجمعة
١٢٣	فصل فيما يتعلق بالبيت
١٢٥	فصل في بيان غلله
١٢٧	فصل في كفّن ٢١ ، فصل في الصلاة عليه
١٣١	فصل في الدفن فيه كرمعه
١٣٢	فصل فيما لو حبس في البيت
١٣٢	فصل في أنواع الأسماء التي لا يحل فيها
١٣٣	فصل فيما يتعلق بالركعة فيه
١٤٠	فصل في أنواع ركعات ركعتين
١٤١	فصل في شروط ركعات ركعتين
١٤٢	فصل فيما يجب في ركعة
١٤٤	فصل في شروط ركعة ركعتين
١٤٤	فصل في شروط ركعة ركعتين
١٤٥	فصل في ركعات الصوم
١٤٨	فصل في بيان ما يجب في الركعة الواحدة
١٤٩	فصل فيما يجب في ركعة الصوم
١٥٠	فصل في أقسام الأضحية في ركعة الصوم
١٥١	فصل في بيان ما لا بد من ركعة الصوم

في محبتهم لا حذر معهم محمد بن الضاري يحشر تركه مع من أحب ويبنى لمن وقف على  
هفوة أن يصلحها بعد التأمل نسأل الله أن يبدل حالنا إلى أحسن الأحوال وأن يجعلنا  
من تسمى إليه الناس لاخذ العلم لا المحفوظ الدنيا القانية وأن يعتنا بالخطا في وجهه  
الكريم في الدار الباقية قال المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل  
اسم من أسماء الذات الأعلى الموصوف بكل الأفعال أو بأداة ذلك أولف متبركا أو  
مستعنا فسر بذلك شحنا أجدل ما ملئ في حاشيته على أصول الفقه ابتداء المصنف  
كأنه بالجملة اقتداء بالكتاب العزيز في ابتدائه به أي في اللوح المحفوظ أو بعد جمعه  
وترتبه في المحصف وأما ما روي أن أول ما كتبه الغلم أنا التوابع وأنا أناب على من ناب فهو  
في ساق العرش وامتثال لأطاعة لاهر صلى الله عليه وسلم في قوله أول ما كتبه الغلم بسم  
الله الرحمن الرحيم فإذا كتبت كتابا كتبوها أوله وهي مفتاح كل كتاب أنزل ولم ينزل  
على جبريل بها أعاها ثلاثا وقال هي لك ولا تمتك فخرجهم لا بدعوا في شيء من أمورهم  
فأني لم أسمعها طرفة عين منذ نزلت على أبيك آدم عليه السلام وكذلك الملائكة وفي رواية  
إذا كتبت كتابا كتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم وإذا كتبتموها فاقروها وروى  
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال خلقوا بأخلاق الله ولا شأن له عادته تعالى في ابتداء كل  
سورة إلا تبارك بالجملة سوى براءة ففحن ما مورون به وعلمنا حديث أبي داود وغيره كل  
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أثر أو أقطع أو أجزم والبال الشرف  
والعظمة أو التماثل والشأن الذي بهم به شرطا ومعنى الاهتمام به طلبة أو إباحته بأن لا يكون  
محرم الذات ولا مكره الذات لكن لا تطلب البسملة على محقرات الأمور ككس من زبل  
ولا تطلب للذكر المحض كالتهليل وقال الشيخ عمدة والبال أيضا القلب كأن الأمر لشرفه  
وعظمته فلك قاب صاحبه لا شغاله به وفي قوله أنه للسمية على قياس قوله صلى الله  
عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة أتى بسبها حسنة أوهي المرأة من تبي أسرائيل والأثر  
منقطع الذنب والقطع من قطع بده أو أحدهما ولا جزم بالذال الهجاء المقطوع  
اليد وقيل الذاهب الأنا مل وقال التبراي هو علة معروفة فهو من باب التشبيه ان لم يخ  
وه معنى الحديث كل شيء له شرف وعظمة أو كل شيء يطاب أو يباح أو كل شيء له قلب أي  
ذلك قال لا يبدأ بسبب ذلك الذي يسم الله الرحمن الرحيم فهو كالحجوان المقطوع الذنب  
أو كمن قطع بده أو كمن ذهب أنامله أو كمن به جندام في بقعه وعينه شرطا وإن تم حسنا  
واختلف في البسملة هل هي آية من الفاتحة ومن كل سورة فعندنا أنها ليست آية من  
الفاتحة ولا من كل سورة وعند عبد الله بن المبارك أنها آية من كل سورة وعند الشافعي  
أنها آية من الفاتحة وتردد في غيرها ولم يختلفوا فيها في التل في عدها من القرآن ومن  
خوارها إذا تلاها شخص عند الترم أحدي وعشرين مرة آمن تلك اللبلة من الشيطان  
وأن ينه من السرقة وأمن من موت الفجأة غير ذلك من الدلائل فأفاده اجابته أنه روى  
(الحمد) أي التمام الكلام على الجمل الاختصاري مع جهة التيسيل والمغضم سواء كان  
في متابله جملة تام لا ممتحق (الله) وهذا هو الحمد الاتحوي الذي طالبه بالبداءة به وإسما الجهاد

المكلفين ولو كان رقيقا  
أن يعرف أركان الإسلام  
والإيمان فأركان الإسلام  
خمس أن تشهد أن لا إله  
إلا الله وأن محمدا رسول  
الله وتقيم الصلاة وتؤتي  
الزكاة وتصوم رمضان  
وتحج البيت الحرام إن  
استطعت إليه سبيلا  
وأركان الإيمان ستة  
أن تؤمن بالله وملائكته  
وكتبه ورسله واليوم  
الآخر وبالقدر  
وشبهه ويجب عليه أن  
يعرف عقائد الإيمان  
وهي الصفات الواجبة لله  
تعالى واستحالة عليه  
والمحاربة في حقه والنسبة



الاصطلاح فلا يطلب البداءة به وهو فعل يدل على تعظيم المنعم من حيث كونه متعالياً  
الحامد أو غيره سواء كان ذلك قولاً باللسان أو اعتقاداً بالحنان أو علاناً بالركان التي هي  
الاعضاء (رب) أي مصلح (العالمين) لما افتتح بالسملة افتتاحاً حقيقياً افتتح بالمجملات  
افتتاحاً حقيقياً جامعاً بين حديثي السملة والمجملات واقتداء بالكتاب أيضاً وعملاً بحديث  
ابن ماجه كل امرئ ذي نال لا يسد أفيه بالمحمد لله فهو أجندم وفي رواية فهو أقطع وفي رواية  
فهو أبر والمعنى على كل مقطوع البركة ونافعا وقليلها قال النووي رحمه الله تعالى  
يستحب الحمد في ابتداء الكتب المصنفة وكذلك في ابتداء دروس المدرسين وقراءة  
الطالبين بين يدي المعلمين سواء قرأ حديثاً أو فقه أو غيره وأحسن العبارات في ذلك  
الحمد لله رب العالمين وقال بعض الشافعية أفضل الحمد أن يقال الحمد لله حمداً وفي  
نعمه وبركاته مزيدة وقيل أفضل الحمد أن يقال الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت  
منها وما لم أعلم زاد بعضهم عدد خاتمه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم وفي خبر ابن ماجه عن  
عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يحب قال الحمد لله الذي بنعمته تتم  
الصالحات وإذا رأى ما يكره قال الحمد لله على كل حال رب أنى أعوذ بك من حال أهل النار  
(وبه) لا غيره (نستعين) أي نطلب المعونة فتقدم الجار والمجرور لإفادة الاختصاص  
(على أمور الدنيا والدين) يطلق الدين لغة على معان كثيرة منها الطاعة والعبادة والمجزأ  
والحساب وشرعاً على ما شرعه الله على لسان نبيه من الأحكام وسبحي ديناً لا تأنس له أي  
تعتقدون عقداً وسبحي أيضاً ملته من حيث أن الله شرعه لنا أي يبينه لنا على لسان النبي صلى  
وسبحي أيضاً شرعاً وشرعاً من حيث أن الله شرعه لنا أي يبينه لنا على لسان النبي صلى  
الله عليه وسلم (وصلى الله) أي زاد الله عظماً وتعظيماً (وسلم) أي زاد الله تحية وتعظيماً  
بلغت الدرجة القصوى (مسئلة) قال اسمعيل الحمادي فإن قيل الراجح للتي حاصلة  
فقطها بتحصيل الحاصل فالجواب أن المقصود بصلواتنا عليه طلب راحة لمن كن فأنه ما من  
وقت إلا وهلك رجة لم تحصل له فلا يزال يترقى في السكالات إلى ما لا نهاية له فهو ينتفع  
بصلاته عليه على الجميع لكن لا ينبغي أن يقصد المصل ذلك بل يقصد التوسل إلى ربه في  
نيل مقصود ولا يجوز الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم بغير الوارد كرحه الله بل المناسب  
واللائق في حق الأنبياء الدعاء بالسلامة والسلام وفي حق الصحابة والتابعين والاولياء  
والمشايع بالتبرؤ وفي حق غيرهم بكفي أي دعاء كان انتهى (على سيدنا محمد) هو أفضل  
إسماء صلى الله عليه وسلم وأسمى له بذلك حده عبد المطلب في سابع ولادته لموت أمه  
فلما أوفيل له لم يسمه محمد وأولس من أسماء أمك ولا قولك فقال رجوت أن يحمدي في  
السماء وفي الأرض وقد حقق الله رجاءه وقيل المسمى له بذلك أمه أم هانئ فقال لها  
جاءت بسيد البشر فسمي محمد وأما أنى بالصلاة في أول كتابه على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عملنا الحمد لله والندى وهو قوله تعالى عبدي لم تشكرني إذ لم تشكر من أجر  
التمتع على يدك ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمى لنا في كل نعمة بل هو أصل  
الابحاد لكل مخلوق آدم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم من صلى على في كتاب لم تزل

لواجبة الرسل عليهم  
صلاة والسلام والمستحبة  
عليهم والمجترية في حقهم  
الحق سبحانه تعالى الوجود  
والقدم والبقاء ومخالفته  
تعالى جميع خلقه وقدمه  
تعالى بنفسه ومعنا ما أنه  
تعالى لا يقتصر إلى ذات  
يقوم بها ولا إلى موجد  
يحدث بل هو تعالى الموجد  
للأشياء كلها ويجب له  
تعالى الوحدةانية ومعناها  
أنه تعالى لا ثاني له في ذاته  
ولا في صفاته ولا في أفعاله  
فهذه ست صفات الأولى  
منها تسمى صفة نفسه  
وهي الوجود والحمية التي  
بعبادته يقال لها صفات

الملائكة تصلى عليه مادام اسمي في ذلك السجاب قال عبد المعطي السجلاوي في معنى هذا  
 الحديث اي من كتب الصلاة وصلى او قرأ الصلاة المرسومة في تأليف حافل أو رسالة  
 لم تزل الملائكة تدعوه بالبركة أو تستغفره (خاتم النبيين) بفتح التاء وكسر هاء والكسر  
 أشهر اطيابهم كافي المصباح فلانبي بعده صلى الله عليه وسلم فهو آخرهم في الوجود  
 باعتبار جسمه في الخارج (وآله) وهو جميع أئمة الاجابة لخبر آل محمد كل تقى آخر جه  
 الطيراني وهو الانس بمقام الدعاء ولوعاصين لانهم احوج الى الدعاء من غيرهم واما في  
 مقام الزكاة فالمراد بالآل هم بنو هاشم وبنو المطاط \* (تنبيه) \* اصل آل أهل قلبت  
 الهاء همزة توصلا لقلبها الفاعم قلبت الهمزة ألفا السكونها وانفتاح ما قبلها هاء مذهب  
 سيبويه وقال الكسائي أصله أول على وزن جل تحركت الواو وانغصم ما قبلها قلبت ألفا  
 (وجهه) وهو من اجتمع مؤمنات بالنبى صلى الله عليه وسلم بعد الرسالة ولو قبل الامر بالدعوة  
 في حال حياته اجتماعا متعارفان بان يكون في الارض ولو في ظلمة أو كان اعشى وان لم يشعر به  
 أو كان غير مميز او مارا أحدهما على الآخر ولو انما أو لم يجتمع به لكن رأى النبي أو رآه  
 الذي ولوع بعد المسافة ولو ساعة واحدة بخلاف التابعي مع الصحابي فلا تبنت التابعة  
 الا بطول الاجتماع معه عرفا على الاصح عند أهل الاصول والفقهاء أيضا ولا يكتفى بمجرد  
 اللقاء بخلاف لقاء الصحابي مع النبي لان الاجتماع به يؤثر من النور القلبي اضعاف  
 ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره لكن قال أحمد السبكي التابعي هو من لقي  
 الصحابي ولو قليلا وان لم يسمع منه ثم اعلم ان المخلفاء الاربعة في الفضل على حسب ترتيبهم  
 في الخلافة عند أهل السنة فأفضلهم أبو بكر واسمه عبد الله ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي  
 الله عنهم ويدل لذلك حديث ابن عمر كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع خير  
 هذه الامة بعد نبينا أبو بكر ثم عثمان ثم علي فلم ينهنا وياهم في الافضلية الستة  
 الباقية وهم طلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد وسعيد وعامر ولم يرد نص بتفاوت بعضهم  
 على بعض في الافضلية فلا تقول به امان من اجتمع بالانبياء قبله صلى الله عليه وسلم فقال له  
 حواريون (اجمع) توكد بالآله وجهه \* (تنبيه) \* قال محمد الاندلسي اما اجمع  
 وقوا به فعارف بالعلية المحنسة واما النفس والعين وكل فعارف باضافتها للضمير المؤكد  
 (ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) أي لا تتحول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على  
 طاعة الله الا بعون الله هكذا ورد تفسيره عنه عليه السلام عن جبريل أفاده شيخنا يوسف  
 السجلاوي والعلی المرتفع ازمنة المنزه عما سواه والعظيم ذو العظمة والكبرياء قاله  
 الصاوي وانما في المصنف بالمحولة لاجل التبري منها فهذه علامة الاخلاص منه رضى  
 الله عنه كما قال بعضهم صحح عمالك بالاخلاص وصحح اخلاصك بالتبري من المحول والقوة  
 وأيضا هي غراس الجنة كافي حديث المعراج لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سيدنا ابراهيم عليه السلام جالسا عند باب الجنة على كرسي من زبرجد أخضر قال لسيدنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مرأيتك فقلت كثر من غراس الجنة فأذن أرضها طيبة واسعة  
 فقال وما غراس الجنة فقال له لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقال الغليفي في شرح

سلبية وجبانه تعالى أيضا  
 سبع صفات يقال لها  
 صفات المعاني وهي القدرة  
 والارادة والعلم المحبط  
 بصميع المعلومات والحياة  
 والسمع والبصر والكلام  
 الخشائي عن المحسوف  
 والاصوات وغيرها مما  
 يوجد في كلام الخوادم  
 (ويستحيل) عليه تعالى  
 العدم والتحدوث والقضاء  
 ومما لله تعالى لشي من  
 خلقه واقضاه الى ذات  
 أو موجود وأن لا يكون  
 واحدا في ذاته أو صفاته  
 أو أفعاله ويستحيل عليه  
 تعالى العجز ووجود شي  
 من العالم بغير ارادته تعالى

المعراج \* (قائدة) \* روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شئ إلى غيري بشفعة يؤدبه المصلي عليه دواب الأرض وفن البجاري حتى تأنوا وغرس له بكل خطوة شجرة في الجنة وغفر له ذنب وما من غريم يلوى غريمه أي بمأطله ويستوفيه وهو قادر ألا كتب الله عليه في كل وقت اثماً ومن خواص ما قام في قوائمه الشري قال ابن أبي الدنيا سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال كل يوم لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم مائة مرة لم يصبه فقر أبدا انتهى وورد في الخبر أيضا إذا نزل بالإنسان مهم وتلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثلثمائة مرة قرع الله عنه أي ألقاه ذلك ذكره شيخنا يوسف في حاشيته على المعراج \* (تنبيه) \* قال العلماء رضي الله عنهم أعلم أنه لا ثاب ذاك كره شيخنا يوسف في حاشيته على المعراج \* (تنبيه) \* قال العلماء القرآن فنياب قارئه مطلقا تنه على ذلك القلوبي \* (قائدة) \* قال المقدسي رحمه الله تعالى الألف واللام في اسمائه تعالى للكمال لا للعدم ولا للعهد قال سيبويه تكون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل أي الكامل في الرجولية وكذلك هي من أسمائه تعالى ذكره هذين القولين أحمد التواتري في نشر الألفي وأعلم أن لفظ الجلالة أعرف المعارف باتفاق ويحكى أن سيبويه روى في المنام وأخبر بأن الله تعالى أكرمه بكرامة عظيمة بقوله أن اسمه تعالى أعرف المعارف

\* (فصل) \* في بيان دعائم الإسلام وأساسها وأجزاءها (أركان الإسلام خمسة) فلا ينبغي بغرها فاصفة الأركان من إضافة الأجزاء إلى السكك أي الدعائم والأساس والأجزاء التي يتركب الإسلام بها خمسة فلا يكون من غيرها قال البيهقوري الإسلام لغة مطلق الأقياد أي سواء كان للأحكام الشرعية أو لغيرها وشرعا لاقياد للأحكام الشرعية وقيل الإسلام هو العمل انتهى أولها (شهادة) أي تقن (أن لا اله) أي لا معبود بحق موجود (إلا الله) وهو متصف بكل كمال لانتهائه له ولا يعلو إلا هو ومنزه عن كل نقص ومنفرد بالملك والتدبير واحد في ذاته وصفاته وأفعاله (وأن محمدا) ابن عبد الله بن عبد المطلب أن هاشم بن عبد مناف (رسول الله) واختلف العلماء في بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملازمة على قولين ونحو الحلبين واليهي أنه لم يكن معونا إلا هم ورج السبوطي والشيخ في الدين المستبكي أنه كان معونا إلا هم وزاد السبكي أنه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى جميع الأنبياء والأئمة السابقة وأن قوله صلى الله عليه وسلم بعثت إلى الناس كافة شامل لهم من لدن آدم إلى قيام الساعة ووجه الباروري وزاد أنه مرسل إلى جميع الحيوانات والجمادات من رمل وحجر ومدر وأز يدعي ذلك أنه مرسل إلى نفسه ذكر ذلك في تزبين الأرائك قال صلى الله عليه وسلم وأرسلت إلى المخلوق كافة \* (قائدة) \* قال البيهقوري وقد ذكر بعضهم أن من غمام الأيمان أن يعتد الإنسان أنه لم يجمع في أحد من المحاسن الظاهرة والباطنة مثل ما جتمع فيه صلى الله عليه وسلم (و) ثانيها (إقام الصلاة) وهي أفضل العبادات الدينية الظاهرة وبعبدها الصوم ثم الحج ثم الزكاة ففرضها أفضل الفرائض وثانيها أفضل النوافل ولا يعتد أحدا في تركها مادام عاقلا وأما العبادات

والجهل بشئ من المعلومات والموت والصحة والعنى والبيك أو وجود حرف أو صوت في كلامه القديم (ويجوز) في حقه عز وجل فعل كل ممكن وتركه (ويجب) له تعالى إجمالا كل كمال يليق بذاته العلية ويستحيل عليه جميع النقائص (والدليل) على ذلك كله وجود هذا العالم على هذا الشكل البديع (ويجب) للإمام عليهم الصلاة والسلام الصدق في جميع ما أخبروا به ولو بالمنزخ والامانة والقطانة وتبليغ ما أمروا بتبليغه للأنبياء (ويستحيل) عليهم الكذب والخيانة والبلادة وكتمان شيء أمروا بتبليغه

المدنية القلبية كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرجاء والرضا بالقضاء  
والقدر ومحبته تعالى والتوبة والتطهر من الذنائل كالطيم وضوءه فهي أفضل من  
العبادات البدنية الطاهرة حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة أفضل من عبادة ستين  
سنة وأفضل أن يجمع الإيمان \* (قائفة) \* قال جمهور العلماء أن التفكير على خمسة أوجه  
أما في آيات الله ويلزمه التوجه إليه واليقين به أو في نعمة الله ويتولد عنه المحبة أو في وعد  
الله ويتولد عنه الرغبة أو في وعيد الله ويتولد عنه الرهبة أو في تقصير النفس عن الطاعة  
ويتولد عنه الحياء بالغفغ والمدو هو الاقتصار والازواء قال أجدب عطاء الله من علامات  
موت القلب عدم الحزن على ما فاتك من الطاعات وترك الندم على ما فعلته من وجود  
الزلات وقال أيضا الحزن على فقدان الطاعات في الحال مع عدم النوى أي الارتقاء  
النهائي المستقبل من علامات الاعتزاز \* (قائفة) \* قال بعضهم عبادة الله على عشرة معان  
من جهة العبد أحدها أن يعتقد أن الله تعالى محمود من كل وجه وبكل صفة من صفاته  
ثانيها أن يعتقد أنه حسن إلى عباده من مفضل عليهم ثالثها أن يعتقد أن الاحسان منه  
إلى العبد أكبر وأجل من أن يقال بقرول أو عمل منه وإن حسن وكثر رابعها أن يعتقد  
قوله قضا ما عليه وقوله تكاليفه خامسها أن يكون في عامة أوقاته خائفا وجلال من اعراضه  
تعالى عنه وسلب ما كرمه به من معرفة وتوحيد وغيرهما سادسها أن يرى أنه في  
جميع أحواله وآماله مقتدر إليه لا يخفى له عنه سابعها أن يديم ذكره باحسن ما يقدر عليه  
منه ثامنها أن يصر على إقامة قرائنه وأن يتقرب إليه بنوافله بقدر ما يقدر عليه تاسعها  
أن امرأ يفرح بما سمع من غيره من ثناء عليه أو تقرب إليه وجهاد في سبيله سرا  
وعلافة نفسا وبالا ولولا عاشرها أنه إذا سمع من أحد ذكر الله أطاعه \* (تنبيه) \* الصلاة  
والزكاة والحجاة إذا لم تنصف تكتب بالواو على الأشهر اتباعا للحنف ومن العلماء من  
يكتبها بالالف أما إذا أضفت فلا يجوز كتابتها بالالف سواء أضفت إلى مظهر أو  
مضمحل كقوله ابن الملقن (و) ثلثها (أ) بناء الزكاة) أي أعطاهما من وجبت المستحقين  
فوزر إذا تمكن من الأداء مع وجوب التعميم وهم ثمانية أنواع الأول فقير وحده هو الذي  
لا مال له أصلا ولا كسب كذلك جلاله والمراد بالكسب هنا طلب المعيشة أو له مال فقط  
جلال لا يسد جوعته مسدا من كفاية أئمة الغالب على المختصين فزعم عليه أن لم يقهر  
فه بحيث لا يبلغ النصف كان محتاجا إلى عشرة دراهم ولو وزع المال الذي عنده على  
العمر الغالب لم ينجح كل يوم أربع أو أقل بخلاف من قدر على نصف كافيه فانه ممكن  
وأما أن تجر فالعبرة بكل يوم أوله كسب فقط جلال لا ينجح مسدا من كفايته كل  
يوم كن محتاجا إلى عشرة ويكتسب كل يوم أربع أو أقل أوله كل منهما ولا يسد جوعتهما  
مسدا من كفايته والثاني ممكن وهو من قدر على مال أو كسب أو عاها معا يسد كل  
منهما أو مجموعهما جوعته مسدا بحيث يبلغ النصف فأكثر ولا يكفيه كن محتاجا إلى عشرة  
ولا عاك أوله يكسب الخامسة أو تسعة ولا يكفيه العشرة ويمنع فقر الشخص ومسكته  
كفائته بنفقة أزواج أو اقرب الذي يجب الاتفاق عليه كتاب وجللا نفوهم وكذا

(و يجوز) في حقهم  
صفات البشر التي لا تنقص  
بسد ما تهم العبدية  
كالأكل والشرب والمرض  
والوقاع الحلال (و يجمع)  
معنى هذه الصفات كلها  
قول لا اله الا الله محمد  
رسول الله (ويجب) على  
الكف أيضا أن يعتقد  
أن الملائكة عالمهم الصلاة  
والسلام من جملة عباد الله  
الأكبر من وانهم معصومون  
من جميع المعاصي منزهون

المعراج \* (قائدة) \* روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مشى إلى غيره بحقه يؤدبه إليه صلت عليه دواب الأرض وتزول الجباري حينئذ وغرس له بكل خطوة شجرة في الجنة وغفر له ذنب وما من غريم يلقى غيره ما يسأله ويستوفيه وهو قادر إلا كتب الله عليه في كل وقت اثماً ومن خواصها ما في قولنا الشرحي قال ابن أبي الدنيا سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال كل يوم لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم مائة مرة لم يصبه فقر أبدا انتهى وورد في الخبر أيضا أن نزل بالإنسان مهم وتلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثلثمائة مرة فرج الله عنه أي أفاها ذلك ذكره شيخنا يوسف في حاشيته على المعراج \* (نفسه) \* قال العلماء رضي الله عنهم اعلم أنه لا ثواب ذا صكر على ذكره إلا إذا عرف معناه ولو أجالا بخصلاف القرآن فكتاب قاربه مطلقه منه على ذلك القلوبي \* (قائدة) \* قال المقدسي رحمه الله تعالى الألف واللام في اسمائه تعالى للسكوت لا لهم ولا لله قد قال سيره تكون لأم التعريف للسكوت تقول زيد رجل أي السكامل في الرجولة وكذلك هي من اسمائه تعالى ذكره ذن القولين أحمد التونسي في ثمر الألفي واعلم أن لفظ الجلالة أعرف المعارف باتفاق ويحك أن سيدي رؤي في المنام وأخبرني بالله تعالى أكرمه بكرامة عظيمة بقوله أنا الله تعالى أعرف المعارف

\* (فصل) \* في بيان دعائهم الإسلام رأسه وأركانها (أركان الإسلام خمسة) فلا ينبغي إغفها فاعلم أن الأركان من إضافة الأجزاء إلى السكوت أي الدعائم والأساس والأجزاء التي تتركب الإسلام بها خمسة فلا يكون من غيرها قال السيوري الإسلام لغة مطلق الألفياد أي سواء كان ملزماً لحكام الشريعة أو غيرهما وشعرنا الانقياد للأحكام الشرعية وقيل الإسلام هو العمل انتهى أولها (شهادته) أي ينق (أن لا إله إلا الله) وهو صدق موجود (إلا الله) وهو صنف بكل كمال لأنه لا شيء له ولا يعجزه لا هو ومنزه عن كل نقص ومنفرد بالملك والتدبير واحد في ذاته وصفاته وأفعاله (وأن محمداً) ابن عبد الله من عباده المطلب أن هاشم بن عبد مناف (رسول الله) واختاف العلماء في بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملاذ السكوت على قولين رزق الحاشي وأبقى أنه يمكن معناه أنهم ورجع السكوت إلى جنتي الدين السكوت أي كان معرونا أنهم وزاد السكوت أنه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى جميع الأديان والام السادة وأن قوله صلى الله عليه وسلم بعثت إلى الناس كافة شاهد لهم من لدن أنهم في قيام الساعة ووجه الدار يرى وزاد أنه مرسل إلى جميع الحيوانات والإنجاب من رمل وحجر وسدر وأزبدت ذلك ثم مرسل إلى نفسه ذكر ذلك في ترتيب الأركان قال صلى الله عليه وسلم وأرسلت إلى الخلق كافة \* (قائدة) \* قال السيوري وقد ذكر بعضهم أن عام الأيمان أن يعتقد الإنسان أنه لم يبعث في أحد من الماسن الشاهرة والاهنة قبل ما أجمع عليه صلى الله عليه وسلم (و) نأها (أقام الصلاة) وهي أفضل المباديات الدينية ثم أهرة بوجه هذا السوم ثم الحج ثم الزكاة ثم فطرها أفضل البريات من ما أفنن البراهل ولا يبعد أن أحدي نزلها مادام عاقلاً وأما ما بدأت

والجهل بشئ من المعالومات والموت والصمم والعمى والبكم أو وجود حرف أو صوت في كلامه القديم (ويجوز) في حقه عز وجل فعل كل يمكن وتركه (ويجب) له تعالى أجالا كل كمال يليق بجلاله العلية ويستحيل عليه جميع النقائص (والدليل) على ذلك بقاء وجوده هذا العالم شئ هذا السكوت السكوت (ويجب) لأربط عليهم الصلاة والسلام الصديق في جميع ما أخبروا به ولو بالمرح والامانة والافضانة دونهما أمروا بتبليغه لآلئ (و) السكوت إلى عليهم الكتب والامانة والبلادة يكفان شئ مما أمروا بالتبليغه

المدينة القلبية كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرجاء والرضا للقضاء  
 والافتقار ومحبته الله تعالى والتوبة والتطهر من الذنابل كالطعم ونحوه فهي أفضل من  
 العبادات البدنية الظاهرة حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة أفضل من عبادة ستين  
 سنة وأفضل الجميع الإيمان \* (ثالثة) قال جمهور العلماء ان التفكير على خمسة أوجه  
 اما في آيات الله وبازمه التوجه اليه واليقين به اوفى نعمة الله وتولد عنه المحبة اوفى وعد  
 الله وتولد عنه الرغبة اوفى وعبد الله وتولد عنه الزهدة اوفى تقصير النفس عن الطاعة  
 ويتراد عنه المحبة بالفتح والمدح والانبساط والارتواء قال أحمد بن عطاء الله من علامات  
 موت القلب عدم الخبز على ما فانك من الطاعات وترك التذم على ما فعلته من وجود  
 الزلات وقال أيضا الخبز على فقدان الطاعات في الحال مع عدم النور في أي الارباع  
 الهائي المستقل من علامات الاغترار (ثالثة) قال بعضهم نعمة الله على عبده معان  
 من جهة العبد أحدها ان يغفد ان الله تعالى محمود من كل وجه وبكل صفة من صفاته  
 ناهيها ان يعتقد أنه يحسن الى عباده من متفضل عليهم ناهيها ان يعتقد ان الاحسان منه  
 الى العبد اكبر ولا أجل من ان يقابل بقرول او عمل منه وان حسن وكثر رايها ان يعتقد  
 قلبه قضاء ما عليه رفته كالله خامها ان يكون في عامة أوقاته خائفا ولا من اعراضه  
 تعالى عنه وسلب ما كرمه من معرفة وتوحيد وغيرهما انه يرى ان الله في  
 جميع أحواله وآماله متقرب اليه لا غنى له عنه سابعها ان يديم ذكره باحسن ما يقدر عليه  
 منه ثامنها ان يحرص على إقامة قرائنه وان تغرب اليه بقرائه بقدر طاقته ناسعها  
 ان يبرأ من غير ما يحاسب من غير من ناسعها أو تغرب اليه وجهاد في سبيله سرا  
 ودلالة نفاذ ما ولولا عاشرها ان اذا سمع من أحد ذكر الله أعانته (نيه) الصلاة  
 والزكاة والحج اذا لم تنصف تكسب بالو وعلى الانهرا تباغا للصحف ومن العلماء من  
 يكتسبها بالانفاق اما اذا انصفت فلا يجوز تكاتر الامال بالانفاق واصبحت الى ما هو ارفع  
 من غير كاتاله ابن الملقن (و) ثالثها (أثناء الزكاة) أي اعطاءها لمن وجبهم المستحقين  
 فور اذا تمكن من الاداء مع وجوب التعميم وهم ثمانية أنواع الاول فقير وحده هو الذي  
 لا مال له أصلا ولا كسب كذلك جلاله والمراد بالكسب هنا طلب المقتضية اوله مال فقط  
 حلال لا يمدح وجعه من عدم كفاية انحراف الغالب على المتعمد عند توزيعه عليه ان لم يغير  
 فيه بحيث لا يباغ النصف كان محتاج الى عشرة دراهم ولو زرع المال الذي عنده على  
 العسر الغالب شخص كل يوم أربعة أو أقل بخلاف من قدر على نصف كافيته فانه ممكن  
 وأما ان انحراف العبرة بكل يوم اوله كسب فقط حلال لا يباغ من عدم من كفايته كل  
 يوم كان محتاج الى عشرة ويكسب كل يوم أربعة أو أقل أو كل منهما ولا يمدح وجعهما  
 مسدا من كفايته والثاني ممكن وهو من قدر على مال وكسب أربعة أو خمسة أو سبعة  
 منهم أو مجدهم اجموعه مسدا يجب اربعة النصف فاكثر ولا يكفيه كمن محتاج الى عشرة  
 ولا غلبت اوله كسب الاجرة أو نفعه ولا يكفيه الا عسر ويمنع فقره شخص وممكنه  
 كفايته بنعمة الروح أو انحراف الذي يجب اتفاقه كسب وجبه لا يمدح وكذا

(ومحور) في حقهم  
 صلات البشر التي لا تنقص  
 وبنهار نديم العار به  
 كالأكل والنزيب والمرض  
 والوقاع التحلل (ويجمع)  
 معنى هذه الصفات كلها  
 قول: لا اله الا الله محمد  
 رسول الله (ويجب) على  
 المسلم أيضا ان يعتقد  
 ان الملائكة عليهم الصلاة  
 والسلام من جملة عباد الله  
 المكرمين وجميعهم معونون  
 من جميع المعاصي مبرهون

اشتغاله بنوافل والكسب عنه منها فانه يكون غنيا ولا يمنع ذلك اشتغاله بعلم شرعي أو علم آلات والكسب عنه لانه فرض كفاية اذا كان زائدا من علم الحالات والأفهام فرض عن كباين ذلك شيخنا أحمد الغزالي ولا يمنع ذلك أيضا مسكنه وناديه ونائب وكتب له تحتها وماله غائب عن حلتين أو مؤجل فيعطى ما يكفيه الى أن يصل ماله أو يحل الاجل لانه الآن فقير أو مسكين والثالث عامل كساح يعمل في أخذها من أبواب الأموال وكانت يكتب ما أعطاه أربابها وقاسم يقسمها على المستحقين وحاشي جميع الملاك أو ذوى السهمان لا قاض ووال والزابع المولفة أن قسم الامام وهم أربعة من أسلم وليكنه ضعف بنين وهو لا يمان أو قويه ولكن له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره من الكفار أو من يكفنا شر من يلبس من الكفار ومن يكفنا شر ما في الزكاة فهذا القسمان الاخيران انما يعطيان اذا كان اعطاؤها أهون علينا من تعجزنا عن جش نعتها للكفار أو ما في الزكاة انما القسمان الاولان فلا يشترط في اعطائهما ذلك وانما خمس الزكاة وهم المساكين لأن غيرهم من الارقاء لا يمكنون ذلك اذا كانوا الغير المزكي ولولئك كافر وهاشمي ومطلي فيعطون ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنحوهم ولو بغرض سدهم ويشترط كون السكينة مخصصة بان تستوفي شروطها وأركانها فأركانها أربعة أحدها رقيق وشروطها اختيار وعلم صبا وجنون وان لا يتعلق به حق لازم كالزحون ونائبها صيغة وشروطها لفظ بشر بالكتابة بما لا ككاتبك أو أنت مكاتب على دينارين تأتي بهما في شهرين فان أدتها الى ثمان خروقا وقولا فقبلت ذلك والثانيها عوض وشروط فيه كونه ديناً ولو منفعة مؤجلا فيصحب فأكثر ولا يجوز أقل من ثمانين ولا بد من بيان قدر العوض وصفته وعدد النجوم وقط كل نجم ورابعها سدد وشروط فيه كونه مختار أهل تبعع ولا فلا تصح من مكره مكاتب وان أذن له سده ولا من صبي وجنون ومجورسقه وأولياهم ولا من مجبور فلس ولا من مرتد لأن ملكه موقوف ويجوز صرف الزكاة اليهم قبل حلول النجوم على الأصح ولا يجوز صرف ذلك الى سدهم الا اذا كان المساكين لكن ان دفع الى السديسقط عن المكاتب بقدر المصروف الى السديس لأن من أدى دين غيره فبما أنه يرتب ذمته أما المكاتب كانه فاسدة وهو من لم يستوف تلك الأركان والشروط فلا يسطي شيئا من الزكاة والسادس الخارم وهو ثلاثة من دنانير لنفسه في أمر مباح طاعة كان أولا وان صرف في معصية أو في غير مباح كخسر ونائب وظن صدقة في توبته أو صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بأن يحمل الدين ولا يقدر على وفائه أو دنا من اصلاح ذات الحال بن القوم كان خاف فتنه بن قبله بن تنازعنا بسبب قبل ولو غير آدمي بل ولو كلبا فحمل دنانير تسكننا للفتنة فيعطى ولو غنيا أو دنانير فخصمان فيعطى ان أعسر مع الاصيل وان لم يكن متعربا الضمان أو أعسر وحده وكان متعربا الضمان بخلاف ما إذا ضمن بالأذن والسادس سبيل الله وهم الغزاة المتطوعون بالجهاد أي الذين لا رزق لهم في الفتي فيعطون ولو غنيا ما غناه لهم على الغزو والسادس ابن السبيل وهو على قسمين مجازي وهو من شئ بغير من بلد المال الزكاة وحقيقي وهو ما يولد

عن صفات الدشر وأنه لا يعلم  
كثير من الآلة تعالى ومنهم  
جبريل وميكائيل  
واسرافيل وعزرائيل وهؤلاء  
الأربعة هم الرؤساء وهم  
أفضلهم ومنهم جله العرش  
وهم لأن أربعة ويزاد  
عليهم يوم القيامة أربعة  
ومنهم منكر ونكير  
ورضوان خازن الجنة  
ومالك خازن النار وأن  
يعتقد أن أفضل المخلوق  
كلهم نبينا محمد صلى الله  
عليه وسلم ثم أرسل ثم  
الأنبياء ثم الملائكة

الزكاة في سفره وذلك ان احتاج بأن لم يكن معه ما وصله مقصده أو ماله فيعطى من لامل  
له أصلا وكذا من له مال في غير البلد المتقل اليه شرط أن لا يكون سفره مقصده قال في  
المصباح وقيل للسافر ان السبيل لتلبسه به أى بالسبيل والطريق قالوا والمراد بان  
السبيل في الآية من انقطع عن ماله انتهى «خاتمة» \* وشرط أخذ الزكاة من هذه  
الثلاثة سرية وأسلام وأن لا يكون هاشما ولا مطلبيا لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه  
الصدقة أو ساخ الناس وانها لا تحل للمجد ولا آل محمد ووضع المحسن في فيه عمرة أى من  
تمر الصدقة فتزعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعاه وقال كخ كخ انا آل محمد لا تحل لنا  
الصدقات ومعنى أو ساخ الناس لان بقاءها في الأموال يدنسها كما يدنس الثوب الوسخ  
وقوله كخ كخ كما قال الصبان بقلع ان قاسم هو كسر الكاف وتشديد الحاء كانه  
ومكسرة وعن القاموس جواز تخفيف الحاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف وهي  
اسم صوت وضع زجر الطفل عن تناول شيء ونقل عن الاصطخري القول بجواز صرف  
الزكاة الى ابني هاشم وبني المطلب عند منعهم من خمس النخس قال البيهقي ولا بأس  
بتقليد الاصطخري في قوله الا أن لا احتياجهم وكان الشيخ محمدا الفضالي رحمه الله يعمل الى  
ذلك محبة فهم نفعنا الله بهم (و) رابعها (صوم رمضان) وفرض في شعبان السنة الثانية  
من الهجرة فقام صلى الله عليه وسلم تسع رمضان واحد كمالا وثمانية فواقص (تنبه)  
اعلم أن رمضان غير مصروف للعبادة الا ان كان المراد به كل رمضان من غير تعين واذا  
أريد به ذلك صرف لانه منكرة وبقاء الالف والذون الزائدين لا يقتضي منعه من الصرف  
كما قاله الأرقاوى قال القاسم المحرري في كتابه بنف اللله من بحر الخ  
ومنه ما جاء على قلعنا \* على اختلاف فائه احسانا  
تقول مروان أتى كرمنا \* ورحمة الله على عثمان  
فهذه ان عرفت لم تنصرف \* وما أتى منكرا منها صرف

قال عبد الله الفاكهي أى ومن غير المنصرف العلم الزيد في آخره ألف ونون الجماع على  
وزن فعلان مثلث الغاء كروان وكزمان وعمان فهذه ان قصد بها التعريف بالعبادة لم  
تنصرف لوجود العلتين كررت عمروان وان قصد بها التنكير صرفت زوال العبادة تقول  
رب مروان أيقهتم بالبحر والتوبين قال عثمان في تحفة الحبيب والتماسي هذا الشهر بهذا  
الاسم لانه مأخوذ من المرض وهو الاقراض المرض الذنوب فيه أى اراحها قال أحد  
المقري في المصباح ورمضان اسم الشهر قيل سمي بذلك لان وضعه وافق المرض وهو  
شدة الحر وجعه رمضان وأرمضاء \* (تبصر) \* قال أحد القسني وقد قيل الصوم عموم  
وخصوص وخصوص الخصوص فالعموم ككف البطن والفرج عند قصد الشهوة  
والمخصوص هو ككف السمع والبصر والله ان والسدوا جل وسائر المحارح عن الآثام  
وخصوص الخصوص صرف القلب عن المصم الذنية وكمه عما سوى الله بالكنية (و)  
خامسها (الحايات) أى قصده للبحر أو العمرة (من استطاع المسبلا) وهو من الشرائع  
القديمة بل من نبي الا وحي خلا تان استثنى هو داودا حيا وروى أن آدم حج أربعين سنة

صلوات الله وسلامه عليهم  
ثم الصلاة رضى الله عنهم  
وأن يعتقد أن الخلق كلهم  
عموون عند انقضاء  
أعمارهم وأن القابض  
لأرواحهم ملك الموت  
وهو عزرائيل وانهم  
يسألون بعد دفنهم في  
قبورهم الاجاعة مخصوصين  
وانهم يبعثون يوم القيامة  
ويحاسبون في الموقف على  
أعمالهم الا من يدخل الجنة  
بغير حساب وأن أعمالهم  
كلها توزن في الميزان وانهم  
يمتحنون جميعا على الصراط



من الهند ماشيا وعيسى يحتمل أنه حج قبل رفعه الى السماء وأنه يحج حين ينزل الى الارض  
وفي الخبر من قضى تسكع وسلم الناس من يده ولسانه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر  
وانفاق الدرهم الواحد في ذلك يعدل ألف ألف فيما سواه رواه الترمذي وورد في الخبر  
أن البيت الحرام يحج به كل عام سبعون ألفا من البشر فاذا انقضى ذلك أتتهم الله عز  
وجل من الملائكة وأذا زادوا على ذلك بفعل الله ما يريد وان البيت المعمور في السماء  
الاربعة تنج اليه الملائكة كما تنج البشر الى البيت الحرام \* (نكتة) \* حكى عن محمد بن  
المتكدر أنه حج ثلاثا وثلاثين حجة فلما كان آخر حجه حجا قال وهو عرفات اللهم انك تعلم أني  
وقفت في موقعي هذا ثلاثا وثلاثين وقفة فواحدة عن قبري والثانية عن أبي والثالثة  
عن أمي وأشهدك يا رب أني قد وقفت الثلاثين لن وقفت موقعي هذا ولم تقبل منه فلما  
دفع أي رحل من عرفات نودي يا ابن المتكدر أنت كرم على من خلق الكرم والجود وعزتي  
وجلالتي قد غفرت لك بقف عرفات قبل أن أخلق عرفات ألف عام \* (توضيح) \* قوله حج  
بفتح الحاء وكسرها وهو مصدر مضاف لمفعوله ومن فاعله وهو اسم موصول مبنى على  
الساكن في محل رفع والتقدير وان يحج البيت المستطيع ومثل ذلك ما في الحديث  
الذي رواه الشيخان وهو قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس الى أن قال وحج  
البيت كما قاله علي الانصاري في كتابه المغرب ينتهي السالك وأما حج البيت في قوله تعالى والله  
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا يتعين فيه للقاء عليه بل يحتمل كونه بدلا  
من الناس يدل بعض من كل حذف رابطة افهمه أي من استطاع مع منهم وان يكون مبتدأ  
خبره محذوف أي فعله أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي قلبيج كما قاله محمد الصبان  
في حاشيته وقوله اليه عائذ الى البيت معلق باستطاع وسبيلا ما مفعول به لاستطاع أو  
تميز على ما استحسنه شيخنا عمرا بقا عي وعمر الجبرتي أي من جهة السبيل  
\* (فصل) \* في بيان جميع ما وجب الايمان به والبراهين الدالة على حقيقة الايمان  
(أركان الايمان ستة) فإضافة الأركان من إضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها  
أي جميع ما وجب الايمان به أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ستة لان الايمان  
الذي هو التصديق القلبي يتعلق بمعنى يتمسك بذلك فالإيمان لغة مطلق التصديق سواء  
كان بمساجده النبي أو بغيره وشرعا التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم  
مع العلم من الدين بالضرورة لا مطلقة ومعنى التصديق هو حديث النفس التابع للعزم  
سواء كان المجزم عن دليل أو سمي معرفة أو عن تقليد ومعنى حديث النفس أن تقول أنك  
النفس أي القلب رضنت بمساجده النبي صلى الله عليه وسلم \* (غرة) \* مراتب الايمان  
خمس أولها إيمان تقليد وهو المجزم بقول الغير من غير أن يعرف دليلا وهو يصح إيمانه  
مع العبدان بتركها النظر أي الاستدلال ان كان قادرا على الدليل ثانيا إيمان علم وهو  
معرفة الغائبين دلتا وهذا من أهل علم اليقين وكلا القسمين صامسا بهما محبوب عن  
ذات الله تعالى ثالثها إيمان عدان وهو معرفة الله بمراقبة القلب فلا يغيب ربه عن  
خاطره طرفه عين بل هيته دائما في قلبه كانه يراه وهو مقام المراقبة ويسمى عين اليقين

وان المؤمنين يشربون من  
حوض نينا فحاصل الله  
عليه وسلم ونبأون شفاعة  
يوم القيامة وأكبر شفاعة  
صلى الله عليه وسلم للشفاعة  
الاعظمى في فصل القضاء  
وان بعدة أن نينا صلى  
الله عليه وسلم عرف في قرشي  
وهو محمد بن عبد الله بن  
صدا المطالب بن هاشم بن  
صمد مناف بن قهيس بن  
كلاب بن مرة بن كعب بن  
لؤي بن غالب بن فهر بن  
مالك بن النضر بن كنانة  
ابن خزيمه بن مدركة بن

رابعها ايمان حق وهو رؤية الله تعالى قلبه وهو معنى قولهم العارف يرى ربه في كل  
 شئ وهو مقام المشاهدة ويسمى حق اليقين وصاحبه محسوب عن المحوادث وخامسها  
 ايمان حقيقة وهو ان لقنا بالله والسكر بحبه فلا يشهد الا ما به كن غرق في بحر ولهم لها ساحلا  
 والواجب على الشخص أحد القسمين الأولين وأما الثلاثة الاخر فصولهم ربانية تخص بها  
 من يشاء من عباده أحدها (ان تؤمن بالله) بأن تعتقد على التفصيل أن الله تعالى  
 موجود قديم باق مخالف للحوادث مستغن عن كل شئ واحد قادر مريد عالم حي سميع بصير  
 متكلم وعلى الاجال أن الله كالآلة لا تتناهي واعلم أن الموجودات بالنسبة للاستغناء  
 عن الخلق والتخصيص وعدمه أربعة الاول لا يفتقر لمساعدتها وهو ذات الله تعالى الثاني  
 عكسه وهو صفات المحوادث الثالث ما يقوم بحمل دون التخصيص وهو صفة الدارئ أي  
 الذي يخلق الخلق ويظهرهم من العدم الرابع عكسه وهو ذات الخلقين «(فائدة)» من  
 ترك أربع كلمات كل ايمان ابن وكفى ومضى وكفى فان قال لك قائل ان الله غوايه ليس  
 في مكان ولا عز عليه زمان وان قال لك كيف الله فقل له ليس كله شئ وان قال لك متى  
 الله فقل له أول بلا ابتداء وآخر بلا انتهاء وان قال لك قائل كم الله فقل له واحد لا من قلة  
 قل هو الله أحد (و) ثانيا ان تؤمن (بملائكتهم) بأن تعتقد أنهم اجسام نورانية لطيفة  
 اسود كوروا انا ناولا وخناني لا بلهم ولا لهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى  
 الا باكون ولا يشر بون ولا يتنا كيمون ولا يتوالدون ولا ينامون ولا يتكبد افعالهم  
 لانهم السكاب ولا يهابون لانهم الحساب ولا توزن افعالهم لانهم لا سنان لهم يحزنون  
 مع الجنة والانس وينشقون في عصاة بني آدم وراهم المؤمنين في الجنة ويدخلون الجنة  
 ويتناولون النعمة فيها بما شاء الله لكن قال أحد السحبي وجاء عن مجاهد ما يقتضي  
 أنهم لا يكون فيها ولا يشر بون ولا يتكبدون وانهم يكونون كما كانوا في الدنيا وهذا  
 يقتضي ان الحور والولدان كذلك انتهى وعوتون بالنفخة الاولى والاحلة العرش والرواء  
 الاربعه فانهم يعوتون بعد ما اقاموا قلاعوت أحد منهم فيجب الايمان بأنهم بالعون  
 في السكرة في حبل لا يعلمه الا الله تعالى على الاجال الامن ورد تعينه باسمه المخصوص  
 او نوعه فيجب الايمان بهم فخصلا لا ولا كجبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل  
 وميكروتيكر ورسوان وماك ورفيق وعند فرديان والثاني كحله العرش والمحلة  
 والركبة قال أحد القليلين واعلم ان جبريل أفضل الملائكة مطلقا حتى من اسرافيل  
 على الاصح قال الجلال السيوطي وانه محض موت من عوت على وضوءه قال بعضهم وأفضل  
 الملائكة جبريل ثم اسرافيل وفيل عكسه ثم ميكائيل ثم ملك الموت وقال الفخر الرازي  
 أفضل الملائكة مطلقا حله العرش والمحافون به ثم جبريل ثم اسرافيل ثم ميكائيل ثم ملك  
 الموت ثم ملائكة الجنة فلائكة النار ثم الموكلون بالاولاد آدم ثم الموكلون باطراف العالم  
 وقال الغزالي اقرب العباد الى الله تعالى واعلامهم درجة اسرافيل ثم تبتة ملائكة ثم  
 الانبياء ثم العلماء الاحياء ثم المدونون ثم الصالحون ثم النبي وأستخير  
 بأنه لا يزل من العرب والتمه لا فوجه فديم بريل على اسرافيل اسمي قور انظروني

الياس بن مضر بن نزار بن  
 معد بن عدنان (واته)  
 آمنه بنت وهب بن عبد  
 مناف بن زهرة بن كلاب  
 وأنه ايض مشرب بحمرة  
 وأنه طاهر الانبياء والمراسين  
 وأنه ولد بمكة وبهت بها  
 وهاجر الى المدينة المنورة  
 بعد الاسراء ومات بها  
 ودفن بها في بيت عائشة  
 رضي الله عنها وان شرب منه  
 نضحت جميع النرائع  
 السابقة علم او تبقى مستمرة  
 الى يوم القيامة (ويجب)  
 على المكلف ايضا ان

(و) ثالثهما أن تؤمن (بكتبه) معنى الايمان بالكتب التصديق بأنها كلام الله المنزل على رسله عليهم الصلاة والسلام وكل ما تضمنته حق ونزولها كانت مكتوبة على الالواح كالنوراة وصحيفة من السمع المشاهدة كقافي ليل المعراج أو من وراء حجاب كما وقع لموسى في الطور أو من ملك مشاهد كما روى أن اليهود قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تسلم الله وتنتظر اليه أن كنت نبيا كما كلمه موسى وتظر اليه فقال لم ينتظر موسى الى الله فقل وما كان لئشر أن بكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بآذنه ما يشاء قال النحوي في تفسير ذلك أي ما صح لئشر أن بكلمه الله الا أن يوحى اليه وحيا أي كلاما مخفيا يدرك بسرعة كما سمع ابراهيم في المنام أن الله يأمرك بالذي يحب ولدك وكما أتمت أم موسى أن تصدقه في البحر أو من وراء حجاب أو الا أن يرسل رسولا أي ملكا جبريل فيكلم الرسول الى المرسل اليه بأمر به ما يشاء \* (فرع) \* قال سلمان الجمل وعن أنس بن هشام أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال صلى الله عليه وسلم أحيانا يأتي في مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل في الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول والجبرس يفتح الجيم والراء وهو ما يعلق على عتق الحمار وقوله ففصم عني أي انفصل عني وبغراق وقوله وعيت من باب وعد أي حققت ما قال والمراد بالكتب ما يشتمل الصحف وقد استمر برأيها مائة وأربعة وقيل انها مائة وأربعة عشر وقال السهبي والمحقق عدم حصر الكتب في عدد معين فلا قال انها مائة وأربعة فقط لانها اذا اتبعت أي فشت الروايات تحدها تبلغ أربعة وعشرين ومائة فحيث اعتقاد أن الله أنزل كتابا من السماء على الأجل لكن يجب معرفة الكتب الأربعة تفصيلا وهي التوراة لسيدنا موسى والزبور لسيدنا داود والانجيل لسيدنا عيسى والفرقان مختار الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين \* (تتيم) \* روى من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله ما كانت صحف ابراهيم قال كانت هي كلها أمثالا منها أي الملك المسلط المستل المفروا في لم أعشك لتجمع الدنيا بعضها على بعض ولكن بعثك لترد عني دعوة المظلوم فإني لا أرد لها ولو كانت من فم كافر ومنها على العاقل أن يكون له ساعة ينأى فيها به عز وجل وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يتفكر فيها صنع الله تعالى وساعة يتفكر في غيره فالحاجة من المظم وأشرب ومنها على العاقل أن لا يكون طامعا أي مؤملا الا في ثلاث تزود لها ومرتبة لمعاش ولذة في غير محرم قوله مرتبة ففتحات وتشديد الليم أي اصلاح ومنها على العاقل أن يكون بصيرا بزمانه مقيلا على شأنه حافظا لسانه ومن عد كلامه من عمله قل كلامه الا فيما يعنيه بفتح أوله من باب رمي أي ما يتعلق عنايته به كما قاله ابن حجر في فتح المسن قال أو ذرا أضافت يا رسول الله فما كانت صحف موسى قال كانت هي كلها عبرا بكسر العين وفتح الباء جمع عبرة يسكونها مثل سدور وسدر أي مواضع منها عجت لمن أيقن بالوعد كيف يفرح عجت لمن أيقن بالنار كيف يهلك عجت لمن يرى الدنيا وتقلبها بأهلها كيف يطعم من أيقن عجت لمن أيقن بالقدرة ثم يتعب وفي نسخة كيف يغضب عجت لمن أيقن بالحساب ثم لا يعمل وفي التوراة

يعرف شرائع الدين وهي  
فروعه وأهمها الطهارة  
والصلاة والزكاة والصوم  
والحج ونظام من الله تعالى  
الاحاطة على ذكر الأهم منها  
والبركة فيه فتقول  
\* (كتاب الطهارة) \*  
لا يصح الوضوء والتسلل  
وإزالة النجاسة إلا بالماء  
الطهور وهو الذي لم يتغير  
فيه نجاسة ولا شيء طاهر  
يذوب ولم يكن قليلا  
مستعملا ويحصر في  
النازل من السماء والنابع  
من الأرض فاذا وقع فيه

ما إن آدم لا تخف من سلطان مادام سلطاناً بقا وسلطاناً باق لا تنفذ أبداً بفتح الفاء  
 وبالله المسملة أى لا يفتى ولا يقطع ما إن آدم خلقك لعداى فلا تلعب ما إن آدم  
 لا تخافق قوات الرزق مادام تنزائى مخلوقة ونزائى لا تنفذ أبداً ما إن آدم خلقت  
 السموات والأرض ولم أعمى خلقهن أبعينى رغيف واحد أسوقه إليك فى كل حين وقوله  
 أعمى مضارع عوى بكسر عين الفعل من باب نعب أى لم أعزوبعنى بضم المضارعة من أصا  
 الرابعى ما إن آدم كلاً أطل إليك بعيل غداً فلا تلهى برزق غداً ما إن آدم لى عليك فريضة  
 ولك على رزق فان خالفتنى فى فريضة لم أخالقك فى رزقك على أكان منك ما إن آدم  
 ان رضيت بما قسمته لك أرحب بدينك وقلبك وان لم ترض بما قسمته لك سلطت عليك  
 الدنيا حتى ترخص فيها كركض الوحش فى البرية أى الهجراء وزنى وجلال لا يملك منها  
 الا ما قسمته لك وانت عندى مذموم (وكررهما) تيهن (براهمه) وهم أفندى عدا الله  
 قال تعالى وكلاً فضلاً على العالمين أن تتهمدان الله ته لى أرسلا رسلاً يتخبرون بالرجال  
 لا يعلم عددهم الا الله أولهم بعد آدم ذواتهم واولادهم بعد نوح صلى الله تعالى عليهم  
 وكلهم من نسل آدم عليه السلام وانهم صادقون فى جميع أحوالهم فى دعوى الرسالة وفيما  
 بلغوه عن الله تعالى وفى الكلام العرفى نورا كالمسمر وانهم جفت رمون من الوقوع  
 فى حمرهم وأمرهم وانهم مبلغون ما امرؤا به لانه لائق وان لم يكن أحد منهم حاذقون  
 بحيث يكون قسم قدرته على الزام الحزم وموجبه اجتهادهم وبال دعاؤهم فهداهم الضغاث  
 الأربعة تحب للرسلين واما الانبياء غير المرسلين فلا يكونون مبلغين وانما جبهت على بهم ان  
 سلغوا الناس انهم انبياء لعصرتهم والجميع فهم الامساك عن حصرهم فى عدلانه ربما  
 أدى الى اثبات النبوة والرسالة لمن ليس كذلك فى الواقع اولى فى ذلك عن هو كذلك فى  
 الواقع فيجب التصديق بان الله رسلاً وانبياء على الاجمال قال الديلمي نعم يجب على  
 المؤمن ان يعلم ويعلم صيانته ورسالته وخدمته اسمها الرسل انذ كورين فى القرآن حتى  
 ثمنوا بهم وصدقوا بجهنمهم نقصه ملاوان لا نفعه أن الواجب عليهم الايمان بمحمد  
 فقط فان الايمان بجهنم لا ينافى سواء ذكر اسمهم فى القرآن أو لم يذكر وأجب على كل  
 مكلف وهم انذ كورون فى القرآن وعصرون أو خمسة وعشرون ونفسها قلت

أسماء رسل برآن عليك تحب \* كذا ذكر ما بعد يوسف

نوح وادريس ابراهيم واسحق \* اسحق يعقوب اسمعيل صالحهم

أيوب هرون موسى مع جبرائيلهم \* داود هود عزير يونس قهم

لوط والياس ذى الكفل وأحمد \* يحيى سليمان عيسى مع محمدهم

هذا من بحر السطوة على أو أتحدا ان ذا الكفل قبل هو الياس وقيل بوش وقيل زكريا  
 وقيل خذيل بن الجوزلان أمه كانت عوزا قالت الله الولد بعد كبرها فوهب لها خذيل  
 انتهى قول الديلمي وقال صاحب بدء الخلق قال وهب بن نضر أيوب يسمى ذا الكفل  
 كان مقبياً بالشام مدة عمره حتى مات وكان عمره خمسا وسمعين سنة وكان قبل شعب  
 انتهى وأولو العزم منهم خمسة فيجب ان ياترأى بهم فى الأقدار لانه لا ينهم بمسافر عربة

شئ من الطاهرات التى  
 تدوب كالعمل أو ينفض  
 منها شئ كالزعفران وغيره  
 تغييرا فاحش فهو طاهر  
 فى نفسه ولكنه لا يرفع  
 الحش ولا يطهر النجس  
 ولو كان ألف قرية ومثاله  
 الماء المستعمل ان كان أقل  
 من قطن ولم يتغير  
 بالنجاسة والمستعمل هو  
 الذى رفع به حدث أو  
 أزيلت به نجاسة وادفع  
 فسه نجاسة وتغير بها  
 طهره أو لونه أو رائحته ولو  
 تغير ليسير اتغير ولو كان

واحدة والمراد من العزم هنا الصبر وتعمل المشاق أو المحرم كما فسر به ابن عباس في الآية  
فأفضلهم سداً محمد فسدنا إبراهيم فسدنا موسى فسدنا عيسى فسدنا نوح صلوات الله  
وسلامه عليهم أجمعين ويبارهم في الأفضلية بقية الرسل ثم بقية الأنبياء وهم متفاوتون فساد  
بينهم عند الله لكن بمنع التعيين طعن على نقاوتهم لأنه لم يرد عليه تعليم ثم رؤساء الملائكة  
كجبريل ونحوه ثم الأولياء خصوصاً سداً أبابكر وقصة الصحابة محدث أن الله اختار  
أصحاباً في علي العالمين سوى النبيين والمرسلين ثم عوام الملائكة ثم عوام البشر (انضاح) \*  
قال الفشتي وقد تمت الملائكة على الرسل في الذكر كما لا ترتب الوجود في الملائكة فان الوجود في  
مقدمة في الخلق أو لا ترتب الواقع في تحقيق معنى الرسالة فان الله تعالى أرسل الملائكة  
إلى الرسول (و) خاصها أن يؤمن (بالوهم الآخر) بأن تنسب وجوده ويجمع ما شغل  
عليه كالحج والحداب والحجاء والخجاء والذاريح بذلك لأنه لا دليل عليه ولا تهاو ولا يقال  
يوم لا يقبل الامام بعده ليل أولاً أنه آخر لا وقت له حدود أي آخر أيام الدنيا فليس بعده  
يوم آخر أو لتأخره عن الأيام المقتضية من أيام الدنيا وأوله من النفقة الثانية إلى مالا  
يتناهي وهو الحق وقيل إلى استقرار الخلق في الدارين الجنة والنار فصدره من الدنيا  
وأخره من الآخرة وهو يوم القيامة وسمى بذلك لقيام المولى فيه من قبورهم والقبور من  
الدنيا وقيل فاصل بين الدنيا والآخرة وقبل أوله من موت الميت فاقبر من الآخرة ولذا  
يقولون من مات فامتنع أي الصغرى وسمى قومه على هذا القيام الميت فيه من  
الاضطرار إلى النعور لسؤال الكفين ثم ضم القبر عليه فانه يوم القيامة الكبرى وقال  
الزحمرى أوله من وقت الحشر إلى مالا يتناهي أو إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل  
النار النار ومقداره بالنسبة إلى الكفار خسوف الفسنة تشده أهوالاً وهو أخف من  
صلاته مكسوبة في الدنيا بالنسبة إلى المؤمن الصالح ووسط على عصاة المؤمنين وقبل يوم  
القيامة فيه خمسون موضعاً كل موضع الفسنة قال الله تعالى أن الجنة على ما كانت  
وقبله حياء العنسى الفشتي (و) سداً أن يؤمن (بالقدر خيره وشره من الله  
تعالى) قال الفشتي ومعنى الإيمان به أن يعتقد أن الله تعالى قادر الخير والشر قبل خلق  
الخلق وإن جميع الكائنات بقضاء الله وقدره وهو يدبرها ويحكمها اعتماداً على ذلك  
من غير نصب مدبر رآل انصبا عيناً المرغى والإيمان بالقدر هو التصديق بأن  
ما كان وما يكون بقدر من رآل الله أي فكيف يكون خيراً أو شراً وفقاً لخلقها وما  
وقال صلى الله عليه وسلم كل شيء بقضاء وقدره والعجز والكس وقال صلى الله عليه وسلم  
لا يؤمن عبد الله حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وأما التمدى وأما حديث مسلم في دعاء  
الاقتناع والشر ليس ذلك فعناء ولا شر ينقربه البك أولاً يضاف إلى الله نادياً بالان  
اللاتي نسبة الخيرة لله والشر للنفس نادياً قال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله أي  
احداً وخلفها وما أصابك من منة فمن نفسك أي كسبها لا خلفاً كما يفهمه قوله تعالى وما  
اتواكم من هدية فسألتكم أيديكم لأن القرآن يفسر بعضه من بعض وأما قوله  
ندائي كل عن عند الله فرجوع الحقيقة وتنازل إلى أدب المخضر عليه السلام حيث قال

قد رآل البحر فان لم يتغير بها  
منه شيء لم يتغير  
كان أقل من قاتن وإذا  
زال تغيره بنفسه أو بغيره  
وضع عليه عاد ما هو را  
وكذا لو زال التغير بغيره  
أخذ منه وكان الباقي  
قاتن (والقتان) ختماته  
وطول برطل بغداد  
وقد رواها خمس قرب  
من قرب الحجاز ولو وقع في  
البحر مثلاً أو في الماء  
القليل نجاسة لا يراها  
البحر المعتدل أو مبدية  
ليس لها دم ما نزل كعقرب

فأراد ربك أن يبلغنا أشدهما وقال فاردت أن أعيها وتأمل قول إبراهيم الخليل عليه  
السلام الذي خلقني فهو بهدي والذى هو بطعني ونسقين وإذا مرضت فهو يشفين حيث  
نسب الهداية والأطعام والشفاء لله والمرض لنفسه فلم يقل أرضني تأدياً مع عليه السلام  
والأفالك من أنفع الله تعالى قال تعالى والله خلقكم وما تعلمون أى من خبر وشر  
اختبارى واضطرارى وليس للعبد الا مجرد الميل حاشا للاختيار ولذلك طلب بالتوبة  
والإقلاع والندم واستحقq التعزير والمجدود والثواب والعقاب وهذا هو الكسب وهو  
تعلق القدرة بالمحادثة وقيل هو الإرادة المحادثة \* (فرع) \* اختلفوا فى معنى القضاء  
والقدر فالقضاء عند الأشاعرة إرادة الله الأشياء فى الازل على ماهى عليه فى غير الازل  
والقدر عندهم إجماد الله الأشياء على قدر مخصوص على وفق الإرادة فالقضاء الله المتعلنة  
أزلاً بأنك تصير طائفة قضاء وإجماد العلم بك بعد وجودك على وفق الإرادة قدر وأما عند  
الماتريدية فالقضاء إجماد الله الأشياء مع زيادة الاختار أى على وفق علمه تعالى والقدر  
تحديد الله أزل كل مخلوق بمحمد الذى يوجبه عليه من حسن وقبح وتقع وضرائه ذلك  
أى علمه تعالى أزل صفات المخلوقات وقيل القضاء علم الله لأزلى مع علمه باليوم والقدر  
إجماد الله الأشياء على وفق العلم فعلم الله أن تعلق أزل بأن الشخص صير عابداً بعد وجوده  
قضاء وإجماد العلم فيه بعد وجوده فقدر هذا وقول الأشاعرة هو المشهور ودلى كل القضاء  
قد والقدر حادث بخلاف قول الماتريدية وقيل لكل منهما معنى إرادته تعالى  
\* (فصل) \* قال سليمان الجبل كما قال لقبيوى فى المصباح والقدر بأفع لا غبراً بقدره  
الله تعالى من القضاء والقدر يكون الدال وفهمه هو بقدره وأما قوله أن هذا قدر هذا  
أى علمه وأما القدر فى قوله تعالى أنا أنزلناه فى ليلة القدر فالعلم ليلة القدر محتمل  
ذلك لأن الله تعالى بقدره إماماً شاء من أمره إلى مثله من السنة الثالثة من أمر الموت  
والاجل والرزق وغير ذلك ونسبه إلى مدبرات الأمور وهم أربعة من الملائكة: ميكائيل  
ومكائيل ويزرائيل وجبريل عليهم السلام وقال محمد بن عبد الله المحكم وقيل ليلة أنصرف  
والعظم قبل أول ليلة الضيق لضيق القضاء ما زحام الملائكة فيها وعن ابن عباس أن الله  
يفضى الأقضية فى ليلة تصف شعبان ويصلها إلى أربابها ليلة القدر هذا وليس المراد أن  
تقدر الله لا يتحدث إلا فى تلك الليلة لأنه تعالى قدر المقادير فى الازل قبل خلق السموات  
والأرض بل المراد إظهار تلك المقادير للملائكة \* (تنبيه) \* إنما أتى المصنف أولاً بذكر  
أركان الاسلام والایمان لأنه عظم الموقع وقد اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة  
والباطنة قال المجفرى ويقبح العاقل أن يسئل عن أركان الاسلام والایمان فلا رد  
جواباً وهو زعم أنه لم يوه من انتهى وهو مأخوذ من حديث جابر بن عبد الله عليه السلام  
كفى الأربعين النبوى قال رحمه الله تعالى عن روى الله تعالى عنه قال إنما نحن  
جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أتته جملة من علمه من ربه من النبى عن الأنبياء  
ثم يدسوا إليه السرايا يرى عند أن لا يروا ولا يعرفون ما فى السرايا حتى جالس إلى النبى بمجلس الله  
عليه وسلم فاستدركته إلى ركبته ووضع رقبته فخره وقال يا محمد أنت نبى ربى

ووزع ولم تغرب له بنفس  
\* (فصل) \* ويجل استعمال  
جميع المواعين الطاهرة  
من كل جنس أو موعين  
الذهب والأفضة فيحرم  
استعمالها لغير ضرورة  
ويحرم استعمال المطلى  
بذهب أو فضة أن كثر  
ملاؤه ويحصل منه شئ  
يهرض على النار  
\* (فصل) \* المحرمات  
كل ما تجس بمجرى الآدمى  
والسك والجبراد والأكول  
النبوذج أن يصح ذبحها  
شرعياً وجنودها أشهر

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدًا رسول الله  
وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت أن استطعت له سبيلا قال  
صدقت فتعجبنا له يسأله ويصدق له قال فآخبرني عن الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته  
وكتابه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقة قال فآخبرني عن  
الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك قال فآخبرني عن السابعة  
قال ما المسؤول عنها بأعلم من السائل قال فآخبرني عن أماراتها قال أن تلد الأمانة وتبها وأن  
تري الحجة العروة العاتية رعاء النساء تطاولون في البدن ثم أطلق فلبث مليا ثم قال يا عمر  
أتدري من السائر قلت الله ورسوله أعلم قال فإنه يجربك أتاكم يعلمكم دينكم وراه مسلم  
(قوله ووضع كف على خديه) أي وضع الرجل كفه على فخذه صلى الله عليه وسلم وفعل  
ذلك لئلا يتناس ما يعتار ما بينه من الاذن في الاصل حين أتته بالوحي وقد جاء مصرحا  
بهذا في رواية النسائي من حديث أبي هريرة رأى ذر جثث قال وضع يده على ركبتي النبي  
صلى الله عليه وسلم ولد فآخبرني عن الاحسان يعني به الاخلاص ويجوز أن يعني به احادة  
العمل وهذا التفسير أحسن من الأول (قوله ان تعبد الله كأنك تراه) فإن لم تكن تراه فإنه  
يراك هذا من جوامع كماله صلى الله عليه وسلم لانه شمل مقام المشاهدة ومقام المراقبة  
بيان ذلك واضحا من تعبد في عدة ثلاث امارات الاول ان يعقلها على الوجه الذي  
تسقط معه طلب الامر بغير ان تذكر مستوفاة للارروط والاركان الثاني أن يفعلها  
كذلك وقد استغرق في تحاربه سنة حتى كأنه يرى الله تعالى وهذه قاءه صلى الله  
عليه وسلم كما قال صلى الله عليه وسلم وجدنا في صلاة الثالث أن يفعلها كذلك  
وقد ثبت بعد ان تأملنا هذه هذه وهذه امارات الرقابة ففعله فإن لم تكن تراه نزول  
عن مائة من الملائكة تأتيه في كل يوم ومعه من أهل الرقابة عبيده وأنت  
مستبصر فتدبره بالانفس من الملائكة حسنة لان الاحسان الذي هو شرط  
في صحة العبادة انما هو الاول لان الاحسان الذي هو في الاخيرين من صفة الخواص  
وبه نعلم من ذكر (قوله فآخبرني عن السابعة) أي عن وقت العمامة (قوله ما اسرول عنها)  
أي عن وقت الامام من الله أي لا تعلمه أو أن لا يعلمها فالمراد التساوي في نفي العلم  
بوقت الامامة أي في تعلم بوقت (قوله عن أماراتها) هي العلامة أي علاماتها كما قال في  
النصاح الامارة العلامة وزنا ومعنى وأما الامارة بذكر الله فمقتضى الولاية والامامة والمراد  
علاماتها السابقة مثلها ومقدماتها المتفرقة ايضا فمقتضى كل نوع الشمس من مغربها  
ونروج المائدة فلما تأل أن تاد الامامة مقربها وفي رواية غيرها واختلف في معناها على أقوال  
أجمعها أنه اخبار عن كثرة السراي وأولاده من ولدها من سيدها بمنزلة سيدها لأن  
مال الانسان من صراي ولده وذو ذمة عرف فيه في الحال تعصفا أما ان كان من سيدها  
بغير ذمة الحال أو عرف الاستعمال وغيره فهم أن يستولى المسلمون على لاد الكفار  
فكثرا مراري فيكون ولد الامة من سيدها بمنزلة سيدها لانه ناسه فانها ان معناه  
ان الامانة تاد المولى فتكون أمه من جلد رعيته اذ هو سيدها فانها ان معناه أن تعبد

بالدماغ ناهيا وبالطنا  
الاجل الكلب والخنزير  
والتمول منه أو من  
أحد هما ولو مع حدوان  
ما هو واذابغ الجملد  
ولم يفعل بعد دفعه صار  
متجسسا فلا يحمل استعماله  
مع الرطوبة ولا يصح الصلاة  
معه الا بعد غسله  
(باب فواقض الوضوء)  
فواقضه أربعة (الاول)  
نروج شيء من القبل أو  
الدبر وان خرج فهو ركان  
طاهر الا مني الشخص  
المخارج منه أول مرة

أحوال الناس ففكر بيع أمهات الأولاد في آخر الزمان فكثرت دأدها في أيدي المشتريين حتى يشتريها أنبأ من غير علم أنها أمه ومن ذلك أن يكثر العقوق في الأولاد فمعامل الولد أمه بما يعامل السداقة من الإهانة والسب (قوله وان ترى الخفاة) يضم الخفاة الملهمة جمع خاف وهو من لا نعل في رجله (قوله العزاة) جمع عاز وهو من لا شيء على حسده (قوله العالة) بفتح اللام المخففة جمع عائل والعالة هي في تقدير فعلة مثل كافر وكفرة معناه الفقراء (قوله رعاء النساء) بكسر الراء والمد جمع راع وأما بالضم فلا بد من النساء المربوطة مثل قاض وقضاء كما في المصباح وأصل الرعي الحفظ والشأ بالهمزة الغنم جمع شاة وهو من المجموع التي يفرق بينها وبين واحدتها الماء وشجمع أيضا على شياه بالماء وخصهم بالذكر لأنهم أهل البادية (قوله يتناولون في البنيان) أي يتماهون في ارتقاعه والقصد من الحديث الاختراع عن تبدل الحال وتغيره بأن يستولي أهل البدادية والفاقة الذين هذه صفاتهم على أهل الحضارة ويملكون بالقرى والغلبة فتكثر أموالهم وتتسع في الحطام أي في القائسة وهي المتاع الكثير المقتصر فهمهم إلى تشديد البنان أي تطويلها وروفعها بالجص والهمة بالكسر أول العزم وقد يطلق على العزم القوي كما في المصباح (قوله ثم انطلق) أي الرجل السائل عما ذكر وقوله فلبث أي النبي صلى الله عليه وسلم أي استمر ساكتا عن الكلام في هذه القضية وجاء في رواية فلبث ساعة مضوية فتكون عمره هو الخضرين ذلك بنفسه وقوله مليا بتشديد الميم أي زمانا كثيرا وكان ذلك الزمان ثلاثا كما جاء في رواية أبي داود والترمذي وغيرهما (قوله ثم قال يا عمر أتدري من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه جبريل أي كما تعلمكم دينكم) أي قواعد دينكم ففهم أن الدين اسم للثلاثة الإسلام والإيمان والأحسان وفهم منه أنه يستحب للعلم تنبيه تلاميذه والرئيس تنبيه أتباعه على قواعد العلم وغرائب الواقع طلبا لنفعهم وفائدة فهم قائله الغشني \* (فصل) في بيان مفتاح الجنة وهي كلمة التوحيد وكلمة الاخلاص وكلمة النجاة وقد ذكرت في القرآن في سبعة وثلاثين موضعا قال المصنف رحمه الله تعالى (ومعنى لا اله الا الله لا معبود بحق) كائن (في الوجود الا الله) أي لا يستحق أن يدل له كل شيء الا الله قوله الا الله لا رفع بدل من محل اسمها لان محلها رفع بالابتداء عن سيبويه أو بدل من الضمير المستتر في خبر لا المحذوف والتقدير لا اله موجود أو يمكن بالامكان العام الا الله أو بالنسب على الاستثناء ولا يصح جعله بدلا من محل اسم لان لا لا تعمل في المعارف كذا قاله شيخنا يوسف قال السنوسي واليوسفي والمنفي في لا اله الا الله المعبود بحق في اعتقاد عابد نحو الأصنام والشمس والقمر وذلك ان المعبود يبطل له وجود في نفسه في الخارج ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا ووجود في ذهن الكافر بوصف كونه حقا فهو من حيث وجوده في الخارج في نفسه لا ينفى لأن الذوات لا تنفي وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا لأن كونه معدوما يبطل أمر محقق لا يصح نفيه والا كان كاذبا وانما ينفي من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق فلم ينفي في لا اله الا الله الا المعبود بحق غير الله فالاستثناء متصل وليس المنفي أيضا المعبود

(والثاني) زوال القهز  
يجنون أو سكر أو مرض أو  
نوم الامن نام محكما مقعده  
من فقرته (والثالث)  
ملازمة الرجل للمرأة  
الاجنبية من غير حائل بين  
جلسهما ولو كان كل منهما  
هرما أو حصلت الملازمة  
بغير الاختيار وينتقض  
بها وضوء كل منهما  
(والرابع) مس قبل  
الآدمي أو حلقة دبره  
يا لمن الكف بلا حائل ولو  
مع السهو أو الاكراه  
وينتقض به وضوء المس



بباطل في ذهن الكافر لانه الله تعالى والقصد بهذه الجملة الرد على من يعتقد الشريعة  
 \* وفضائلها الاخصى منها قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله ثلاث مرات في يومه  
 كانت له كفارة لكل ذنب أصابه في ذلك اليوم وعن كعب الاحبار رضي الله عنه أوحى  
 الله تعالى الى موسى في التوراة أولا من يقول لا اله الا الله أسلمت جهنم على أهل الدنيا  
 قال السحبي أفضل الاشياء الايمان وهو قلبي وأفضل الكلام كلام الله وأفضله القرآن  
 وأفضل الكلام بعده لا اله الا الله فهي أفضل من الحمد على الصبح لانها تنفي الكفر وقال  
 بعضهم ان كلمة لا اله الا الله اثنا عشر حرفا فلا حرم اي فلا بد منه وجب بها اثنا عشر  
 فريضة ستة مظاهر وستة باطنية أما الظاهرة فالطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج  
 والمجاهد وأما الباطنية فالتوكل والتفويض والصبر والرضا والزهو والتوبة (قوله المجاهد)  
 أي القتال في سبيل الله لاقامة الدين وهذا هو المجاهد الاصغر وأما المجاهد الاكبر فهو  
 محاربة النفس (قوله التوكل) هو ثقة القلب بالوكيل الحق تعالى بحيث يسكن عن  
 الاضطراب عند تعدد الاسباب ثقة بمسبب الاسباب وعن اويس القرني أنه قال لو عدت  
 الله عبادة أهل السموات والأرض لا يقبل الله منك حتى تكون آمنا بما تكفل الله من  
 أمر رزقك وترى جسدك فارغا لعبادته قال تعالى فتوكلوا ان كنتم مؤمنين وقال صلى الله  
 عليه وسلم لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو تنفضا أي تذهب بكرة  
 وهي جاع وزرر بظان أي وترجع عشة وهي ممتلئة الاجواف فذكر انها تغدو وترزق  
 في طلب الرزق والمعنى لو اعتمدتم على الله في ذهابكم ونقصكم وتصرفكم وعلم ان الخير  
 يسدهم لن تصرفوا الا غنمين ساين ولا غناكم التوكل على الله عن الادخار كالطير لركنكم  
 اعتمدتم على قوتكم وكسبكم وهذا يناق التوكل وروى عن بعض العلماء ان أشد الخلق  
 توكلا الطير وضعا للتل وليس المراد بالتوكل ترك الكسب والكسبة \* وسئل الامام  
 احمد رضي الله عنه عن رجل جلس في بيته أو في المسجد وقال لا أعمل شأحي يا تني رزقي  
 فقال هذا رجل جهل العلم فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله جعل رزقي تحت ظل رمحي  
 أي الرمح سبب لتصيل الرزق ومراده ان معظم الرزق كان من الغنائم والافقد كان يأكل  
 من جهات أنغر الزمخ ذكره السحبي (قوله التفويض) هو التسليم لله في جميع أموره  
 وهو أعلى من التوكل قال الغزالي وهو ارادة ان يحفظ الله عليك مصالحك فيما لا تأمن  
 فيه الخطر وضد التفويض انطمع (قوله الصبر) وهو حبس النفس على المشاق وعن  
 ابن جرير قال اطلق الصبر حبس النفس على صخر به تعمله وعن لذي نعاره (قوله  
 الرضا) هو غي القلب بما قدم وقال العلماء الرضا ترك السخط والسخط ذك غير ما قضى  
 الله تعالى بأنه أولى به واصح له فمالا يتقن صلاحه وفساده روى أنه تعالى قال من لم  
 يرض بقضائي ولم يصبر على بلائي ولم يشكر على نعمائي فليخذ وباسوا في (قوله الزهد) هو  
 أن لا يكون مافي أيدي الناس أو نقي مساعد الله وليس الزهد هو ترك المحلل واضاعة  
 المال وفي الحديث من سره أن يكون أكرم الناس فليتب الله عز وجل ومن سره أن  
 يكون أقوى الناس فليتب كل على الله ومن سره أن يكون أغنى الناس فليكن بما في يده الله

فقط الا ان كان المسكين  
 رجل وانني اجنبت فينتقم  
 به وضوءهما كما سبق  
 (ويحرم) بالحدث الاصغر  
 الصلاة والطواف ومس  
 المحض حتى كسبه  
 وصندوقه مادام فيها  
 ويحل قلبه ورق المحض  
 يعود الا ان انفصلت  
 الورقة وحلت عليه ويحل  
 حله في متاع الا ان قصد  
 المحض وحده بالحل ويحل  
 حل التفسير ان كان أكثر  
 من القرآن يقينا ولا يمنع  
 لصبي الميز من مس المحض

أوتق منه بما في يده فقولته من سر بهاء الضمير معناه من أحب كما قاله السيد أحمد دحلان  
وفي مختصر منهاج العابدين روى ركعتان من رجل عالم زاهد قلبه خيرا وأحب إلى الله  
تعالى من عبادة المتعبدين إلى آخر الدهر أبدا وسر مندا (قوله والتوبة) وقيل ثلاثة أو كان  
الأول الاقلاع من الذنوب فلا يصح توبة المكاس مثلا إذا أقطع عن المكاس والثاني الندم  
على فعلها الوجه الله تعالى فلا تصح توبة من لم يندم أو ندم لغرض وجه الله تعالى كأن ندم  
لاجل مصيبة حصلت له والثالث العزم على أن لا يعود إلى مثلها أبدا فلا تصح توبة من لم  
يعزم على عدم العود وهذا إن لم يتعلق بالعصاة بالأدنى فإن تعلقت به فلا شرط رابع  
وهو رد الظلامة إلى صاحبها أو تحصيل البراءة منه تفصيلا لا إجمالا \* (قائلة) \* قال  
الغزالي وجهه الأمر أنك إذا برأت قلبك من الذنوب كلها بأن توطئ على أن لا تعود إلى ذنب  
أدبو أو تندم على ماضى وتقتضى الغواث بما تقدر عليه وترضى المحضوم بما أمكنك  
بإدائه واستحلال وترجع إلى الله تعالى فيما تختار في أنظاره هيمن فتنة بالشرع إلى  
الله ليرضيه عنك تذهب فتغسل ثيابك وتصلى أربع ركعات وتضع جبهتك بالأرض  
في موضع خال ثم تجعل التراب على رأسك وترغ وجهك في التراب بدمع جار وقلب خزين  
وصوت عال وتذكر ذنوبك وأحدا أحدا ما أمكنك وتلوم نفسك عليها وتقول أما تحقن  
بأنفس أما أن لك أن تتوب ألك طاعة بعداب الله سبحانه ألك حاجة وتذكر من هذا كثيرا  
وتنكى ثم ترفع يديك إلى الرب الرحيم سبحانه وتقول الهى عبدة الا بقرجع إلى بابل  
عبدة العاصى رجعى إلى الصليح عبدة المذنب ألك بالعدو فاعف عني بحدوك وتقبل  
عني بفضلك وأظروا إلى رحمتك اللهم اغفر لي ما سلف من الذنوب واعصني فيما بقي من  
الاجل فان المحر كله سيذك وأنت بنا روف رحيم \* ثم تدعو دعاء الشدة وهو بأجل عظام  
الامور يا من تهى همة المهومين يا من اذا أراد امرأ غلبا يقول له كن فيكون احاطت بنا  
ذنوبنا وانت المدخور لها بمدخور الكل شدة كنت أدعرك لهذه الساعة فتب على انك  
أنت التواب الرحيم ثم تكبر من المكاء والتسديل وتقول يا من لا يشغله جمع عن سمع ولا  
تشتبه عليه الاصوات يا من لا تغلظه المسائل ولا تختلف عليه اللغات يا من لا يبرمه الحاح  
المخين اذ قنابرو عفوكم وحلاوة مغفرتك انك على كل شئ قدير ثم تصلى على النبي محمد صلى  
الله عليه وسلم وتسبغ بجمع المؤمنين والمؤمنات وترجع إلى طاعة الله جل جلاله  
فتسكون قد ثبتت توبه فصوحا وصرت طاهرا من الذنوب ولك من الاجر والجرما ما يحصى  
والله الموفق \* (فرع) \* حكى ابن أبي رزمي الذي صلى الله عليه وسلم فقال له ادع هذا  
الدعاء وقدمه في أول دعائك ثم تدعو بعد بما شئت يستجاب لك به ومن دعاه قوي  
إيمانه وهو هذا اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت ولا ينفذ  
ذا الحمد منك الحمد اللهم لا مضل لمن هديت ولا هادي لمن أضللت ولا مسقي لمن أسعدت  
ولا مسعد لمن أشقت ولا معز لمن أزلت ولا منزل لمن أعزرت ولا رافع لمن خفضت ولا  
خافض لمن رفعت اللهم اهدنا لما امرتنا ووف لنا عما ضمت لنا من خير الدنيا والآخرة  
وقوريقنا فجارحنا وانصرنا على أعدائنا في الظاهر والباطن وأسألك اللهم بما أسألك به

وجله لحاجة التعليم  
\* (فصل) \* بحسب الاستغناء  
من كل خارج من التنبيل  
أو الدبران كان بصا ونون  
محصل خروجه وبخوزان  
يستغنى النفس بالأجار  
فقط ولو بلا عدوان كان  
على طرف البحر والاقتصار  
الاتجار على الحجر والجمع  
بذنهما أفضل ويجب  
تنظيف المحل من عين  
النساء وأثرها ان استغنى  
بالساء فان استغنى بالبحر  
عنى عن الانز القليل الذي

خليلك ابراهيم عليه السلام من النور واليقين وما سألك به سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من النور والتوفيق انك جدي محمد \* (قائدة) \* وفي الحديث ما اصاب عبدا هم أو غم أو حزن فقال اللهم اني عبدك وابن عبدك وابن أمتك ناصيتي بيدك ماض في حكمك نافذ في قضائك اسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو عبته أحد من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك ان تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي ونحني الأذهب الله حزنه وهمه ونعمه وأبدله مكانه فرحا أي وسعاه وخلصا (قوله استأثرت به) أي انفردت بالاسم من غير مشاركة لك فيه (قوله ربيع قلبي) أي مطر قلبي (قوله جلاء حزني) بفتح الجيم وبالمداي كشف حزني (قوله همي) الهم أول المشقة أو ما يصيب الشخص من مكروه الدنيا والآخرة والغم المحرقة والاشكال أو الكرب وهو ما شق عليه حتى ملا صدره مغضا وقبل المسم ما تعلق بالماضي والغم ما تعلق بالمستقبل وقال الشرفاوي والهم ما يتعلق بما يكون بالمستقبل والمحزن ما يتعلق بما يكون في الماضي انتهى

\* (فصل) \* في بيان بلوغ المراهق والمعصر (علامات البلوغ ثلاث) في حق الانثى واثنتان في حق الذكر أحدهما (تمام خمس عشرة سنة) قربة تحديدية باتفاق (في الذكر والانثى) وابتداءها من انفصال جميع البدن (و) ثانيها (الاحتلام) أي الانداه وان لم يخرج المني من الذكر كان أحسن بخروجه فامسكه وسواء خرج من طريقه المعتاد أو غيره مع انسداد الأصلي وسواء كان في نوم أو بيقظة بجماع أو غيره (في الذكر والانثى لتسع سنين) قربة تحديدية عند السجوري والشريني والذي اعتمدوا بن جبر وشيخ الاسلام انها تقر بدية ونقل عبد الكريم عن الرمي انها تقر بدية في الانثى وتحديدية في الذكر (و) ثالثها (الحض في حق) (الانثى لتسع سنين) تقر بدية أن كان نقصها أقل من ستة عشر يوما ولو بقطعة وأما جعلها فليس بلوغا بل علامة على بلوغها بالامناء قبله وأما المحتش فحكمه أنه ان أمي من ذكره وحاض من فرجه حكم بلوغه فان وجد أحد ههما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم بلوغه وانما ذكر المصنف أول مسئله في الفقه علامات البلوغ لان مناط التكليف على البلوغ دون الصبي والصبية لكن يجب على سبيل فرض الكفاية على أصلهما الذكور والاناث ان يأمرهم بالصلاة وما توقف عليه كوضوء ونحوه بعد استكمالهما سبع سنين اذا ميزا وحدا فتميز هو ان يبصر بحيث يأكلان وحدهما وشربان وحدهما ويستفحيان وحدهما فليحيا الامر اذا ميزا قبل السبع بل بسن وان يأمرهما أيضا بآداب الدين الظاهرة نحو الصوم اذا أطاها ولا بد مع صيغة الامر من التهديد كأن يقول لهما صليا ولا ضربكما وان يعلمهما ان النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وأرسل فيها وبات في المدينة ودفن فيها ويجب أيضا ان ينص بهما على ترك ذلك ضربا غير مرجح في أثناء العاشرة بعد كمال التسع لاحتمال البلوغ فيه وللعلم أيضا الامر لا بالضرب الاذن الولي ومنه الزوج في زوجته فله الامر بالضرب الاذن الولي والمواك كالصلاة في الامر والضرب وحكمة ذلك التحريم على العبادة ليعتادها فلا يتركها ان شاء

لا يزيله الا الماء أو الخنزف  
الصغار وان اقصر على  
المجرب ثلاث مسحات  
وان نطف الحمل أقل منها  
فان لم تنطف الثلاث وجب  
ان يزيد عليها حتى ينطفه  
فان نطفه يوتر لم يزد عليه  
سواء وان نطفه يشفع فالسنة  
به أن يزيد واحدة ويقوم  
مقام المجرب في الاستبراء كل  
بامد طهرت من بقلع عين  
بحاسة كخزفة (وشروط)  
لستعها بالمجران لا ينقل  
في رج النجس وان لا ينقل  
عن الحمل الذي استقر فيه

الله تعالى واعلم أنه يجب على الآباء والأمهات على سبيل فرض الكفاية تعليم أولادهم الطهارة والصلاة وسائر الذرائع ومؤنة تعليمهم في أمورها إن كان لهم مال فإن لم يكن ففي مال آباءهم فإن لم يكن ففي مال أمهاتهم فإن لم يكن ففي بيت المال فإن لم يكن ففي أغنياء المسلمين \* (قائدة) \* إذا قيل لك لم يجب على الصبي غرامة المتلفات وقد قال العلماء برفع القلم عنه قلت الأقسام ثلاثة قلم الثواب وقلم العقاب وقلم المتلفات فقول الثواب مكتوب له وقلم العقاب مرفوع عنه وقلم المتلفات مكتوب عليه ومنها الدية وكذلك المجنون والثائم إلا أن قلم الثواب والعقاب مرفوعان عنهما وأما القصاص والمحدد فلا يحبان عاين لمعلم التزامهم بالأحكام قال صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن الثائم حتى يستميط وعن الصبي حتى يستلم وعن المجنون حتى يعقل أنوجه أبوداود والترمذي فالمراد بالقلم قلم التكليف دون قلم ضمان لأنه من خطاب الوضع فيجب ضمان المتلفات والدية عليهم من مالهم بخلاف القصاص والمحدد

\* (فصل) \* في بيان الاستنجاها بمجر وهو المسمى بالمطهر الخفيف وأما الماء فهو المطهر المنزل ويجب الاستنجاها على الفور بل عند خشية تخمس غير عمله أو إرادة نحو الصلاة من كل خارج من الفرج نخس بمسح بالخل بمسح بالماء أو بمسح بالمجر (شروطها ما لمجر) لمن يقصر عليه (ثمانية) أحدها (أن يكون ثلاثة أبحار) أو ثلاثة أطراف رولو حصل إلتقاء بدونه القوله صلى الله عليه وسلم وليستجي ثلاثة أبحار فلو لم يحصر إلا أكثر من الثلاثة وجبت الزيادة عليها ويسن الأيتان - ل الألة - وبسبح والأفضل في الكفاية أن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلا قليلا إلى أن يراها الذي بدأه ثم يأتي الثاني من مقدم الصفحة اليسرى كذلك ثم يأت الثالث على صفحتين وأما مرفوعه قال في المصباح والمسرعة بفتح الألف غير مجرى الفسطاط ومخرجه مع ذلك لا يربأ الخارج منها فهي اسم للوضع (و) ثانیها (أن ينقي الحبل) بحيث لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغارا الخنزف (و) ثالثها (أن لا ينجف النخس) لأن الخبز لا يزيله حينئذ وقوله يصف بكسر الحيم من باب ضرب وفي لغة بني أسد بفتحها من باب تع - فان حف كله أو تعضه تعين الماء المخرج بعده خارج آخر ولو من غير جنسه ويصل إلى ما وصل إليه الأول والاكتفى بالاستنجاها بالمجر (و) رابعها (لا ينتقل) أي عن الحبل الذي أصابه عند المخرج واستفرغه فان كان المستقل متصلا تعين الماء في الجميع أو منفصلا تعين في المستقل فقط وبشرط أن لا ينقطع فان قطع بأن خرج قطعا في محال تعين الماء في المتقطع وأخرها المحامي في غيره (و) خامسها (لا يطرا عليه أثر) أي نخس مطلقا أو طاهر وطب غير العرق أما هو وكذلك الطاهر الجفاف كحصاة فلا يضر فان طرا عليه نخس سواء كان رطبا أو جافا أو طاهر رطب ولو من رشاخ الخارج تعين الماء لأن موزد النص الخارج والاحتجى ليس في معناه (و) سادسها (لا يحاوز) الخارج (صفحة) أي جانب دبره في الغائط وهي ما ينضم من اللسان عند القيام (وحشقه) أي رأس ذكره في البول وتسمى أيضا عند الغوام بالجهة بفتحها وإن انتشر الخارج حول المخرج ففوق عادة الأثنان من غير انتقال

وان لا يحاوز البول مشقة الذكر ولا الغائط صفحة الاثنين وأن لا يصل بول الاثنين إلى محل جماعها \* (باب الوضوء) الفروض التي لا يصح الوضوء إلا بها ستة (الأول) انية وبحسن تكون مقرونة بأول جزء غسله من الوجه وينوي التوضؤ رفع الحسب أو فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو نحو ذلك (والثاني) غسل الوجه من متابت شعر الرأس إلى متبتي ايدن ومن وتد

وتقطع ويجاوزة ومثلها قدرها من مقطوعها أو ناقدها خلقه فلا يحزى في حشفة الخيش  
ولا في فرجه لثلاث فيه وبشرط في الثوب أن لا يصل إليها مدخل الذكر وهو تحت مخرج  
البول وفي الذكر أن لا يحاوزها يظهر عند قعودها والاعتين الماء كما يتعين في حق الاقلف  
أن وصل بوله للجلد (و) سانه (لا يصبه ماء) غير مطهره وإن كان طهورا أو ما ناعا آخر  
بعد الاستحباب أو قبله تنجس ما وتؤخذ من ذلك أنه لو استنجى بمجر مبلول لم يصح  
استنجاءه لأنه لا يملكه بنجس نجاسة الخل ثم يغسله فيعتن الماء (و) نامنها (إن يكون  
الاجار طاهرة) فلا يحزى الاستنجاء بمجر متنجس وأعلم أن كل ما هو مقدس على الحجر  
الحقيقي وهو ما إذا وجدت القيود الأربعة فسمي حراما لم يجز الاستنجاء به الأول أن  
يكون طاهرا فخرج به النجس كالعرو المتنجس كالبحر المتنجس والثاني أن يكون حامدا  
فلا يستنجى برط من حجر أو غيره كماء الورد والخل لم يجز به والثالث أن يكون قاعا للنجاسة  
منشفا فلا يحزى الزجاج والقصب الملمس ولا التراب المتناثر بخلاف التراب الصلب قال  
في المصباح والقصب بفتحين كل نبات يكون حافه أنايب وكعوا انتهى فالمراد بالأمس  
هو الذي فند كعبه والرابع أن يكون غير محترم نوح به المحترم كطعوم الأدميين كالخبز  
ومضغوم الجن كالعظم وكالحجزة منه صكده ويد غيره وكذنب البعير المنفصل وأما الجلد  
فلا يظهر أنه إن كان مدفوعا جاز الاستنجاء به والأقل كما قاله المحضى «(نقمة)» وإذا  
استنجى بالماء من تقدير فله على درهم وعكسه في: حجر  
«(فصل في الوضوء)» وهو اسمي بالظهور الأرفع والاعتدائه معقول المعنى لأن الصلاة  
مناحة الرب تعالى فطلب التطيب لأجها وإنما اختص الرأس بالمسح لستره غالطا كفي  
فيه بأدنى طهارة ونصت الأعضاء الأربعة بذلك لأنها محل اكتساب الخطايا أولان آدم  
مشى إلى النجاسة بجلده وتناول منها بيده وأكل منها فجمه ومس رأسه وورقهها وموجه  
المحدث مع القيام إلى الصلاة ونحوها وقبل القيام فقط وقبل المحدث فقط بمعنى أنه إذا  
فعله وقع واجبا سواء أدخل في الصلاة أم لا والقيام إلى الصلاة شرط في فوريتها وانقطاع  
المحدث شرط في صحتها (فروض الوضوء) ولو كان الوضوء مندوبا إلى أركانها (سنة) وعبر  
المصنف بالفرض هنا في الصلاة بالركان لأنه لما امتنع بغيره في أفعال الصلاة كانت  
كحكمة أو واحدة مركبة من أجزاء فتناسب عدد أجزائها أركانها بخلاف الوضوء لأن كل فعل  
منه كمثل الوجه مثل نفسه ويجوز بغيره في أفعاله فلا تركب فيه (الأول النية)  
لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى قال القسطنطيني  
أنما قصدت الكمال في الضرعة الدينية أو العلم أو فعلها الصادرة من المؤمنين إذا كانت  
نية وإنما لكل امرئ ما نوى أن خبرا غير وان شرافتها انتهى وتكون النية عند  
أول شيء يسلكه من الوجه سواء كان ذلك الأول من أعلى الوجه أو وسطه أو أسفله وإنما  
وجب قهرها بذلك لاعتدائه لمسؤول إليه عنه فلو غسل جزأه قبلها وجب إعادة بعده  
وكعبها كما قال المحضى أن سكان المتوضئ - أيا غلبته به إن نوى أحد ثلاثة أمور  
أحدها أن ينوي رفع المحدث أو إظهاره عن المحدث أو إظهاره للصلاة الثاني أن ينوي

أحدى الأذنين إلى وتند  
الأخرى ويجب غسل الشعر  
الثابت في الوجه ظاهرا  
وباطنا إلا الوجه الغزيرة  
فبكتي غسل ظاهرها فقط  
والسنة تغسل باطنها  
ويجب أيضا غسل الساعه  
الثابتة في الوجه وإن  
طالت جدا (والثالث)  
غسل اليدين مع المرفقين  
ويجب غسل الشعر الثابت  
عليها ظاهرا وباطنا وإن  
كثر وطال وغسل ساعتيهما  
وإن طالت (والرابع)  
منه جزء من جلد الرأس

استباحة الصلاة أو غيرها مما لا يباح إلا بالطهارة الثالث أن يتوذى فرض الوضوء أو أداء  
الوضوء أو الوضوء وإن كان النوى صيدا أو محدداً لمصاحب الضرورة كسلب البول  
ونحوه فلا تنكسه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه لأن وضوءه مبيح لا رافع وأما المحدث  
فيمتنع عليه نية الرفع والاستباحة والطهارة عن الحدث وكذا الطهارة للصلاة كما قاله  
الشوكراني ولا يذان يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان ويقصد فعل ذلك المستحضر  
كما في الصلاة ثم لو توى رفع الحدث كفى وإن لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع الحدث لذلك  
\* (نبيه) \* النية بتشديد الباء من توى بمعنى قصد الأصل فنية قلبت الواو باء وأدغمت  
في الساء وتخفيفها لغة كما حكاه الأزهري من وفى بنى إذا أبطل لأنه يحتاج في تصحيحها إلى  
رفع إبطاء أى عدم مبادرة (الثاني غسل الوجه) وهو ما بين منابت شعر رأسه ونحت  
متنبي محببه وما بين أذنه فنه شعوره كالحاجبين والاهذاب والشاربين والعذارين  
فوجب غسل ظاهر هذه الشعور وباطنها مع البشرة التي تحتها وأن كثرت لانها من الوجه  
لأنها من الكشف الخارج عنه وأما اللحية والعارضان فإن غفاً وجب غسل ظاهرهما  
وباطنهما مع البشرة التي تحتها وإن كثرت وجب غسل ظاهرهما دون باطنهما للشقة إلا  
إذا كانت امرأة وخشيت فوجب أيضاً لباطنهما مع شربتهما بشرة ذلك مع كونه  
يندب للراءة أن لهما قال السيد المرغني ويجب غسل جزء من ملاقي الوجه من سائر  
الجوانب إذا لم يتم الواجب إلا به فهو واجب وكذا يزيد في زيادة في البدن والرجلين  
انتهى أى ليحقق غسل جميعهما \* (فرع) \* قال عثمان في تحفة المحدثين حاشي الحليمه مكره  
وليس حراماً وأخذنا على الملقوم قد مكرهه وقيل مباح ولا بأس بأجزاء السائلين وهو ما  
طرفا الشارب وأخذ الشارب بالملتقى أو الفص مكرهه والسنة أن يملأ منه حتى تظهر  
الشفة وإن بقص منه شارب حتى منه شياً (الثالث غسل اليدين مع المرفقين) وقد ردهما  
عن دونهما والعبرة بالمرفقين عند وجودهما ولو في غير محلها المعتاد حتى لو تشبها  
بالمسكين اعتبروا والمرفقان ثلثة مرفق بكسر الهمزة وفتح الاء أقصم من العكس وهو مجروح  
العظام الثلاث عظمتي العضد وأبرة الذراع إذا دخلت يانها وهو الذي يضرب عنده  
اليدن الأربعة ويجب غسل ما عليها من شعره فإن أبين بعض خنى الغرض وجب غسل  
ما بقى أو من مرفقه وجب غسل رأس عظمه من فوهه أو من فوقه من غسل باقي عظمه بحافضة  
عنى التجميل والمثل لا يخلو العضو من صهارة (الرابع مسح شئ من الرأس) ولو بعض شعرة  
أو قدرها من البشرة وشروط الشعر المسح أن لا يخرج عن حد الرأس من جهة نزوله من  
أى جانب كان لو لمده بأن كان متجعداً ولو غسل رأسه بدل المسح وفى عليه قطر ولم يسل  
أو وضع يده لئى عليها الماء على رأيه ولم يره الأجزاء (الخامس غسل الرجلين مع الكعبين)  
وإن لم يكونا في محلها المعتاد أو اتقى العلماء على أن المراد بالكعبين الخفان أن لا يزل  
بين الساق والقدم في كل رجل كعبان يشذرن أرفضة فيصوم الله تعالى في كل  
رجل كعب وهو أقصم الذي في ظهر القدم فإن لم يكن لرجله كعبان اعتبر بردهما من  
معتدل الخلفة من غالب أئله بالسنة ولو دمع بعض قدميه وجب غسل الباقي فارتفع

أو من الشعر الثابت فيه  
ولو رأس شعرة واحدة  
شترط أن لا يمسح على  
الطويل الخارج عن حد  
الرأس (والخامس) غسل  
الرجلين مع الكعبين من  
كل رجل وشعر الرجلين  
وسلعتما كشعر البدن  
ويجب تحريك الخاتم  
الضيق وتخليل أصابع  
البدن والرجلين أن كان  
اليدن يصل إليه إلا بذلك  
(والسادس) ترتيب  
الأعضاء بأن يقدم الوجه  
على اليدين واليدين على

من فوق الكعب فلا فرض عليه وبس غسل الدقي ويجب غسل ما عليها من شعر وغيره  
 (السادس الترتيب) في أفعالها والستة المذكورة أربعة منها ينص الكتاب وواحد  
 بالسنة وهو النية وواحد بهما وهو الترتيب ووجه دلالة الكتاب عليه هو كونه تعالى ذكر  
 نموسا حين مقسولات في قوله فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم  
 وأرجلكم إلى الكعبين وهو منزل بلغة العرب والعرب لا تركب تفرق التباين إلا  
 لغائلة وهي هنا وجوب الترتيب لا نديه بقرينة قوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لما  
 قالوا انبذوا الصفا بالمروة ابدؤا بما بدأ الله به فالعبرة بهوم اللفظ وهو ما من قوله بما  
 بدأ الله به أي ابدؤا بكل شيء بدأ الله به من أنواع العبادات لا بخصوص السبب الذي هو  
 السعي بين الصفا والمروة وأما سنن الوضوء فكثيرة منها التسمية والسواك وغسل اليدين  
 قبل ادخالها إلى الأذان والمضمضة والاستنشاق وممسح جمع آذانين  
 والتماسن والموا إلى ذلك والتلث وان يقول بعده أشهد أن لا إله إلا الله وحده  
 لا شريك له وأنه قد أنشد أن محمد عبده ورسوله

«(فصل) في بيان أحكام النية وهي سبعة لكن ذكر منها ثلاثة فقال (النية) أي  
 حقيقتها شرعا (قصد الشيء مقترنا بفعله) فإن تراخي الفعل عن ذلك القصد سمي ذلك  
 التقصير ما لا ينافي وإما لغة فهي مطلق القصد سواء قارن الفعل أولا (وعملها القلب  
 والتلفظ بها سنة) ليعاين الله أن القلب وسمي القلب قلبا لقلبه في الأمور كلها أولا أنه  
 وضع في الجسد مقبولا لجميع السكر وهو محمض صوري الشكل أي شكله على شكل الصنوبر  
 قاعدة في وسط الصدر ورأسه إلى الجانب الأيسر (ووقتها) في الوضوء (عند غسل أول  
 جزء من الوجه) هكذا ذكره بعضهم بتقديم لفظ غسل على لفظ أول وهو مرضي الشراف  
 نظر إلى أن الوجه مقارن لها للفعل وعبارة بعضهم بالعكس وهو مرضي البيهقي نظرا  
 إلى أن المعتبر فيها أول الغسل قال البيهقي وبما يعتبر قرن النية به ما يجب غسله من  
 شعوره ولو الشعر المسترسل لا ما يندب غسله كإحدى كفة كفيه ولو قص الشعر الذي نوى  
 معه لم يجب النية عند الشعر الباقي أو غيره من باقي أجزاء الوجه ولا يكفي بقرن النية بما  
 قبل الوجه من غسل الكفين والمضمضة أو الاستنشاق إن لم يغسل معها جزء من الوجه  
 كحبرة الشفتين والاحتككة مطفا وفاته ثواب السنة طرفة آتسبى ووقتها في غيره أول  
 العبادات الأني الصوم فانها مقدمة عليه لمراقبة الفجر والعجم انه عزم قام مقام  
 النية وأما حكمها فهو الوجوب غالبا ومن غير الغالب قد تنبت كافي غسل الممسح وكفيتها  
 تختلف باختلاف المنوى كالصلاة والصوم وهكذا وشرطها أسلام الناوي وقصد عمله  
 بالمنوى وعدم اتانها بما ينافيها بأن يستحبها في القلب حكما وإن لا تكون معلقة فإن  
 قال إن شاء الله تعالى فإن قصد التعلق أو أطلق لم يصح أو التبرك حجت والمقصود بها  
 تمييز المبادعة عن العادة كتمييز الجلوس للاعتكاف عن جلوسه للاستراحة أو تمييز رتبته  
 كتمييز الغسل الواجب من الغسل المندوب وقد نظم تلك الأحكام السبعة بعضهم قيل هو  
 ابن حجر العسقلاني وقيل الثاني من بحر الرحيق قوله

الرأس والرأس على الرجلي  
 يجب في الوضوء إزالة  
 الأوساخ التي تمنع وصول  
 الماء إلى الأعضاء إلا أن  
 كان في إزالة النجاسة مشقة  
 ومثلها الأوساخ التي تحت  
 الظفار ولا يكفي مسح  
 الأعضاء المقسوة بل لا بد  
 من سيلان الماء عليها وإذا  
 ترك لغيره صغيرة من عضو  
 ولو سهوا لم يصح الوضوء  
 حتى يغسلها ويغسل غسل  
 الأعضاء التي بعدها (وسنن  
 الوضوء) ككثرة منها  
 يستقبل القبلة فيه

سبح شرائط أنت في نية \* تكفي لمن حوى طابلاوسن  
حقيقة حكم محل وزمن \* كصفة شرط ومقصود حسن

قوله شرائط بالصرف للضرورة وقوله وسن يفهم من معناه ناس وهو تيمم البيت وكذا  
قوله حسن وفيه إشارة إلى أنه حسن أنه بقصد الإخلاص في العادة \* (تنبيه) \* في  
الترتيب قال (والترتيب أن لا يقدم عضو على عضو) يضم العين أشهر من كثرها وهو كل  
عظم وأقر من الجسد أى حقيقة الترتيب وضع كل شئ في مرتبته قال المحسن وفرضته  
مستفادة من الآية إذا قلنا ألوا والترتيب والأخر فعله وقوله صلى الله عليه وسلم إذا لم ينقل  
عنه عليه الصلاة والسلام أنه توصى ألا يرتبوا ولا نهطه الصلاة والسلام قال بعد أن توصى  
مرتبا هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به أى بمنزلة رواه البخارى  
\* (فصل) \* في الماء الذى لا يدفع النجاسة والذي يدفعها قال (الماء) في قانون الشرع  
قسمان (قليل وكثير القليل ما دون اثنين) بأن ينقص منهما كثر من رطلين (الكثير  
قليل فأكثر) من محض الماء يقينا ولو مستعلا وقدرهما بالوزن خمسمائة رطل  
بالغدادي الذى هي أربعة وستون ألف درهم ومائة إن وخمسة وثمانون درهما وخمسة  
أسباع درهم إذا كل رطل بغدادى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم  
وبالمكي أربعة عشر رطلا وثلاثة عشر درهم وخمسة أسباع درهم على أن  
الرطل مائة وستة وخمسون درهما فإذا ذلك العلامة بمقدار الح رطس وبالطابق ثمانية  
وسبعة وعشرون رطلا وثلاث رطل إذا كل رطل طابق مائة وستة وتسعون درهما نيه على  
ذلك عبد الله المرفعى في مفتاح فلاح المتمدى وبالمصري أربعة عشر رطل وستة وأربعون  
رطلا وثلاثة أسباع رطل وبالدمشقى مائة وسبعة أرطال وسبع رطل وقدرهما بالمداحة  
في المربع ذراع وربع طولاً وعرضاً بمقدار ذراع الأدمى وهو شبران تقريباً وفى الممدور  
ذراعان بمقدار ذراع الممدود وذراع عرضاً بمقدار ذراع الأدمى فكان ذلك بمقدار الذراع  
عرضاً وذراعاً ونصفه بمقدار ذراع العرض وذراعاً عرضاً بمقدار ذراع الأدمى وفى المثلث وهو  
ماله ثلاثة أبعاد متساوية ذراع ونصف طولاً وعرضاً وذراعان بمقدار ذراع الأدمى  
فالعرض هو ما بين الزكنين والطول هو الزكنان (التقليل) حكمه (يقبض  
بوقوع النجاسة) النجاسة بقية (فهو وإن لم يتغير) لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ  
الماء قلته لم يحمل خبثه وفى رواية أخرى أنه إذا لم يتغير لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ  
بالنجاسة النجاسة النجس المفعولة كسب لا دم لها بل ونجس لا يدرى كطرف معتدل  
خبث لم يحصل بفعله ولون من غلط كما إذا غف الذباب على نجس رطب ثم وقع في ماء قليل ذو  
مائع فإنه لا نجس مع أنه غلق في رحله نجاسة لا يدرى كطرف وماعلى متفحجون طاهر  
غير آدمى وورث سمك لم يغير الماء ولم يضع فيه عذراً وما عساه العسل من الكورة التى  
تجعل من روث نحو البقرة والبعير زالحى به فمما يحتتر من ولد القرد والخنزير إذا التفتهم  
اختلاف أمه وفهم صبي يقبض ثم غاب واحتمل منه أربعة كغم المرة فإنه لا نجس الماء القليل  
وذرق الطيور في الماء وإن لم يكن من ما يورثه وبغير فزارعها لا ينلأه وبغير شاة وقع في

قوله للضرورة فيه أن  
المذكور هنا ليس من  
الشرط في شرح عبده  
الباقى تنبيه قال التتاني في  
شرح على الجلاب ما نصه  
ومن خطه نقلت سبع  
سؤالات أنت في سنة تلقى  
إن حاشا ولاوسن الخ اه  
وبه تعلم ما فى الذى هنا  
اه هـ

وانتجمة مقسومة بأوله  
وغسل الكفين معاً إلى  
الكوعين ثم الغضبة ثم  
الاستسقاء ومسح الرأس  
كله ثم مسح الأذنين  
ظاهرهما وباطنهما جديداً  
وتقديم اليدين على الشيطان  
من اليدين والرجلين  
ونظهير كل عضو ثلاث  
مرات متوالية والمتوالية  
تغير دائم المحسن (وأما  
السواك) فليس من  
السنن الخاصة بالوضوء بل  
هوسنة في كل حال الألفى  
الصوم فيكره من الزوال



الذين حال الحجاب وما يبق في نحو الكرش عما يشق تنقيته والقليل من دخان النجاسة ولو  
من منقط وهو ان تصاعدها بواسطة نار البسبر من الشعر المنفصل من غير ما كول غير  
منقط والكبر منه من مركوب وقصاص والدم الذي على اللحم والعظم الذي لم يختلط بشئ  
كالودج تحت شاة وقطع لحم اوبق عليه اثر الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في القدر  
التي تدبح في المحل المعدل نجها الآن من صب الماء علم الا ان الماء الذي من غير النجاسة  
من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يبقى عنه وان قل لا اختلاطه بأجنبي فليتنبه له والضابط  
في جميع ذلك ان العفونوط بما يشق الاحتراز عنه غالا والتمتعده انه لا يبقى من دم  
البراعث والنقل ونحوها نسبة السائغ والماء القليل وان قل الدم دون الماء الكثير ولو  
قتل قلا او راعيت بين اصابعه فان كان الدم الحاصل كثيرا لم يبق عنه أو قليلا عفى عنه على  
الاصح هذا ونحوه بدخان النجاسة بخارها وهو المتصاعده منها بواسطة نار فوطا هو  
ومنه الریح الخارج من الكنف أو من الدفهر وطاهر فلو ملا منه قربة وحملها على ظهره  
وصلى بها أصبحت صلاته (والماء الكثير لا ينجس) بملاقاة النجاسة (الا اذا تغير طعمه)  
وحده (او لونه) وحده (او ريحه) وحده ما عفى عنه ملاقاة النجاسة فلو تغير بعد مدة لم يحكم  
بنجاسته ما لم يعلم بقول اهل الخيرة نسبة تغيرها ونحوه بالملاقاة ما لم يتغير ريح النجاسة  
التي على الشئ تغيرها منه فانه لا ينجس لعدم الاتصال بل بخير داسترواح والردا بالتغير كل  
الماء ما اذا تغيرت نجاسته بغيره دون باقيه وكان هذا الباقي قاتن فانه لا ينجس بل  
النجس هو المتغير فقط ولا يجب التباعد فيه عن النجاسة بقدر قاتن بل يجوز الاعتراف من  
حاجبها ولا فرق في التغير بالنجس بين الكثير والبسر ولا بين كونه بالمخالط او المجاور ولا  
بين المستغنى عنه ولا بين النجاسة التي لا يسيل دمه وغيرها فقط امر النجاسة ولو كان التغير  
تقديرها بان وقع في الماء نجس وافقه في صفاته كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم  
فيقدر مخالفا أشد الطعم طعم الخل واللون لون الحبر والريح ريح المسك فلو كان الواقع قدر  
رطل من البول المذكور فتقول لو كان الواقع قدر رطل من الخل هل يغير طعم الماء أولا  
فان قال اهل الخيرة بغيره حكمت بنجاسته وان قالوا لا بغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل  
من الحبر هل يغير لون الماء أم لا فان قالوا بغيره حكمت بنجاسته وان قالوا لا بغيره نقول  
لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه أم لا فان قالوا بغيره حكمت بنجاسته وان  
قالوا لا بغيره حكمت بغيره هذا اذا كان الواقع فقدت فيه الاوصاف الثلاثة فان فقد  
بعضه حال وقوعه ولم يغير في غير المفرد فقط لان الموجود اذا لم يغير فلا معنى لغيره  
وأما التغير كثيرا بغيره انشئ مخالط بان لم يكن فصله أو لم يتغير في رأى العين طاهر مستغنى  
عنه بان سهل صوته عنه وليس ترابا وماء طر حافيه تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه  
فهو غير مطهر ولو كان الماء قاتن ما لم يكن المخلوط ماء مستعلا ولو كان التغير تقديرها بان  
اختلف بالماء ما وافقه في صفته كماء الورد المنقطع الرائحة والطعم واللون فيقدر مخالفا وسطا  
بين أعلى الصفات وأدناها الطعم طعم الزمان واللون لون العنبر والريح ريح اللادن فيفتح  
الذلل المجبة وهو اللان الذكر كما هو المشهور وتيل هو رطوبة تعلقها على قشرها أي

الى القرب وبتاكد  
استقباله عند الوضوء ومجابه  
فيه قبل المضغ وبتاكد  
أيضا عند تغير القم والانتباه  
من النوم وأرادة الصلاة  
وقراءة القرآن والعلم  
وتحصل السنه فيه بكل  
طاهر عشرين بربل صفة  
الاستان ولو ترقه وانفاله  
الاراك اليابس المبول  
بالماء

\* (باب الفصل)  
لا يجب الفصل على المحي  
الا بالنجاسة والولادة ولو  
من غير بلب أو انقطاع

أنا تعرض عليه مغبر اللون مثلا فان حكم أهل الخمرة بتغير سلسنا الطهورية والاعراضنا  
 مغبر الطعم ثم مغبر الريح كذلك فلا تعرض عليه الثاني الا اذا لم يحكم بالتغير الاول ولا الثالث  
 الا اذا لم يحكم بالتغير الثاني ونخرج بما ذكرنا التغير البسيط والشك في كثرة التغير والتغير  
 بالمجاور وهو ما يتغير في رأي العين او ما يمكن فصله كدهن وعود ووطيسين او بغير مستحق  
 عنه سواء كان خلقا في الارض كطين وان منع الاسم او مصنوعا فيها كذلك بحيث يشبه  
 الخلق كالفساق المعبولة بالمجر وكما قرب المدبر عن القطران ولو خالطوا ولو كثيرا لانه وضع  
 لاصلاحها فان الماء في هذه الصور كلها مطهر وانقطران يفتح القاف مع كسر الطاء  
 وسكونها وبكسرهما مع سكون الطاء دهن شعر بطل به الابل للعرب ويسرج به بخلاف  
 ما لو وضع لاصلاح الماء فانه غير مطهر لاستغناء الماء عنه ومما لا يستقي الماء عنه غير  
 الخمرة والمقر به ما يقع من الاوساخ المتفصلة من أرجل الناس من غسلها في الفساق  
 والمنفصلة من بدن الشمس فانها لا تسلب الطهورية به على ذلك السوي في نزع ايضا  
 التغير بالتراب وطع ماء طر حافيه ولو كان التغير بهما كثيرا وبكس لانه لم يخالفه شيء فان  
 الماء في هذا مطهر وكذا التغير بالتصميم ماء مستعمل اليه فبلغ به ثلثين فيصير مطهرا وان  
 اترقى الماء فرضه بخلافه وسطا واعلم ان التقدير المذكور مندوب لا واجب فلو جهم  
 شخص واستعمل الماء اخر ذلك اذغابة الامرانه شك في التغير المضر والاصل عدمه  
 \* (اعلم) \* ان الماء الجاري كالراكد فمما تركن العرة في الجاري بالمجر به نفسها لمجموع  
 الماء فان الجريبات متفصلة حكما وان اتصلت في المحس لان كل جريبة طائفة تساقطها  
 هاربة عما بعدها فان كانت الجريبه وهي الدفعة التي بين حافتي النهر في العرض دون  
 ثلثين تحبس بملافاة الخماسة سواء تغير ام لا ويكون محل تلك الجريبه من النهر نجسا ومطهر  
 بالمجر به بعده او يكون في حكم غساله الخماسة حتى لو كانت مغلطة ولا بد من سبع حرات  
 علم ومن التريسا يضاف في غير الارض التريسة هذا في نجاسة تجري في الماء فان كانت  
 حاملة واقفة فذلك أهل نجس وكل جريبه تتر بها نجسة الى أن يجمع قلان منه في موضع  
 كفسقية مثلا فحينئذ فهو طهور اذ لم يتغير به وبغيره فيقال لنا ماء ألف قلعة غير متغير  
 وهو نجس أي لانه ما دام لم يجمع فهو نجس وان طال محل جري الماء والغرض ان كل  
 جريبه أقل من ثلثين واما الذي لم يترعده وهو الذي فرقه فهو باق على ظهوره به  
 \* (مسئلة) \* ولا تجاعة يلزمهم تحصيل بوقم لطهرهم وذلك فيما لو كان عندهم ماء قلان  
 فاكثر ولا يكرههم انهم ولو كل بيول وقدر خالفا أشد لم يغيره فيلزمهم خطاه واستعمل  
 جميعه وانما خييج للتقدم مع عدم تغيره حسلا مكان تغيره تقدرا وهو مضر ايضا  
 \* (فصل) \* في موجبات الغسل (موجبات الغسل) على الرجال والنساء (سنة) ثلاثة  
 تشترك في الرجال والنساء وهي دخول الخسفة في الفرج ونزول الماء في الوتر وثلاثة  
 تخص بها النساء وهي الحوض والغفاس والولادة ثم اعلم ان لفظة الغسل ان اضيف الى  
 الميت كغسل الجثة وغسل العبدان فلا فصع في الغين انضم وكذا غسل البدن وان  
 اضيف الى الثوب ونحوه كغسل الثوب فلا فصع انتم احدها (يلزم الخسفة) أي دخولها

الحوض أو الغفاس وتصل  
 الجثاة اما بدخول الخسفة  
 أو مقدارها في قبل أو دبر  
 ولو لجمعة وان لم يحصل  
 انزال واما نزول الماء ولو  
 بغير بلاغ كالغسل في  
 النوم (وله فرضان)  
 لا يصح الا بهما (الاول)  
 النسبة مقرونة بأول جزء  
 نفسه من جسده وينوي  
 الغسل رفع الحدث او  
 فرض الغسل او نحو ذلك  
 (والثاني) تعميم جسده  
 فلا يراى فقط وشعره ظاهر  
 وياطن بالماء مرة واحدة

كلها وإن طالت ولا اعتبار بغيرها مع وجودها أو قدرها من فاقدها ولو بلا قصد ولو حالة  
النوم (في الفرج) أي في أي فرج كان سواء كان قبل امرأة أو بهيمة أو دبرها أو دبر رجل  
صغير أو كبير حتى أومت أو دبر نفسه أو ذكر أنثى ويجب أيضا الغسل على المرأة بأي ذكر  
دخل في فرجها حتى ذكر البهيمة والميت والصبي وعلى الذكر الموجع في دبره أو ذكره ولا  
يجب إعادة غسل الميت الموجع فيه والمستدخل ذكره وبصر الصبي والمجنون الموجع فيهما  
حينئذ بخلاف وكذا الموجحان فإن اغتسل الصبي وهو غير رصع غسله ولا يجب إعادته  
إذا بلغ وعلى الولي أن يأمر الصبي المهر بالغسل في الحال كما يأمرها لوضوءه ثم لا فرق في ذلك  
بين أن ينزل منه شيء أم لا والأصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال إذا التقي الحتان أو من الحتان وجب الغسل فقلت أنا  
ورسول الله فاعتسنا ولا بد في وجوب الغسل من دخول الحشفة إلى ما يجب غسله في  
الاستبراء فإن لم تغسل إلى ذلك بأن وصلت إلى ما يجب غسله فيه فقط لم يجب ولودخل  
شخص فرج امرأة وجب عليهما الغسل لأنه صدق عليه دخول حشفة فرجا ولا اعتبار  
بكونه دخل تبعا ولا يجب على الزاني الغسل من الجنابة قولا لا بقضاء العصى بالفرار من  
أزناؤه فارق من عصى بالجنابة بأن تضع بها القيء العصىان بها ما بقيت فوجب الزنا  
فورا (و) نأنها (تزوج المتي) أي مني الشخص نفسه التحارج منه أول مرة في القطة أو  
في الزم من طريقه المعتاد مطلقا أو من غيره إذا كان مستحكما بكسر الكاف أي ما يزوج  
لغيره لكن بشرط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة إذا كان المعتاد منسدا  
انسداد أجزاها بخلاف الانسداد الأصلي فإنه يجب معه الغسل بالتحارج مطلقا سواء  
خرج من الصلب أم لا ما عدا المناقضا أصلا ولا بد من نروجه أي بروزه وانفضاله من  
قصة الذكر أو نزوله بمحل يجب غسله في الاستبراء في فرج الثيب أو مجاوزته البكارة في  
الذكر فلو قطع الذكر وفيه المتي قبل بروزه وجب الغسل وإن لم يبرز من الحزما المنفصل شيء  
ولأن المتصل لأن بروز المتي في الحزما ليقطوع في حكم بروزه وحده لانفصاله عن البدن  
وإن كان مستترا في ذلك الحزما ولو أحس بنزول منه فامسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا  
غسل عليه لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إلى الفصه وإن لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة  
أتمها وأجزأه عن فرضه هدا في الواضع أما المحتج فلا يجب عليه الغسل إلا إذا خرج من  
فرجه معا فإن خرج من أحدهما لم يجب لاحتمال زيادته مع افتتاح المعتاد والحيض  
في حقه كائني وإن أمني من أحدهما وأحاض من الآخر وجب عليه الغسل وخرج مني  
نفسه مني غيره كان خرج من المرأة مني الرجل فيفصل في ذلك أن وطئت في دبرها وخرج  
منه المتي يصدق غسلها لم يجب عليها إعادته أو في صلبها وخرج منه بعد ما ذكر فإن قضت  
شهوتها حال الوطء بأن كانت نالته تحت زرع مستقلة وجب عليها إعادة الغسل لأن الظاهر  
أنه منه معا لا اختلاطهما وأقيم الظن هنا مقام اليقين كافي اليوم وإن لم تقض شهوتها  
بأن لم يكن لها شهوة أصلا كغيره أو لها شهوة ولم تقضها كائنه ومكرهه لم يجب عليها  
إعادته وليس من ذلك الجنوبة لا مكان أن تنص شهوتها ولو استدخل منه بعد غسله

ويجب على المتفصل أن  
يتعصر حتى تنفخ حلقته  
دبره ويغسلها عن الحمل  
وصلى الأثني أن تغسل  
ما ظهر منها عند تعودها  
على قدمها أيضا فإن ذلك  
كله من ظاهر أو محض فلو  
ترك في الغسل والأثني أن  
يصبح الغسل والأثني قبل  
يغسل هذين الغسلين قبل  
حسنة نية تخصهما غير  
النية على بقية الجسد (وسن  
الغسل) كغيره منها الوضوء  
كامل قبله وذلك أعضائه  
والاستبراء بالشق الأيمن

ثم نخرج منه لم يجب عليه الغسل بخروجه ثاني مرة واعلم أن خروج الماء موجب للغسل سواء كان بدخول حشفة أم لا ودخول الحشفة موجب له سواء حصل مني أم لا فندفعهما عموم وخفصوص من وجهه ولا يجب الغسل بالاحتلام إلا أن أنزل ثم اعلم أن ثلثي ثلاث خواص يتميز بها عن المذوي وأودى أحدها له راحة كراحة العين أو الطلع مادام رطبا فإذا جف أشبهت راحته راحة البص الثاني التدفق أي التدفق قال الله تعالى خلق أي الإنسان من ماء دافق أي مدفوق أي مصبوب في الرحم الثالث التلذذ بخروجه ولا يشترط اجتماع الخواص بل يكفي واحدة في كونه منيا بلا خلاف والاراءة كالجز في ذلك على الراعي في الروضة وقال في شرح مسلم لا يشترط التدفق في حقها وتسم فيه ابن الصلاح (و) ثالثها (المحض) وهو دم طبيعة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة والرحم جلدته داخل الفرج حشفة القم واسعة الجوف كالجرة وفيها الجهة باب الصرج يدخل فيها الماء متى تم تكس أي ينسحق فلا تقبل منيا آخر بعد ذلك ولهذا جرت عادة الله أن لا يتخلق ولد من ماء رجلين ونرج ذلك الاستحاضة وهي دم علة يخرج من عرق خفي أدنى لرحم سواء أخرج عقب حمض أم لا سواء قبل البلوغ أم بعده على الأصح من أن دم الصغيرة وكذا الأيسة يدل لها استحاضة وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا على دم نرج عقب حمض عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقبلت المحضه فدعى الصلاة فاذا ذهب فغسلها فغسل على عكس الدم وصلى رواء الشيطان وفي رواية البخاري ثم اغتسل وصلى (و) رابعها (النفاس) وهو الدم الخارج عقب فرغ رحم المرأة من الحمل ولو عانة أو صفة وقيل معنى أقل الظاهر نرج بذلك الدم الخارج مع الولد أو حالة الطلق فهو دم فدان لم يتصل بحيض قبله والاف هو حيض بناء على أن الحمل قد تحض وهو الأصح فلو لم تر الدم إلا بعد مضي خمسة عشر يوما من الولادة فلا نفاس لها فان رآته قبل ذلك وبعد الولادة بأن تأخر نرجه عنها فافئداؤه من روية الدم وزمن انفسه فيه لا نفاس فيه لكنه محسوب من الستين فيجب قضاء الصلاة التي فاتت فيه (و) خامسها (الولادة) أي ولوا أحد التوأمين فيجب الغسل بولادة أحدهما أو بصح قبل ولادة الآخر ثم إذا ولدته وجب الغسل أيضا ومثل الولادة انقضاء العلة والمضغ فلا بد من أخبار القوابل بأن كلا منهما أصل آدمي ويكفي واحدة منه فيجب الغسل بالولادة الخفاف وأن لم ينتقض الوضوء ويجوز زوجه وطؤها قبل الغسل لأن الولادة حنة وهي لا تمنع الوطء أما المحبرة بالليل فلا يجوز وطؤها بعدها حتى تغسل ويطلب صوته بالولادة الخاف سواء كان لها نفاس أو لا لأن ذات الولادة مبطلة له وإن لم يوجد معه مائة من بخلافه ولو ألت بعض الولد فانه ينتقض الوضوء ولا يجب الغسل وكذا التخرج بعضه ثم رجع (و) سادسها (الموت) لمسلم غير شهيد أما لا كافر فلا يجب غسله بل يجوز ما لا شهيدة لا يجب غسله بل يحرم لقوله عليه السلام فمهل أن تغسلوه فان كل جرح يفوح مسكاوم القيامة دخل في قوله الموت القبط النزل بلا حياة جنة تام أن يروم تظهر فيه أماراتها وموت موجب للغسل على الأقل إلا على الميت فالواجب غسله إن كان يكره فائسا فاعمل أو يبررنا

من جسده ونعيم جسده  
لأن ثلاث مرات واستقبال  
القبلة حال غسله (وبحرم)  
بالحناية قراءة القرآن  
والصحت في المسجد  
والنصرات المحذون الأصغر  
(باب التيمم)  
لا يصح التيمم بشئ من  
أجزاء الأرض إلا بالتراب  
الخالص الطاهر الذي لا  
فيه اضطراب أن يتقلبه ولو  
من الهواء وأن يكون بعد  
دخول وقت العبادة التي  
تتم لها (وأما) ثلاثة  
(الأول) عديم انشاء

روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي  
 وقفته ناقته غسوله بماء وسدر رواه الشيخان وظاهره الوجوب والوقص كسر العنق  
 \* (فصل) \* في الغسل (فروض الغسل) أي أركانها وأجبا كان الغسل أو مندوبا  
 (اثنان) الأول (الثبة) كان ينوي الجنب رفع الحنطة أو النخاض والنفاس رفع المحض  
 أو النفاس أو ينوي كل أداء الغسل أو فرضه أو واجبه أو الغسل الواجب أو الغسل للصلاة  
 أو رفع الحدث فقط أو الطهارة عنه أوله أو أجله أو الطهارة الواجبة أو الصلاة لا الغسل  
 ولا الطهارة فقط إذ قد تكون عادة أو نوى المحاض أو أو النفاس أحل الوطء من حيث توقفه  
 على الغسل وإن كان حراما كالزنا لأن له جهتين وإن لم تكن مسئلة ولا الواطئ مسلما قال  
 المحض ولو نوى الجنب استباحته ما توقف الغسل عليه كالصلاة والطواف وقرأة  
 القرآن جزء وإن نوى ما يستحب له كغسل الجمعة ونحوه لم يحز به لأنه لم ينو أمرا واجبا ولو  
 نوى الغسل المفروض أو فرضه الغسل جزء قطعاً قاله في الروضة انتهى ولا بد أن تكون  
 الثبة مقترنة بأول مغسول سواء كان من أسفل البدن أو أعلاه أو وسطه لأن بدن الجنب  
 كله كعضو واحد فلو نوى بعد غسل جزءه وجبت إعادة لعدم الاعتدال به قبل الثبة  
 فوجوب قرنها بأوله إنما هو للاعتدال به لا للجهة الثبة لأنها قد صحت ولو لم يقرنها بأوله  
 (و) الثاني (تعميم البدن) أي ظاهره (بالماء) ومنه الأنف والأذن المتخذان من نحو  
 ذهب فجب غسله بدلا عما تحته لأنه لا قطع صار من الظاهر والظفر يسمى بشرة  
 هنا بخلافه في باب الناقص ولا يجب غسل الشعر الثابت في العين أو الأنف وإنما وجب  
 غسله من الخيانة لظنها ويجب أن يصل الماء إلى ما تحت الغزاة لأنه ظاهر حكيم وإن لم يظهر  
 حسانها مستحقة الزالة ومن ثم لو أزالها من تحتها فلا ضمان عليه ولو لم يكن غسل ما تحته  
 إلا بالزلة لاحتاجت أن تعذر صلى كفا قد الطهورين وهذا في المحي وأما الميت فحيث  
 لم يمكن غسل ما تحته إلا لأن ذلك بعد زواجه وبدن الإصالة على المعتدلة عند الرمي  
 وقال ابن حجر يعم عما تحته ويصل عليه لا ضرورة قال الجوزي ولا بأس بقوله في هذه  
 المسئلة ستر على الميت ويجب أيضا إلى باطن الشعر ولو كشفه لكن يتسامح بإطن العقد  
 التي لا يصل المسد إليها تعذر الشعر بنفسه سواء كان قليلا أو كثيرا فإن تعذر فعل فاعل  
 عفى عن القليل عرفا ويعفى عن محل طبع عسر زواجه أو حصاة له مثله أي عفوه بإزالة  
 ما عليه من الشعر واحتجاجه بعمه ويجب تنص الضفائر أن يصل الماء إلى باطنها  
 إلا بالتقص \* (ثقة) \* وسنة مسحة عسر الثبته وغسل الأذى سواء كان طاهرا أو كثر  
 ومخاطو نجسا كودي ومذى وذلك إذا كانت النجاسة غير مغلظة وكانت حكمة أو عينية  
 لكن تزول بفعله واحدة أما العينية التي لا تزول بذلك فإزالته قبل الغسل شرط فلا يصح  
 مع قائها محلولاً تهاين العضويات وأما المغلظة فغسلها بغير ترتيب أو معه قبل استبراء  
 أو مع لرفع الحدث والوضوء والتلثيل والتخليل للشعر والأصابع بالماء قبل إفاضته  
 وليبدء بالثلق الأيمن وبأعلى بدنه وإليك توجه القسيلة وكونه يجعل لانه رشاش  
 واستر في الخلوة يجعل الاناء الواسع عن يمينه والضييق عن يساره وترك الاستعانة بالاعداد

(والثاني) تخوف الضرر  
 من استعماله بسبب مرض  
 أو نحوه (والثالث) احتياجه  
 لشربه أو شرب حيوانه  
 المحترم (وفروضه) أربعة  
 (الأول) الثبة مقترنة  
 بنقل التراب وأول جزء  
 يمسحه من الوجه وينوي  
 استحباب استباحة الصلاة  
 مثلا (الثاني) مسح الوجه  
 طولا وعرضا حتى القبيل  
 من أنفه وشقبه (الثالث)  
 مسح اليدين مع المرفقين  
 ولا تلتقي ضربة واحدة  
 للوجه واليدين بل لا بد

والشهادتان آخره والمضخضة والاستنشق وهما سدان مستقلتان غيرا للتين في وضوئه  
وواجبان عند أي حنفية وكون ماء الغسل صاعا أن كفاؤه وتعد الصباغين وغضون  
الجلد \* (بذيئ) \* ومكر وهات الغسل والوضوء أربعة الاسراف في الماء وهو أخذ الماء  
زيادة عما يكفي العضوان لم يزد على الثلاث ولو بشرط نهرو الزيادة على الثلاث إذا كانت  
متقنة وكان الماء ملو كاله أو مباحا فان كان موقوفا حرم ولا يكره في الوضوء غسل الرأس  
وإن كان الأصل مسحولا لانه الكثير في افعال الوضوء إذ تحصل به التغطية والنقص عنها  
ولو احتملا الاحتاجة كبر وفعل ذلك الحنف في ماء را كدولو كثيرا لا اعتبار بأن يتوضأ  
أو يغتسل وهو واقف فيه إذا كان في غير المسجد والاحرم من حيث المكث فيه

\* (فصل) \* في شروط الطهارة (شروط الوضوء) وكذا الغسل (عشرة) (الاول) (الاسلام)  
فلا يصح من كافر لانه عبادة لله لا لغير ضرورة وليس هو من أهلها (و) الثاني (التميز)  
فلا يصح وضوء غير المتميز كطفل ومجنون لساد ك (و) الثالث (التقاء) بفتح النون وبالماء  
وما مضيه نقي بكسر القاف ومضارعه نقي بفتحها أي التغطية (عن الحيف والنفاس  
(و) الرابع (التقاء) عما عنت وصول الماء إلى البشرة) كدهن جامد وشحم وعن حر وخبثاء  
بخلاف أثرهما أو شوك أو زبائن لم يلبس محلها ودم وغبار على عضو لا عرق مضمحل عليه  
ووضوح تحت الاظفار ورمص في العين وليس منه طلع عسر زوانه فغفي عنه وكذا اقتره  
الدمل بعد نزع ما فيها وإن سهلته از التهايل أو نوى من العرق لانه يؤخره من البدن (و)  
الخامس (أن لا يكون على العف وما غير الماء) كزعفران وصندل (و) السادس (العلم  
بفرضيته) أي يكون كل من الوضوء والغسل فرضا وهو ما شاب على فعله ويعقب على  
تركه لأن المجاهل بفرضيته صغير متمكن من الجزم بانسبة فلا تصح عن جهل بفرضيته  
(و) السابع (أن لا يعتقد فرضا من فروضه) أي فروض كل منهما (سنة) سماعه قد أن  
أفعاله كلها فروض أو اعتقد أن فيه فرضا وسنة وأن لم يميز أحدهما عن الآخر وهذا في  
حق العمى أما العالم وهو من اشتغل بالفهم منه فلا بد نفسه من سبب فرائضه من سببه  
(و) الثامن (الماء الطهور) في ظن كل من المتوضي والتغتسل واعتقاده وان لم يكن ظهورا  
عن غيره كالواحدة الطهور ما يتحقق من أنه من وقع في أحدهما لا بعينه فحاشه فتن كل  
شخص طهارة فانه فوضا فطهارة كل منهما صحيحة فلا يصح الوضوء والغسل بمسحول  
ومتغير تغيرا كثيرا (و) التاسع (دخول الوقت) أي في طهارة دائمة المحدث كسجدة  
فلو ظهر قبل دخوله لم تصح لان طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت (و) العاشر  
(الموالة) أي بين الاعضاء والموالات بين الغسلة والموالات بين أجزاء العضو الواحد  
(لدائم المحدث) وهذا القيد راجع لثابتين المستثنى كالمغلب

\* (فصل) \* في بيان الاحداث (نواقض) نوصو اربعة اشياء أي احدها هذه الاشياء  
(الاول) الخارج من أحد السيلين من بل أو دبر هذا بيان للسيلين أو من أي ثقب كان  
إذا كان احدهما مسندا تسندا داخليا وكان الخارج من الثقبته لا يمسك كإن  
انسد القبل فخرج منها بول أو دبر فخرج منها طهر ركبا كإن كان غير مسند فانسد

لكل منهما من ضرورة  
مسئلة (الرابع) الترتيب  
بأن يقدم مسح الوجه على  
مسح السيلين (وسيله)  
ما سطل الوضوء والزدة  
وزوال الاتع قبل الشروع  
في الصلاة التي يتم بها (ولا  
يفعل) بالتيمم الواحد  
فروضه لفرضا فقط وما  
شاء من النوافل التي دخل  
وقتها قبل التيمم (وبعد)  
التيمم صلته أن يتم للبدن  
أوصلي في محل يغلب فيه  
وجود الماء  
(باب النجاسة وأزالتها) \*

منهما كالدّم وأما إن كان مناسباً لتنفيع فقط فلا تقص وأما إن كان أحدهما منسداً  
 انسداداً عارضاً فلا بد أن تكون الثقة قريبة من المصدقان كانت في رحله أو نحوها لم  
 ينقص الخرج منها (رجح) هذا يدل من قوله الخارج أى سواء خرج ذلك إلى رحل من  
 القصر أو من الدبر وسئل أبو هريرة رضي الله عنه عن الحديث فقال فساداً أو ضراطاً رواه  
 البخاري قال في المصباح الفسار يخرج بخرج بغير صوت يسمع وقال الصاوي فإن كان  
 الرجح الخارج من الدبر بلا صوت شديد سمي فسوة وإن كان خفيفاً سمي فسبة بالتحصير  
 وإن كان بصوت سمي ضراطاً اهـ (أو غيره) أى سواء كان الخارج عند أو في مخاطرها أو  
 نجساً خافاً أو طبعاً معتاداً كبول أو نادر أكرم انفصل أولاً كدودة أو خرجت رأسها وإن  
 رجعت وإذا ألقت المرأة جزءاً ولد فانه ينقص الوضوء المألوم الوقت ولداناً بل لا يفل  
 ينقص الوضوء وإن وجب الفصل (الآلئى) أى الموجب للفصل فلا ينقص به كان أى  
 بمجرد نظره وهو التأمل برؤية العين لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو الفصل بخصوص كونه  
 منه فلا يوجب أدونه أو هو الوضوء بعموم كونه خارجاً (الثاني زوال العقل) أى التمييز  
 الناشئ عنه (نوم) أى في غير الانبعاث عليهم السلام وهو رجح لطيفة تأتي من قبل الدماغ  
 فتغطي العين وتصل إلى القلب فإن لم تفصل لمكان فساداً واسترخاء عصاب الدماغ  
 بسبب الانبعاث المألوم من المدة ودليل النقص بالنوم قوله صلى الله عليه وسلم العيان  
 وكاء السه فإذا نامت العين استطلق الكاء فمن نام فليست وضراً رواه أبو داود وأبو  
 (أو غيره) كمن نوى وهو زوال الإدراك من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء أو  
 صرع وهو داء يشبه الجنون وصاحبه غالباً بهيم (اعلى) وجهه في الأرض أو خيل وهو  
 ذهاب العقل وقساد من الجنون أو غيبه وهو نقص العقل من غير جنون أو ذهابه حياء  
 أو خرفاً أو سكر وهو فساد في العقل مع اضطراب واختلاط تلقى أو مرض وهي حالة  
 خارجة عن الطبع ضارة بالعقل أو انغماء وهو زوال الإدراك من القلب مع انقطاع القوة  
 والحركة في الأعضاء أو غيبه هو امتلاء بطون الدماغ من بليغ بارد غليظ وقيل هو سبب  
 الانغماء مع فتور الأعضاء لعلها والانغماء جائر على الانبعاث عليهم الصلاة والسلام ولا تقص  
 باغماءه لأنه مرض من ذابة الأوجاع للحواس الظاهرة فقط دون القلب لأنه إذا حفظت  
 ثلوسهم من النوم لذى هو أخف من الانغماء كما ورد في حديث تمام اعنوا ولا تنام  
 قلوبكم من الانغماء أولى لبدنة فانه لتعلق بالرب سبحانه وتعالى وليس كالانغماء الذي  
 يحصل له حاد الناس ومثله الغيب في حذهم وأما في حقنا فهو تعطيل القوى المحركة  
 والارادة والحاسة أصعب القلب بسبب وجع شديد أو برد أو جوع مفرد فينقص أيضاً  
 ومما ينقص استغراق الأولياء بالذكر أو التفكير (النوم) فاعلم ممكن مقعده من الأرض  
 أى من مقره وهو متعلق بممكن أى ولو احتمالاً حتى لو تيقن النوم وشك هل كان متمكناً  
 أولاً لم ينه عن وضوءه ولو زالت إحدى اليدين تأتم متمكناً عن مقره قبل أن يهبطها  
 انتقض وضوءه أو بعد ما وضعه أو شك في تيممه فلا ينقص (الثالث التقاء بشر في رجل  
 وامرأة كبيرين أحبيبين من غير حائل) وبنته وضوءه كل منهما مع لذة أو لعل أو سهواً

المحيوات كلها ظاهرة  
 إلا التكبيل والمختبر  
 والمتولد منهما أو من  
 أحدهما والمتبى كلها  
 نجسة إلا الأدمى والسمك  
 والجراد وكل ما يخرج من  
 السيلين نفس الإنسان  
 والرجح والنمى إن لم  
 يعتقد من البول (والنجاسة)  
 ثلاثة أقسام مخففة ومغلظة  
 ومتوسطة فالمخففة بول  
 الذكر الذي لم يبلغ حولين  
 ولم يتناول غذاء غير اللبن  
 ويظهر محلها برش الماء  
 عليه مرة واحدة حتى يذهب

أوكرها بمصوسليم أو أشل ولو كان الرجل هربا أو محسوبا ولو كان أحدهما ميتا لكن لا ينتقض وضوء الميت أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الأذى ككلب حيث تحققت الذكورة أو الأوثية بخلاف ما لو تولد شخص بين أذى وحوان آخر فربحي فلا تنقض بلمسه ولو على صورة الأذى حاصله أن الممس نأقض بشروط خمسة أحدها أن يكون بين محتلي ذكورة وأوثية ناسبها أن يكون بالشرة دون الشعر والعن والظفر فلا تنقض بشئ منها بخلاف العظم إذا كسخت فانه ينقض ولو أخذت المرأة والرجل أصبعان ذهب أو فضة لم ينقض لمساها ولو سلخ جلد الرجل أو المرأة وحشي لم ينقض لمسه لأنه لا يسمى آدميا وكذلك الوسلخ كرجل وحشي إذا لم يسمى ذكرا نالته أن يكون بدون حائل فلو كان بحائل ولو رقيقا فلا تنقض ومن الحسائل ما لو كثر الوسخ المتجب لمسلى البشرية من غبار بخلاف ما لو كان من العرق فان لمسه ينقض لأنه صار كالجسم من البدن رابعا أن يبلغ كل منهما أحد الكبريقين وهو في حق الرجل من بلغ حدا ينشبه فيه عرفا ذوات الطباع السليمة من النساء كالسيدة تقبضت الحسن بن زيد بن سيدنا الحسن سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم من سيدنا علي كرم الله وجهه ورضي عنه وذلك ما نتمل قال تلك النساء له وفي المرأة من بلغت حدا يشبهها فمعرها ذوات الطباع السليمة من الرجال كالأمام الشافعي رضي الله عنه وذلك أن يشتر منهم الذكورة ولو بلغ أحدهما حدا يشترى ولم يبلغه الآخر فلا تنقض خامسها عدم المحرمية ولو احتمل المحرم من حرم نكاحها ويكون تحريرا على التأنيد بسبب مباح الاحترامها ولو لعارض يزول فاحترس بقولهم على التأنيد نحن أخت الزوجة وعمتها وخالتها فان تحريرهن من جهة الجمع فقط وبقرههم لم يمتد مباح عن بذات الموطوءة بشبهة وأما الآن وطء الشبهة لا يوصف بأباحة ولا تحرير وعن الملاعة لتحرير سبب حرمتها وهو الزنا وقولهم لا احترامها عن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فان تحريرهن لا احترامهن فانهم يحرمون على الأم وعلى الأنياء أيضا لانهم من أمته صلى الله عليه وسلم ولو لم يدخل بين بخلاف أماته صلى الله عليه وسلم فلا يحرم عن غيره إلا أن موطوءات له صلى الله عليه وسلم وأما زوجات قبة الأنبياء فيحرم عن علي الأم خاصة لأعلى الأنياء ويقولهم ولا لعارض يزول عن الموطوءة في نحو خيض وانجوسة والوثنية والمرتدة لأن تحريرهن لعارض يزول فيمكن أن تمس له من ذكر في وقت \* (تنق) اعلم أن وطء الشبهة الذي لا يوصف بأباحة ولا تحرير هو شبهة الفاعل كأن يظن امرأة أجنبية وزوجته ففطها وكوطء المكره بغير الإراءة أو الموطوءة بشبهة المحل كوطء أمه ولده أو شريك الأمة المشتركة أو سيدا كانته أو شبهة الطريق أي المذهب وهو أن يعتقد عليها أي المرأة بجمعة فالأمة لم يعتقد بخلافه كالحنفي ونحوه فانه يوصف بحرمته ومحمي وطء أمة الولد بشبهة المحل لأن مال الولد كله عمله لا عفاف أصله ومنه التجارة عفاف الولد هو أن يبي للأصل مستعنا بالمحله ويعوتها ومثال شبهة الطريق كالنكاح للشهود وعند العقيد عند مالك ويجب الإتيان عليه قبل الدخول وبلاولى عنه أدنى حنيفة وبلاولى وشهود كما هو مذهب داود الظاهري كأن زوجته نفسها فلا حد على الواطئ في ذلك

شرطان تزول عن البول قبل الرش (والمنطقة) نخاسة الكلب والخنزير وأتولد منهما أو من أحدهما ولا يظهر محلها حتى يغسل سبع مرات أحدها من مغلوطة بالتراب الطهور ولا يكتفى بالسعة إلا أن زالت عن النجاسة مائة الأولى فان زالت بغير الأولى فجميع التسلات السابقة على زوالها بحسب مرة واحدة ويجب بعدها تمام السعة (والمتوسطة) بقية النجاسات ويغسل



وان لم يقصد تقليد هم وان اعتقدا التحريم وقد قطع بعضهم الشبهات الثلاثة في قوله  
 الذاباح البعض حله فلا \* حذبه والطريق استهلا  
 وشبهة لغافل كان أنى \* محرمة نظن حلا مشتبها  
 ذات اشتراك المحقق وسحق \* هذا الأخير بالمحل فاعلن

(الرابع من قبل الآدى) ولوسهوا ولو مبنا ما حث سعى فزجوا وائل ولو صغرا أو مبنا  
 من نفسه أو غيره وهو في الرجل جمع نفس القضيبة أو محل قطعه لا ما تنبت عليه العانة  
 والبصتان وما بين القبل والدبر وفي المرأة مقراها المتقيان وهما حرفا الفرج المحيطان به  
 كحاطة الشفتين بالضم أو الخاتم بالأصبع لا ما فوقهما بما يند عليه الشعر ونرج  
 بالشفرين المتقيين ما بعدهما فلو وضعت أصبعها داخل فرجها لم ينتقص وضوءها وان  
 نقص خروجه ومن ذلك المظر يفتح الماء وهجته ما على الفرج والفاقة حال اتصالهما فان  
 قطع فلا تنقص بهما والتقييد لا دى يخرج البهجة وأما الخنثى فهو كالأدى بناء على  
 حل منا كسنتناهم (أوحقة دبره) وهى المنقذ المتقى كهم الكيس لا ما فوقه ولا ما تحته  
 (يبطن الراحة أو بطون الاصابع) وهى ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى  
 مع تحصيل بسرى غير الإبهامين إمامهما فيضم باطن أحدهما على باطن الآخر فينقص  
 وضوء المأس دون المسوس بخلاف اللس فإنه ينتقص وضوء كل من اللامس والملموس  
 والمحاصل أن المس يفارق اللس في غساسة صور أحدهما ان النقص في المس خاص  
 بصاحب الكف فقط نأهنا أنه لا يشترط في المس اختلاف النوع ذكرورة وأنوثة نأهنا  
 أن المس قد يكون في الشخص الواحد فيحصل بس فرج نفسه رابعا أنه لا يكون إلا  
 باطن الكف خامسا أنه يكون في المحرم وغيره سادسا أن المس الفرج المبين ينقص  
 وان لمس العضو المسان من المرأة لا ينقص سابعها اختصاص المس بالفرج نأهنا لا  
 يشترط الكبر في المس دون اللس

\* (فصل) في بيان ما يحرم بالحدث الأصغر والمتوسط والأكبر (من انتقص وضوءه حرم  
 عليه أربعة أشياء) أحدها (الصلة) ولو نقلا وصلاة جنازة لم تحر المحصنين لا بقول الله صلاة  
 أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ أى لا يقبل الله صلاة أحدكم حين حدثه إلى أن يتوضأ  
 فبقول صلته الأعلى فأقدا الطهورين فيصلى الفرض دون النفل محرمة الوقت ويقضى إذا  
 قدر على أحدهما وفى معنى الصلاة خطبة الجمعة وسبعة التلاوة والشكر (و) نأهنا  
 (الطواف) فرضاً أو نقلاً كطواف القدوم لم تحر المحصنين طواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله  
 أحل فيه المنطق حين نطق فلا ينطق إلا بخبر (و) نأهنا (مس المصحف) وهو كل ما كتب  
 عليه قرآن لدراسة ولعمود أو لولحاً أو جليداً أو قرطاساً ونرج بذلك النسخة وهى ما يكتب  
 فيها شيء من القرآن للترك وتعلق على الرأس مثلاً فلا يحرم مسها ولا حملها ما لم تسم مصحفاً  
 عرفاً فإذا كتب القرآن كله لا يقال له نجمة ولو صغروا ن قصد ذلك فلا عبرة بقصده قال  
 ابن حجر والعبرة فى قصدا لدراسة والترك بحال الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب لنفسه  
 أو غيره تبرأ إلى بلا جرة ولا أمر ولا فاحره أو مسه أجرة قال النووي فى التينان وسواء مس

محلها بجران الماء عليه  
 مرة واحدة ان لم يكن  
 للنجاسة حرم ولا علم ولا لون  
 ولا رائحة فان كان كائناً  
 من هذه الاوصاف فلا  
 يظهر محلها حتى يزول ذلك  
 الوصف ويعفى عن اللون  
 وحده وعن الرجوع وحده  
 اذا عسر زواله ولو توقف  
 زوال النجاسة على صاوين  
 أو غيره وجب استعماله  
 ويعفى عن النجاسة التى  
 لا تراها باله من المصنوع  
 وعن القليل من الدم والقبيح  
 ان كان من غير كلب

نفس المصحف المكتوب أو الموحاشي أو المجلد المحرم من الخمر بطة والغلاف والصندوق  
إذا كان فمن المصحف هذا هو المذهب المختار وقبل لا تحرم هذه الثلاثة وهو ضعيف ولو  
كتب القرآن في لوح فحكمه حكم المصحف سواء قل المكتوب أو كثر حتى لو كان بعض آية  
كتب للدراسة حرم وقال أبو حنيفة في المصحف ثلاث لغات ضم الميم وقسمها وكسرهما فالضم  
والكسر مشهوران والفخ ذكره أبو حنيفة النحاس وغيره قال الشيرازي وظاهران  
مسه مع الحديث ليس كبيرة بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر  
فإنها كبيرة (و) رابعها (جله) (الافق) متاع فيجله معه تبعاله إذا لم يكن مقصودا  
بالتأمل وحده بأن لم يقصد شيئا أو قصد المتاع وحده وكذا إذا قصد مع المتاع على المعتمد  
بخلاف ما إذا قصد وحده أو قصد واحدا لا بعينه فإنه محرم ولا يشترط كون المتاع ظرفا  
له ويجوز أن يحمل فيما ذكره حيث لم يعلم ما به بأن غرضه شيئا وجهه أنه حرام ولو  
ابحاث ولو بلا قصد قال النووي في التبيان أجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف  
واحترامه قال أصحابنا وغيرهم ولو ألقاه مسلم في القاذورة والعباد بالله تعالى صار المتي  
كافرا قالوا ويحرم توسله بل توسد أحاد كتب العلم حرام ويستحب أن يقوم للمصحف إذا  
قدم به عليه لأن القيام مستحب للقضاء من العلماء والأخبار فالمصحف أولى (ويحرم على  
الجنب) أي الحدث حدثا أو وسط (سنة أشياء) أحدها (الصلاة) للحدث لا يقبل الله  
صلاة غير طهور ولا صدقة من غلول والغلول بضم الفين المهمة المحرم قال النووي أما إذا  
لم يجد الجنب ماء ولا ترابا فإنه يصلي بحركة الوقت على حسب حاله ويحرم عليه القراءة  
خارج الصلاة ويحرم عليه أن يقرأ في الصلاة ما زاد على فاتحة الكتاب وهل يحرم قراءة  
الفاتحة فيه وجهان الصحيح المختار أنه لا يحرم بل يجب فإن الصلاة لا تصح إلا به وكما حازت  
الصلاة للضرورة مع الجنبية فتجوز القراءة والثاني لا يجوز بل يأتي بالاذكار التي تأتي بها  
العابر الذي لا يحفظ شأن القرآن لأن هذا عابر شرعا فصار كالعابر حسا والصواب  
الأول (هـ) ثانيها (الطواف) محرم المحاكم الطواف بالبيت صلاة أي كالصلاة في الشتر  
والطهارة (و) ثالثها (مس المصحف) قال النووي إذا كتب الجنب أو أخذت مصحفاً  
كان يحمل الورقة و: ما حال الكتابة فهو حرم وإن لم يحملها ولم يمسها فنه نلأ أو وجه  
الصحيح جوازها وإن في تحريمه وثالث يجوز للحدث ويحرم على الجنب (و) رابعها (جله)  
لأنه أظن من المس فهو حرم ما أتى أس الأولي قال النووي سواء جلده بغلاف أو غيرها  
انتهى ويجوز جل حامل المصحف ولا يحرم فيه تفصيل المتاع لأنه لا يعد حاملا للمصحف ولو  
قصد فلاحه بقصد ولو جل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد فحكمه حكم المصحف مع المتاع  
في التفصيل المأثر بالنسبة للجل أم المس فيحرم من المجلد المسماة للمصحف دون ما عده  
والمسحرم من جلد المصحف مع أنه حائل والمس من وراءه لا يؤثر كافي عدم تقص الوضوء  
بالمس من وراء حائل لأن حرمه المس هنا عظيم للمصحف فحرم من وراء حائل مبالغ فيه  
والنقص في الوضوء بالمس لم يفسد فيه إثارة الشهوة المنقودة ذلك مع الحائل ولا يجب منع  
صبي ميز ولو حبنا من جل مصحفة ومسه لحاجة تعمله ومشفقة استمراره مظهر الحقيل ذلك

وخزير وعن الكبر أيضا  
ان كان من الشخص نفسه  
ويخرج بغير فعله ولا يتخص  
الطاهر التأشف إذا أصابه  
فحاسة ناشفة ولا يظهر شيء  
من نجس العين إلا جلود  
المتة إذا اندبغت وانتهر  
إذا التقلت خلانفها ولا  
ضر فورانها ولا نقلها من  
النمس إلى الفل ولا  
العكس فإن طرح فيها شيء  
قبل تخللها ولو طهرها بقي  
فنها حتى تخللت لم يظهر  
(باب المحض والنس) \*  
المحض هو الدم النجس

إذا كان للتراسة قال الشيرازي بخلاف تمكنه من الصلاة والطواف أو نحوهما مع  
 المحدث انتهى ويحرم تمكن غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آية تساقفه من الأمانة  
 \* (قائلة) قال النووي في التثان لا يمنع الكافر عن سماع القرآن لقوله عز وجل وان  
 أحلن المشركين أسقياء فأمر حتى يسمع كلام الله ويخضع من مس المصحف وهل يجوز  
 تعليمه القرآن قال أصحابنا إن كان لا يرجى إسلامه لم يجز تعليمه وإن رجا إسلامه ففيه  
 وجهان أحدهما يجوز جاء لإسلامه والثاني لا يجوز كالأصحوي يبيع المصحف منه وإن رجا  
 وأما إذا أربأه يعلم فهل يسمع فيه وجهان انتهى (و) خامسها (الثب) بضم اللام  
 وفتحها مصدر لث من باب سمع أي لبث مسلم بالغ غربي (في المسجد) وهو ما وقف  
 للصلاة ولو كان ألبس بقدر الطمأنينة لا عبوره وهو الذي يدخل من باب والمخرج من آخر  
 بخلاف ما إذا لم يكن له إلا باب واحد فيجتمع الدخول الما التردد فانه حرام كالملك قال  
 تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عارى سبيل حتى  
 تغسلوا أي لا تقربوا موضع الصلاة في حال كونكم سكارى ولا في حال كونكم جنباً ثم يجوز  
 لبسه فيه لضرورة كان نام فيه فاحتلم وتعذر نومه وخوف من عس ونحوه لكن يلزمه  
 التيمم إن وجد غير تراب المسجد أما ترابه وهو الذي دخل في وقفته كان كان المسجد تراباً  
 فيحرم التيمم به ويصنع والغسل هو الماء الذي يطوف بالليل ولو جامع زوجته فيه  
 وهو ما رآه لم يحرم أما لو مكأ فيه لغير فانه يمنع مجامعتها حينئذ ومن المسجد سطحه  
 ودرجته وروشنه وجداره وسر داب تحت أرضه ونحوه بالمسجد صلى العبد والمدرس  
 وهي المواضع التي يدرس فيها الشيخ مع الطلبة والرباط وهو البيت الذي يبنى للفقراء  
 والطلبة أو هو معبد الصوفية أو هو الثغور أي المواضع التي يخاف منها هجوم العدو أما  
 الصبي فيصير لوليه تمكنه من المكث كالقراءة وأما الذي صلى الله عليه وسلم فهل مكثه  
 بالمسجد حذو أو هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأن اعتدائه للمسجد أكثر لنشر السنة  
 فخوله ذلك لكنه لم يقع منه ولا ذاته أعظم من ذات المسجد وأما الكافر فلا يمنع من  
 المكث في المسجد حذو لأنه لا يعتد بمرتبته وإن حرم عليه لأنه مخاطب بقروع الأربعة  
 ولا يجوز له دخول المسجد ولو غير جنب إلا إذا كان مسلماً بالغ مع الحاجة ومنها جالس  
 الأفاضل أو الملقى فيه أو غماره (و) سادسها (قراءة القرآن) وشرط في حرمتها تسعة شروط  
 الأول كون القراءة باللفظ ومثله إشارة الأخرس المفهمة لأن إشارته معه بها إلا في ثلاثة  
 أبواب الصلاة فلا تطل بها والمكث فإذا حلف وهو ناطق أن لا يشكم ثم نوس وأشار  
 بالكل لم يكث والمحنت والشهادة فإذا أشار بها لا تقبل وإشارة الناطق غير معتد بها إلا في  
 ثلاثة أبواب أمان الكافر والافتاء كان قبل له أن يرضى بهذا المأذون أن نعم أولاً ورواية  
 الحديث كان قبل له أن يرضى عنك هذا الحديث فأنشأ أن نعم أولاً ونحوه باللفظ ماذا  
 أجرى القراءة على قلبه الثاني كون القارئ مسمعاً بها نفسه ونحوه ماذا تلفظ ولم يسمع  
 نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع الثالث كونه مسلماً فخرج الكافر فلا يمنع من القراءة  
 لعدم اعتدائه المحرمة وإن عوقب عليها الرابع كونه مكافئاً لخرج الصبي والمجنون

من قبل المرأة في جهتها بلا  
 سبب والنفاس هو الدم  
 الخارج منها بعد تمام  
 ولادتها وأقل من الحيض  
 سبع سنين تقريباً وأقل  
 مدته يوم وليلة وأكثرها  
 خمسة عشر يوماً وأقلها  
 ستة أو سبعة فإن نقص الدم  
 عن أقل السنة أو زاد على  
 أكثرها فهو دم فساد  
 وأقل مدة النفاس مخففة  
 وغالبها أربعون يوماً  
 وأكثرها ستون يوماً زاد  
 عليها قدم فساداً أيضاً  
 (ويحرم) بالحيض والنفاس

الخامس كون ما أتى به قرأنا حيث قال قراءة قرآن فخرج التوراة والآنجيل ومنسوخ  
التلاوة ولو بقي حكمه كما به الرجم وهي الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من  
الله والله عز رحكم والسادس القصد للقراءة وحدها أو مع الذكر أو القصد لواحد  
لا بعينه فان قرأ آية للاحتجاج بها حرم وان قصدا لذكر أو أطلق كأن سرى القرآن على  
لسانه من غير قصد لواحد منهما فلا يحرم لانه لا يسمى قرأنا عند الصارف الا بالقصد  
واما عند عدم الصارف فيسمى قرأنا ولو بلا قصد السابغ أن تكون القراءة بغلا بخلاف  
ما اذا كانت واجبة سواء دخل الصلاة كقراءة الطهورين فلا فرق بين أن بقصد للقراءة  
وان يطلق مثلاً فتكون قرأنا عند الاطلاق لجوب الصلاة عليه فلا يعتبر المانع وهو  
الجمانة أو خارجها كأن نذر أن يقرأ سورة يس مثلاً في وقت كذا فكان في ذلك الوقت  
جنباً فقرأ الطهورين فانه يقرأها وجوباً للضرورة لكن بقصد القراءة لا مطلقاً ولا حرمة  
عليه فليس ذلك كالفاتحة من كل وجه (ويحرم بالمحض) ومثله الفاس (عشرة أشباه)  
احدها (الصلاة) أي من العامة العامة ولا يصح مطلقاً أي ولو مع الجهل أو النسيان ولا  
يلزمها قضاءؤها ولو غنيتها كروية عقد فلا مطلقاً الا ثواب فيه على المعتد وقارقت الصوم  
حيث يجب قضاءها لان الصلاة تكرر كثيراً فشق قضاءها ولا كذلك الصوم فلا يشق  
قضاؤه ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها كنا نؤمر قضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة  
(و) ثانياً (الطواف) سواء كان في ضمن نسك أم لا لانه لا يكون الا في المسجد فأت  
اذا كان دخول المسجد أو ما فالطواف أولى بها المحاجة إلى ذكره قلت ثلاثيهم انه لما  
جاز لها الوقوف مع أمه أقوى أركان الحج فلا يجوز لها الطواف أولى (و) ثالثاً (مس)  
المحض حتى حواشيه وما بين سطوره والورق البياض ينفه وبين جلده في أوله وآخره  
المتصل به ويحرم المس ولو بمحائل ولو كان مختصاً حيث يمدحها لانه يحل بالتعظيم  
والمراد منه أي جزء لا ياطن الكسف فقط قال النووي اذا مس المحدث أو الخبث أو  
المحائض أو جل كذا من كتب الفقه أو غيره من العلوم وفيه آية من القرآن أو نوباً مطرزا  
بالقرآن أو دراهم أو دنانير منقوشة فيه أو مس المجدار أو المحل أو الخبز المنقوش فيه  
فالمذهب الصحيح جواز هذا كله لانه ليس بمحض وفيه وجه انه حرم ولة أفضى القضاء  
أبو الحسن المسوردي في كتابه المحاوي يجوز مس الثياب المطرزة بالقرآن ولا يجوز لبسها  
بلا خلاف لان المقصود لبس التبرك بالقرآن وهذا الذي قاله ضعف لموافقه أحد  
عليه فيسار آية بل حرم الشيخ أبو محمد الجويني وغيره يجوز لبسها وهذا هو الصواب والله  
أعلم وأما كتب التفسير والفقه فان كان القرآن فيها أكثر من غيره حرم مسموحاً لها وان  
كان غيره أكثر كما هو الغالب فيه ثلاثة أوجه أحدها لا يحرم والثاني يحرم والثالث ان  
كان القرآن بخط معتبر لمقتضى أي اجتماع أو جرة ونحوها حرم وان لم يتبرك لم يحرم قال  
صاحب النعمة من أصحابنا اذا قلنا لا يحرم فهو مكروه وأما كتب حديث رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فان لم يكن فيها آيات من القرآن فلا يحرم سهاً ولا ولي أن نفس على طهارة  
وان كان فيها آيات فلا يحرم على المذهب بل يكره وفيه وجه انه يحرم وهو الوجه الذي

المائة فيما بين السرة  
والركبة من غير محائل  
والمرور في السجدة  
خافت تنصه والصوم  
ومحرمات التجذبة السابقة  
ويجب على المحائض  
والنفاء قضاء الصوم  
الفائت في المحض والنفاس  
دون قضاء الصلاة الفاشة  
فيها  
\*(كتاب الصلاة)\*  
فرض الله على هذه الأمة  
في كل يوم وليلة خمس  
صلوات فقه وهي الظهور  
والعصر والمغرب والعشاء

في كتب الفتوة وأما المنسوخ تلاوته كالشيخ والشيخة إذا زيا فارجوهما وما أشبه ذلك  
فلا يحرم منه ولا جله قال أصحابنا وصحنا ذلك التوراة والإنجيل انتهى كلام النووي  
(و) رابعها (جمله) ولو وضع يده على قرآن وتفسير فهو كالمحل في التفصيل بين كون  
التفسير الذي تحت يده أكثر أو لا قال النووي إذا تصفح الحديث أو المحدث أو المأخوذ  
أوراق المصحف يعود وشبهه ففي جوازه وجهان لأصحابنا أظهرهما جوازه وبه قطع  
العراقيون من أصحابنا لأنه غير ماس ولا حامل والثاني وهو اختيار العراقي تحريمه لأنه  
بعد ما لا الورقة والورقة كالجسم فاما إذا لم يمسح على يده وقلب الورقة فمأخوذ بخلاف  
وعظ بعض أصحابنا في ذلك فيه وجهان والصواب القطع بالتحريم لأن القلب يقع باليد  
لا بالكم انتهى قال الشرنقاوي فجعل جواز قلب الورقة بالعود المأخوذ عليه جعل لها أن  
يحمّل عليها بالعود فتتصل عن صاحبها أو تكون قائمة فيخضعها به وليس المراد أنه  
يدخل العود بين الورق ويقطع بعضه من بعض لأن ذلك حل (و) خامسها (الثالث) أي  
الإقامة (في المسجد) ومثله التردد أقوله صلى الله عليه وسلم لا حل للمسجد لمأخوذ ولا  
لجند رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها ودخل في المسجد هو أو غيره وما اتصل به من  
نحو روض ونحو شجرة أصلها خارج لا عكسه ورحبته لا حرمه فرجة المسجد هي الساحة  
المنسطة والمحرم بها حوله من المرفق بكسر الهمزة وفتح الهمزة لا غير أي كالمطبخ ونحوه  
«(فائدة)» لا بأس بالنوم في المسجد غير المحجب ولو لم يكن أهله وهو من لم يكن عنده أهل  
فقد ثبت أن أصحاب الصفة وهم هذا من الصحابة فقراء عباد كانوا ينامون فيه في زمنه  
صلى الله عليه وسلم فمحرم النوم فيه إذا ضيق على المصلين ويجب حينئذ تنبيهه وينبذ  
نفسه من نائم في نحو الصف الأول أو أمام المصلين ولا ينبغي التصديق في المسجد ولا زمن من  
أراه لا نكاح عليه ومعه أن قدر وبكره السؤال فيه بل يحرم أن شوش على المصلين أو  
مضى أمام الصفوف أو تخطى رقابهم وأما إعطاء السائل فيه فيسند وبمحرم الرقص فيه  
ولو لم يضره وبمحرم النطق فيه ولو بالذكر لم يضره من تخطى حصره وأبناء غيره والنطق  
الوثب وهو نقل الرجل من محل إلى محل تخومرة تهدأ نوى والمحصر بضم الحاء والضاد جمع  
حصير وهو أنبوبة الخشنة (و) سادسها (قراءة قرآن) قال النووي في التبيان سواء  
كان آية أو أقل منها ويجوز للمحجب والمحاض أحرار القرآن على قلبه ما من غير نلفظ  
به ويجوز إذا احتضر في المصحف وأمره على القلب وأجمع المسلمون على جواز التماسيل  
والتمسج والتحميد والتكبير والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من  
الأدكار للجنب والمحاض قال أصحابنا وكذا إذا قال لا إله إلا الله فله التكبير وقوله صديقه  
غير القرآن فهو جائز وكذا ما أشبهه قالوا ويجوز لهما أن يقولوا عند المصيبة الله والله  
وأحسب أن المأخوذ من قصد القرآن وقال أصحابنا المحرمان ويجوز أن يقول عند ركوب  
الركبة سبحان الذي سخرت هذا وما كانه قريبن أي مطهرين وعند الدخول ربنا آتنا في  
الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار إذا لم يقصده القرآن قال امام الحرمين  
ذان قال الجنب بسم الله والحمد لله فان قصد القرآن عصى وإن قصد الذكر أو لم يقصد

والصحيح ولا تعب الا على  
اسم البالغ العاقل الطاهر  
من المحض والنفاس بعد  
دخول وقتها ولكل صلاة  
منها وقت محدود فوقت  
الظهر من زوال الشمس  
عن وسط السماء الى أن  
يزيد ظل الشيء على مثله  
بعد مثل الاستواء ووقت  
المغرب من الزيادة على ظل  
المثل الى غروب الشمس  
كأها ووقت المغرب حتى  
تمام غروب الشمس حتى  
غيب الشفق الا جرو وقت  
الغناء من معيب الشفق

شيا لم يأثم ويجوز لهما قراءة ما سخط تلاوته كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما البتة  
 نكالا من الله انتهي قول النووي رضى الله عنه (و) ساء بها (الصوم) فتي نوت الصوم  
 حرم عليها واما اذا لم تنو ومنعت نفسها الطعام والشراب فلا يحرم عليها لانها لا يعمي صوما  
 والاوجه انه لم يحجب عليها أصلا وجوب القضاء انما هو بأمر جديد وقيل وجب عليها ثم  
 سقط (و) نامها (الطلاق) وهو من الكثر الا في سبع صور فلا يحرم طلاقها فيها الا اقول  
 اذا قال أنت طالق في آخر جزء من حضك أو مع آخره أو عنده ومثل ذلك ما لو تم لفظ  
 الطلاق في آخر الحوض لاستعقاب ذلك الطلاق الشرع في العدة الثانية أن تكون المطلقة  
 في ذلك غير مدخول بها لعدم العدة بخلاف ما وفي غير زوجها قبل الدخول فتجب عليها  
 العدة الثالث ان تكون حاملا منه لاستعقاب ذلك الطلاق الشرع في العدة الرابع ان  
 يكون الطلاق بعوض من غير ما اذا كانت حائلا لان اعطاء المال يشعر بالحاجة الى الطلاق  
 وتخرج بالعوض منها ما لو طلقها بسواها لا بعوض أو بعوض من غير ما فحرم والمخامس  
 أن يكون الطلاق في بلا عطاء المته الطلاق في حال المحض بعدم مطالبها الوطء من الزوج  
 في حال الطهر فيمتنع منه لان حاجتها شديدة الى الطلاق السادس ما اذا طلقته المحكم في  
 شقاق وقع بينها وبين زوجها حاجتها الشديدة اليه السابع ما لو قال السيد لأمته ان  
 طلقك الزوج اليوم فأنت حرة فعلم الزوج ذلك التعلين وعدم رجوع السيد فطلقها أو  
 سألته ذلك فلا يحرم طلاقها للخلاص من الرق اذا دوماه أن يهرجها من تطول العدة وقد  
 لا يسمح به السيد بعد ذلك أو وثق فسدوم أسرها والمحكمة في تحريم الطلاق المحض  
 تقتصر على طول مدة التبرص لان قيمة المحض لا تحسب من العدة قال الله تعالى اذا طلقتم  
 النساء فطلقوهن لعدتهن اي اذا أردتم طلاق الأزواج الموطوءات الثلاث تعددن  
 بالاقراء فطلقوهن في أول الوقت الذي شرع فيه في العدة بأن يكون الطلاق في شهر  
 تمام فيه والمراد بوقت شروعهن ما يشمل وقت تهنئينها فلو طلق في عدة طلاق  
 رجعي فلا حرمه لتلاسم بالعدة (و) ناسعها (المرور) اي عبور العبد في المسجد فخطأ  
 حديثا وهذا فارق الخبث حيث لم يحرم في حق مجرد العبد (ان خانت لونه) بانده  
 المثلثة اي الخطيئة بالدم صفة الله للسيد فان أمتته كان له العبد ولكن مع الكراهة عند  
 انتفاء حاجة عبور فاجاب بخلاف الخبث فان العبور في حده لا حاجة لخلاف الا وبيان كان  
 لهما عرض صحيح كقرب طريق فلا كراهة ولا خلاف الا وبيان خرج بالسجد المبرسة وانما  
 يضم الزاء والباء جمع رباط ككذب جمع كتاب ومصلح السيد وملك الغير فلا يبرم عبدا  
 الا عند تحقق التسليم أو ظنه لا عند توهمه والفرق ان حرمة المسجد ذممة وحرمة عبده  
 عرضية وكما ناض فيه اذا كرم له حدث دائم مستحاضة وسلس بون أو مذمومة ومن به  
 حراة تضاحية بالدم فاذا خفف التسليم ذم من ذلك حرم العبور لا كراهة لا حاجة  
 وكذا سائر النجاسات الملوثة ولو في رجل أو ثوب فلا يبرز دخول النجاسة على نحو لتلألأ  
 بشرطين أن يأمن باللوث وأن يكون لمحة كغرف الضياع (و) عاشره (الاستنجا)  
 أي اباءة سره واه كانت بشهوة أم لا (بما بين السرة والركب) رطبه وكنت بجاني أم لا

الاخر حتى يطلع أول الفجر  
 الصادق ووقت الصبح  
 من طلوع أول الفجر  
 الصادق حتى يطلع أول  
 الشمس ولا قضاء على  
 الكافر اذا أسلم الا المرتد  
 ولا على المجنون والمغشى  
 عليه والسكران بعد جهوم  
 الا اذا تداوبا بذلك ولا على  
 الصغير اذا بلغ وصحب على  
 الا بقاء الامهات أن يأمروا  
 أولادهم بالصلاة عند  
 سبع سنين ويضربوهم  
 على تركها اشد عقوبة  
 ولا تغفل عن جعل الصلاة

وبغيره حيث لا حائل ولا بد أن تحسكون المباشرة بما يقتضيه الوضوء ليخرج السن  
والشعر فلا تحرم المباشرة وبالحاصل أن بدن المرأة طال المحض بالنسبة إلى الاستمتاع  
والمباشرة على قسمين أحدهما ما بين السرة والركبة فيحرم على الرجل المباشرة فيه مطلقا  
سواء كانت بوطء أو بلس إذا كانت تحت الثياب بخلاف الاستمتاع بغيرهما كتنظيف شهوة  
فانه لا يحرم وأما المباشرة فوقهما ان كانت بوطء فيحرم أيضا وأما بغيره فلا وإنهما ما عدا  
ما بين السرة والركبة فلا يحرم مطلقا ويحرم على المرأة وهي حائض أن تبشر الرجل بما بين  
سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها لأن ما منع من مسه بمنعها أن  
تمسه وبما يحرم على الحائض الطهارة لم يمتنع على الحائض على المحض والنساء حضور  
فان كان المقصود الانتفاضة كاعتسال الحج لم يمتنع ولا يحرم على الحائض والنساء حضور  
المختصر على التعمد خلافا لما في العباد والروض وعليه بضرره بما منع من الانتفاضة لا سيما  
من المحض وعند سبيلها كذا ذكره الصوفي في نقل عن الرمي  
«(فصل في بيان العز عن استعمال الماء) أسباب التيمم أي جواره (ثلاثة) أحدها  
(فقد الماء) في السفر وفي المحضر ولما فرأى بعض أحوال الحالة الأولى أن يتيقن عدم الماء  
حواله بأن يكون في بعض رمال البوادي فيتميم ولا يحتاج إلى طلب الماء لانه والحالة هذه  
عنت الحالة الثانية أن يجوز وجود الماء حوله فيجوز إقراره بأن يوجد أم لا فهذا يجب عليه  
أن يطلب بخلافه وبشرط كونه بعد دخول الوقت لأن التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة  
مع إمكان الطهارة بالماء وقبل دخول الوقت ولا يكفيه طلب من لم يأذن له بخلاف  
وكيفية الطلب أن يفتش رحله أي مسكه لا احتمال أن يكون في رحله ماء وهو لا يشعر  
فان لم يجد نظرية أو شملا وأما ما خلفا ان استوى موضعه وخص موضع الحضرة  
واجتماع الطير بمزيد احتياط وان لم يستو الموضع ففقه تفصيل ان خاف على نفسه أو ماله  
وان قل أو اختصه كخدمته أو انقطعاه عن رفقة أو خروج وقت لورد لم يجب  
التردد لان هذا الخوف ينبغي له التيمم عند تيقن الماء فعند التوهم أولى وان لم يخف وجب  
عليه التردد إلى حد ينفقه خوف الرقاق مع ما هي عليه من التشاغل بشغلهم والتفاوض في  
أقوالهم ويختلف ذلك باستواء الارض واختلافها صعودا وهبوطا فان كان معه رفقة  
وجب سؤالهم إلى أن يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى إلا ما يسع الصلاة على الراجح وقيل  
يستوعبهم ولو نزع الوقت ولا يجب ان يطلب من كل واحد من الرفقة بعينه بل يكفي أن  
يأدى فهم من معه أو يحذره أو يفتنه ويجب ان يجمع بينهما ولو بعث النازلون رفقة  
يطلبهم كفهم كلها الحالة الثالثة أن يتيقن وجود الماء حوله وهذا له ثلاث مراتب  
المرتبة الأولى أن يكون الماء على مسافة ينتشر إليها النازلون للطلب والحديث والزعج  
فيجب الهي إلى الماء ولا يجوز التيمم إلا ان خاف على ما مر غير اختصاص ومال يجب بذله في  
تحصيل الماء فقنا أو أجرة قال محمد بن يحيى لعنه بقرب من نصف فرسخ وهذه المسافة فوق  
المسافة عند التوهم المرتبة الثانية أن يكون بعيدا بحيث لو سعى إليه نزع الوقت فهذا  
ينجم على المذهب لانه فاق الماء في الحال ولو وجب انتظار الماء مع خروج الوقت لم يساغ

في أول وقتها ويجوز تأخيرها  
عن أول الوقت ولو بلا عند  
بشرط أن يعزم على فعلها  
قبل خروج الوقت ومثل  
الصلاة في ذلك بقية  
الفرق من الموسعة كالج  
وبسبب على النقص عند  
أول بلوغه ان يعزم على  
فعل جميع الواجبات  
بالإمتناع عن جميع  
المحرمات ومن يجد وجوب  
الصلاة عليه من المكلفين  
فهو كافر مرتد ويقتل كقرا  
ان لم يرجع إلى الاسلام  
ولا يصلي عليه ولا يدفن في

التي هي أصلا بخلاف ما لو كان الماء معه وخاف فوت الوقت لو وضأه ليجوز له التيمم على  
 المذهب لأنه ليس فاقد الماء في الحال المرتبة الثالثة أن يكون الماء بين المرتبتين بأن يزيد  
 مسافة على ما ينتشر إليه النازلون وتصرع من خروج الوقت وفي ذلك خلاف منتشر  
 والمذهب حواز التيمم لأنه فاقد الماء في الحال وفي السعي زيادة مشتقة الحالة الرابعة أن  
 يكون الماء حاضرا لكن تقع طيمزجة المسافرين بأن يكون في يد ولا يمكن الوصول إليه  
 إلا بالآلة وليس هناك إلا آلة واحدة أو لآن موقف الاستقاء لا يسع إلا واحدا وفي ذلك  
 خلاف والراجح أنه يتيمم بالعز المحسوس ولا إعادة عليه على المذهب ومن أسباب الإباحة أيضا  
 ما إذا كان بقره ماء وخاف لو سعى إليه على نفسه من سبع أو عد وعند الماء وخاف على  
 ماله الذي معه أو اختلف في رحله من غاصب أو سارق أو كان في سفينة لو استقى لاستقى  
 في البحر فله التيمم في ذلك كله ولو خاف الانقطاع عن الرفقة أن كان عليه ضرر ولو قد الماء  
 فله التيمم قطعا وإن لم يكن عليه ضرر بخلاف والراجح أن له أن يتيمم للوحشة (و) السبب  
 الثاني (المرض) وهو ثلاثة أقسام الأول أن يخاف معه بالوضوء فوت الروح أو فوت عضو  
 أو فوت منفعة العضو ويلحق بذلك ما إذا استحسنان به مرض غير مخوف إلا أنه يخاف من  
 استعمال الماء أن يصير مرضا مخوفا فيباح له التيمم الثاني أن يخاف زيادة العلة وهي كثرة  
 الألم وإن لم تزد المدة وخاف طول مدة آلمه وإن لم يزد لآلمه وخاف شدة الضنى وهو  
 المرض الملازم المقرب إلى الموت ويخاف حصول شين قبيح كالسواد على عضو ظاهر  
 كالوجه وغيره مما يبدو غالبا عند المنه وهي بفتح الميم وكسر هاء مع كسر الهاء وسكونها  
 ومعناها المتخذه وفي جميع هذه الصور خلاف منتشر والراجح حواز التيمم وعلة الشين  
 الفاحش أنه يشوه الملقحة ويدوم ضرره فأشبه تلف العضو الثالث أن يخاف شينا يسيرا  
 كإثر الجذري أو سوادا قليلا وخاف شينا قبيحا على غير الأعضاء الظاهرة أو يكون به  
 مرض لا يخاف من استعمال الماء معه عذو راقى العاقبة وإن تألم في الحال لمجرحة أو برد  
 أو حر فلا يجوز التيمم شيء من هذا بخلاف \* (فرع) \* للربض أن يعتمد في ذلك قول  
 الطبيب العدل في الرواية ويعمل بمعرفة نفسه حيث كان عالما بالطب ولا يعمل بتجربة نفسه  
 على الاعتماد لا اختلاف المزاج باختلاف الأزمنة وعمل ذلك في الحضرماء لو كان بريد لا يحد  
 بها طبيعيا فإنه يجوز له التيمم حيث ظن حصول ما ذكره ولكن يجب عليه إعادة وضوءه ذلك  
 مع فقد الطبيب بمزور التيمم لا مسقط للصلاة (و) السبب الثالث (الاحتياج إليه) أي إلى  
 الماء (لعطش حيوان محترم) وهو ما يحرم قتله قال النووي في الإضاح ولو وجدته وهو  
 محتاج إليه لعطشه أو عطش رفيقه أو ذاته أو حيوان محترم تيمم ولم يتوضأ سواء في ذلك  
 العطش في يومه أو فيما بعده قبل وصوله إلى ماء آخر قال أصحابنا ويحرم عليه الوضوء في  
 هذا الحال لأن حرمة النفس كدلو بدل للشرب وللوضوء بذل وهو التيمم والفلسل من  
 الجنابة ومن الحيض وغيرهما كالوضوء فيما ذكرناه وسواء كان المحتاج للعطش رفيقه  
 الخالطه أو أحدا من القافلة وهو المسافر والراكب بفتح الراء وسكون الكاف جمع  
 راكب كعجب جمع صاحب ولو امتنع صاحب الماء من بذله وهو غير محتاج إليه للعطش

قبول المسلمين بأن لم يحد  
 وجوبها وأنشأها عن وقتها  
 لا على فهو مؤمن فاسق  
 لكنه يقتل شر وط  
 مذكورة في الطولات  
 ولا تسقط الصلاة عن أحد  
 ولو اشتد عليه المرض إلا  
 إذا غاب عقله بغير عمد منه  
 ولا علمه في تأخيرها في  
 الحضرمين وقتها ولو تكاثرت  
 عليه الأشغال إلا إذا نسأها  
 بغير لعب أو أيام قبل دخولها  
 وقتها ولم ينتسب إلا بعد  
 فواتها وإذا فأتت شخصاً  
 فريضة بغير عذر وجب



وهناك مظهر اليه العطش حالا وان احتاجه المالك ما لا كان للضطر أخذ مظهر اى  
 وطه فتمته وله ان يقاتله عليه فان قتل احدهما كان صاحبا الما مهتر الدم لاقصاص  
 فيه ولا دية ولا كفارة لكونه ظالما لغيره منه وكان المضطر مضطرا بالقصاص او الدية  
 والكفارة لكونه مقتولا بغير حق ولو احتاج صاحب الماء اليه لعطش نفسه كان المالك  
 مقدما على غيره ولو احتاج الاخرى للوضوء وكان المالك مستغنيا عنه لم يلزمه بذله له  
 لطهارته ولا يجوز للاجنبي اخذ مظهر الا انه يمكنه التيمم واعلم انه مهما احتاج اليه لعطش  
 نفسه حالا او لا او رفقة او حيوان محترم وان لم يكن معه ولو في ثافي الحال قبل وصولهم  
 الى الماء آخر قوله التيمم وخويا ووصلي ولا بعدا فقد الما شرعا ولو لم يجد الماء او وجده يباع  
 بمن مثله وهو واحد الفن فاضلا لهما محتاج اليه في سفره ذاهبا وارجعا لزمه شراؤها وان  
 كان يباع بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه شراؤه لان للساة بدلا سواء قلت الزيادة أم كثرت  
 لكن يستحب شراؤه و ثمن المثل هو قيمة في ذلك الموضع في تلك الحالة انتهى قول النووي  
 ملخصا ومثل احتجاجة الماء احتجاجة لشئ في مؤنة غيره من نفسه وعياله قال المحضني ولو  
 مات رجل وله ماء ورفقة عطاش شربوه وعموده ووجوب علمهم ثمنه وجعله في ميراثه وثمنه  
 قيمته في موضع الاتفاق في وقته اه قال الصوري والعطش المبيع للتيمم بعينه قول  
 الطبيب العدل وله أن يعمل بمعرفته اه تكفل (غير المحترم) وهو المالا يحرم قتله (سته)  
 من الآباء أحدها (تارك الصلاة) أي بعد أمر الامام والاستتابة بندا وقيل وجوبا وعلى  
 نذب الاستتابة لا يضمن من قتله قبل التوبة لكنه يأثم (و) نأبها (الزاني المحضن) بقض الصاد  
 على غير قياس وشروط الاحسان أربع البلوغ والعقل والحجوبة ووجود الوطء في نكاح  
 صحيح قال الشافعي اذا أصاب المحرم البالغ امرأته أو أصبحت المحرمة البالغة نكاحا فهو  
 احسان في الاسلام والترك \* (فرع) \* قال الشارح والى والمعتدان غير المحترم من  
 الا دمي فيه تفصيل ان كان قادرا على التوبة كترك الصلاة والمرد لم يحزم له شرب الماء  
 وان احتاجه في انقاذ روحه من العطش لتعذبه للطهيرة مع قدرته على الخروج من  
 المعصية وان لم يقدر عليها كان في المحضن جازله التيمم وشرب الماء للعطش قرره شيخنا  
 المحقق (و) نأبها (المرد) وهو من قطع عن بصح طلاقه الاسلام قال المدايني \* (قائلة) \*  
 من دعا ابن مسعود رضي الله عنه اللهم اني اسألك ان لا تردني عما لا ينبغي ان يفد وقرة عين  
 لا تنقطع ومرافقة نيل صلى الله عليه وسلم في أعلى جنان الخلد اه (و) رأبها (الكافر  
 المحرم) وهو الذي لا صلح له مع المسلمين قاله القسومي ونرجح المحرمي ثلاثة اقسام الذي  
 وهو من عقد المحرمية مع الامام أو نائبه ودخل تحت احكام الاسلام فانه محترم وسعى ذميا  
 لذلك نسبة الى الذمة أي المحرمية وانما هو من عقد المصاحبة مع الامام أو نائبه من  
 أهل الحرب على ترك القتال في أربعة أشهر أو في عشرين سنين بعوض منهم موصل البناء أو  
 غيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا من ظلم ما هاد أو انتقصه أو كفه فوق طاقته أو أخذ منه  
 شيئا بغير طيب نفس فانما حجيجه أي خصه يوم القيامة رواه ابوداود والمؤمن وهو من عقد  
 الامان مع بعض المسلمين في أربعة أشهر فقط لقوله تعالى وان احدا من المشركين استجارك

عليه فتأوها على الفور  
 فان فاتته بعد وجوب  
 عليه فتأوها على التراخي  
 والافضل له المبادرة  
 بقضائها  
 \* (باب شروط الصلاة)  
 الشروط لعمدة الصلاة  
 أربعة (الاول) الطهارة  
 عن المحدثين وعن النجاسة  
 التي لا يفي عنها في الجسد  
 والملبس والمكان  
 (والثاني) ستر العورة من  
 أعلي البدن وجوانبه  
 للقادر عليه ولو صلى في  
 العلنية منفردا عن الناس

فأجره أى إذا استأمتك أحد منهم من القتل فأمنه ولقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً قطعته لعنة الله والملائكة والناس أجمعين روى الشيخان وصححه أى يقدور المسلمين كعقد شخص واحد منهم يقوم بهذا العقد أدناهم أى كالعبيد والنساء فمن قص عهد مسلم فعليه لعنة من ذكر قال شيخنا أحمد النجراوى والمزاد بأما هدى الحديث ما يشعل هؤلاء الثلاثة \* (قائدة) \* قال محمد الشربيني في كتابه التفسير الملقب بالسراج المنير والكفر لغة ستر النعمة وأصله الكفر بالغف وهو الستر وفى الشرع أنكر ما علم بالضرورة مخفى ورسول به وينقسم إلى أربعة أقسام كفر انكار وكفر بحجود وكفر عناد وكفر نفاق فكفر الانكار هو أن لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به وكفر النجود هو أن يعرف الله بقلبه ولا يعترف بلسانه ككفر يائس واليهود قال الله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به وكفر العناد هو أن يعرف الله بقلبه ويعترف بلسانه ولا يدين به ككفر أبى طالب حيث يقول

ولقد علمت بأن دين محمد \* من خير أديان البرية ديناً  
لولا الملامة أوحداً ومسيبة \* لو جدتني سجيناً أذاً أضمننا

وأما كفر النفاق فهو أن يقر باللسان ولا يعتق قلباً القلب اه وقال الباقورى والكفر قبل هو عدم الإيمان عما من شأنه أن يكون متصفاً به وقيل هو العناد بانكار لشيء مما علم مخفى الرسول به ضرورة فالمتقابل بينه وبين الإيمان على الأول وهو الحق من تقابل العدم والملكة وعلى الثاني من تقابل الضدين والمملكة هي صفة راسخة في النفس سميت بذلك لأنها ملكت محلها \* (فرع) \* قال البراوى والذى نقله سيدى عبد الوهاب الشمرانى عن السبكي أن عمه صلى الله عليه وسلم أبا طالب بعد أن توفي أحياء الله تعالى وآمن بالنبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا العلامة السبكي وهذا هو اللائق بحبه صلى الله عليه وسلم وهو الذى اعتقده وألقى الله به وأما أحياء الله تعالى أبوه صلى الله عليه وسلم فلقد خول في أمته فقط وإن كانا من الناجين انتهى لأنهما من أهل الإسلام (و) خامسها (الكلب العقور) أى الجارح والكلب ثلاثة أقسام عقور وهذا الاختلاف في عدم احترامه وندب قلبه وما فيه نفيع من اصطداد أو حسنة وهذا الاختلاف في احترامه وحرمة قتله وبالأنتفع فيه ولا ضرر وهو كلب السوق المسمى بالجماعى ومعنى بالمرى فيه أنه يحترم فيحرم قتله وعند شيخ الإسلام يجوز قتله فإن كان الكلب عقوراً ولكن فيه نفيع من قتله نقلها بجانب الضرر (و) سادسها (الخنزير) وهو حيوان خبيث ويقال أنه رام على لسان كل شيء ويسن قتله سواء كان عقوراً أم لا على ما يعتمد وقيل يجب قتل العقور \* (فرع) \* يسن قتل المؤذيات أى التى تؤذى بطبعها كالفواسق الخمس وهى التى كثر خبثها وأبداؤها الغراب أى لا يؤكل وهو الذى بعثه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة ليأمنه بخبر الأرض فترك امره وأقبل على جيفة والمعدة والعقرب ولما ثمانية أرجل وعصاها في ظهرها ولذا يقال أنها أحياء لكونها لا تنصر ما أمامها تادع وتوقم بلا ما شديداً والقارة وهى التى عمدت إلى حبال سفينة سيدنا نوح فقطعتها وأخذت الفضيلة لتخرب نبي

وعودة الذكر والامة في الصلاة ما بين السرة والركبة لكن يجب طهما ستر السرة والركبة أيضاً وعودة المرأة الكاملة جميع بدنها إلا الوجه والمكة من ومن يحزن ستر عورتها في الصلاة صلى عارياً ولا إعادة عليه (والتالث) ودخول الوقت ولو بطلت الطن في الصلاة المؤقتة كان فرض الاصل وتوابعه ووجود السبب يقتضى فى التماس سبب كسائر الكسوف

فلا تصح صلاة مؤمنة حتى يدخل وقتها ولا صلاة لها سب حتى يوحسبها بقية (الرابع) استبدال عين الحكمة بقينافي القرب وثبات في العبدالا في نافلة السفر وصلاة شدة الخوف

\*(باب أركان الصلاة)\*

أركانها ثلاثة عشر (الاول) النسبة مقرونة بحزم من تكبيرة الاحرام (والثاني) القيام في الفرض للقادري عليه ومن يحزن في القيام صلى جالساً فان يحزن

النبأ أيضاً فارأى النبي صلى الله عليه وسلم قتلها والكلب العقور وقضية كلام النورى واذا فني أن اقتناء هذه القواسم الخمس حرام وكذلك العنكبوت فهي من ذوات السموم كما قاله الاطباء وان كان نسجه طاهراً وكبر من العوام يمنع من قتلها لانها عاشت في فم الغار على النبي صلى الله عليه وسلم ولازم على هذا أن لا يذبح الحمام لانه عيش أيضاً على فم الغار وفي كلام بعضهم أن العنكبوت ضريان ذوميم وغيره وكالاسد والنمر يكسر النون واسكان الميم وهو سبع أخبث واجرام الاسد يحتلف لون جسده والذئب والدب يضم الدال المهملة وهو حيوان خبيث والنسر وهو من الطير الجارح والعقاب وهو اثنى الجوارح والوزغ وروى مسلم أن من قتل الوزغ في أول ضربه كتب الله له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفيه حصص على قتلها قتل لانها كانت تنفخ النار على سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام والبعوض والقراد مثل غراب وهو ما يتعلق بالبعوض ونحوه وهو كالتفمل للانسان والقرد وهو حيوان خبيث والصرد وزان عمر فروع من الثعربان قال احدا السباعي وهو طائر فوق العصفور يقع نصفه ابيض ونصفه اسود ضم الرأس والمقار أصابعه خطمة لا يقدر عليه أحده صفر مختلف بصفر لكل طائر يريد أن يصيده يلفته ويدعو له إلى التقرب منها فاذا اجتمعوا إليه شدد على بعضهم ومنقاره شديداً فاذا تقربوا احدا قده من ساعته وأكله والعروغ والبق والازنور يضم الزاى ويحرم قتل الخمل السليمانى وهو الكبر لا تنفاد اذاه والتحل والمحطاف يضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى الآن عصفور الجنة لأنه زهد ما في أيدي الناس من الاقوات واكتفى بتقوته بالعوض والضفدع والهدد والومطوط وهو الخفاش وهو طائر لا يكاد يصير بالهار وكالقل والصبيان وهو بيضه اما غر السليمانى وهو الصغرى السمي بالذريق فيز قتلها تغير الارواق لكونه مؤذناً وكذا به ان تعين طريقه لافعه اما ما ينفع ويضر كصقر وهو من الجوارح يسمى القطاى يضم القاف وفتحها وباز فلا يستقر قتل ولا يكره لى هو مباح وما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنافس وجعلان جمع جعل وزان عسر والحبراء وهي اكبر من أقطا تستقبل الشمس وتدور معها كيفما دارت وتتلون ألوانا ودود وذباب يكره قتلها لانه ليس من احسان القتل اما السرطان وهو حيوان البحر ويسمى عقرب الماء والارخة وهي طائر يأكل العنزة وهو من الخبائث فانه يحرم قتلها على المعتمد ويحوز رضى القمل حيوان لم يكن في معجده كذا ذلك كله الشيخ الترقاوى في حاشيته على تحفة الطلاب في باب جزاء الصيد

\*(فصل) في شروط صحة التيمم (شروط التيمم) أى ما لا بد منه فيه (عشرة) الاول (ان يكون تراب) أى خالص بجميع أنواعه حتى ما يداوى به وهو الطين الارمنى والحرق منه ولو اسود ما لم يصر رماداً والبطيخ وهو ما في مسيل الماء والسجى فيقع الباء أى الملح الذى لا ينبت ما لم يعل أى يظلم ملح فجميع ما يصدق عليه اسم التراب كاف من أى محل أخذ ولو من ظهر كلب اذا لم يعلم تعبس التراب المأخوذ منه (و) الثاني (أن يكون التراب طاهراً) لقوله تعالى فيتميموا صعيدا طيباً أى تراباً طاهراً (و) الثالث (أن لا يكون

مستعملا) أى فى رفع المحدث ومثله المستعمل فى إزالة النجاسة المعلقة فإن كان فى السابعة  
كان طاهرا فقط أو فيما قبلها يتجسس ولا يصير طهرا بطله والمستعمل منه فى رفع  
المحدث ما بقى بعضه الممسوح بعد مسحه أو تناثر منه حالة التيم بعد مسحه العضو اما ما تناثر  
ولم يمس العضو بل لاقى الملق بالعوض فليس بمستعمل كالساقى بالارض وكذا والوقت  
الريح على وجهه تراه افاخذته بخرقة ثم اعاد على وجهه فانه يكتفى وعلم من ذلك أنه لو تيمم  
واحدا وجامعة مرات كثيرة من تراب يسرى في صورة خفيفة جاز حيث لم يتناثر اليه شئ مما ذكر  
كما يجوز الوضوء متكررا من اناه واحد ولو رفع احدى يديه عن الاخرى قبل استيعابها ثم  
أراد ان يعيدها للاستيعاب جاز فى الأصح لأن المستعمل هو الباقي بالمسوحة اما الباقي  
بالمسوحة ففي حكم التراب الذى يضرب عليه المحدثين فلا يكون مستعملا بالنسبة  
للمسوحة أى فلو اغفل فيها المعة كان له ان يمسحها بما فى المساحة اما بالنسبة لغير  
المسوحة كعضو متيم آخر أو العضو الممسوح فلا يجوز مسحه بما فى الكف لارتفاع حدث  
ذلك الكف به فهو مستعمل (و) الرابع (أن لا يخلطه بغيره) كخوض عفران  
ووفرة من المخلطات وان قل ذلك المخلط لمنع وصول التراب الى العضو لكفايته قال  
الحصنى والكثير ما يرى والقليل لا يظهر انتهى ولو اختلط التراب بما مستعمل وحف  
جازه التيمم به (و) الخامس (أن يقصده) أى يقصد التراب لاجل التحويل الى العضو  
الممسوح فيتميمه ولو فعل غيره باذنه أو بغير وجهه أو يديه فى الارض لقوله تعالى فيتميموا  
صعيدا طيبا أى اقصدهم فلو اتى النقل كان سقطه ربه على عضو من أعضاء التيمم فردده  
عليه ونوى لم يكف وان قصد بوقوفه في مهب الريح التيمم لا بغناء القصد من جهته باستقاء  
النقل المحقق للقصد واما قصد العضو فلا يشترط على التيمم فلو أخذ ترابا لمسح به وجهه  
فتذكر أنه مسحه صم أن يصح به يديه وبالعكس (و) السادس (أن يمسح وجهه ويديه  
بضربتين) أى ولا يذمن الضرب بشرط وان أمكن التيمم متعلا بضرية بخرقة أو نحوها  
بأن يضرب بالخرقة على تراب ويضعه على وجهه ويديه معا ويرتفع المصح بان يمسح  
وجهه بطرفها ثم يديه بطرفها الآخر فلا يكتفى بذلك شرعا لانه ثقله واحدة فلا يذمن ثقله  
ثانية يمسح بها ولو قطعة من يده والمراد بالضرب النقل فلو أخذ التراب من الهواء كفى  
لا يقال ان النقل من الاركان فكيف يصحله من الشروط لاننا نقول ان الاركان ذاته وان شرط  
انما هو تعدد لا ذاته (و) السابع (أن يزيل) أى التيمم (النجاسة أولا) أى فيشترط على  
التيمم تقديم إزالة النجاسة غير المعقونة عن يديه ولو عن غير أعضاء التيمم من فرج أو غيره  
لأن نوبه ومكانه بخلافه فى الوضوء لان الوضوء رفع المحدث وهو يحصل مع عدم تقديم  
ذلك والتيمم لاجل الصلاة الاتباع لها غيرها ولا اوجاهة مع ذلك فأشبه التيمم عنها التيمم  
قبل الوقت قال الشافعى فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه على المعتدلى المذهب  
وجرى عليه الرأى وقيل يصح وجرى عليه ابن حجر وشيخى على الخلاف ما لو كان الميت  
أقلف وتحت قفلة نجاسة فعند الرأى يذفن بلا صلاة عليه لانه لم يتقدم إزالة النجاسة  
وعند ابن حجر صلى عليه اذا بشرط عند ذلك (و) الثامن (ان يجتهد فى القبلة قبله)

المجلوس اضطلع على  
جنبه واستقبل القبلة  
بوجهه ومقدم يديه وبكره  
ان يضطلع على الجنب  
الا يسر من غير طهر فان  
عجز عن الاضطلاع استلقى  
على ظهره ويجب عليه ان  
يرفع راسه شئ يستعمل  
القبلة بوجهه وان يحل  
للمركوع والسجود ان  
أمكنه ذلك فان عجز  
أرأسه فان عجز أجرى  
فان عجز أجرى أركان  
الصلاة على قلبه وفى جميع  
ذلك لا ينقص من أجره

أى قبل التيم قال ابن جبرى المنهج القوم فلو تيم قبل الاجتهاد فيها لم يصح على الوجه  
قال الشيرازى هذا ضعف فيه التيم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد في الفعلة  
ولهذا تصح صلاة من صلى أربع ركعات لأربع جهات بلا إعادة (و) التاسع (أن يكون  
التيم بعد دخول الوقت) أى الذى يصح فعل الصلاة فيه لأن التيم طهارة ضرورية ولا  
ضرورة قبل دخوله والوقت شامل لوقت الجواز ووقت العذر وأوقات الرواتب وسائر  
المؤقتات كصلاة العبد والكسوف ويدخل وقت صلاة الاستسقاء واجتماع كثير الناس لها  
أن أراد فعلها جماعة والأقمار أدة فعلها والكسوف بمجرد الغمر وإن أراد فعلها جماعة  
والفرق بينهما أن الكسوف يغوث بالانحلاء ولا كذلك الاستسقاء لا يغوث بالسقاء ونجمة  
المسجد يدخله والمجزة بقام الغسل الواجب وهى الفعلة الأولى والتيم لثبوت وان لم  
يكفّر وبهذا يفرق فقال شخص لا يصح تيمه حتى يتيم غيره وهو الملتب والنفل المطلق في  
كل وقت أراداه الأوقات الكراهة إذا أراد أن يصلي فيه أما إذا تيم ليعلى خارجه أو أطلق  
فانه يصح ويدخل وقت التيم الخطية بالزوال كالمجعة فلو تيم قبله لم يصح ويجوز التيم  
للمجعة قبل الخطية لدخول وقتها وتقدم الخطية إنما هو شرط للمجعة فعلمها ويجوز تيم  
الخطية أو غيره قبل تمام العدد الذى تنعقده المجعة وشترط العلم أو الظن بدخول  
الوقت ولو بالاجتهاد فلو تيم شيئا كافه لم يصح وإن صادفه (و) العاشر (أن يتيم أى  
المعذور وجوبا) لكل فرض أى عني فلا يجمع تيم واحد وإن كان التيم صيا قريصين  
كسلائين أو طوافين لأنه طهارة ضرورية فتقدر قدرها ويجمع بين المجعة وخطيتها  
بتيم واحد لأن الخطية وإن كانت فرض كفاية قد انحفت بفرائض الاعان وإنما جمع بين  
الخطية بين تيم واحد مع أنهم فرضان لأنها التلازمها صار كالشيء الواحد فلا كسفي  
للمسألة بتيم واحد بل الظاهر امتناع أفراد كل واحدة منهما بتيم لعدم وروده ويجمع به  
فرضا وما شاء من النوافل لأنها أكثر فيؤدي إيجاب التيم لكل صلاة منها إلى الترك أو  
إلى صنق ضخم تخفف في امرها كما تخفف بترك القيام فيها مع القدرة وترك الفعلة في  
السفر ومثل النوافل يمكن المرأة حلها وصلاة المحنارة وتعينها أفراد الكلف عارض  
فإذا تيمت للفرض فإنها تجمع بينه وبين التحكك وكذا صلاة المحنارة أما لو تيمت للتحكك  
فلا يباح إلا ما في مرتبة كس المنصف والمكث في المسجد ولا عسكاف وقراءة القرآن  
ولو فرضنا كسهم الفاتحة وكذا سجدة التلاوة والشكر ولا يباح لها فرض ولا نفل أو  
تيمت لصلاة المحنارة أبغى لها ما في مرتبة من صلاة النافلة وما دونه مما تقدم ولا يباح لها  
الفرض فالمراتب ثلاثة ومن المنصف وما بعده في مرتبة واحدة حتى لو تيم لكل واحد  
منها جاز به فعل البقية ولما إذا تيمت للتحكك أن يمكن من الوطئ مرارا ولو كان تيمها  
للقدماء ثم رأته في أثناء الجماع نفل تيمها وموم عليها تمكنه ويجب عليه النزح بخلاف  
ما إذا هو وهو وحدها فلا يجب عليه النزح لعدم بطلان تيمها برؤيته وهو إذ لو تيم  
شخص لنفسه شاة ثم رأه غيره لم يطل تيم الأول قاله الشيرازى والله أعلم  
\*(فصل) في أركان التيم وهو المسمى بالطهر المبيح (فروض التيم) أى أركانه (خمس)

شئ ويجوز للقادر أن يصلي  
الفعل فأعاده ومضطجها  
ليكن ثواب الفاعل  
نصف ثواب القائم وثواب  
الضام نصف ثواب  
الفاعل (الثالث) تكبيرة  
الأحرام وتعين فيها الله  
أكبر فلا يصح غير ذلك  
للقادر عليه والآخر عنه  
بأنى عاقد عليه ولو تغير  
العمية والسنة عقب  
هذه التكبيرة أن يقرأ  
دعاء الافتتاح ثم يعود  
من انشطان الرحيم  
(والرابع) قراءة الفاتحة

قال الشافعي والمعتزلة انهما سبعة بعد التراب والقصد مكنين وانما لم يعد المساء كافي  
 الوضوء والغسل لعدم اختصاصهما بخلاف التراب فانه مختص بالتيمم ولا يكفي بالتحلل  
 عن القصد وان استلزمه والقصد هو قصد التراب ليقفله فهو غير النية التي هي نية  
 الاستباحة (الاول نقل التراب) أي نحو بل التيمم له ولومن وجهه إلى وجهه بان سفته الريح  
 عليه ثم نقله منه ورد إليه أو من وجهه إلى يديان حدث عليه تراب بعد مسح من تراب  
 التيمم فنقله منه اليها أو من يدي إلى وجهه أو من يدي إلى يدي أو من يدي إلى اليسرى أو اليها العكس  
 فالصحيح ومن مثل التيمم أو من يدي إلى يدي أو من يدي إلى يدي أو من يدي إلى يدي أو من يدي إلى يدي  
 لا عساة تافهة ومجربا رداه كقوله فلا بد من الاذن في جميع ذلك ليخرج المضموني  
 وهو يشتر من لا يقصده فانه لا يكفي نقله ولو أخذت أحدهما بعد النقل وقبل المسح لم يضر  
 اما الاذن فلا نه غير ناقل واما المأذون فلا نه غير متيمم (الثاني النية) كان ينرى  
 استحابة الصلاة فلا فرق بين ان يتعرض للصلوات أن يقول فوبت استحابة الصلاة من  
 الحدث الاصغر والاكبر لا أو من المحض واحدة التلاوة لا رفع حدث لان التيمم  
 لا يرفع ولا الطهارة عنه ولا فرض التيمم لان التيمم طهارة ضرورية لا يصلح ان يكون  
 مقصودا فان اراد صلاة فرض فلا بد من نية استحابة فرض الصلاة ويجب قرن النية  
 بالنقل لانه اول الاركان ومبدأ النية اول الواحدات وبمعنى من لوجه ولا يضر عز بها  
 أي غيبها بينهما فلو احدث بينهما فان كان لناقل وهاتان نية أو ذوات فلا تلت  
 مسح الوجه حتى ظاهر مسترسل لمحة واقبل من ان يمسح على شقه لثبته تعالى عليه هو  
 بوجوهكم وايدكم ولا يجب اليه التراب الى منابت المسح التي يجب به لانه اليها لا  
 ولا يندب ولو خفيا لما فيه من الشبهة (الرابع مسح البدن) في يرفقته قال السيد  
 يوسف الزبيدي في ارشاد الانام وكيفية التيمم المندوبة كافي بوضوء ان يمسح بطون  
 أصابع يده اليسرى غير لا بهام على ظهور أصابع اليمنى غير لا بهام بحيث لا يخرج أطراف  
 أناملها عن مسحة اليسرى وعبرها على ظهر كف اليمنى فإذا كانت مسحة يده اليمنى  
 أصابعه على حرف ذراع اليمنى وأمرها إلى الرقبة دار بين كفها أي بين الذراع ومرفقه  
 عليه رافعا يدها فإذا بلغ كوعها أمرها بطن يدها على ظهر راسه يدها ثم يمسح  
 باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الركبتين باليسرى (الخامس الترتيب بين المصنفين) ولو  
 عن حدث اكبر وانما يجب في الغسل لانه لما كان الواجب فيه التيمم جعل البدن فيه  
 كالعضو الواحد ما بين الثقلين فلا يجب اذا مسح أصل والنقل وسيلة فلو ضرب يده على  
 التراب ومسح باحداهما وجهه وبالأخرى يده الأخرى جازة بمقتضى مرة ذمة يده الثانية  
 (ثمة) وسنما التمسح أوله وتوجبا وحاضا كما في الوضوء وفيه قصد التكرار  
 بطلق ونقض البدن أو تفهما بعد الضرب وقبل المسح من الغبار ان كثر ما غطيه بعد  
 التيمم فحكه وادبسن ابقاؤه حتى يخرج من الصلاة لانه أثره ذمة راسه من مسح يده  
 اليمنى قبل اليسرى والتوجه للفضلة وابناء مسح الوجه من علاه واليسرى من الاصابع  
 لكن اذا عمه غيره غيبه بالرفق والافرة وتحصيل وتقريب منه به في حكم ضربة وريح

بالجملة في قيام كل ركعة  
 والمسح في سجودها  
 الامام ان كان أهلا لفعل  
 ويجب ترتيب السجدة  
 وموازنتها وتعدو سجودها  
 ومراعاة تسليتها الأربع  
 عشرة ومن يجزئ انما تسعة  
 فوالله سبع آيات من  
 القرآن فما يجزئ القرآن  
 أني سبعة نوح من الذكر  
 فان يجزئ الزكوة  
 ما يجزئها ولا يجزئ  
 عنه وأربعة من غير  
 سورة وأربعة من غير  
 سورة فته في كل ركعة

الخام في الضربة الاولى وتحليل الاصابع ان فرق في الضربتين اوفي الثانية فقط والا  
 اى ان لم يفرق اصلا افرق في الاولى التي للوجه وجب التحليل في الثانية لانها المقصود  
 للدين بخلاف الاولى فانها مقصودة للوجه فما وصل للدين منها لا يعتد به فاحتج الى  
 التحليل ليحصل ترتيب المحبتين والموالاة بين معج الوجه واليدين \* (تذييل) \*  
 ومكرهه تكثير التراب وتكرير المسح لكل عضو

\* (فصل) \* في بيان ما يبطل التيمم (مبطلات التيمم) بعد صوته (ثلاثة) أحدها (ما يبطل  
 الوضوء) فما اسم موصول أو مكررة موصوفة أى الذى يبطل الوضوء أو شئ يبطل الوضوء  
 (و) ثانيها (الردة) ولو حكى كالوجه حتى صلى الكفر فيبطل تيممه لانه طهارة ضعيفة لانه  
 لاستباحة الصلاة وهي متتفة معها بخلاف الوضوء والقيل بالنسبة للسلم فلا يبطلان  
 بها ولو في اثناهما ولو وضوءا أو غتسل ثم ارتد في اثناهما ثم عاد للاسلام كله لكن يحد  
 النسبة سابقا ما وضوءه صاحب الضرورة وغسله فصك التيمم فبطل بالردة على المعتقد  
 (و) ثالثها (توهم الماء) وان زال سر بالوجوب طلبه (ان تيمم لفقده) كان رأى سرايا  
 هو ما يرى وسط النهار كانه ماء واجاعة جوزات معهن ماء لاحتل في ذلك التوهم يحصل  
 عن استعماله من سبع أو عشرين أو نحوهما فان كان ثم حائل وعمله قبل التوهم أو معه لم  
 يبطل تيممه ويحل كون توهم الماء مبطل للتيمم اذا توهمه في حد القوت فادونه مع سعة  
 الوقت بأن يبقى معه زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه والمراد  
 بالتوهم ما يشعل الشك ويحل البطلان برؤية السرايا بان لم يتيقن عند ابتدائها أنه سرايا  
 ومثله ما لو رأى غمامة معلقة بخلاف توهم السترة لعدم وجوب طلبها

\* (فصل) \* في بيان الاستحالات والمطهر المحمل (الذى يطهر) هو من باى قتل وقرب أى  
 ينقى ويبرا (من الخجاسات الثلاثة) أحدها (الخمر) بغير آله وهي كل مسكر ولو من نبيذ الخمر  
 أى من المتروكة منها حتى يشتد والقصب أو العسل أو غيرهما محترمة كانت الخمر وهي التي  
 عصرت بقصد الخلة أولا بقصد شئ أو التي عصرتها الكافرا لارهي التي عصرت بقصد  
 الخمرية وكان العاصر مسلما ويجب اراقتها حينئذ فصل الفخل (اذا تخللت بنفسها) أى  
 من غير مصاحبة عن فهي طاهرة لان علة الخجاسة الاسكار وقد زال ولان العصير غال  
 لا يتخلل الا بعد الخمر فلو لم نقل بالطهارة لتعسر اتخاذ من الخمر وهو حلال اجماعا  
 ويظهر منها معها وان غلبت بنفسها حتى ارتفعت وتنجس بها ما تلوث فوقها بغير غلبتها  
 من دنسها اما اذا تخللت بمصاحبة عن وان لم تؤثر في التحليل كحصاة فلا تطهر لتنجسها بعد  
 تخللها بالعين التي تنجست بها فصل الفخل (و) ثانيها (جلد الميتة اذا دبغ) أى اذا دبغ  
 ولو بوقوعه بنفسه أو باللقائه على الدابغ أو آله الدابغ عليه بخور مج ومقصود الدبغ  
 نزع فضوله وهي رطوبته التي يفسدهاؤها ويطهر نزعها بحيث لو وقع في الماء لم يفسد  
 اليه اللبن والفساد وذلك انما يحصل بمرءى أى ما يلدغ اللسان بمرأته عند ذوقه ولو  
 كان نجسا كخمر طير أو عاريا عن المسالاة الدبغ حاله لازالة فطهر ذلك المجلد  
 المذبوغ ظاهرا وهو ما ظهر من وجهه وباطنا وهو ما لوشق لظهوره يبقى بعد ان دابغه متنجسا

من الصلاة الثانية وفي  
 الركعتين الاولى فقط  
 من الثانية والرابعة  
 (والخامس) الركوع  
 مقرونا بالطمأنينة حتى  
 تستقر الاعضاء والواجب  
 فيه ان يعنى بعد القامعة  
 حتى يصل كفاه الى ركبته  
 ان كان معتدلا الخلقفة  
 والسنة ان يسوى فيه  
 ظهره وعنقه كصفحة  
 وزنه مساقية وبأخذ  
 ركبته بيديه مع تقريب  
 أصابعهما ويقول فيه  
 سبحان ربى العظيم وأدنى

فصب غسله بالماء لتغسله بالدايغ الخس أو المتجسس فلا يصلي عليه ولا فيه قبل غسله  
 ويجوز بيعه قبله ما لم يمنع من ذلك مانع ما كان فيه نفس ينقل الفرج كشمس يلاق الدايغ  
 ولا يصل إليه سواء كان من ما كوله اللحم أم من غيره أما جلد الميت بعد دفنه فيجوز  
 أخذه ما لم يضرب قوله جلد الميت يخرج به الشعر والصوف والوبر واللحم لعدم تأثيرها  
 بالاندياغ وأما الجلد فتأثر بالدايغ إذا ينقل من طبع اللحم إلى طبع الساب والميتة  
 زالت حداتها بعد ذلك كشرعية فيدخل في الميتة ما يؤكل إذا ذبح وكذا ما يؤكل إذا  
 اختل فيه شرط من شروط التذكية كذبيحة الجحوش والحرم بالحي أو العمرة للصبي  
 الوحشي لأن مذبح الحرم ميتة ولو لا اضطرار أو الصلح هكذا قال الزحاف وقرر المحقق  
 أنه يكون ميتة في صورة الاضطرار فقط دون الصلح وكذا ذبحها العظم ونحوه ويدخل  
 فيها أعضا الموت حكما كجلد الجحوان الذي سلب منه حال حياته فإنه يطهر بالدايغ ويخرج  
 بما ذكرنا كان طاهرا بعد الموت كجلد الأدمي وما كان تحسفا في حال الحياة كجلد الكلب  
 والخنزير فلا يفيد الدايغ شيئا (تنبيه) الجحوان إن كان ما كولا لا يجوز ذبحه إلا  
 للأكل فقط فيجوز لأخذ جلده أو لحمه للصبي وغيره ما كولا لا يجوز ذبحه مطلقا ولو  
 لأجل جلد له إذا نص على جوار قتلته أو ذبحه (و) نالها (ما صار جحوانا) كدود قود  
 من عين النجاسة ولو غطت لانه لا يخلق من نفس المتعطلة بل يتولد فيها كدود الخمل فإنه  
 لا يخلق من نفس الخمل بل يتولد فيه (فرع) قال الشافعي ومن الاستحالات انقلاب  
 الدم لبنا أو مينا أو علفا أو مضغة أو انقلاب البضة فرحا ودم الطيرة مسكا وطهر الماء  
 القليل بالمكثرة فإنه استعماله على الأصح \* ثم اعلم أن الأعيان إما حيوان أو أم حاد  
 المصباح وهو كل ذي روح ناطق أو غير ناطق مأخوذ من الحياة يستوي فيه الواحد  
 والجمع لانه مصدر في الأصل وأما جسد وهو العنصر حاد أو لا أصل حيوان ولا جزء  
 حيوان ولا منفصل عن حيوان وأما فضلات الجحوان كله طاهر إلا نحو الكلب والخنزير  
 كله طاهر لانه خلق لمنافع العباد ولو من بعض الوجوه كالجحر فإنه وإن لم يؤكل  
 في الأناء مثلا قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا والفضلات ثلاثة أقسام  
 ما استحال في باطن الجحوان إلى فساد فهو نجس كالدم وما لا يستعمل فطاهرا كالعرق من  
 حيوان طاهر وما يستعمل في صلاح فطاهرا أيضا كالبن واعلم أن المنفصل من الجحوان  
 كنبته لا شعر ما كولا وصوفه ووبره ونسبه فطاهر وإن شئت في نجاسته كما في على  
 التمسك مثلا وهو موضع القمامة

السكك ثلاث مرات  
 (والسادس) الاعتدال  
 مقرونا بالطهارة حتى  
 تستقر لأعضاء الواجب  
 فيه أن يعود بعد الركوع  
 لكان عليه قبله والسنة  
 أن يقول في حال رفعه  
 من الركوع سمع الله من  
 جده فإذا اعتدل قال ربنا  
 لك الحمد وأن قست في  
 اعتدال الركعة الأخيرة  
 من أصبح كل يوم ومن  
 الوتر في النصف الثاني من  
 رمضان (والسابع)  
 السجود مرتين مقرونا

\* (فصل) في بيان الأعيان النجسة تطلق النجاسة على العنصر الحاد أو ما حقيقته فهو  
 الوصف القائم بالخمل أي البدن أو المكان أو الثوب (النجاسات ثلاث) بالأقسام المتبركة  
 على حكمها وغسلها أحدها (مغلظة) أي مشددة في حكمها (و) ثانيا (محققة) في ذلك أيضا  
 (و) ثالثا (متوسطة) بين المغلظة والمحققة في ذلك أيضا (المغلظة نجاسة) كالب  
 معلى (والخنزير) لانه أقيح حالا من الكلب فلا يعمل اقتناؤه بحال مع إمكان الانتفاع  
 به بفعل الخمل عليه فخرجت الحشرات رهي ضغارد وب الأرض فأنها وإن لم يعمل اقتناؤه



بمال لكن لا يمكن الانتفاع بها (وفرع أحدهما) أي مع الآخر نفعهما أو مع غيره من  
 حيوان مظاهر تغلبا للنفس لأن الفرع ينسب الأصل في الخاصة وتجرم الذبيحة  
 والمنكحة والاكل وعدم صحة الاخصبة والعقيدة وقد ذكر الجلال السوطي أحكام الفرع  
 في جميع أبواب الفقه نظما من بحر الخفيف وهو فاعلاتن مستغلن فاعلاتن مرتين فقال  
 ينسب الفرع في انتساب آباءه \* ولا م في الرق والمحتره  
 والزكاة الاخف والدين الاعلى \* والذي اشتد في زناه وديه  
 وأخص الأصلين رجسا وذمها \* ونكاحها والاكل والاخصه

فالولد من الشريف شريف وإن كانت أمه غير شريفة لا عكسه ومن الرقيقة رقيق وإن  
 كان أبوه حرا ومن المحتره حر وإن كان أبوه رقيا فاعقبا بالسوانج بالغالب ما لو أوصى مالك  
 أمة بما قيمته كل سنة أو مطلقا فاعتقا أو أراه بعد موت الموصي ولو قبل قبول الموصي له  
 الوصية فولد هاملوك للموصي له وإن تزوجها حرا ولو بلغ بها حينئذ فولد هاف فقال لنا حرة  
 لا تنكح الا بشرط نكاح الامة ولنا رقيق بين حرتين وما لو نكح الواطئ الامة أنها زوجته  
 المحتره كان كان متزوجا بحرة وأمة فعلفت منه فولد هافر وإن كان الواطئ والموطوءة  
 رقيقين ويقال في هذا حر بين رقيقين وما لو غر بجمرة أمة فأنعقد الولد منها قبل علمه بانها  
 أمة أو مع علمه بذلك فالولد منها حر وإن غر بجمرة أمة فأنعقد الولد منها قبل علمه بانها  
 وما لو نكحها أمة أو أمة ولده فالولد منها حر وإن غر بجمرة أمة فأنعقد الولد منها قبل علمه بانها  
 از كانتين فلا تزكي حتى يبلغ نكاح البقرة وهو ثلاثون ففيها يتبع والمتولد بين ذمي ومسلمة  
 أو عكسه مسلم والمتولد بين مسيحي وحشي ما كولد وغيره فحب فيه الفدية على الحرم  
 والمتولد بين كافي ومجوسية أو عكسه فيه ذمة كافي والمتولد بين كلب وشاة فحبس وكذا  
 المتولد بين مسلم وغيره من ما كولد فتكون ذمته نجسة والمتولد بين من نكح ذبيحته  
 ومنا كتحته ككافي ومن لا نكح كيموسى لا نكح ذبيحته ومنا كتحته والمتولد بين ما كولد  
 وغيره لا يخل أكله والمتولد بين ما يضي به وما لا يضي به لم يخر النجاسة به وكذا العقيدة فلو  
 تولد آدمي بين مغلط ذكر أو أنثى أو آدمي كذلك وكان على صورة الأدمي ولو في  
 النصف الأعلى فقط دون الأسفل فهو محكوم بظهوره في العبادات أخذنا بطلافتهم  
 طهارة الأدمي وغيره عليه الأحكام لانه بالغ عاقل والعقل مناط التكليف فيصلى  
 ويؤتم لأنه لا يترتبه إعادة ويدخل المساجد ويحاط الناس ولا ينجس بمسه مع طوبه  
 ولا ينجس به الماء القليل ولا المسائح ويظلم عن الولايات كولا به تكاح وقضاء كالقن  
 بل أولى على المعتمد في جميع ذلك ولا نكح من كتحته ولا ينجسه ولا تورث بينه وبين آدمي  
 على المعتمد وقال بعضهم يرث من أمه وأولاده دون أبيه ولا قود على قاتله فله حكم الخمس  
 في الانكحة لأن في أحد أصله ما لا يحمل رجلا كان أو امرأة ولو أن هو مثله وإن استوفى  
 الدين وكذا التبرى على المعتمد لأن شرط حل التبرى حل المناكحة وجوزله إن نكح  
 التبرى حيث خاف العنت وحكم بانه نجس معتمونه ومعتمد الزمى ما تقدم الما لو كان  
 على صورة الكلب مع العقل والنطق فهو نجس على المعتمد وله حكم المثلث في سائر أحكامه

والطماينة وبشرط فيه  
 أن يسجد على جبهته  
 مكشوفة وعلى ركبتيه  
 وعلى جزء من بطون  
 يديه وجزء من بطون  
 أصابع قدميه وأن يرفع  
 أسفله عن أعاليه وأن  
 يتناول برأسه حتى يحس  
 بالثقل والسنة أن يسجد  
 على أنفه ويقول في سجوده  
 سبحان ربى الأعلى وبحمده  
 وأدنى السكال ثلاث وإن  
 يكثر فيه من الدعاء  
 (وإنما من) المجالوس بين  
 السجدين مقرونا

وكذا ولد الولد لانه فرع بالواسطة قال ابن قاسم انه لا يكلف حنث وان تسكلم وميز ببلغ  
مدة بلوغ الا دى وكذا لو كان على صورة الا دى وتولد من مقلد لان الصورة لا تقتضيه  
الطهارة حنثا لضعفها فخص اتفاقا قال القلوبي واذا كان ينطق ويهضم قاله ليس  
التكليف لان مناطه العقل وامامته فهي خمسة نظر الاصله ولتولد من مقلد وجوان  
اخر غير الا دى فهو نفس معقوتة باتفاق واما المتولد من ادميين فهو طاهر اتفاقا ولو  
كان على صورة الكلب فاذا كان ينطق ويعقل فقال بعضهم يكلف لان مناط التكليف  
العقل وهو موجود فيه وكذا المتولد من شاتين وهو على صورة الا دى اذا كان ينطق  
ويعقل ويجوز ذبحه واكله وان صار خطيبا واماما ولذا قيل لنا خطيب يذبح ويؤكل  
مسئله لو ارتفع جدى وهو الذكر من اولاد الغز كلبه او خنزيرة فثبت نجسه على لبنهاى  
تربى ومن منه لم ينفس على الاصم \* (قائدة) \* نقل بعضهم ان كل الكلاب نجسة الا  
كلب اهل الكهف فانه طاهر ويدخل الجنة ثم توقف فى معنى طهارته هل اوجده الله  
تعالى بطاها او ليسه اوصاف النجاسة فقال البيهقري والطاهر الثاني (والحنث قول  
الصبي) دون الصبية والحنث (الذى لم يطعم) بفتح أوله وثالثه أى لم يأكل ولم يشرب (غير  
اللبن) أى للتغذى ولا فرق بين لبن أمه وغيرها ولابن اللين الطاهر والنفس ولومن مقلد  
وان وجب تسليع فيه منه قال الشافعى من اللبن الحنث والرب بدضم الزاى وهو ما  
يستخرج بالحنث أى الخالص من لبن البقر والغنم والقطة سواء كانت قطة أمه أم لا  
ودخل فيه ايضا الحنث بالثنية أى الحامض وهو ما فيه ملوحة والحنث وهو الذى أخرج  
زبده بوضع الماء فيه وتحريكه والجامد ولو بالانفحة بكسر الهمزة وفتح الالف وتشديد  
الحاء وهي كرش الحمل والمجدي مادام يرضع وهي شئ يستخرج من بطنه أصفر والاقط  
بفتح الهمزة وكسرها وهو الذى يقخذ من اللبن الخفض يطبخ حتى يعصر ماؤه ونحو جانين  
السمن ولومن لبن أمه أما تحنكه بنحو سموت وتاوله نحو السقوف بفتح السين وهو ماء واه  
للاصلاح كاتراج اريج من جوفه فلا يضر (ولم يبلغ المحولين) تقريباً فلا يضر زيادة نحو  
بومين وهكذا قال الشافعى وقال الشيخ عثمان فى حنثة الحبيب والمعتد الضرولان  
المحولين تحديد به هلاله كما ذكره الشيخ على الشبراوى ونقل مثله عن انقلوبي \* قوله  
بول الصبي الخ البول قد أول والصبي أى الذكرا الحق قيدان وقوله الذى لم يطعم غير  
الذين قيدنا لث وقوله لم يبلغ المحولين قيد اربع انتهى (والموسط سائر) أى باقى  
(النساءات) قال القاسم الحريرى فى درة الغواص ومن أوهامهم الفاضحة واغلاطهم  
الواخضة انهم يقولون قدم سائر الحاج واستوفى سائر الخراج فيستعملون سائر معنى الجميع  
وهو فى كلام العرب معنى البقي ومنه قيل لما سبق فى الأناشور والدليل على صحة ذلك  
انه عليه السلام قال لغلان حين أسلم وعنده عشر نسوة اختر أربعا منهن وفاق سائرهن  
أى من بقى بعد الأربع الذى يختارهن والصحیح ان سائر يستعمل فى كل باق قل أو أكثر  
لا جاع اهل اللغة على أن معنى الحديث اذا شربتم سائروا أى ابقوا فى الأناشور متا لا  
ان السراية أن يشرب الاقل ويبقى الاكبر وانما نذب بما ديب بذلك لأن الاشتراك من

بالطهارة والسنن ان  
يقول فيه ربي اغفر لى  
وارحمى وارفعنى واجبر لى  
وارزقنى واهدنى وعافنى  
واعف عني (والتاسع)  
المجوس الاخير الذى يسلم  
عقه غالباً (والعاشر)  
قراءة التشهد فى هذا  
المجوس وهو التحبات الى  
وأشهد أن محمداً رسول  
الله (والحادى عشر)  
الصلاة على الذى صلى  
الله عليه وسلم فى هذا  
المجوس أيضاً قراءة  
التشهد وأقوالهم صل

الطعم والمشرّب عند أي داء على النهم وملامة عند العرب انتهى والنهم مفتحتين أي  
افراط الشهوة في الطعام ثم اعلم أن النجاسة لغة ما يستقر ولو طاهراً كصقاق ومعنى ومخاط  
ويجزم أكل ذلك بعد أن يخرج من معدته إلا لخصوص صلاح وشرعاً بالخدم مستقر بمنح  
الصلاة حيث لا ترخص أي لا يجوز فإن كان هناك مريض كافٍ فاقد الطهورين وعليه  
نجاسة فإنه يصل بحرمة الوقت وعليه إعادة وبالدعشرون الأول بول ولو من طفل ومنه  
المخصة التي يخرج عقبه إن تبين انعقادها منه فهي نجسة والأفهي متنجسة والثاني  
المنذ بالمخبة وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالباً عند ثوران الشهوة بلاذة وبلا شهوة قوية  
أو بعد فتورها فلا يكون إلا من البالغين وأكثر ما يكون في النساء عند ملاعبتهن وهما  
شبهتين وربما يخرج من الشخص ولا يمس به الثالث ودي بمحملة وهو ماء أبيض كدر  
يخرج من أعقب البول أو عند جل شيء ثقيل وهذا لا يختص بالبالغين إلا بمرور  
من غائط وغيره ولو من نكاح وواد ويجوز في النكاح حاشاكذا ابتلاء إذا كان صغيراً  
وبعض عساق بطنه ويسر ذبح بقرة كثيرة بطول بقاؤها الخامس كلب ولو لمع الصبي  
أو الحارسه أو نحوهما \* (حكمة) في الكلب عشر خصال مجودة ينبغي للأولم أن لا يتخلو  
منها أو لئلا يزال جائعاً وهذه صفات الصالحين الثانية لا ينام من الليل إلا قليلاً وهذه  
من صفات المجتهدين الثالثة لو طرد في اليوم ألف مرة ما برح من باب سيده وهذه من  
علامات الصادقين الرابعة إذا مات لم يختلف ميراثاً وهذه من علامات الزاهدين الخامسة  
أن يقنع من الأرض ما دنى موضع وهذه من علامات الراضين السادسة أن ينتظر إلى كل  
من يرى حتى يطره له لغمّة وهذه من أخلاق السالكين السابعة أنه لو طرد ويحش  
عليه التراب فلا يقضب ولا يحقد وهذه من أخلاق العاشقين الثامنة إذا غلب على  
موضع تركه ويذهب إلى غيره وهذه من أفعال الحامدين التاسعة إذا أجدى له أي  
أعطى له لغمّة أكلها وبات عاتياً وهذه من علامات القانتين العاشرة أنه إذا سافر من بلد  
إلى غيره لم يتردد وهذه من علامات المتوكلين انتهى السادس خنزير قال الله تعالى إنما  
حرم عليكم الميتة والدم أي المسفوح ولحم الخنزير أي أكلها وخص اللحم بالذبح لأنه لا نه  
المقصود وغيره تسع له السابع فرع كل منهما مع غيره تبعاً لهما أو تقليداً للنجاسة إن لم  
توجد الصورة أما إذا وجدت فاتها تنظ كإبر التامن منها تبعاً لاصلة وهو البسند  
بخلاف معنى غيره ولاء الثلاثة لذلك سواء كان ما كوله اللحم أولاً أو التسامع مرقح غير  
طعمه أو ربحه أو لونه لأنه دم مستحيل فإن لم يتغير فطاهر كالعرق خلافاً للرافعي أو اختلط  
بأجنبي لأن محل العفوع ماء القروح وكذا المتقط والصديد ونحوهما ما لم تنقطع بذلك  
ولو من نفسه كدم عينه وورقه العاشر صديد وهو ما رقيق بخالطه دم الحادى عشر  
القيح لأنه دم مستحيل الثاني عشر مرة بكسر الهم وهى ما في المرارة أي الجلدة وأما ناسها  
فنجسة تطهر بالفصل فيجوز أكلها إن كانت من حيوان ما كوله كالكرش بفتح الكاف  
وكسر الراء والمكبد والطحال بكسر الطاء ومن جملة ما في المرارة المخزوة التي توجد في مرارة  
البقرة وتعمل في الإدوية فهي نجسة لتجدها من النجاسة فاشبهت الماء النجس إذا

على عهدوا كلها مذكور  
في المطولات (والساق  
عشر) التسليمة الأولى  
والواجب فيها السلام  
عليكم والسنة أن يزيد  
ورقة الله وأن يسلم على  
اليمين وأن يسلم بعدها  
تسليمة ثانية على الأشغال  
وأن يلتفت مع كل تسليمة  
إلى جهتها (والثالث عشر)  
ترتيب الأركان على هذا  
الوجه المذكور  
\* (فصل) \* وستة الفرائض  
ثلاث عشرة ركعة  
عشر منها مؤكدة وهي

انعتقد لها ومثلها في النجاسة سم الحية والعقرب وسائر الحوام وتبطل الصلاة بلسعة الحية  
 لأن سمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب على الأوجه لأن أربتها تقوص في باطن القدم  
 وتنج السم فيه وهو لا يصب غسله وأما الأنفة فإن كانت من حيوان لم يتناول اللبن  
 فطاهرة ولا يختصه الثالث عشر مسكر مائع من خمر وغيره ونرج بالمائع المحشدة والنج  
 يقع الباهة ونبت له حب يخط العقل ويورث الجنان فإنه مائع يخرج منه طاهران وكذلك  
 الأفيون والزعفران والعنبر وجوزة الطيب وهي كبيرة تؤكل والذي يداع عند نحو  
 العطار أنما هو ناهي فكثر ذلك حرام لضربه بالعقل ويجوز تعطى القليل منه عرفا  
 وضبطه بعضهم بسلا يؤثر وينبغي كتم ذلك عن العوام واستغنى شيخنا يوسف الجاوي  
 للمفتي محمد صالح في سبع الأفيون وشراؤه وأكله وشربه دخانه هل هو حلال أم حرام  
 يجوز أكله وشربه دخانه لضروره كوجع البطن وما أشبه ذلك أو أنه هل هو نجس أو  
 طاهر فبين المفتي حكم ذلك بقوله يحرم استعمال الأفيون إذا كان للاستعمل منه قدرا  
 يفسد العقل إلا إذا كان اضطرار إلى استعماله لبيان لم يحدده حلالا ويحرم استعماله على  
 وجه محرم حرام وشراؤه لا يستعمل محرم وهو في نفسه طاهر أربع عشر ما يخرج  
 من معدة قنبا كقنبه ولو بلا تغير نعم إن كان الخارج حيا متصلا بحيث لو زرع نبت  
 فنجس فإن كان بحيث لو زرع لم ينبت فنفس العين وأما السبض إذا ابتلع حيوان ونرج  
 منه فإن كان بحيث لو حنن لفرخ فطهر أو لا فنفس ما أخرجه من الصدر أو الحلق  
 وهي النخامة ويقال النخاعة والزل من الدماغ وهو البلغم فطهران كمنخاطه وللبصاق  
 بالصاد وازاي والسن كغراب وهو ماء الفم بعد شربه منه وأما ماداه فيه فهو ريق ومثله  
 في الطهارة العنبر والزباد والعرق وكذا المسك إن انفصل من الطيبة حال الحيوة ولو ذر  
 أو بعد أن كاد وسئل المفتي محمد صالح فعمد يخرج من فم النائم هل هو نجس أو لا وإذا كان  
 نجسا فكيف الاحتراز عنه لمن ابتلى به فاجاب بقوله حيث لم يتحقق أنه من المعدة فهو  
 طاهر وإن تحقق أنه منها فهو نجس ومن ابتلى به عفى عنه في حقه الخماس عشر إن مالا  
 يؤكل غير الأدمي كلبن الأتان وهو بفق الحمزة اسم لآتي الحمير لأنه مستعمل في باطن  
 كالدماغ ما بين ما يؤكل ولبن الأدمي فطهران السادس عشر معة تغر كادى وسجك  
 وجراد والمراد بالسمك ككل ما لا يعيش في البر من حيوان الجذرون لم يسم سمك فإن  
 التمر يطى في فظم التمر بر من بحر الرخ

وركتان قبل الصبح  
 وركتان قبل الظهر  
 وركتان بعدها وركتان  
 بعد المغرب وركتان  
 العشاء وثنا عشر غير  
 مؤكدة وهي ركتان  
 قبل الظهر وركتان  
 بعده زيادة على التوكيدات  
 وأربع قبل العصر  
 وركتان قبل المغرب  
 وركتان قبل العشاء  
 (وأما الوتر) فهو سنة  
 مستقلة وهو ثلث جميع  
 السنن وقته ركعة  
 وسنة واحدة في ثمة

وكل ما في البحر من حي يمسك \* وإن طفا أو مات أو فيه قن

فان بعث في البر أيضا فأمع \* كالسرطان مطلقا والاضفدع

قوله وإن طفا بالقاء أي مات في الماء ثم علا فوق وجهه ولم يرسب السابع عشر دم الأكباد  
 وطحالها فطهران ما لم يداق أو يصراد ما لا فخصان والأمناء ولنا نافع على لون الدم  
 وبضه لم يتسدد بأن لم تصلح للخلق فطاهرات أيضا أما إذا صار البض من دواؤه والذي  
 احتلج بياضه بصفاره فطاهر بلا خلاف قال عثمان السويقي قوله بقتيف الميم  
 ونشديه ولو في سمك قال في الباب كل سمك ملح ولم ينجس ما في \* فذه فو نجس انتهى

قال الشارقة وي قوله دم أي وإن سال من كبد وطحال ومنه الباقي على اللحم والعظام لكن  
إذا طبخ اللحم بماء وصار الماء متغير اللون بواسطة الدم الباقي عليه فإنه لا يضر ولا فرق  
في ذلك بين أن يكون الماء وارداً أو مورداً هذا الذي ينقل قبل وضعه في القدر كعلم  
الضأن فإن غسل قبل ذلك كعلم الحماوس وصار الماء متغيراً بما ذكرناه يكون مضراً  
لأن شرط إزالة النجاسة ولو معقوا عنها زال إلا وصالاً من غلبه قبل الوضع حتى  
تصفوا الغسالة أفاده خضروقر شيداً عطية أنه يعني عن الدم الذي على اللحم إذا لم يختلط  
بماء ولا فلا يعني عنه كما يقع في مجاز غير الضأن طاماً الضأن فلا يختلط بماء وعنه  
التفصيل في غير ماء الطبخ أما هو كأن يخرج من اللحم ماء غير الماء فلا يضر سواء كان الماء  
وارداً أو مورداً فالتفصيل في الدم الذي على اللحم إنما هو قبل وضعه في القدر والذي  
سمعته من شيخنا المحقق ما قاله خضر انتهى \* (تفهيم) \* لو اختلط ماء الحلق بالدم لم ينعف  
عنه بالنسبة لماء المتخلف بعد إزالة الشعر أما الماء الأول الذي يبل به الشعر ليحل فيعفى  
عنه لمشقة حتى الشعر يدون له الثامن عشر مرة بكمبر الجيم وهي ما يخرج به العبر أو غيره  
للاحتراز أي الأكل فانياً وأما ما يخرج من جانب فمه عند الجحان المسمى بالثقة فليس  
بنجس لأنه من اللسان التاسع عشر ماء استنقذ أي القسايق الذي له ربح ولا يفسد  
خلافاً للرافعي العنرون دخان النجاسة وهو المنفصل منها بواسطة نار وكذا يجارها وهو  
الذهب الصافي من الدخان ولا فرق في ذلك بين أن ينفصل من نجس العين كالمجلة بالثلث  
العبرة أولاً كالمحيط بنجس البول مثلاً \* ثم علم أن رطوبة الفرج على ثلاثة أقسام  
طاهرة قطرة وهي الناشئة ما يظهر من المرأة عند قودها على قدمها وظاهرة على الأصبع  
وهي ما يصل إليها كزجاجه ونجسة وهي ما واردة ذلك لكن هذه الأقسام في فرج  
الأدوية لا في فرج البهجة لأن البهجة ليس لها إلا منفذ واحد البول والمخاض قاله  
السوفاي \* (فرع) \* وأما شمة مخارجه مع الولد طاهرة قال الشرازملي والظاهر أنها لا  
يحب فيها شيء \* (فائدة) \* الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة وكذا سائر  
الأنبياء تشير بها لقامهم ومع ذلك يجوز الاستنجاء بها إذا وجدت فيها شروطاً لم يجز على  
المعتمد بخلاف البول ولا يجوز أكلها إلا إذا كانت للتبرك ويجوز طؤها بالرجل ولا فرق  
بين أن يكون بين زمن النبوة أو بعده وقد وقع الاحتياط ذكر صفات النبي صلى الله عليه  
وسلم فمن جملة ما قاله ابن عطاء من أن بوله صلى الله عليه وسلم خير من صلاتكم انتهى قال  
المدايني وهو صحيح وصواب ويؤيده ما مور منها أن هذا الواقع لا يتحمل أنه من أرباب  
الكشف وقد أطاعه الله تعالى على رأي في صلاتهم أو يقال أن بوله صلى الله عليه وسلم

وأدنى الكمالات ثلاث  
ركعات ولا يصح فعله إلا  
بعد صلاة العشاء ويبدأ  
وقته إلى طلوع الفجر  
الصادق وأخرجه عن  
وقته بالأعرس مكره وتركه  
بالكلية أشد كراهة  
\* (فصل) \* والسنة  
المطلوبة في الصلاة نواظرة  
أبصار وهيئات فالأبصار  
عشرون منها القنوت  
والتهنيد الأول في الفرض  
والهيات كثيرة منها  
تسبيحات الركوع  
والسجود وتكبيرات

يستحق به فهو نافع وصلاتهم غير بحقيقة النبول

\* (فصل) \* في بيان إزالة النجاسة قال عثمان السوميني والمراد بالنجاسة الوصف الملاقى  
للجل سواء كانت النجاسة عينية أو حكمية (المخلفة) أي ما تنجس من الطاهرات بلعابها  
أو بولها أو عرقها أو علقاها أخرجه منها مع قوسط رطوبة من أحد الجانبين (تظهر سبع  
غسلات) تسبواً ولا يكفي من حيث زوال النجاسة مرة واحدة حيث زالت الأوصاف بها

(بعد ان اذعنهما) وهذا موافق لما قاله ابن جرير في التفسير القوم والسيد المرتضى في مفتاح  
فلاح المسمى حيث قالوا وانما اعتبار السبع بغير وال العين فزيلها وان تعدد واحدة  
ويكتفى بالسبع وان تعدد الولوج او كان معه نجاسة اخرى انتهى والذي اعتمد العلماء  
هو ما صححه النووي وقالوا ولو لم يزل عن النجاسة الاستغسلات مثلا حسبت واحدة  
وصحح الزاقي في الشرح الصغير المسمى بالعزيز على الوجه الذي افاضلها حسبت ست غسلات  
وقواه الاسنوي في مهمات المحتاج قال السجوري ولما اوصف فلولم يزل الا بدت حسبت  
ستا (احدها) اي احدي السبع ولو الاخرة (بتراب) اي بمزوجة تراب طاهر لكن  
الاولى اولى والمحصل ان المنزلة ثلاث كيفية الاولى ان يخرج الماء والتراب معا  
ويضع على موضع النجاسة وهذه افضل كيفية المنزلة بل منع الاسنوي غيره هذه الكيفية  
وفي هذه الحالة لو كانت الاوصاف موجودة من غير جرم وصب عليها الماء ما يزوج بالتراب  
فان زالت تلك الغسل حسبت والا فلا فاما ان اراد العين في قولهم يزيل العين واحدة وان  
تعدد لم يشمل الاوصاف وان لم يكن جرم النجاسة ان يضع التراب على موضع النجاسة  
ثم يوضع الماء عليه ويمسح بالقليل وفي هذه الحالة شرط زوال جرم النجاسة ووصفه من  
طعم بلون ورية قبل توضيح النجاسة الثانية ان يضع الماء أولا ثم التراب ويحذف  
الغسل كما وفي هذه الحالة لا يشترط زوال اوصاف النجاسة ولا جرمها أولا لان اذا قوى  
بل هو لم يزل وانما التراب بشرط ولا يضر في ما بين الحالتين بناء على انه وان كان نجسا  
اذا الطهور الوارد على المحل باق على طهره بستان الوارد له قوة ولا يكتفى ذرا التراب على  
احمل من غير ان يدهمه بماء ولا يفرغه بغير ماء ولا يخرج بغير تراب طهور كان له وتراب نجس  
او مستعمل في تيمم او غسلات نحو كباب والاشنان نعم هذه وكسره وفتحها هو في عن  
الحديث ولو احب من التراب قدوما بذكر الماء هذا بوجهين الى جميعه وقدم  
مقام التيمم كدورة الماء كما البيل امام زيادته وكما البيل التراب في التيمم المستحب  
ذكر في ماء كثير اكد حركته وزيادته طهره ويحبب الذهب من زواله من غير ان يزل  
بمحركه فواحدة وفي جاري على سبع جرات حسبت سبعه ان مكنته في ماء كثير  
فحسب مرة وان مكنته زمانا طويلا والارض ترابية اي لينة تراب خفي او من هبوب  
الريح لا يحتاج الى تريب اذا لم يمتد تراب التراب ولا فرق في ذلك بين تراب الاستعمل  
وغيره كما يتبين ونحو الترابية الحجرية والطينية التي لا يغير فيها فلا بد من تريبها وانقل  
شيء من الارض الترابية النجسة نجاسة مغلفة الى غيرهما فان اريد تريبها فليقل  
الطين لا يجب تريبه وان اريد نظهرها فليقل اليه ويجب تريبه ولو كان من غير  
الارض الترابية نقي الى نحو ثوب غيل استعمل اليه بعدد ما في من غسلات فان كان من  
الاولى وجب غسله ستة او من الثانية غسل ثمة وهكذا مع التيمم ان لم يكن ترابا  
فلا تريب ونحوه مما ياتي من الغسلات المتطهر من المباحة فلا يجب غسله فليقل  
الغسلات السبع في نحو طست ثم يبرهنها ثم يمشي نحو ثوب وجب غسله لان فيه  
الاولى وهو يفتق ست غسلات ورجبته ان كان ترابا في غير الاولى هذا اذا

الاستحالة ودعا لا افتتاح  
وانتقذ قبل الفاتحة  
والتأمن بعدها والسورة  
بعد التأمن والجمهر  
والاسرار في محلها ومن  
ترك شيئا من الاضامن  
عدا او سهوا فاستغسله ان  
يصبه لاسهوا والنجاسات  
لا يصبه وان تركها  
عدا فلو يصبه لتركها  
مستعملا لا يصبه بغير  
صلاته ومن ترك قبل فراغ  
الصلاة في عدد ما صلاه  
من ركعات اولى من  
ركعات الصلاة وجب عليه

كان الماء المجموع لم يبلغ قلبيين بل انقلب والا فلهوور \* (نادرة) \* وقع السؤال عما لو بال  
كل على عظم من متغير مغلفة فيفضل تسعاً أحدهن تراب فهل يظهر من حيث النجاسة  
المغلظة حتى لو أصاب ثوباً رطاباً بعد ذلك لم يمتحجج إلى تسييعه والحوادث لا تظهر فلا بد من  
تسييع ذلك الثوب بقوله المدايقي عن الإجماع وروى ابن قاسم (والخففة) أي ما تجس  
يؤول الصبي الذي لم يأكل ولم يشرب سوى اللبن ولم يبلغ الحولين (تظهر برش الماء عليها  
مع الخبطة وأزالة عنها) أي فيكن في ذهاب الرش والفصل أفضل نحو ما من الخلاف ومحل ذلك  
أن لم يحتلط برطوبة في المحل مثلاً ولا وجب الغسل لأن تلك الرطوبة صارت نجسة وهي  
لست بولا ولا بد في الرش من إصابة الماء جميعه وضع البول وأن يعم ويغلب الماء على  
البول ولا يشترط في ذلك السلان قطعاً والسلان والتقاطر هو الفارق بين الغسل والرش  
فلا يكتفي الرش الذي لا يسمه ولا ينطه كما يقع من كثير من العوام لا بد مع الرش من زوال  
أوصافها كبقية النجاسة بعد أزالتها عنها ولا بد من عصر محل البول أو حفاقه حتى لا يبقى  
فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل هذا ونحو بيوله الغائط والقيء وبول  
الأنثى وأكاه أو شربه غير اللبن للتغذي ورضاعه بعد حولين فلا يكتفي برشه بل لا بد من  
غسله وهزيم المحل مع السلان ولو أصابه بول صبي وشك هل هو قبل الحولين أو بعدهما  
وجب الغسل لأن الرش رخصة فلا يصار إليها إلا يتيقن وسوى الأمان أو خففة ومالك  
بين الصبي المذكور الحق وغيره في وجوب الغسل من بولهما وإن لم يأكل الطعام وذهب  
لظهاره بول الصبي أحمد بن حنبل وأصحق وأبو ثور من أئمتنا وحكي عن مالك وأما حكاية  
بعض المالكية قولاً للشافعي بظاهرة بول الصبي فاطلة وغلط أو افتراء (والتوسطه  
تنقسم على قسمين عينية) وهي التي تشاهد بالعين (وحكمة) أي وهي التي حكمت على  
المحل بنجاسته بها من غير أن ترى عن النجاسة (أعينية) ضابطها هي (التي لها لون) من  
البياض والسواد والحمرة وغير ذلك (وريح) وهو بمعنى الرائحة عرض بذكره بحاسة الشم  
(وطعم) بفتح الطاء وهو ما يؤديه الذوق من الكيفية كالحلاوة وضدها (فلا بد من إزالة  
لونها وريحها وطعمها) ألا ما عسر زواله من لون أو ريح فلا يجب إزالته بل يظهر محله  
حقيقته بخلاف ما إذا اجتمع في محل واحد من نجاسة واحدة لقوة دلالة النجاسة على بقاء  
عن النجاسة وبخلاف ما لو بقي الطعم لذلك أيضاً وسهولة إزالته غالباً فالواجب في إزالة  
النجاسة المحت والقرص ثلاث مرآت وفي المصباح قال الأزهري المحت أن تحك تطرف حجر  
أو عود والقرص أن تدلك بأطراف الأصابع ذلك كاشدائد وتصب عليه الماء حتى تزول  
عنه وأثره انتهى فإذا بقي بعد ذلك اللون أو الريح حكماً بالتعسر وظهارة المحل ولا يجب  
الاستعانة بالصابون وإن بقاءها أو الطعم وحده تعينت الاستعانة بما ذكره كإلى التعذر  
وضابطه أن لا يزول إلا بالقطع فإذا تعذر زوال ما ذكره حكم بالعفو فإذا نذر على الأزالة بعد  
ذلك وجبت ولا يجب إعادة ما صلا به أولاً والأقلام معنى العفو ويعتبر لوجوب نحو  
الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم فإن لم يقدر عليه صلى عارياً وإن  
لم يقدر على المحت ونحوه زده أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضاً

أن يبنى على اليقين وأني  
بما شك فيه ويستدل أن  
بما شك فيه أيضاً ويجوز  
السهر لا يزد على سجدتين  
ومحله قبل السلام ولا يضر  
الشك بعد فراغ الصلاة  
في شيء من ذلك إلا في التيمم  
\* (باب مقدمات الصلاة)  
المفسدات إن قارنت  
تكملة الأحرار فلا تعتد  
الصلاة معها وإن طرأت  
بعد الدخول في الصلاة  
أنظمتها وهي كثيرة فيها  
الكلام العبد وتونيليا  
والفعل الكبير ولوسها

ذكره الشراوى قال المحصى في شرح الغاية ثم شرط الطهارة أن يسكب الماء على الحمل  
 النجس فلو غس الثوب ونحوه في طشت فيه ماء دون القلنس فالنجس الذي قاله جمهور  
 الأصحاب أنه لا يطهر لأنه يوصله إلى الماء تنجس لقلته وبكفى أن يكون سكون الماء ظاهراً  
 للنجاسة على النجس وقيل بشرط أن يكون سبعة أضعاف البول ولا يشترط في حصول  
 الطهارة عصر الثوب على الراجح (والحكمة) ضابطها هي (التي لا لون له ولا ريح ولا طعم)  
 كقول جف ولم يندر له صفة (يكفيك جري الماء عليها) أي سبلانه على النجس بها ولو  
 مرة واحدة ولو من غير فعل فاعل كما أنظر قال المحصى في شرح الغاية واعلم أنه لا يشترط في  
 غسل النجاسة القصد كما لو صب الماء على ثوب ولم يقم مدافنه بطهره كذا لو أصابه مطر أو  
 سبل وادعى بعضهم الإجماع على ذلك لكن ابن سريج والقفال من أصحابنا اشترطوا النية  
 في غسل النجاسة كما حدثتني \* (نقطة) \* ولو تنجس مائع تغتره بطهره لأنه صلى الله  
 عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال إن كان حامداً فالقوه أو ما حوله ولو لم يكن  
 كان ملطفاً فلا تقر به أي لأنه نجاسة ولا يحمل الانتفاع بذلك المائع كسائر النجاسات  
 لوطئة الأفي استحباب أو لعل ما يؤمن ونحوه أو طلى دواب وسفن يدهن متنجس أو نجس  
 من غير نحو كلب فيجوز مع الكراهة ويستحب المساجد فلا يجوز الاستصحاب في النجس  
 سواء انفصل منه دخان مؤثر في نحو حطانه ولو قليلاً لم يأمل العمل فيمكن تطهيره بماء فإنه  
 للنجس لأنه لا يتجمل قبل أخواجه ثم إن طال الزمن بعد شربه وقيل به فهو ما لا يكفل  
 والأفضل لك العمل ويجوز سقي الدواب الماء المتنجس ونحوه الطين ونحوه ومثل الماء  
 المتنجس الطعام المتنجس فيجوز طعامه للدواب وإذا تنجست الأرض ببول أو خمره سلا  
 وتنجرت ما فيها كذا صب ماء بماء أو لومة وأن كانت الأرض صلبة أو لم تعلق ترابها  
 وإذا لم تنجس به كأن كانت نحو لاط فلا بد من تحفيفها بنجس الماء عليها ولومة قال في  
 المصباح البلاط كل شيء فرشت به الأرض من حجر وغيره انتهى فإذا كانت النجاسة جامدة  
 فطرقان كانت غير رطبة ولم تنجس الأرض وفتت عنه فتاة أو رطبة فتت ثم صب على  
 الأرض ماء معها ومثل الأرض في ذلك غيرها كسكنة ممتدة وهي محبة نجاسة ولحم ضئيل  
 بنجس وحيت تقع في الماء النجس حتى انتفخ فيمكن في تطهير ذلك كله صب ماء بعده ولو  
 مرة واحدة ولا يحتاج إلى سقي السكين مع الإجماع ما يظهور ولا لاغلاء اللحم وعصره ولا  
 لنقع الحب في ماء يطهر

\*(فصل) في بيان قدر المحض وما يذكره وما حكمه فقد هتدم (أهل المحض) زمننا  
 (يوم ويلة) أي قدرهما متصلاً وهو أربع وعشرون ساعة فكل ساعة خمس عشرة  
 درجة وكل درجة أربع دقائق فإن نقص الدم عن هذا المقدار فقد ينقص بل هودم  
 فساد (وعالمه ست أوسع) من الأيام بل لهم أن تنقل الدماء لكن ينفع مجموعها قدر  
 يوم ويلة (وأكثره خمسة عشر يوماً) أي مع لياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو  
 تلفت وإن لم تنقل الدماء بأن ينزل عنها في كل يوم قدر ساعة مثلاً لكن لا أوقات  
 الدماء لغت يوماً ويلة فيحكم عليه بأنه حيض فإن زادت الدماء عن خمسة عشر قنينة

والحمل الأكبر أو الأصغر  
 وحديث النجاسة التي  
 لا يفي عنها والسلام عليها  
 في غير محلها وفعل شيء من  
 الأركان الفعلية عمد في  
 غير محلها وأزده والعائد  
 بالله تعالى وانكشف  
 العورة للقاء دولي الست  
 وتفسير النية والقول عن  
 القلة بالصدر عمداً لا  
 في صلاة تشد الخوف  
 ونافله الشر

\*(باب صلاة الجماعة)\*  
 هي فرض نية يفعل في  
 البلد ويجب عليه فامتبا



الزائد من استحضارة وتسمى المرأة التي زاد دمها على الخمسة عشر مستحاضة ويجوز وطئ  
المستحاضة غير المتحيرة ولو مع نزول الدم ويجوز التضيق للحاجة واعلم أن شكل ذلك  
بالتفتيش والقصر من الإمام الشافعي رضي الله عنه لنساء العرب (أقل الطهرين  
المحضتين خمسة عشر يوما) أي بلباليها متصلة ونوح قوله بين حضتي الطهرين حيض  
ونفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك يهضم المحض على النفاس أو تأخر عنه وصورة  
تقدم المحض كأن حاضت الحامل عادت بناه على القول الأصح أن الحامل قد تحض ثم  
طهرت يوما أو يومين ثم ولدت ونزل بعده النفاس وصورة التأخر كأن نفست المرأة أكثر  
النفاس ستين يوما ثم طهرت يوما أو يومين ثم نزل عليها المحض وقد بعدم الطهر بينهما  
بالكلية فقتل النفاس بالحض كأن ولدت متصلا بآخر المحض فلا تحلل نكاحا فإردم  
بأقل ما يشعل العدم وقد يكون بين نفاسين كأن وطئها في زمن النفاس فولفت بناه على  
أنه لا يمنع العلق في يستمر النفاس مدة يمكن أن يكون الحمل فيه ساطعة ثم ينقطع يوما أو  
يومين مثلا فتلقى تلك العلقه فينزل عليها النفاس (وغالبه أربعة وعشرون يوما) أي أن  
كان المحض ستا (أو ثلاثة وعشرون يوما) أي أن كان سبعا إلى غالب الطهر بقية الشهر  
بعد غالب المحض لأن الشهر العددي لا يخلو غالبا عن حيض وطهر (ولا جدلا كثره)  
أي الطهر بالأجاء ولذلك قال ابن قاسم القرظي في شرح الغاية وقد تمت المرأة دمها  
أي أبدى بالحيض أي كسدت فاطمة عليها السلام وحكمته عدم فوات زمن عليها بلا  
عبادة ولذلك سميت الزهراء وقيل أنها أولدت وقت الغروب ونزل عليها النفاس بمدة ثم  
طهرت وصات \* (فرع) \* قال مجاهد السمان في كتابه المسمى بأسعاف الراغبين فاطمة  
تزوجها على وهو ابن إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر وهي بنت خمس عشرة سنة وخمسة  
أشهر عقب رجوعهم من بدر وعليه تكون ولادته قبل النبوة بخمسة وقيل غير ذلك  
ووقعت بعد أبيها الستة أشهر على الصحيح لبله ثلاثة أشهر لثلاث خلون من رمضان سنة  
إحدى عشرة ودفنتها على لبلا وفاطمة كما قال ابن دريد مشتقة من الفطم وهو القطع أي  
المنع سميت بذلك لأن الله تعالى فطمه عن النار كما وردت به الأحاديث فهي فاطمة  
بمعنى مبطومة انتهى قال الزرقاوى ولم ينع من أولاد النبي صلى الله عليه وسلم بعده إلا  
فاطمة فانها عاشت بعد ستة أشهر انتهى واعلم أن سن البأس من الحيض اثنتان وستون  
سنة قربة تقريبية على الصحيح وهو المتمدن وقيل خمسون وهذا باعتبار الغالب  
فلان في ما صرحوا به من أنه لا أثر لسن الحيض فهو يمكن ما دامت حية (أقل النفاس  
حجة) أي دفعة من الدم وفي عبارة لحظة أي بقدر ما تلفظ العين أي أن ما وجد منه عقب  
الولادة يكون نفاسا ولو قليلا ولا يوجد أقل من حجة (وغالبه أربعون يوما أو أكثره ستون  
يوما) وذلك باستقراء الشافعي رضي الله عنه وعبور ستين كعبور الحيض أكثره

\* (فصل) \* في بيان ما لا ملامة من النزع على تأخير الصلاة عن وقتها باسمه (أعذار  
الصلاة اثنتان) الأعذار جمع عذر بضم الدال لأنه لا نزع وسكونها أي الأشياء التي ترفع  
ذنوب الصلاة بتأخيرها عن وقتها اثنتان الأولى (النوم) أي إذا لم يتعبد به أي لم يتجاوز

في محل ظاهر للناس  
لا يستحي أحد من دخول  
والسنة أن يضيء الشخص  
جماعة ولو مع أهل بيته  
ويجب على المقتدى أن  
نوى الجماعة أو الاقتداء  
وأن يعلم أقوال الإمام  
وأن يتابع فيها وأن  
يحتج معه في مكان  
واحد وأن لا يتقدم عليه  
فيه وأن لا يتقدم عليه في  
الاقبال قبلها فاحتوا ولا  
يتأخر عنه فيها كذلك ولا  
تصح إمامة الأنبياء إلا للنساء  
ولا إمامة الكفر ولا من

الحمد لله فلو تنقظ من نومه وقدي من وقت الفريضة ما لبس الا الوضوء أو بضعه فلا يجب  
 قضاءها فوراً ولو بقي من الوقت ما يسع الوضوء ودون ركعة وله صلاة فائتة قدم تلك  
 الفائتة على المحاضرة لأن صاحبة الوقت صارت فائتة أيضاً اتخذها ما قالوه من أنه لو نوى  
 الاداء حينئذ وقصد الاداء المحقق لم تنقض صلاته ولو شك بعد نحر وجهه هل فعلها أو لا يلزمه  
 قضاءها لأن الأصل عدم فعلها كما لو شك في النية ولو بعد نحر وجهه من الصلاة بخلاف ما لو  
 شك بعد نحر وجهه هل الصلاة عليه أو لا بأن يلغ أو أفاق أو أكل النهار وشك هل حصل ذلك  
 قبل طلوع الشمس فقد بطل عليه الصبح أو بعده فلا يجب فانه لا يلزمه شيء وينتفى النقص  
 ما فاته من مؤت وجوبا في الفرض وينبغي في النفل متى تذكره وقبله على فعله فبطلت الصلاة  
 الذممة ونحوها المحققين من نام عن صلاة أو نسيها فليصله اذ ذكرها رواه الشيخان فان لم  
 يذكره أو تذكره ولم يقدر على فعله لم ينقص وبفسه متى تذكره ولو في وقت الكراهة نعم  
 أن تذكره وقت الخطيئة امتنع عليه فيؤخره ما بعد الصلاة وإن كانت الجمعة ينقض ظهرها  
 لاجعة والماذرة في قضاء النفل ستة وكذا في الفرض إن فات عذر ولا وجب إلا أن  
 خاف فوت حاضرة فبدأ بها وجوبا فلا يجوز أن يصرف زمانها في غير قضاها كالتخلف إلا  
 فيما يضطر اليه كنوم أو مؤنة من نلزمه مؤنة ثم اعلم أنه إذا نام قبل دخول الوقت فقد تها  
 اله صلاة فلا يتم عليه وإن علم أنه يستغرق الوقت ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فوراً  
 لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفریط إنما التفریط على من لم يصل الصلاة حتى  
 يدخل وقت أخرى رواه مسلم قال الموقوف في المسئلة أي ليس بسبب النوم تفریط أي  
 أن نام قبل دخول الوقت وأما ان نام بعد دخوله فإن علم أنه يستغرق الوقت حرم عليه  
 النوم وأنتم اثنين ثم ترك الصلاة وأنتم انوم فان استيقظ على خلاف طهه وصلى في الوقت  
 لم يحصل أنتم ترك الصلاة وأما الانم الذي حصل بسبب النوم فلا يرتفع إلا بالاستغفار وإن  
 غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت فخرج ولم يصل فلا يتم عليه وإن خرج في وقت  
 لكنه يكرهه ذلك لأن غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه وإن لم يغلب على ظنه  
 الاستيقاظ أنتم ويجب ايقاظه من نام بعد الوجوب ويسن ايقاظه من نام قبيل الوقت إن لم  
 يحش خسر النال الصلاة في الوقت. (نعم) كثرة النوم مما يورث الغفلة عن زيارته  
 أن هو فقير وفي الحديث لا يرد القضاء إلا الله عاه ولا يزيد في العمر إلا البر وإن الرجل تجرم  
 الرزق يذنب ذنباً مخصوصاً المكتوب وكثرة النوم توجب التبرك وتكون ذلك كنوم عريانا إذا  
 لم يستن بنسئ ولا أكاجنه والتهاون بسفاهة المسألة وحق قصر الفصل وقصر النوم  
 ركس الميت يلا وترك التقصاة بغير التوافق أي الكفاية في الميت ومشي أمامه ما يفتح  
 وفداء الوالد من ما سحبه أو غسل الميت بالطين والتمسك بالصلوة وخياطة ثوب وهو على  
 بدنه وإسراع الخرج من المسجد والله كثير بالذهاب إلى الأسواق والبضاعة إرجوع  
 منه وترك غسل الأولاد وشراء كبر الخمر من قتر الماء السواد وصفه الذي راجع بنفس  
 والكفاية بالقلم المستودع ومنه ما يمشى كحور وترك الدعاء ثوابين والتمسك وتعد  
 والندس من قائما وبجل وهو من لسان محبة من عده زينة وهو في الحقيقة

لا يلزم ولا من يسدل حوا  
 من الفائتة بحرف آخر  
 والافضل أن يكون الامام  
 قضاها ما حكم الصلاة  
 والجمعة وأن يكون من  
 خسر الناس في الذات  
 والنسب والصفات  
 \* (باب صلاة السفر) \*  
 يجوز قصر الصلاة الرباعية  
 في السفر الطويل المجاوز  
 بشرط أن يقصه المسافر  
 محلاً معلوماً وإن يئوي  
 القصر يمتنع مع تكبيرة  
 الاحرام وإن لا يقدر على  
 يتم صلاته وإن لا يتهيأ

والاسراف وهو مجاوزة التوسط ذكره السويدي وقال صلى الله عليه وسلم خبر الامور  
 اوسطها وقال صلى الله عليه وسلم الخلق السعي بقصد العمل كما يقصد الخيل العسل  
 \* (قائدة) \* قال سليمان الحلي فقدر روى انس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال من اراد ان ينام على فراشه فنام على يمينه ثم قرأ قل هو الله احدا مائة  
 مرة فاذا كان يوم القيامة يقول له الرب عز وجل يا عبدى ادخل بيتك الجنة قال هذا  
 حديث غريب من حديث ثابت عن انس وروى توفيل الاشعبي ان رجلا قال للنبي صلى  
 الله عليه وسلم اوصني فقال اقرأ عند من ملك قل يا ايها الكافرون فانها برادة من الشرك  
 خزعجه ابوبكر بن الانباري وغيره وقال ابن عباس لنس في القرآن اشد عظما باللس منها  
 لانها توحيد وبراءة من الشرك اه قال النووي في التبيان يستحب ان يقرأ عند النوم آية  
 الكرسي وقل هو الله أحد والمعوذتين وآخ سورة البقرة فهذا ما لم يتكده لا اعتناء  
 به فقد ثبت فيه احاديث صحيحة ويستحب ان يقرأ اذا استيقظ من النوم كل ليلة آخر آل  
 عمران من قوله تعالى ان في خلق السموات والارض الى آخره فقد ثبت في الصحيحين ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ خواتيم آل عمران اذا استيقظ وقال صاحب اتمام  
 الدرر المتقطعة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة الاخلاص مع المعوذتين  
 وينفث على يديه ويسمع به ما على جسده عند النوم اذا كان وجعاً متألياً ويأمر بذلك قال  
 بعض العلماء من واعظ على قراءتها ل كل خير وامن من كل شر في الدنيا والآخرة ومن  
 قرأها وهو جائع شبع أو عطشان روى (و) لثاني (النسيان) أي اذا لم ينشأ عن تقصير  
 كل شئ شطرنج بكتراؤه وهو المختار وفتح مجا ومهمل وهو جوام لان ان شرطه مال  
 من النجاسين فقهرا ومن أحدهما فسبقه على غير آلة القتال فغال عليها متعاطا لعقد فاسد  
 قاله شيخ الاسلام في شرح التهجد

\* (فصل) \* في بيان شروط صحة للصلاة وأما شروط وجوب الصلاة فليذكرها المصنف  
 لوضوحها ولعدم اختصصها بالصلاة وسأذكرها ان شاء الله تعالى تنميلاً لله الشدة قال  
 المصنف (شروط الصلاة) وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة ولست منها (ثمانية) الاول  
 (طهارة المحدثين) أي عند قدرته فلو صلى بدونها ولو ناسيا لم تصح صلاته وفي صورة  
 النسيان ثبت على قصده دون فعله الا لقراءة ونحوها مما لا يتوقف على وضوء فيشأ  
 على فعله أيضا نعم ان كان جنباً لم يسب على القراءة على الاقرب اما فاقد الطهورين فلا  
 تشترط الطهارة في حقه مع وجوب الاعادة عليه (و) الثاني (الطهارة عن النجاسة) أي  
 التي لا يعنى عنها (في الثوب) أي الملبوس من كل مجموعها وان لم يتجزأ بجر كته وملاق  
 لذلك (والبدن) أي الشامل لداخله اذ يغتسله أو يغتسله (والمكان) أي ما يلاق شبهة أمن  
 بدنه أو ملبوسه واعلم ان النجاسة على أربعة أقسام قسم لا يعنى عنه في الثوب والماء وهو  
 معروف وقسم يعنى عنه فلهما وهو لا يدركه الطرف المعتدل وقسم يعنى عنه في الثوب  
 دون الماء وهو قليل الدم لسهولة صون المساء عنه ولان كثرة غسل الثوب تلبه ومن هذا  
 القسم أثر الاستنجاء فيعنى عنه في البدن والثوب حتى لو سال منه عرق وأصاب الثوب من

سفره قبل تمام الصلاة  
 ويجوز في السفر المذكور  
 جمع التقديم والتأخير بين  
 الطهر والعصر وبين  
 المغرب والعشاء فمقطو لكل  
 من الجمعين شروط فشرط  
 جمع التقديم أن ينوي الجمع  
 في الصلاة الأولى ولومع  
 السلام منها وان يقدم  
 صاحبة الوقت وهي الظهر  
 أو المغرب وان تكون  
 المتقدمة صحيحة بقينا  
 وان لا يفصل بينهما وبين  
 الثانية زمن يسع ركعتين  
 وان بدوم السفر حتى يحرم

الحل المحاذي للفرج عني عنه دون الماء وقسم يعني عنه في الماء دون الثوب وهو المنة  
 التي لا دم لها سائل كالغمل حتى لو جعلها في الصلاة بطلت ومن هذا القسم منه أن لطرفاته  
 إذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء لم ينجمه عكس منفذ الأذى ولو جعله في الصلاة لم يصح  
 \* (خاتمة) قال الشهاب الزملي في شرح منتهى معرفة النعماء وتعرف القلة والكثرة العادة  
 فما يقع التلخيه به غالباً وبغير الاحتراز عنه فقليل وإذا فكرت لأن أصل الغواص  
 أن يشاء لتعذر الاحتراز فغير أضاق الفرق بين القليل والكثير إليه وقيل الكثير ما بلغ  
 حداً يظهر للناظر من غير تأمل واعتسان وقيل أنه ما زاد على النية أو قيل أنه الكف  
 فصاعداً وقيل ما زاد على الكف وقيل أنه الدرهم البغلي فصاعداً وقيل ما زاد عليه وقيل  
 ما زاد على الطغراف والبغلي قيل هو نسبة إلى ملك أو درهم البغلي هو نسبة دراق خلخال  
 الدرهم الطغري فانه أربعة دراق والدرهم النالي فانه ستة دراق (والله اعلم) است  
 العودة بحرم ما هو بمنزلة لون النشرة بأن لا يعرف بإضمار شعوسه في مجلس  
 التخطا بقادار عليه ولو باطارة أو حارة ونصلي في خلوة ولو في الخفة ولو واجب سترها  
 من أعلى وجوانب فلو كانت بحيث لو ترى منه أو لم يره في ركعة أو بهر من مائة مثلاً  
 لسعته بطلت وإن لم ترها بفعل وكذا لو كان ذيله صبر بحيث لو كره من بعض بعض  
 فبطل إذا لم يتداركه بالستر قبل ركوعه لأن الله فلو كان جسي في ركعة من براها  
 من ذيله لم يضر قال الشهاب في حاشيته على النية فلو لم يستر من ثوب أحسن  
 ثيابه ويحفظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من ثوبه روى عنه مالك  
 أن ستهاته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن لارص تستغفر على ستر ويلزأني  
 الست القميص مع السراويل ثم القميص مع الأزارم أزداه (وإن أزع الستة رابطة)  
 أي الصنارة في القرب وطلنا في العدا لوجه على النية إذا لم يستر لادخوله في حق  
 القائم أو ألقا عد وقت الثياب وانعقد أو في ركوعه أو سجودهم من ثوبه جمع  
 فحب بالوجه ومقدم البدن واستل في فكنت به اجتمع وبخبر في ثوبه قتلان  
 أمكن وهذا عند السكالي هو أراد أن تعرف قوته على فصل يركب وانعقد في راحة  
 أي استقبل القلة بفرك أي صبرته الأصل في سترته فثبت في حقه في  
 قول وجهك فستر المحرم أي فاستقبل به منك في الصلاة نفسه وجوبه در  
 النرا قواي والمراد بالجهة عند اللغو من العين وأطلت عني غير يعني بحزب كماله  
 الزادى والمراد بالجهة المحرم الكعبة بخلاف في غيره ما موضع من آثار فانه مني  
 أطلق فيه فالمراد به جميع الحرم اه قال في المصباح قوله في فم وجه الله تعالى حرم  
 التي أمر بها وعن أس عمر أنها زلت في الصلاة على أرا حلة وعنه فزنت في شدة  
 القلة اه ويجوز تركه استقبال القبلة في حالتي الأولى في شدة الخوف فإذا انقلب إلى  
 ولم يتمكن أو من تركه لضعفهم وكثرة العدو أو اشتداد الخوف ووجهه لثوبه فسر  
 ركب العدو أو كثرة لولوا فترقا صواباً لا يمكن ولا بد منه في شدة الخوف  
 أجماله الثابتة في القلة في استنباح فلا يشترط صوته أو ستره في جمع

بالنية ومجمع النية  
 شرط فقط أن ينوي  
 الجمع قبل خروج وقت  
 التضرع والتعبد ويدوم  
 السجدة في أصل النية  
 كذا  
 (ب) صلاة الجمعة  
 لا تحب الجمعة الأعلى أهل  
 للبانة لئلا لو الحمد  
 انقصاباً كان فسيم  
 أن حزن من المسلمين  
 المذكور المحرم في حق  
 تعسك فستة وثلاثين  
 وسواء من الإبراهيم

فيه نداء الجمعة فيجوز للسافر التنقل راكبا ومشيا إلى جهة مقصده في السفر الطويل والقصر  
ثم إن ركب الدابة ولو في نحو هودج لا يجزئ عليه وضع جبهته في ركوعه وسجوده على  
سرجها أو مفرقتها بل يوحى بهما ويكون سجوده أخفض من ركوعه هذا إذا لم يكن  
انقائهما والاستقبال في جميع صلاته والاوجب ذلك لتيسر عليه وإن سهل عليه غيرهما  
من بقية الأركان فلا يلزمه شيء في جميع ذلك إلا الاستقبال في تحريمه فقط إن سهل والا  
فلا يلزمه شيء وأما المسألة فيمضى في أربعة أشياء القيام والاعتدال والشهد والسلام  
ويستقبل القبلة في أربعة الأقسام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين ولا يكفيه  
الاستقبال ركوع والسجود \* ثم اعلم أن مراتب القبلة أربعة الأولى العلم بها بصورته  
الثانية خبر ثقة عن علم كقوله أنا شاهدت القبلة هكذا في معناه نحو بيت الامة المعروف  
الثالثة الاجتهاد قال النووي في الايضاح ولا يصح الاجتهاد الا بأدلة القسمة وهي كثيرة  
أقواها القطب وأضعفها الرمح اه الزاوية تقلد المجتهد وهو قبول قوله وعحمد أحمد  
صاحب البيت ان علم انه مخبر عن علم كان بقوله من أين جاء لك ان القبلة هكذا فيقول  
حررتا على القطب أو شاهدت الكعبة مثلا اذا أخبر عن اجتهاده فلا يجوز تقليده بل  
يدين من اجتهاده وكذلك لو قال القبلة هكذا ولم يعلم حابه هل هو عالم أو مخبر فلا بد من  
اجتهاد السائل (و) المخبر (دخول الوقت) أي معرفة دخوله يقينا أو ظنا بالا جتهاد  
من صلى بدونها أن يحجم وصلى لم يصح صلاته وإن وقع في الوقت لعدم الشرط بخلاف  
ما وصل بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فإنه ان كان عليه قائمة من جنبها  
وقعت عنها والا وقعت له فغلاء مطلقا لو كان يصلي الصبح كل يوم بالاجتهاد مدة ثم تبين أنه  
كان صلاه كل يوم في تلك الأثناء قبل الوقت لم يصح عليه الا قضاء صبح اليوم الاخر فقط  
لان صبح كل يوم يقع عن الذي قبله وصبح اليوم الاول وقع فغلاء مطلقا وصح اداءه بقضاء  
وعكسه حيث كان جاهلا بالحال فلو طئ تروج وقتها الغيم ونحوه فنواها قضاء فحين نقاؤه  
أو طئ بقاؤه فنواها اداء فحين تروجه صح لا يستعمل أحدهما بمعنى الآخر لانه فأن كان  
عالمًا عامدا لا يصح لتلاعه نعم ان قصد بذلك المعنى القوي لم يضره \* ثم اعلم أن مراتب  
معرفة دخول الوقت ثلاثة الأولى العلم بنفسه أو باخبار الثقة عن معانة أو برؤية المزاويل  
الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات المحترقة وبيت الامة أو فبه وفي معناه  
أذان المؤذن العارف في الصلوة بالنسبة للاجتهاد بورد من قرآن أو درس أو مطالعة  
علم أو نحو كخباطة وصوت ديك أو نحوه كسمار محبب ومعنى الاجتهاد بذلك أن  
يتأمل فيه كأن يتأمل في الخباطة هل أسرع فيها أولا وفي أذان الديك هل هو  
قبل حادته أولا وهكذا ولا يجوز أن يصلي مستندا لذلك من غير اجتهاد فيه  
الثالثة تقليد ثقة عارف عن اجتهاد فلا يقلد اذ اهدر على الاجتهاد هذا في حق البصير  
وأما العمي فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لأن شأنه العجز عنه (و) السادس  
(العلم بقرضتها) أي يكون الصلاة المقرضة فرضا وهذا لا بد منه في حق العامي  
وغیر، قال الشافعي وهذا شرط لكل عبادة فكان الأولى اسقاطه (و) السابع (أن  
لا يقتدر فرضا) أي معينا (من فروضها سنة) هذا في حق العامي وهو من لم يحصل

واعذار الجمعة وتصريح من  
المسالك والصبيان  
والنساء تعالوا ولا تخج  
أضاع على كل مقیم في  
بلدتهم تبعاهم وإن لم  
يستوطن بها اذا كانت  
اقامته فاطعة للسفر  
(و) شرط وجوبها ان تقدم  
عليها خطبتان شرطها  
وان تقع جماعة ولو في  
الركعة الاولى ولا بد من  
نية الجماعة هنا مع التصرم  
حتى في حق الامام وان  
تفعل مع خطبتها في وقت  
الظهر فلا يصح فعلها

طرفا من الفقه يمتد إلى باقيه (و) الثامن (اجتناب المبطلات) كطول ركن قصر  
 عمدا ونحوه مما استفت عليه أن شاء الله تعالى في كلام المصنف وإنما يذكر المصنف  
 الاسلام والتميز لانهما معلومان من طهارة المحدثين بشرط النية وشرط النية الاسلام  
 والتميز ويعمل التميز بضامن اشتراط معرفة الوقت \* تنبيه (الاحداث اثنان) ما دخل  
 الجنابة في الاكبر الاول (اصغرو) الثاني (اكبر) فالاصغر ما أوجب الوضوء) قال المجتهد  
 في الاثر بقية هي نواقضه (والاكبر ما أوجب الغسل) وهي الجنابة والحض والنية والس  
 والولادة هذا على طريقة بعضهم وبعضهم جعل الاحداث ثلاثة أقسام **أكبر** وأوسط  
 واصغر فلكون ما يحرم بالحض أكثر من غيره يسمى حدثا كبيرا ولكون ما يحرم بالجنابة  
 أقل مما يحرم بالحض وأكثر مما يحرم بالمحدث الاصغر يسمى حدثا أوسط ولكون ما يحرم  
 بنافض الوضوء أو أقل من ذلك يسمى حدثا أصغر فأصغريته وأكبريته وقوسطه  
 باعتبار قوة ما يحرم به وعدم قوته \* (تنبيه) \* آخر قال (العورات أربع) وهي لغة النقص  
 والسعي المستقيم وسمى القدر الذي سدد كره المصنف بها التبع ظهوره وتطلق شرعا على  
 ما يجب ستره في الصلاة وعلى ما يحرم النظر اليه (عورة الرجل) أي الذك الحقيق ولو كافرا  
 أم عبدا أو صلبا ولو غير مميز (مطلقا) سواء في الصلاة وأخارجها ما بين السرة والركبة  
 لكن بالنسبة للنظر محارم ومسائلة أما نفس السرة والركبة فمستباحة لغيره لكن يجب ستر  
 بعضها ما بين باب الابطال والواحد لانه فهو واجب أعماره بالنسبة للنظر الا حاشية اليه  
 فجيب بدنه حتى الوجه والركبة وتؤخذ من الفتحة ولورقيقة فيحرم جلب أن تنظر إلى شيء  
 من ذلك بالنسبة للمخلو السوان أن تقطع على المعتد فخصر أن لا ثلاث عورات \* (فرع) \*  
 اعلم أن نظر المرأة إلى زوجها جائز في جميع بدنه كما كره نعم أن منعها من النظر إلى عورته  
 أو منعها من النظر إليها بخلاف العكس فإنه جائز فقه لأنه ملك التمتع والامتناع التمتع به  
 لكن نظره إلى فرجها شلأ أو بدنه كره إذا كان يفسر حاجة وإلى ما عداها أشد كراهة  
 (والامة) بالجزء مطوف على الرجل أي وعورته ولو خفى ولو بمعة ومدة ومكة تبة أم  
 ولد (في الصلاة) أي وكذا عند الرجال المخارم وفي الخلوة وكذا عند النساء ما بين أسرة  
 والركبة) أي فعورتها في جميع ذلك ما بين ذلك \* (واعورته) عند الرجال لا حاشية فجمع  
 بدنها كالحجرة كما سدد كره المصنف فقلنا أن لها عورتين وقيل أنها كالحجرة بالنسبة لغير  
 الاحسان لارأسها فتكون عورتها ما عدا الرخذ والكفين وأرأس وقيل مالا يند وعند  
 المهنة وقيل الركة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل السوان فقط وقيل مالك  
 وجاعة (وعورة الحجرة) أي كاهل الحجرة ومثلها الخنثى (في الصلاة) جميع بدنها سوى  
 الوجه والكفين) أي ظهرها وابطنا إلى الكوعين فلا يجب سترهما ودخل فيهما سواهما  
 الشعر وكذا باطن القدم فيجب ستره ولو بالارض حال القيام فكيف ذلك قياسا على ما لو  
 انكشف بعض وركفه في تشبهه مثلا بستره مثلا بالعاقبة بالارض فان ظهر من باطن  
 الخدم شيء عند سجودها أو ظهر عقبه عند ركعته أو مجردها بصلة صلاتها وأما  
 الوجه والركبة فليسا بعورة وإنما لم يكونا عورة لان الحاجة تدعو إلى إرضاءهما (وعورة)

قبله ولو خرج الوقت قبل  
 تمامها تممها ظهر وان  
 تكون واحدة في  
 بلد الأعداء والسنة  
 ان يغتسل قبل انزوال  
 من يريد حضوره وان  
 يتنطف وتطيب ويلبس  
 الثياب البيض وان يقرأ  
 الناس في يومها ويطلبها  
 سورة النكف وان يكتروا  
 فيها من الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 (باب صلاة العسدين  
 والكسوف والامتناع)  
 كل واحدة من هذه الثلاث



وخامس عشرها من في الحمام غير المجيد ولو في مسلحة أى في مكان سلخ الثياب وسادس عشرها من في عطن الابل ولو طاهراً وهو الموضع الذي تنهى به الابل الشاربية لشرب غيرها فإذا اجتمعت سبعت منه الى المرحى وسابع عشرها من في قارعة الطريق أى أعلاه وذلك اذا كان في البناء دون البرية وثامن عشرها من في ظهر الكعبة وتساع عشرها من في الكنيسة والبيعة وسائر ما وى الشياطين كواضع الحجر والمكس قال شيخنا اجد النخراوى الكنيسة تأتد ارا زمان السابق هي معبد اليهود والبيعة هي معبد النصارى واما باعتبار هذا الزمن فمكس هذا انتهى قال الشرحاوى وعمل الكراهة في المذكورات حيث لم يخف فوت المكتوبة والا فلا كراهة وعشرها منفرد والجماعة قائمة سواء كان منفردا عن الجماعة والصف بان أحرم صلته فرادى أو عن الصف فقط بان أحرم به الجماعة وانفرد عن الصف الذى من جنسه قائمة زاده مكرهة وقوت لغضبه الجماعة كما ذكره الرملى لالفضيلة الصف فقط كما زعمه بعضهم وأما المكرهات في الصلاة فتساقى ان شاء الله تعالى وهي احدى وعشرون

\*(فصل) \* في بيان أركان الصلاة (أركان الصلاة سبعة عشر) وهذه طريفة من جعل الطمأنينة في محالها الأربع أركاناً مستقلة كإحدى الركنين وعدها بعضهم ثمانية عشر بزيادة ثمة الخروج من الصلاة كإحدى شجاع والصحح أنها ستة وعدها بعضهم كذلك أيضاً لكن لا يجاد كل بل بزيادة الموالاة كإحدى الستين والمعتد أنها شرط للركن وعدها بعضهم أربعة عشر يجعل الطمأنينة في محالها الأربع ركناً واحداً لاتحاد جنسها وبعضهم خمسة عشر بزيادة قرن النية بالكسبر كإحدى التحرير والمعتد أنه هيئة للنية ومنهم من جعلها تسعة عشر يجعل الخشوع ركناً كالقرنالى ومنهم من جعلها عشرين بزيادة ذات المصل والصواب أنه لا يعد من الأركان في الصلاة لأن المصورة في الخارج يمكن تعاضلها وتصورها بدون تعقل مصل وفارقت نحو الصوم حيث عدوا الصائم ركناً لعدم وجود صورة محسوسة في الخارج فيه وعده بعضهم فقدا لصارف من لا ركن وعلى هذه الزوائد أركاناً تكون جلها ثلاثة وعشرين والمعتد ما في المنهاج وغيره من جعلها ثلاثة عشر يجعل الطمأنينة هيئة تابعة للركن ثمانية أفعال وهي النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس الأخير والترتيب وخمسة أقولاً تكبيرة التحريم والقائحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام قال محمد القرطبي وقد شبهت الصلاة بالإنسان فالركن كسجدة والركن كإحدى الأجزاء كعاضته والهيئات كشعره التي يترن بها (الاول النية) أى بالقلب فلا يجب أن ينطق بها باللسان لكن يستلزمها لسان القلب ولا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما في القلب كان نوى الظاهر بقلبه وسبق لسانه إلى غيره ويجب قرن النية بكسرة التحريم لأنها أول واجبات الصلاة \* وأعلم أن أهم مغاربه حقيقة واستحضار حقيقة أو متارنه عرفية واستحضار عرفها الجمالين والمتارنه الحقيقة بعد الاستحضار الحقيقي والعرفية بعد العرفي فالاستحضار الحقيقي أن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة أى ركنها الثلاثة عشر التي من

تسع تكبيرات متوالية  
وفي أول الثانية سبعا  
كذلك وأن يكبر الناس  
في عيد الفطر من غروب  
الشمس آخر يوم من رمضان  
الى دخول الامام في صلاة  
العيد وفي عيد الاضحى  
من صبح يوم عرفة الى  
العروب آخر الامامات تنصرف  
وأما الحاج فيكبرون في  
الاضحى اذا تحلوا من  
أوامهم (وأقل صلاة  
الكسوف) ان تصلى  
ركعتين كسنة الظاهر  
وأكلها أن يجعل في كل





وان قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة انصب الى حلال ركوع لمطمئن فان انصب ثم  
ركع حامدا عالما بطلت صلاته أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولو قدر عليه في الاعتدال  
قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدها ان أراد قنوتاً في سجده وهو اعتدال الركعة  
الآخر من الصبح والا فلا يجوز القيام فان قنت قاعدا حامدا عالما بطلت صلاته لانه  
احد جلوس القنوت مع القدرة على القيام هذا اذا طال جلوسه والا فلا بضر \* قوله على  
القدار خروج به العاخر سواء كان الجهر حسبا كالقعداء وشرعا كاحتياجه في مداواته  
من وجع العين الى الاستلقاء فلا يصح عليه القيام ولا بد في ذلك من اخبار طبيب عدل  
انه يقيد ويكفي معرفة نفسه ان كان طبيبا ومثل ذلك ما لو خاف راكب سفينة دوران  
راس او غرقا فاصلي قاعدا ولا يبعد خلاف ما اذا صلى قاعدا زوجة فها فانه يبعد لندرة  
ذلك والضابط كل ما يذهب خشوعه أو كماله أو يحصل به مشقة لا تحتل عادة وهي المرادة  
بالشدية كان مجزواً ترك القيام \* قوله في الغرض أي العيني أو الكفائي فشمش  
المنذورة والمادة وصلاته الصبي وان لم يحب فيه نسبة بخلاف العادة وخرج بالغرض  
النفل فلقد ادر على القيام فعله قاعدا أو مضطجعا لا يمكن اذا صلى مضطجعا وجب أن  
يأتي بركوعه وسجوده نائما من بان يقبل لطمأ ولا يوحى بهما لعدم ورودهما اذا تنفل  
مستلقيا مع امكان الاضطجاع لم يصح وان أتى الركوع والسجود لعدم ورودهما ثم اعلم  
أن القيام أفضل الاركان ثم السجود ثم الركوع ثم الاعتدال فالتمويل في القيام أفضل  
ثم في السجود ثم في الركوع ثم في الاعتدال (الرابع قراءة فاتحة) أي حفظ أو تلاوة  
أو نظرا في المحقق أو نحو ذلك ولو بواسطة سراج لمن في ظلمة ويجب في كل ركعة سواء  
الصلاة السرية والجمهورية وسواء الامام والمأموم والمنفرد والمجهر والمخفي لا صلاة لمن لم يقرأ  
بفاتحة الكتاب قال النووي في المصاحب وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من صلى صلاة لم يقرأ فيها مائة آيات فهو شجاع لاننا أي غير تمام فقيل لابي هريرة ما  
نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
قال الله تعالى في صلاة النبي وبين عبد بن مسعود بن مسعود قال اذا قال العبد  
الحمد لله رب العالمين قال الله جدي في عبيدي واذا قال الرحمن الرحيم قال الله تعالى في  
عبدى واذا قال يا ذا الجلال والإكرام قال الله جدي في عبيدي واذا قال يا ذا الجلال والإكرام قال الله تعالى في عبيدي  
قال هذا بين وبين عبيدي ولعبدى ما شاء واذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين  
أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هـ نا عبد بن مسعود ما آل أخرج  
الشيخان ثم ان عجز الصلي عليه السلام قراءة تدرها من بقية القرآن ولو عرف قاعلي المتقدم  
ان عجز عن ذلك لزمه قراءة قدرها من ذكر أو دعاء ويجب كونه سبعة أنواع ثم انه في  
لذ كرسجانه والمحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله  
فهذه خمسة أنواع وما شاء الله كان نوع وما شاء الله لم يكن نوع فالحمد لله  
قال النووي وهذه خمسة أنواع فمضمونها التسبيح ان كان محققا والاضم منها نوعا آخر  
انتهى ثم يكرر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة والثناء كله كركوعه وسجده

الآن الخطيب يسئل  
التكبيرات بالاستغفار  
وتوجه القبلة في أثناء  
الخطبة الثانية وقبل  
ردائه ويجعل أعلامه  
وعينه يديه ويقل الناس  
مثله وهم جالسون ويدعو  
الله تعالى سرا وجهرا  
ويؤذن الناس على دنان  
اذا جهرو ويدعون لانفسهم  
سرا عند سراره ويسكن  
القبيل من العيون  
والكسوف والاستسقاء  
(كتاب مجازي)  
كل مبتدئ من المؤمنين يجب

بالاثرة ان عرف ذلك والا اتي بدعاء دينوي ويجب ان يكون بالعربية فان عجز عنها ترجم  
 بالى لغة شام فوجب تقديم ترجمة لتعلق بالاثرة على عريته غير فان لم يعرف غير التعلق  
 بالذات انى به وأحرأ من التعلق بالاثرة اللهم اغفرلى وارحمنى وسامحنى وارضى عنى ومن  
 اتعلق بالذات اللهم رزقنى زوجة حسنة أو وظيفة ثم ان عجز ذلك وقف بقدر الفاتحة  
 وجوبا ولا يترجم عن الفاتحة ولا عن قيمة الفرائد اذا كان بدلا عنها بخلاف التكرار عند  
 العجز عن العربية فترجم عنه ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الانغمس الذى طرأ  
 نحوه (الخاص بالركوع) وأقله للقاء ثم ان يعنى قد وصل راحتي معتدل الخلق  
 ركبته بقية والمداد بازاحة نطن الكف خاصة ولا يكتفى بوصول الاصابع وأكمله  
 أربعة أشياء الأول تسوية ظهره وعقبه ورأسه بحيث تصير كل لوح واحد من نحاس  
 لا عوجا حقه لثاني نصب ركبته الثالث قبضهما بكف يه الرابع تفرق أصابعه للقبلة  
 تقر بياض ما انفا عذقه في حقه محاذة وجهته ما أمام ركبته وأكمله محاذاتها محل  
 سجوده من غير مساسه والا كان سجودا لا ركوعا واعلم انه يجب في الركوع ان لا يقصد  
 به غيره فقط ويستحسن ان يقول فيه سبحان ربى العظيم وبجمده وأقله مرة واحدة عار عليها  
 خلاف الأولى وبكى لأمه بثلث وان لم يرضى المأمومون فان زاد عليها بغير رضا هم كره  
 والذكر منه خمس الى إحدى عشرة ويزيد المزمرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل  
 اللهم انك ركعت وبك أمنت ولك أسلت خشع لك سعى وبصرى ونفى وعظمى وعصى  
 وشعري وشرى وما استعنت به قدسى لله رب العالمين فالأيمان بالثلاث في التسليم مع  
 هذا الدعاء أولى من زيادة علم مع عدمه وفي المصباح قال انس كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يكثر ان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفرلى  
 وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك  
 رب ملائكة وروح (السادس) طمأنينة فيه أى في الركوع ولا تقوم زيادة الهوى  
 مقدم الطمأنينة وقته ان تستقر أصاؤه ركعا بحيث ينقل رفعه عن هوى به (السابع  
 الاعتدال) ولو في النفل وهو عود المصن مار كعب منه من قدام أو فعود ويجب ان لا يقصد  
 بالاعتدال غيره وأذا زعم من الركوع فهو مقدم له كالهوى للرفع والسجود وقيل  
 تركن سجودا برفع الاعتدال وينس أن يقول في زرع سمع الله من جمده وفي اعتداله  
 ربنا مشا جد ملء سمعته وعمل الأرض وعمل ما شئت من شئ بعد وزاد في التحقيق  
 جسد كبير من ركعته ربنا الحمد ويزيد من مرما ليرد القنوت أهل الثناء والمجد أحق  
 ما قال المعتد وكذا لك اعتدال ما منع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا يرفع هذا الجسد  
 منك الجسد (ثمان من الطمأنينة فيه) أى في الاعتدال ولو وجدته شك هل تم اعتداله  
 أولا اعتدال طمأن وجوبه بعد (اتساع السجود مرتين) أى في كل ركعة وسن  
 أن يقول فيه سبحان ربى تعالى بحمده فذكر ورد عن عقبة بن عامر انه قال لما نزلت فسمع  
 نبيهم ربنا العظيم قد صلى لله عليه وسلم اجعلوه في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك  
 دعنى وان جعلوه في سجودكم ويتصل أصل النسبة بمرودة في الكمال ثلاث ثم خمس

غسله وتكفنه وتصلاته  
 عليه ودفنه الا لا يسجد  
 في قتال الكفار والخط  
 اذا نزل منا عمل تمام  
 أشهر فأنه لا يفسل  
 وقد صلى عليه (أو قل)  
 غسل الميت ثم يمسح جملته  
 بالماء مرة واحدة بمرط  
 ان تروى عنه الا اوضح  
 التي تقع وصوفا لها فى  
 جسده بترك المزة (أو كمله)  
 ان يجسده لئلا يسل ما لا  
 الى فأنه ليس من شئ به  
 ويجزئ عنه ليجزئ  
 ما فيه من الاذى ثم يغسل

ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة ولا يزيد أحصل ذلك سواء المنفرد وإمام قوم محصورين  
راضين بالتطويل وإماموم ويزيد من ذكر اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت  
سجد وجهي الذي خلقته وصوره وشقي سمعه وأبصره بك اللهم أحسن الخلقين وزادني  
الزينة بحوله وقوته قبل تبارك ويسن أكثر الدعاء في السجود كحديث عبد الله بن مسعود  
ما يكون السجد من ربه أي رحمة وغفوه وهو ما جذا كثرة الدعاء أي في السجود كحديث  
أي فحق أن يستجاب لكم قال البغوي في المصابيح عن الشيخين قال أبو هريرة كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كاه ذقه رجلاه وأوله  
وأخوه وعلائقته وسره وقالت عائشة قدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه من  
الفراس فالتصته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في السجود وهما متمسكان به في ربه  
يقول اللهم إني أعوذ بك من أن يخطئ عني ما أتيت من عني وما أتيت من عني لا أحصي  
تبارك أنت كما أنبت على نفسك ويسن رفع عيني طاعة السجود (أنه شر نفساً رتبة  
فيه) أي السجود وهذا إحدى شروط السجود التي سنأتي في كلام المصنف رضي  
الله عنه (الحادي عشر الجالس بين السجدين) أي في كل ركعة لو في نفل سواء صلى  
قاعداً أو مضطجعا فلا يصح في مادون الجالس وأوله أن يستوي جالساً وهو قائم  
بالنصر عند طه في قوله تعالى وأخبر قال أمره لله سبحانه وتعالى أن يستوي بين  
السجدين جالساً يدينه فخره قال الشيرازي في المنهاج في السجود من السجود  
الاعتدال والجالس بين السجدين في الاعتدال وأما ما أن يقول رب اغفر لي وارحمني  
وأجبرني وارفعني وارزقني وأهني وعافني وأعف عني قوله رب اغفر لي أي استمر ما وقع  
من ذنوبي وما سبق منها وقوله وارحمني أي رقة واسعة وقوله وأجبرني أي عني وأعطني  
ملاً كثيراً وهو من باب قتل وقوله وارفعني أي في الدنيا والآخرة وقوله وارزقني أي رزقاً  
واسعاً ومحل جواز الدعاء بذلك أن قد رزق من الحلال أنا خلق ولا روم وقوله  
وأهني أي لصالح الأعمال وقوله وعافني أي ساني من ذلالي الدنيا والآخرة وقوله وأعف  
عني أي أرحم ذنوبي وباتي في العجايز المذكورة بلفظ الأفراد ولو أنه لأن استغفره بينه وبين  
غيره خاصة بالقنوت قال السويدي في شعبة المحجب روى المنفرد وإمام محصورين رصوا  
بالتطويل أي يزيدوا عن ذلك رب هب لي قدراً كثيراً من الشرائع لا كما فرأوا لا شياً  
أه ولو طول الجالس بين السجدين عن الدعاء أو أورد فيه بقدر أقل القليل بطات الصلاة  
كما لو طول الاعتدال زيادة عن الدعاء أو أورد فيه بقدر أقل القليل بطات الصلاة  
التطويل كما اعتدال الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لطلب تطويله في آخره فذوت  
وك صلاة التسليم قال السويدي قوله في الجملة أي في غير هذه الصورة قاله الحافظ  
وأما بطات الصلاة تطويلها لأنها ما بين قنوتين فلا يؤلأن ولو نام قنوتاً لم يكن في  
الصلاة بضران وقصر وكذلك أن طين في ركن طويل ثان ط في ركن قصير مع قصره  
لأن مقدّمات النجوم تمنع الاختراع فتزل منزلة العمل الثاني عشر لطلب تطويله أي في  
الجالس بين السجدين (قاعدة) أعلم أن لأعداداً ركعة كعب السجدة بعد ركعة

سواء منه بخرقة ملفوفة  
على يده اليسرى ثم يثقف  
أسنانه ومخبره وأذنيه  
بمسبحة اليسرى ويلف  
عليها لكل مرة خرقة مفضفة  
أوتجوه ثم يوصف كعبه  
ثم يمسح بالأسنة ثلاث مرات  
ويكون في أسنة الأولى  
سبعة وثم يوصف في الأخيرة  
قبل من كل قنوت ويد في  
كل مرة من يده ثلث قبل  
رأسه وأسنة السجدة بعد  
ثم غسله (وبكعب أسنة)  
فيها يوصف في حباته  
لكعبه من أسنة اليسرى



والقعود هو الانتقال من علو إلى سفلى فعلى الأول يقال لمن هو قائم أو ساجد جلس وعلى  
 الثاني لمن هو قائم أقعد (الخامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي في  
 القعود بعد التشهد قال الشافعي وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله  
 وبكفي صلى الله على محمد وأعلى رسوله وأول النبي دون أحمد والمساخي وأعله لأن الصلاة  
 يطلب فيها مزيد الاحتياط فلم يفتقر فيها ما فيه نوع إيهام بخلاف الخطبة فإنه أوسع منها  
 وأكملها الصلاة الأبراهيمية وهي أفضل الصلح فيهما من حلف أنه صلى بأفضلها اه  
 قال ابن حجر في المنهاج القوم ويتعين صيغة الدعاء هنا لا في الخطبة لأنها أوسع ما إذا يجوز  
 فيها الدخول الفاحش والكبير بخلاف الصلاة وشروط الصلاة كشرط التشهد فلا بد  
 لفظ الصلاة بالسلام أو أرحمة لم يكف اه والمراد بصيغة الدعاء صيغة الأمر والمساخي  
 ونحوها بصيغة المضارع للتكليم واسم الفاعل كقولها أصلي وأنا متصل فإنه لا يكفي قال  
 محمد المقرئ وغيره من الفضلاء والأكل أن باقي لفظ السادة لأن فيه سلوك الأدب قال  
 عبد العزيز بن قحطبه المصنف والحمد والسلام تقدم في تشهد آخر فليس هنا أفراد الصلاة عنه انتهى  
 أي فلا يحكم بأن الصلاة هنا مكرهة أو خلاف الأولى بسبب أفرادها عن السلام لأن  
 السلام قد تقدم وأيضاً لم يعمل ذلك في غير الوارد قال الشافعي ولا يشترط الموالاة بينها  
 وبين التشهد لأنها ركن مستقل فلا يضر غفل ذكر بينهما (السادس عشر السلام) أي  
 السلام الأول وشروطه عشرة الأول الأذان بال فلا يكفي سلام عليك لعدم وروده الثاني  
 كاف الخطاب فلا يكفي السلام عليه أو عليها أو عليهن الثالث جمع الجمع  
 فلا يكفي السلام عليك أو عليك الرابع أن تأتي به بالترجمة أن قدر عليها ولا ترجم وأن  
 تلتفت به فلا يكفي الأمان عليك مثلاً الخامس أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع  
 فلو همس به بحيث لم يسمع به نفسه ثم عتده ففتق أعادته وإن نوى الخروج من الصلاة  
 بذلك طلعت لأنه نوى الخروج قبل السلام السادس أن توالي من تكلمه فلو لم يوال، أن  
 سكت سكو باطويلاً أو قصيراً فتسده المقطع ضر وكذا الفصل بين تكلمه بكلام احتجى كافي  
 الزامه السابع أن تأتي به من حلوس أو بدله فلا يصح إلا ما كان به من قيام مثلاً أنه من  
 أن يكون مستقبلاً القبلة بصدوره فلو تحول به عن القبلة قبل اكتمال صلاته بخلاف  
 الالتفات بالوجه فإنه لا يضر بل يسن أن يلتفت به في الأولى بحث حتى يرى من خلفه خذ  
 الأيمن وفي الثانية أراحني يرى من خلفه خذ الأيسر التاسع أن لا يقصده غيره  
 فقصده التحلل فقط أو مع التحنن أو يطلق فلو قصده التحنن لم يصح العاشر أن لا يزيد فيه  
 على الوارد زيادة تغير المعنى كان قال السلام عليك بالواو بين المند والمجربون لا ينقص  
 عنه بما غير المعنى كأن يقول الله عليه السلام نعم لو قال السلام أنه أم وأحسن عليه لم يضر  
 وكذا لو قال السلام بكسر السين أرفقها مع سكون اللام أو بفتح السين مع اللام وقصد  
 به معنى السلام فإنه يكفي فإن قصد به غير معنى وهو صلح أو أطلق بعلات ثلاثين  
 خاطب أو حمد أو جمع بين الملام والتمنن لم يضر وكذا لو قال السلام عليك بالواو في المند  
 بخلاف التكبيرة ويجزئ عليك السلام مع الكراهة فلا يشترط ترتيب تكبيرة لثانته

التي من خذ وط مع  
 المحنوط كافر وأن تشد  
 النساء بخرقة وأن تشد  
 العكفن بشدا وتصل  
 السداة عنه في القبر  
 (والصلاة عليه) ليس فيها  
 ركوع ولا سجود  
 (وأركانها) أربع تكبيرات  
 والنية مقرونة بالتكبير  
 الأولى والقسم للقادر  
 عليه وقراءة آية تحية في  
 أي تحلل والأفضل أن  
 تكون بعد التكبير الأولى  
 والصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم بعد التكبير

معنى ما قبله (السابع عشر الترتيب) أي الأركان المذكورة وهو جعل كل شيء في مرتبته فهو من الأفعال أو وقوع كل شيء في مرتبته فهو صورة للصلاة وصورة الشيء جزء منه ودليل وجوب الترتيب والذي قبله الاتباع مع خبر صلوا كما رأيت في أصله وبصور الترتيب بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس والتشهد والصلاة لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لأنه لا بد من استحضار النية قبل التكبير وتقديم القيام على القراءة وتقديم الجلوس على التشهد والصلاة كما استظهره شيخنا محمد حسب الله وكذلك في تحفة المحجب وأما بالنسبة لهذه الأركان مع محالها فقلت مرتبات فهي مستثباتات من وجوب الترتيب فلو ترك الترتيب عمدا تقدم زكن ففعل على فعل كان سجدة قبل ركوعه أو على قولي كان ركع قبل قراءته أو بتقديم قولي وهو سلام على فعل أو قولي كان سلم قبل سجوده أو تشهده بطلت صلاته أما لو تقدم قوليا غير سلام عليهما كنشهد على سجود وكصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على تشهد فلا ينقض لكن لا يعتد بما قدمه بل بعده في عمله أو ترك ذلك سهوا فاما بعد الترتيب إلى أن يتذكر لفعله وقوعه في غير محله فان تذكره قبل بلوغ مثله من ركعة أخرى فعله قورا وجوبا فان تأخر بطلت صلاته وان لم يتذكر حتى بلغ مثله تمت به ركعته لو وقع عن متروكه وتدارك الباقي وبمعدل السهو في جميع صور ترك الترتيب سهوا ومنها ما لو سلم في غير محله كذلك فيسجد له أما لو ترك السلام وتذكره قبل طول الفصل وأتى به فلا سجود وكذا لا يعتد طوله أو قصره بل وقته مدة غير مطل فلا يسجد له سهوا فإداه الشر قاي \* (حاشية) \* ويجب أن لا يقصد إداركن غيره فقط فلو هوئى لتلاوة لفعله ركوعا لم يكف لأنه صرفه إلى غير الواجب فقله أن ينتصب ليركع وكذا لو رفع من الركوع فزعا فلا يكفي فعله أن يعود إلى الركوع ثم يرفع \* (فصل) \* فيما يعتبر في النية قال المصنف (النية ثلاث درجات) بغير عدد العدد من التاء وجوبه لأن العدد مفرد مؤنث مع كونه مذكورا بخلاف ما لم يذكر فانه لا يجب تجديده بل يجوز الاتيان به في العدد لكن الأولى عدم الاتيان به في هذه الحالة كما قاله السجودى \* (فزع) \* أعلم اننا إذا أضفت العدد إلى العدد فان كان واحدا للعدد مذكرا أو أنثى المصنف في آخر العدد وان كان مؤنثا حذف الهاء منه كما قاله المحررى في شرح ملحة الاعراب عند قوله هذا رضى الله عنه وأرضاه

فأثبت الهاء مع المذكر \* واحذف مع المؤنث المشتهر تقول لى خمسة أبواب جدد \* وأزعم له تسعاً من النوق وقد ثم قال الفاكهى في شرحه علم الاسمى بكشف النقاب واستفاد من مثله أن العبرة في التشكيك والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك ولذلك يقال ثلاثة أسطوانات وثلاثة حمامات بالثاء فسمها ولا يقال ثلاث بتركها خلافاً للكبائى والبقادى انتهى وقال ابن مالك في الخلاصة ثلاثة بالثاء أقل للشمسة \* في عمدا أحاده مذكرة في الضجود والمجاز حرر \* جمعا لمقتولة في الأكثر قوله ثلاثة بالنصب مفعول مقدم قبل لتضمن قل معنى اذكر لان القول لا ينصب المفرد

النية والدعاء للنية  
أن يروى بعد التكبير  
الثالثة وأقله اللهم اغفر له  
وارجعه والتسعة الأولى  
بعد التكبير إلى الامة  
بعد التسعة أن يتعوذ قبل  
والسنة أن يطول الدعاء  
الفاتحة وان يطول الدعاء  
بعد الثالثة وأن يكون  
بالوارد عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وأن يقول بعد  
الارائة وقبل السلام اللهم  
لا تجزعنا أحده ولا تفقنا  
بعده واغفر لنا وله  
وللسلمين (وأقل) الذين  
أن يكون في حفرة تنع

الا اذا كان مؤدبا معني الجملة وبالنسبة على فعل وكذا العشرة واللام بمعنى الى والغاية  
 داخلة أو بازع متد أو بالنسبة الى أي مفعولة بالهاء وقل خبره والعائد حذف تقديره  
 قوله ثم ان غير الثلاثة وانحواته لا يكون المحذور لكن بشرط أربعة الاول أن لا يكون  
 الميزم موصوفا نحو أبواب خمسة والثاني أن لا يكون صفة نحو خمسة أبواب والا حسن في  
 هذا أن يكون عطف بيان لمجود وانما لم يجب كونه عطف بيان لا مكان تأويل أبواب  
 عشتق كأن يقال مسماة بأبواب والثالث أن لا يكون العدد مضافا الى مسحقه نحو خمسة  
 زيد والاربع أن لا يراد بها حقائقها نحو ثلاثة تصف ستة ثم ان كان الميزم جنس أو اسم  
 جمع جرمي نحو خنذارية من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجب بإضافة العدد نحو  
 وكان في المدينة تسعة رهط وان كان غيرهما فإضافة العدد اليه وحقه حيث أن  
 يكون جمعا مكسرا من ائنة القلة التي هي أفعلة وأفعل وأفعال وفعله وأما جمعا التصحيف  
 فكذلك ما حكم جمع القلة الا في هذا الموضع فلا يجب بهما العدد وقد يضاف للعدد وذلك  
 ان كان مائة نحو ثمانمائة وسبعة ثمة ويضاف تجمع التصحيف في ثلاث مسائل احداها ان  
 يهمل تكثير الكلمة نحو خمس صلوات والثانية ان يجاورها مهمل تكثيره نحو سبع  
 سنبلات في التنزيل فلم يقل سبع سنابل لجواربه لسبع بقرات والثالثة أن يقل استعمال  
 غيره نحو ثلاث ساعات فختار في هاتين الاخيرتين التصحيف ويتبع في الاولى لا همل  
 غيره ويضاف لبناء الكثرة في مستثنى احدهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث حوار  
 وأربعة رجال والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه قد اذقيا بان خالف القواعد  
 أو سمعا بان ندر استعماله في لسان العرب فيزيل لذلك منزلة المقدم فالاول نحو ثلاثة  
 قروءان جمع قروء بالفتح على أقروا شاذ والثاني نحو ثلاثة شسوع فان اشباعا قلل  
 الاستعمال قوله شسوع بجميع فعمله جمع شسوع بكسر أوله وسكون ثابته أحسن من النحل  
 ثم بين المصنف مراتب النية الثلاثة بقوله (ان كانت الصلاة فرضا) أي ولو فرض كفاية  
 كصلاة الجمعة أو قضاء كالفائنة أو معادة نظرا لاصلا أو نذرا (وجب) فيه ثلاثة أشياء  
 أحدها (قصد الفعل) أي نية فعل الصلاة التي استحضرها التمتع عن سائر الأفعال ولا تحب  
 الاضافة الى الله تعالى لأن العادة لا تكون الا له سبحانه وتعالى لكن استحباب لا يفتحق  
 معنى الاخلاص ويستحب نية استقبال القلة وعدد الزكوات ولو أخطأ في العدد كان  
 نوى الظهر ثلاثا أو جملا تنعقد صلاته (و) ثانيها (التعيين) أي من ظهر أو غيرها التحيز  
 عن سائر الصلوات (و) ثالثها (الفرضية) أي ملاحظة الفرضية وقصد هاقبلا خطو بقصد  
 كون الصلاة فرضا التمتع عن النفل فلا تحب نية الفرضية في صلاة الصبح لأن صلاته تقع  
 تلقائيا بخلاف المعادة ففيها خلاف وانما وجبت نية الفرضية على الصبح في صلاة  
 المعادة والنذورة من نية الفرضية ولكن تقوم نية النذرية في النذورة مقام ذلك (وان  
 كانت نافذة مؤقتة كراتية أو ذات سبب) كاستسقاء (وجب) فيها شيئين أحدهما  
 (قصد الفعل) أي نية فعل الصلاة (و) ثانيها (التعيين) فيعين قبلية وعدي في صلاة

ظهور راحة الميت ونصون  
 جسمه من أسفل السباع  
 (وأكله) أن يكون في محله  
 ان كانت الارض قوية وفي  
 شق ان كانت رخوة وان  
 يوسع ويصمتي قدر راحة  
 وبسطه ويجب أن يضع  
 الميت في القبر على جنبه  
 وأن يوجه للقبة والسنة أن  
 يكون على الجانب الايمن  
 وأن يرش قبره بماء بارد  
 وأن يلغنه بعد دفنه ان  
 كان مكلفا وأن يعزى  
 أهله بعد موته الى ثلاثة  
 أيام ولا يجوز دفن ميتين



الظهر والمغرب والعشاء لأن لكل قبيلة وبعدة بخلاف سنة الصبح والعصر وقطر وأقصى  
في الصدق فلا يكفي ستة عقد فقط ونحسب وقراءتي الكسوف ولا يشترط سنة الغفلة لأن  
الغفلة ملازمة للغفل بل تنسج بخلاف الفرضية فانها غير ملازمة لغيرها فالظهر فانها قد  
تكون فرضا وقد لا تكون كذلك كما في صلاة الصبي (وان كانت نافلة مطلقة) وهي التي  
لم تقيد بوقت ولا سبب (وجب قصد الفعل فقط) أي تحسب ولو لم يقرب به اذ سبب يقضي عنه  
غيره كتحفة وسنة وضوء واستحارة وأحرام وطواف ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك  
ولا حاجة إلى التعيين بل على المطلق فتكون مستندة بماله سبب واعلم انه يجمع  
صلاتين ذبية ولو غفلا مقصودا أما غير المقصود كتحفة واستحارة وأحرام وطواف وسنة  
وضوء وتسل فيجوز جمعها مع كل أو فرض غير هابل تحصل وثبات عليها وان لم ينوها قاله  
الشرقاوي (تنبيه) قوله فقط الفاء جوابية لشرط محذوف عند الجمهور وأزالة لازمة  
عند ابن هشام أو غافطة عند ابن سيد وأختاره ابن كمال والدمايني وقوله قط اسم بمعنى  
حسب وهو لا اكتشافا لشي ومن هنا يدل رأيه مرة فقط أي تحسب هكذا في المصباح  
وهو مبني على السكون مرفوع محلا مبتدأ خبر محذوف أي تحسبها قصد الفعل وأخبر  
ومتبدؤه محذوف أي فقصد الفعل حسبا أو اسم من أسماء الأفعال بمعنى يكفي مبني على  
السكون ونسبته ضمير مرفوع إلى قصد الفعل وفي كلام سعد الدين التفتازاني محي قط  
بمعنى نته فكون اسم فعل أمر مبني على السكون ونسبته ضمير أنت وتبعه عصام الدين ولم  
يرتضه نور الدين في شرح المسالك قال التردائي والغالب فيه اذا كان بمعنى حسب البناء  
على السكون وقد يبنى على الكسر وقد يعرب انتهى وأما قط التي هي ظرف زمان  
لاستغراق ما مضى فتختص بالنفي لا ما فعلت ذلك قط فالعني ما فعلته فيما انقطع  
من عمرى في في يزيد الماضي وانعامة وقول لا فعله قط وهو محسن أي غلط لأن الماضي  
منقطع عن محل الاستعارة ونبت لتضمنها معنى مذو إلى اذ المعنى ماذن خلفت إلى  
لأن وذهبه بنتم انما قد تبدل الهمزة مضمومة في أقصم اللغات وقد تنوع قافطاه في  
الاسم وقد خفف صاف مع ضمها أو ساكنها هكذا بينه ابن هشام في المعنى ثم مثل المصنف  
لأنه بنى ضم في لنية جوه (الفعل) قوله (أصني) ولو قال نويت أصلي الظهر لله  
أكرهت عدل صلاته لأن قوله نويت بهذا التكبير كلام أجنى وقطر أهدا نقد  
نه لانه فانها (والتعدين) قوله (ظهر أو عصر) أي مثلا (والفرصة) قوله (فرضا)  
(فصل) في شروط التحريم (شروط تكبير الأحرار ستة عشر) شرط ابل سبعة عشر ان  
اختل واحد منه لم تنقذ الصلاة لأن (ان تقع طالة القيام في الفرض) أي بعد  
الاستعداد والوصول إلى محل تخرى فيه القراءة (و) الثاني (ان تكون بالعربية) أي  
لقد درعها (و) - لث (ان تكون لفظا محلا له) فلا يصح الرحمن أكره لعدم لفظا محلا له  
(و) الرابع كونها بانعظ (كسر) فلا يكفي الله كبير لفوت التعظيم (و) الخامس (الترتيب  
البر) عظم (دركي في أكبر لله لأن ذلك يحل بالتكبير بخلاف نظره في السلام فلا يصح  
فيه تسمية شعبة بمعنى المستد لأنه لا يحل بسلام فان في أعظم أكبر نابا كان قال أكره الله

في قبر ولا يمشي القبر قبل  
على الميت لدفن ميت آخر  
أو غيره لا ضرورة  
(كتاب الزكاة)  
أنواعه كثيرة فمنها زكاة  
الذهب والفضة وهي  
واجبة على من ملكه أربعين  
دينارا من الذهب المجزأ  
أو مائتي درهم من الفضة  
المجزأة وحال التحول وهي  
في ملكه ويجزئ من ذلك  
ربع عشر وما زاد على  
ذلك فبمسح (وهو)  
زكاة فخره وهي واجبة  
على من أنفق ولو في شيء



ولا عطية بأن يبالغ في مذهبه بل يتوسط وقال الشرازملي ويستحب له أن يكثر التكبير  
ويشترط أن لا يذوق سبع ألغات والابطال أن علم وتعد وتقدر كل ألف بحركتين وهو  
على التقريب ويعتبر ذلك تعبيرك لأصابع متوالية مقارنة لانطق بالمذ

\*(فصل) في واجبات أم القرآن (شروط الفاتحة عشرة) بل أكثر الاول (الترتيب)  
بأن يأتي بها على قطعها المعروف (و الثاني (الموالة) بأن لا يأتي بفصل فان تخطل ذكر  
أجنبي غير متعلق بالصلاة ولو تخطل كما عند طائفة وان سن خارجها وكأجابه المؤذن قطع  
الموالة في بعد القراءة ولا تخطل صلاته ومثل ذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
وقول لا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم في بعد القراءة لقطع  
الموالة بذلك لقولان وقع ما وقع نسبه لما لم يقطعها بل يبيد على ما قرأه ومما يقطع الموالة  
أنه سبعة استأذن عليه (و الثالث (مراعاة سرفها) وهي مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء  
لأنه لوصل وقد ذاع الشذوذ فدفع عبد الله صراط في الموضوعين وألف الضالين  
ونظم ذلك مع أمثاله ونجماة وآله لا بد من صارت الجملة مائة وستة وخمسين بألف مائة  
وخمسة وخمسين بخلافه ولو لم يقطع سرفها لم يمتنع صلاته \* (قائلة) \* قبل عدد سرف  
لغة تحذف من تكرار اثنين وعشرين سرفا بعد السنين التي أنزل فيها القرآن وهو سرف  
يديره وكذا عدد سرف سورة الناس وأول القرآن بألف مائة وستة وخمسين والناس كأنه  
يديره من مفرقة في الحجاب من شيء أي ما ترك في الفصح المحفوظ ما لم يكن به \* (نسيه) \*  
أجمع القراء على إتمام ألف مائة في سورة الناس بخلافه في الفاتحة (و الرابع (مراعاة  
شذوذها) قال شيخ الإسلام في فتح الوهاب إنها هيأت للحدود المشددة فوجوبها  
شأن من غير \* (و الخامس) أن لا يسكت بسكتة طويلة أي مطلقا لا عند ظن وجد  
عشر كجمل وسهوا نسيه أو عساه لم يضر (و السادس) أن لا يسكت بسكتة قصيرة  
بغير نسيه أي بالتصديرة (قصع) القراءة بخلاف ما لو قصد قطع القراءة ولم يسكت فلا  
يخطئ قراءة وعار ذلك بسكتة قطع الصلاة بأن النية ركن فيها يجب دامت حاجتك ولا يمكن  
إدومة الحكمة مع هذه الطاعة وقراءة الفاتحة لا تقتصر إلى نية خاصة فلا تثر بنية القطع  
(و السادس) إتمامه كل آياته. ومنه (بسملة) أي عملا لا عذرا لأنه صلى الله عليه وسلم  
أعده كونه من ربه وأن نية وحكم ومحمدا وبكفي في نبوته عملا أي حكم الظن كما  
قوله شيخ الإسلام في فتح الوهاب وبه آيات الفاتحة سبع وأما عدة كلماتها فتسعة وعشرون  
كلمة (و السابع) عدم الخلل بالمعنى قال النجاشي والحنابلة: إنهم يقرأون  
بغير الاعراب وبدل الحرف بالآخر وأما عند النحويين فهو بتغيير الاعراب  
وتحذف فيه ونحو ذلك قوله تعالى بالمعنى أن نزل معنى الكلمة إلى معنى آخر كقوله تعالى  
وذكره وغيره معنى فاصلا كآية بارأى وكذا استماع الشدة من لأم الذين  
أحببتونهم في ألف لاه في المعنى بخلاف ما ليس كذلك كرفعها لمجد الله وكفتح دال  
ببكره ثم يوزن برفعهم عدد صبره وجملة أهدنا وكنصب دال الحمد أو جرحها  
ببذل معنى في جميع ما وقع فيه من غير المعنى فانه حينئذ نصرت معنى أهدنا

ونحوه فركاة الزرع  
واجبة في القوت فتع  
كالخضعة والارزوا عدس  
وركاة الشار واجبة في  
تقوى زيب فتع وتعلق  
الركاة بالحداد من قبل  
واستدوير الحداد بها  
صلاحتها كمن لا يفتح  
من كل منه. فإذا بلغ  
نصفها لم يقطع والتخفيف  
والخضعة ونحو ذلك  
منها خمسة وثلاثون  
ثم إن سقطت بدت  
ركبت بغير ركاة زرع  
سقطت بغير ركبت

الصراط المستقيم بعث النبي اكرامه هدية وعلية وهو الطريق المستدل أي غير المتعوج  
وأما معناه فبغير الفتح فهو أو رشدنا إلى الدين الحق ونبتاع عليه وهو دين الاسلام (و) الثامن  
(أن تكون) أي القراءة (حالة القيام في الفرض) أي بشرط ما أيقاعها بكل حروفها  
في القيام أو بدنه (و) التاسع (أن يسمع نفسه القراءة) أي اسماعه نفسه جميع حروفها  
أن كان صحيح السمع ولا لظ (و) العاشر (أن لا يتخللها ذكر اجتنبي) بخلاف ما إذا تعلق  
ذكر بمصلحة الصلاة كما منه لقراءة امامه وفتح عليه ولو في غير الفاتحة ولا يفتح عليه الا  
إذا توقف وسكت فإذا لم يرد الا لا يفتح عليه فان فتح انقطعت القراءة ثم ان ضاق  
الوقت ففتح عليه ولا تنقطع القراءة حينئذ ولا بد أن يكون الفتح قصد القراءة ولو مع الفتح  
فان قصد الفتح وحده أطلق أو قصد واحد لا يعتبه بطلت صلاته فخرج بقراءة امامه  
قراءة غيره ولو ما أورد أن رفته قطع بالتأخير لقراءته وانفتح عليه وكأني من سجدة تلاوة  
مع الامام وان سجد غيرهما ما عاينا بطلت صلاته (و) بشرط أنه كونه بالعربية  
ولا يترجم عنها ولو كان طاجزاه ملها بلهسان كان قرأنا بخلاف ما لو كان ذكر أو دعاء  
فترجم عنه عند مجز عن العربية (و) بشرط ان يصاحبه القراءة بشذ المبرر لغيره  
وهو ما ورد القراءة السجدة وبشرط ان يصاحبه الصراف فلو قصد به الشذ فبغيره لوجود  
الصراف ولا بد أن يقصد القراءة أو يطلق

«(فصل) في بيان عدة الشدائد في الفاتحة وبها ما (تشديد ت الفاتحة أربع عشرة)  
فتشديد (بسم الله فوق الملام) واحد (و) تشديد (الرحمن فوق زاء) ثلث (و) تشديد  
(الرحيم فوق الراء) ثالث (و) تشديد (الحمد لله فوق لام الحلالة) رابع (و) تشديد (رب  
العالمين فوق الاء) خامس (و) تشديد (الرحمن فوق الراء) سادس (و) تشديد (رحيم  
فوق الراء) سابع (و) تشديد (مالك يوم الدين فوق الدال) ثامن (و) تشديد (مالك يوم  
فوق الباء) تاسع (و) تشديد (والمالك يستعين فوق الياء) عاشر (و) تشديد (والمالك يوم  
تضع قراءته فوجب عليه أعادتها وكذلك صلاته ان تصح من كل وقت قصد المعنى كقراءة  
المالك ضوء الشمس أما لو شذ وانخفض له أو جاز (و) تشديد (هنا) صراط المستقيم  
فوق (ضاد) حادي عشر (و) تشديد (هراء المذنب فوق الملام) ثاني عشر (و) تشديد  
(أنعمت عليهم غير المنصوب عليهم ولا المضامين فوق الضاد واللام) ثالث عشر وربع

عشر

«(فصل) في بيان مواضع رفع اليدين (بسم الله) أربع مواضع (و) هو من  
سنن النبي روي عنه في الصلاة كما قال الله تعالى في سورة البقرة تعالى في سورة البقرة  
حيث جمع بين اعادة القلب وحق المنة المترجم عنه وعمل الأركان وقيل الإشارة إلى  
شرح ما سواه تعالى ولا يتأهل كما تعني صلاة وقيل لا إشارة إلى رفعه المحجب بين لعب  
وبين ربه وقيل غير ذلك أحدها (ع) تكبيرة لا حرام في ابتدئ برفع يديه بغير ابتداء  
التكبير وبنيته مع الله تعالى ولا يخلو ويكبر مع حذبه زوال الجوارح في ابتداء  
كذلك فما يقع الآن من ارتفاع يدي التكبير حذاف نسبة وان فيه كثير من الجهل المعظم

نصف العشر (ومنها)  
زكاة الفطر وهي واجبة  
على من ملك شيئاً أو ادعى  
مؤنته ومؤنة عبائه ومالكه  
ليلة العيد ويومه ويخرج  
الشخص صاعاً عن نفسه  
وصاعاً عن كل من يلزمه  
مؤنته من العبد ولو كان  
رضيه أو يكون أرباعاً من  
غالب قوت أهل البلد في  
غالب السنة وقدره أربع  
حفات بصدق في معتدل  
الحقنة ووزنه خمسة رطل  
وثلث رطل فلهذا  
(كتاب الزكاة)

انتهى والسنة تقصّل بأى رفع كان وأكله أن يرفع كفيه مقابل منكبيه ولا تطل الصلاة به وإن ضم اليه خلافاً للشافعي لأن ذلك مطلوب فأفاده الشافعي (و) نالها (عند الركوع) أى عند الهوى للركوع فبتدئى الرفع فيه مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوى ولا يدعى الى انتهائه لأنه إذا حذى كفيه منكبيه انحنى وأرسل يديه وأما التكبير فيجده إلى أن يصل هذا الركع لئلا يخرج من صلاته عن ذكر فابتداء وهما معادون انتهائهما (و) نالها (عند الاعتدال) أى عند الرفع من الركوع للاعتدال وبتدئى الرفع مع ابتداء رفع رأسه فاذا استوى قائماً أرسلهما وأرسل أخفقا تحت صدره (و) رابعها (عند القيام من التشهد الأول) للاتباع ورواه الشيخان ولو صلى من قعود استحب له الرفع عند التكبير عقب التشهد الأول فالتصريح بالقيام قلة الب ولا يسترفع الدين في غير هذه المواضع إلا أربعة كالقيام من جلسة الاستراحة ومن السجود وأما قول الشافعي وبقي القيام من جلسة الاستراحة فيسأل الرفع عنده كما نص عليه الشافعي وهو المعتقد فهو ضعيف هكذا قال شيخنا محمد حسب الله ثم قال واعتدال يستأنى فان ترك الرفع فيها مرة أو فصله فيها لم يؤمر به كره (قائلة) قال سليمان الجبل وعن علي كرم الله وجهه وروى عنه أن معنى التحرفي قوله تعالى وانحر أن يرفع يديه في التكبير إلى تحفه (فصل) في واجبات السجود وهو لغة الطمان والميل (شروط السجود سبعة) بل أكثر أحدها (أن يسجد على سبعة أعضاء) لما روى عن ابن عباس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة والدين والركبتين وأطراف القدمين وأن لا أكف اليأس والشعرواء الشيخان (و) نالها (أن تكون جبهة مكشوفة) لا تحرك وجود شعيرات فيها وعصابة توضع حيث شئت نزعها عنقه شديدة ولا مسدود وضعها على ظهره ولم يكن تحتها نجس غير معقود ولا أجاد وقفة ففتحت فيها في الانسداد الخلق فبراعى السر لانه أكد ولو يمت جلنفة فيها حتى صار لا نجس مما صده صم السجود عليها ولا يكلف زالتها وان لم يحصل له من ذلك عسفة (و) نالها (انقضاء برأسه) أى في الجبهة فقط دون بقية الأعضاء وهو أن يصيب ثقل رأسه موضع سجوده (و) رابعها (عدم الهوى لغيره) أى أن لا يقصد السجود لغيره وحده والهوى ضم المارة فجهت معناه استقوا من أعلى إلى أسفل وأما ما أفهم فقط فعند الارتفاع كذا في المصباح (و) خامس (أن لا يسجد على شيء) أى متصل به (يتحرك بحركته) أى في قيامه ولو بالقوة من صل قاعداً ويسجد على متصل به لا يتحرك بحركته في القعود وكان بحيث لو صلى من قيام يتحرك بحركته فيضرب ذلك ومن المتصل جزؤه فلا يصح السجود على شيء ويده أما المتصل ولو حكما كعود أو عند بل يده فيصيح السجود عليه لا به لا بعد متصلاً في العرف وكذا طرف عمامة العلويل جداً بحيث لا يتحرك بحركته لانه في حكم المتصل (و) سبعم (ارتفاع ساقه) وهي عجزته وما حولها (على أطاليه) وهي رأسه ومنكبيه لأن عن في سفينة ولا يمكن منه التحوم لها فوصل على حاله وبعد لانه عذر نادر بخلاف ما لو كان به علة لا يمكن معها السجود فانه لا أعادة عليه وكذا الجبل إذا شق عليها ذلك

لا يجب صوم رمضان إلا على المسلم البالغ العاقل القادر على الصوم الطاهر من الحيض والنفس وإذا تشبه أن ثلاثين يوماً أو وأى الملل عدل وثبت عند القاضي وجب الصوم على عموم الناس فان لم يشك عنده وجب على الرائي وعلى من صدق فقط (فصل) في شروط صحة الصوم ستة (الأول) الاسلام (والثاني) التمييز (والثالث) انتفاء من الحيض والنفس جميع

فصلي ولا تصد وكذا ما لو طال أنفه وصار منعه من وضع الجبهة على الأرض مثلا (و) سابعها (العلمانية فيه) أي في السجود وبشرط أن يضع الأعضاء السبعة في وقت واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع الآخر لم يكن \* (خاتمة) \* (أعضاء السجود سبعة) الأول (الجبهة) وحدها طولا ما بين الصدين وعرضا ما بين منابت شعر الرأس والحاجبين وتخرج بالجبهة المحسن وهو جانب الجبهة من الجهتين فلا يكتفى بوضعه وحده لكن يسن وضعه مع الجبهة (و) الثاني والثالث (بطون الكفين) والكف ما ينقض منه الوضوء فيكتفى بوضع جزء من الأصابع أو من الراحة دون ماعداهما (و) الرابع والخامس (الركبتان) وهي ضم الرأه وسكون الكافي مصل ما بين أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركبتان ويكتفى بوضع جزء من كل واحد من هذه الأعضاء السبعة ولو لم يصب أصبع فقط ولو لم يبدأ بركب فم لا يقتصر على وضع البعض من الأعضاء السبعة مكرره ولو قطع الكف أو بطون الأصابع لم يجب وضع طرف الباقي بل يسن ولو غفل بركب أو بركب أصابع فذكره قدرها ووجب عليه وضعه وبسن كشف الكفين في حق الذكر وغيره وبطون الرجلين في حق الذكر والأمة وأما غيرهما فحبسسترها وبكره كشف ركبتين للذكورة وبسن الترتيب في الوضع بأن يضع الركبتين أولا ثم الكفين ثم الجبهة والآنف مع فوضع الأنف معهناسة متأكدة ولا يكتفى بوضعه وحده لأن المختبر هو الجبهة وبسن كونه مكشوفاً فلو خاف الترتيب المذكور أو اقتصر على الجبهة كمرأاة للقول بوجوب وضع الأنف وخالف الإمام مالك فقال يضع يديه ثم ركبته

\* (فصل) \* في عدة التشديدات في القهده وهو أضعف (تشديدات) تشديد أحدي وعشرون (شدة في أكمله) وهو ألا يسن تركه في الجلوس الأول السجود (وسنة عشر في أقله) وهو اللفظ الواجب في الجلوس الآخر وبسن السجود تركه في الجلوس الأول فالتشديد في (التحيات) اثنتان وهما (على الله والثناء) وتشديد (النداءات الدلوات) واحد وهو (على الصلوة) والتشديد في (الطيمات) اثنتان وهما (على الطاء والباء) وتشديد (الله) واحد وهو (على لا اله الا الله) وتشديد (السلام) واحد وهو (على amen) وتشديدات (عليك أيها النبي) ثلاثة وهي (على الباء) في أيها (والنون والباء) اللذين على النبي وذلك إذا قرئ بالياء أما إذا قرئ بالهمزة فلا تشديد عليه \* (فائدة) \* النبي بتشديد الباء من النبوة وهو المكنى المرتفع سمي النبي به لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه أو بالهمز من النبأ بفتح الباء وهو المخرجه لأنه مخرجه أو مخرجه عن الله تعالى فهو على كلاهما فاعل أو مفعول هذا هو المشهور لكن الذي يستفاد من المصباح أن النبأ بهموز وهو مخبر والبدان والادغام لغة مشهورة وقرئ بها في السبعة ولكن صحيح الصبان أن يكون بهموز من النبأ بفتح الباء وهو الارتفاع يقال نبأ بالهمز كتم أي ارتفع ثم خرج ذلك ليكون الساكن مصدرا بخلاف المخبرك وأن يكون المشدد مخففاً من الهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو مكشواً وعلى كون النبي

التنوير (والرابع) النية  
وتعني صيام التلويح  
قبل الزوال بشرط أن  
لا يتأخلى مفطر قبلها  
وقوعها في الليل أفضل  
وبسبب في صيام القرينة  
تعديته ووقوعه في جزء  
من الليل والأفضل وقوعها  
في الثلث الأخير (والخامس)  
الاستدراك من انقضات  
ساعات من العجز في الغروب  
(والسادس) دخول  
الوقت ووجود السبب في  
صوم القرينة  
\* (فصل) \* وأبطالان

من النبوة يحكون وادى اللام وأصله نمو واجتمعت الواو والباء وسبقت احداهما  
بالسكون فقلت الواو باء وأدغمت الباء في الياء وتشديد (ورجة الله) وأحدوهو (على  
لام الجلالة) وتشديد (وبركاته السلام) وأحدوهو (على السين) وتشديد (علينا وعلى  
عباد الله) وأحدوهو (على لام الجلالة) وتشديد (الصالحين) وأحدوهو (على الصاد)  
والتشديد في (أشهد أن لا اله) وأحدوهو (على لام ألف) والتشديد في (الا لله)  
اثنان وهما (على لام ألف ولا م الجلالة) وتشديد (وأشهد أن) وأحدوهو (على  
النون) وتشديدات (محمد رسول الله) ثلاثة وهن (على ميم محمد وعلى الراء وعلى لام  
الجلالة) قوله 'أحيا قال عثمان في تحفة الحبيب هو فتح التساوك كسر الحاء المهملة جمع  
تحفة وهي ما يحبه منه من سلام وغيره وقبل الملك وقبل الغنمة وقبل السلامة من الآفات  
وقصد بذلك تشديدا على الله تعالى بأنه أهل لجميع التحيات من الخلق وإنما جعت لان  
كل واحد من الملوكة كان له تحفة معروفة وقدر في الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
له الأبرار ما جاوز قدره فتمتني غشته سبحانه من نورهم من الألوان ما شاء الله فوقه  
جبريل وذئبه معه فدنا به الذي لا ترسى سبر منفرد افتتح جبريل وما أنا إلا مقام  
معلوه فله سبره في ولو خطوة فله معه خطوة في أن يحترق من النور والجلال والهيبة  
وصغروا به حتى رقبته يصغور فسارني النبي بأن يعلم على ربه إذا وصل إلى مكان  
الخطب فبما وبمسلم في أنه إذا اتجهت للمركبات الصلوات الطيبة منه فقال الله  
تعالى له لا علمت به النبي ورجه أنه بركاته فأجاب الذي أن يتكلم بعداده  
لحمه بحسب من هذا ما قد قال له الله عز وجل عباد الله الصالحين فقال جميع  
هذه السموات والأرض تشهد ربنا له أنه لا اله الا هو تشهد محمد رسول الله وأنما لم يحصل  
لنبي مكرم حصر لمجرب من شدة وعظم لقائه لأن النبي مراد من طوبى فاعطاه الله  
قوة لا تعدد في قدره من مختلف غيره انتهى فوالا تواركات لصلوات الطيبة  
هي عن حرف حوف تحطفي بالانتمائي والبركات أي الميات وهو الخير الاتمى  
والصلوات هي الصلوات الخمس أو غيرها عيبت في العمل الصالحات قوله السلام هو  
من سبحانه تعالى فأخبر به الله عز وجل وعلينا محاضرين والصلح هو الإسلام أو القائم  
بحقيق الله وحقوقه العبدية في منج البر من في المجدبات التي في البر من  
وذلك كانت تحت سبطه المنة على شجرة قال لها الطيبات تحب نهر يقال له  
لحوت فإذا لم يكن تحتها بر ذلك الطير عن تلك الشجرة وأنه من في ذلك النهر  
فكل قطرة وقعت منه خلق الله تعالى منها ملكا يستغفر لأمي في يوم القيامة

لصوم عشرة (الأول)  
دخول شيء من أعيان  
الذي ولو قليلا إلى الجوف  
عبدان دخل من أحد  
الله قد فتوحه (الثاني)  
انقي عبدان وان يروح  
منه شيء إلى الجوف  
(الثالث) الجمع عبدان ولو  
يقربان (الرابع) خروج  
الذي يتصل به المستغفر أو  
الذي يروح به المستغفر  
والقبلة بلائها (الخامس)  
الجنون وهو تحفة يسيرة  
(السادس) الأغصان من

الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وقال المحصي أيضاً ولا يقال امثال الامر أفضل من  
الادب لا تقول في الادب امثال الامر زيادة والظاهر ان الافضل ذكره في غير نيتنا  
أيضاً انتهى واكمل الصلاة على النبي وأفضلها سواه في الصلاة وخارجها كما نص على ذلك  
الزمي اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صلت على سيدنا ابراهيم وعلى آل  
سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى  
آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجد \* (تتمه) \* نعم الدعاء ثلاثه هذا الاخير  
بما شاء وأفضلها التعوذ من العذاب والفتن فخر يسلم اذا شهد أحدكم فليست عبد الله من  
أربع فقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة الهوى والفتن  
ومن فتنة المسيح الدجال قال الشيرازي وبكر ترك ذلك هو أكسبكم ما أوجب بعض  
العلماء قال عميرة قال الأذري في القوت وهو شرح المنهاج هذا ما كفا فتدبر الامر به  
وأوجه قوم وأمر طائوس انه بالاعادة لتركه وينبغي أن يختم به دعاءه أعوذ به عليه الصلاة  
والسلام راجع لمن أي التعوذات الأربع آخر ما نزل انتهى قول الشيرازي رضي الله  
تعالى عنه

\* (تخصّل) \* في السلام وهو المسمى بالتخليل أيضاً قال المصنف (أقل السلام) : تحليل  
(السلام عليكم) قال الشيرازي رضي الله عنه ولو سكن اليهم (تشديداً للسلام) واحد وهو (علي السنين)  
قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الوضوء وتحريره التكبير وتحليله تسليم روء  
أبوابه والتركه ذى أكله السلام عليكم درجة الله والسن وبركة من سخطه ما به  
للأنياب ولو أقصر الامام على تسليمة من تأموم تسليمان لانه ترويع عن التسليمة الأولى  
بخلاف التشهد الأول لو تركه الامام لم أوم تركه لوجب التمسك قبل السلام وتوسل  
النية مع تقدّمه الأولى لم يكف به وسلم الأولى وجوباً وعيداً نية نيلها وحيد تسبوه  
وبسبب عندنا نية بالمرين أن يخص بينهما مكتوبة وقسمها تسليمة أن عرض بعد الأولى  
منايا الصلاة كحدث وترويع وقت جمعة بخلاف وقت غيرها من أوقات لانها وإن لم  
تكن جزءاً من الصلاة فهي من ترايعها ومعلمة اوسع أن يسرع السلام ولا يمدد  
بسلام أو موم بعد فراغ التأموم من تسليمة ولو أنه حاز كسبة لا وكان لا تكبيرة الا حرام  
يسكن القارة في ذلك مكرهه مفقودة لئلا يفسد الجماعة فيما قارن نفسه فقطة التمسك به في  
تكبيرة قالوا في بعضها فخرام مطيلة الصلاة (فرغ) \* وبسبب أن مجلس بعد الصلاة  
له في المأذنة كالدعاء الوارد بعد الصلاة ترك ذلك حقيقياً أي اعراض بسبب عذر  
وربه ولا نالدعاء مستجاب بعد الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم إذا سلم من الصلاة قال  
لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له  
أعطيت ولا معصية لا تعبد ولا تنفخ في نفثه لك الحمد رو. السجدة قال صلى الله  
عليه وسلم من سجد لله بركب كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وجداً لله لا يزل من ركبته الا  
وثلاثين ثم قال سمعنا من النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة ثلاثين سجدة ثم قال سمعنا من النبي  
صلى الله عليه وسلم في صلاة ثلاثين سجدة ثم قال سمعنا من النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة ثلاثين سجدة

انفجر الى الغروب (السابع)  
الافطار قبل ان يتحقق  
غروب الشمس أو يظلم  
على ثلثه غروبها إذا لم  
يتبين له الحمل (الثامن)  
مروءة الردة والعيان بالله  
تعالى (التاسع) طرو  
الحض أو التماس  
(العاشر) ولادة المصونة  
بالليل ومن أفضراطها  
في رمضان أو في غيره  
أنه يسأله بيمينه  
الامانة بيمينه ثم  
وكذا من يمينه يمين  
رخصت يومه



أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه ما سلم وسئل النبي صلى  
 الله عليه وسلم أي الدعاء أسمع أي أقرب إلى الإجابة قال خوف الليل ودبر الصلوات  
 المكتوبات رواه الترمذي ويكون كل منهما أسرا للسكن يحجر بهما امام يريد تعليم  
 مأمومين فإذا تعلموا أسرد كذلك شيخ الإسلام في فتح الوهاب  
 \* (فصل) في أوقات الصلوات المكتوبة (أوقات الصلوات خمس أول وقت الظهر زوال  
 الشمس) أي عقب زوالها فيما ينظر لنا في الواقع فوق الزوال خارج عن وقت الظهر  
 (وآخر عصره ظهر كل شيء مثله غير ظل الاستواء) أي غير الظل الموجود عنده روى  
 الله تعالى عن أبي عذرة حديث أول الوقت رضوان الله وأوسطه رحمة الله وآخره عفو  
 الله ومغفرة أوقات الأول وقت فضله أي فعل الصلاة فيه ثواب عليه ثواباً أكمل من  
 ثواب فعله فيما بعده وهو من أول الوقت إلى أن يصير ظل الشيء مثل نفسه تقريباً بأن  
 يستعمل أوله أسباب الصلاة كأن كان ستر عروية ولا يصير شغل خفيف كالكل لقم بأن  
 يسبح التسبيح السري وهو امتلاء تلك الأمعاء أي المضاربين وكلها ثمانية عشر شراً فيجعل  
 ستة منها بطنها موصلة بالمراب وستة لنفس دون التسبيح العرفي وهو بحيث لا يشتهي إلى  
 طعام ولا شيء وقت آخر رأي وقت مختار ثانياً الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يتم  
 بعد فراغ وقت فضله أي أن يصير ظل الشيء مثل نفسه تقريباً والثالث وقت جواز بلا  
 كراهة أي وقت يجوز إتيان الصلاة فيه لا كراهة وهو يسبح من فراغ وقت الفضلة  
 إلى أن يبقى من الوقت ما يسبحه وليس ما وقت جواز بكراهة قال الشافعي والمعتدل أن  
 الفضيلة لا تختار الجواز لا كراهة تستر في أول الوقت فإذا مضى وقت الاستئصال  
 بما سجد وقت فضله واستر وقت الاختيار إلى أن مضى قدر نصف الوقت تقريباً  
 فخصي واستر وقت الجواز فتنشأ الثلاثة عند الأغاية في جميع الصلوات إلا في المغرب  
 لأنها مشتركة مدد وضاهة وأربع وقت حرمة أي وقت يحرم التأخير إليه وهو آخر الوقت  
 محدث أي من الوقت لا مع الصلاة وإن وقت أداء أن أدرك ركعة في الوقت فهو  
 أداء لا ثم والمخمس وقت ضرورية وهو آخر وقت إذا زالت الموانع والباقي من الوقت  
 فسر مكتوبة كركعتين هي وما تبطلها إن جعلت معها أو أداها وقت عذر أي وقت  
 سابه عذر وهو وقت العصر من جميع ما أخر وزاد بعضهم وقت الأداة أي النعنة  
 وقتها من زمر غاب عنهم الوقت الذي طرأت الموانع بعده بحيث يكون مضى  
 من الوقت يسع الصلاة بطله فحجب عليه حينئذ (وأول وقت العصر إذا صار ظل  
 كل شيء مثله وزد قليلاً آخر وغروب الشمس) ولما سعة أوقات الأول وقت فضله وهو  
 من أول الوقت إلى نصف مثله تقريباً بعد المثل الماضي في وقت الظهر والثاني وقت  
 الاختيار فيستر إلى عصر بظل مثله غير ظل الاستواء كان عنده ظل والثالث وقت  
 الجواز لا كراهة فيستر إلى صفر الشمس وأربع وقت الجواز بكراهة فيستر إلى قرب  
 غروب بحيث يبقى يسع الصلاة والحامس وقت الحرمة وهو تأخيرها إلى أن يبقى من  
 الوقت ما يسع الصلاة وهو آخر الوقت بحيث تزول الموانع والباقي

\* (فصل) في صلاة الصائم  
 بوصول شيء إلى جوفه  
 من أعين الجنة مطلقاً  
 ولا من أعين الدنيا إن  
 وصل إليه غير الاختيار  
 أو مع النفس ولا ما به  
 ولا يخرجه إلى كذا  
 ولا يأتي بغيره إلا بمرجع  
 منه شيء إلى الجوف ولا  
 بغيره إذا جوفه  
 فخره ولا لا يتحل  
 ولا هذا وإن وجد ضم  
 إليه وإنه من في حقه  
 ولا يفسد الساب  
 ويغضو فيه راكعاً

عنه قدر التكبير فأكبر والسابع وقت العذر وهو وقت الظهور لمن يجمع جمع تقديم  
 وزاد بعضهم وقت الإدراك كما تقدم (وأول وقت المغرب غروب الشمس وآخر مغروب  
 الشفق الأحمر) ولها سبعة أوقات ووقت فضلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة  
 وهو مقدار الاشتغال بصلاتها وما يطلب معها أقل ثلاثة هنا تدخل معها وتخرج معها وبعدها  
 إلى مغيب الشفق جواز بكراهة مراعاة للقول المحدد القائل بأن وقتها يخرج بمقدار  
 الاشتغال بها وما يطلب لها ووقت حرمة وهو تأخيرها إلى وقت لا يسعها ووقت ضرورة  
 ووقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير (وأول وقت العشاء غروب الشفق  
 الأحمر وآخر طلوع الفجر الصادق) وهو المنتشر ضوءه معترضا بالافق وهو مضيق زواحي  
 السماء من جهة المشرق وخرج بالصادق الكاذب وهو يطلع مستطيلاً جهة السماء  
 كذب السرحان وهو الذئب ثم عقبه ظلمة غالباً ثم يطلع الفجر الصادق مستطيلاً أي  
 منتشرًا ولها سبعة أوقات ووقت فضلة وهو مقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ووقت  
 اختيار إلى تمام ثلث الليل الأول ووقت جواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب ووقت جواز  
 بكراهة وهو ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت ما يسع ثم وقت حرمة إذ لم يسعها  
 ووقت ضرورة وهو وقت زوال الموانع والساقى قدر التكبير فأكبر ووقت عذر وهو  
 وقت المغرب لمن يجمع جمع تقديم (وأول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وآخر طلوع  
 الشمس) ولها ستة أوقات ووقت فضلة وهو مقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ووقت  
 اختيار إلى الزاوية ووقت جواز بلا كراهة إلى ظهور النجدة التي قبل طلوع الشمس ووقت  
 جواز بكراهة عند النجدة إلى طلوع الشمس ووقت حرمة ووقت ضرورة وليس لها وقت  
 عذر لأنها لا تقمع تقديم ولا تأخير فحصل مما ذكرناه أن لكل صلاة سبعة أوقات لا  
 الظهر والصبح \* (ثانيه) \* (الاشفاق ثلاثة أحمر وأصفر وأبيض الأحمر مغرب) أي  
 وجود الشفق الأحمر واستمرار وقت المغرب (والأصفر والأبيض غناء) أي وجودهما  
 هو دخول وقت العشاء قال البيهقي ويلزم من عدم غيبوبة الشفق الأحمر عدم غيبوبته  
 بل هما غير موجودين (ويشدد تأخير صلاة العشاء إلى أن يغيب الشفق الأصفر  
 والأبيض) خروجاً من خلاف من أوجبهما وأعلم أن الموانيت مختلفة باختلاف البلدان  
 ارتفاعاً فقد يكون زوال الشمس ببلد طلوعها عند آخر عصرها وآخر مغربها وآخر عشاء  
 يأخذ كره في تحفة المحجب عن المذايع على النحر

\* (فصل) \* في الصلاة المفروضة من حيث الوقت والفعل (تحرم الصلاة التي ليس لها سبب  
 متقدم ولا مقارن) في غير حرم مكة (في خمسة أوقات) ولا تعقد حينئذ ولا يكبرها وإن ذلك  
 بأن لم يكن لها سبب أصلاً وهي النفل المطلق أو لها سبب متأخر كصلاة الأجر والاختيار  
 أي طلب حرماً أو الدنيا أو الآخرة وكالصلاة عند إرادة السفر وعنده الخروج من المنزل وعند  
 القتل وصلاة التوبة ونحو ذلك مما لا سبب بتقديمه أو تأخيره أو في سبب  
 سواء كانت الفريضة فرضاً أو نافلة لا صلى لله عليه وسلم صلى بعدة غيرهما ركنه  
 الثامن بعد الظهر ومثل اثني عشر صلاة المنسوبة للمعذور كصلاة جنة ومجدة تلاوة

والغزاة في خوفه وإن  
 أمكنه أن يتجنب ذلك  
 ولا يبيع الزينة الخصاص  
 من معدنه ولا يسقي ماء  
 المضيضة ولا يشتد في  
 خوفه إذا لم يبالغ فيها  
 وكان النسقي واحدة  
 من لمزات الثلث ولا  
 بالنوم واستغرق أنهر  
 كنه ولا يغشاها إذا فاق  
 محضه في أنفه ويشترط أن  
 توجد منه النسبة في وقت  
 ولا بالفساد والنجاسة (ولا  
 يجمع) صمغ الغيلين ولا  
 يوم من أيام التشريق

وشكر أو مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فان منهما وهو القحط وتغير الكوكب  
 مقارن دوماً فحب عند التحريم بالأحرام أن يكون الكسوف مستمراً فان زال لم يصح  
 الأحرام فالمراد بالتأخر وقوع الأحرام حال وجود السبب ولو في أنشائه فان أريد بها  
 توافق السبب والأحرام في الزمن ابتداء كانت صلاة الكسوف مما سبه مقدم اذ لا يجوز  
 الأحرام بها إلا بعد ابتداءه ولذا مثلها بعضهم لما سبه مقدم أما الصلاة بحرم مكة  
 المحسنة وغيرها فلا تذكره مطلقاً بخلاف الحرمي وغيرها ما يفي عدم منافاة لا تمتنعوا أخذ طواف  
 بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار نعم هي خلاف الأولى ووجه من خلاف  
 ذلك وأني حنفية رضي الله عنهما وتخرج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره أحدها (عند  
 ضاوع الشمس) أي ابتداء طلوعها (حتى ترتفع قدر ربح) فإذا ارتفعت كرحم صحت  
 الصلاة مطلقاً وطول الرمح سبعة أذرع بذراع الأدمي تقريباً في رأي العين ومن قدره  
 بأربعة أذرع أراد ذراع النبوي المجدد (و) ما نها (عند الاستواء) أي غير يوم الجمعة حتى  
 تزول (اعلم أن وقت الاستواء نصف جداً ولا يكاد يشهده حتى تزول الشمس الآن  
 التحريم قد يمكن إيقاعه فيه فلا تصح الصلاة حينئذ أما في يوم الجمعة في وقت الاستواء ولو  
 لغير حاضره فتصح أساقى غير هذا الوقت فحكم هذا اليوم حكم غيره من بقية الأيام  
 (و) زائده (عند الاضطرار) أي صفراً الشمس (حتى تغرب) للذهبي عن الصلاة في  
 نيك لا وقت قال الحسن بنغوي في المصابيح وقال عتبة بن طاهر ثلاث ساعات كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ينها أن تنجلي فيهن وإن تغرب فيهن موتان حين تظلم الشمس بازغة  
 حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيق الشمس للغروب  
 حتى تغرب رواه مسلم فغني بازغة أي ضلوة والظهيرة أي الحاضرة وذلك حين تزول الشمس  
 رزاً بمسببها هو البصر يكون باركاً يقوم من شدة حر الأرض فغني حين يقوم قائم  
 الظهيرة أي حين يقوم بعروضة فبأنها أي قربت كافي المصباح المنير (و) رابعها  
 (بعد صلاة التيمم) أي لن صلاة إذا ذهبت عنه عن القضاء ولو كانت قضاء ولم تغرب عن  
 القضاء كان مكان متمم يجعل غيب فيه وجود الماء لم تحرم الصلاة بل صحت الذافلة  
 الغسله بعده (حتى تطلع الشمس) أي وترتفع لأن المحرمة من جهة الفعل تستمر  
 في الارتفاع لكن قبل ضاوع تكون وحدها وبهذه تكون مع المحرمة من جهة الزمان  
 (و) خامسها (بعد صلاة العصر) أي إن صلاها إذا ذهبت عنه عن القضاء بخلاف ما إذا  
 قضاه في هذا الوقت وعملها بغيره لفق الماء بموضع قلب وجوده فيه فتصح الذافلة  
 المتعلقة به حينئذ كما في الصحيح أي فحرم الصلاة ولا تنعقد بعده لولا العصر ولو  
 كانت مجردة جمع تعدد بين وقت العصر ووجهها مع الظاهر قد دنا وحينئذ يقال إننا  
 شخص بكرة شقيرة - زوال وقيل مصرطل النبي مثله (حتى تغرب) أي ونستمر  
 محرمة حتى تغرب الشمس ودخل بيته لعل وقت الاضطرار لأن المحرمة المتعلقة بالفعل  
 تقرر في تغربها ونكت جميع هذا الاضطرار مع المحرمة المتعلقة بالزمان وذلك  
 ما نرى عن نوافقه أي في وقتين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد صلاة

الثلاث مطلقاً ولا يصح يوم  
 اشك ولا يوم من النصف  
 الثاني من شعبان إلا إذا  
 صام ذلك عن فريضة أو  
 وفق عادة أو وصل  
 صومه بصوم شيء من  
 النصف الأول من يوم  
 الخميس عشر (ويجزم)  
 على عدم انتبة وأما  
 وتوجهه أن تغرب  
 فذلك شهيرة (وبس) أنه  
 تميل الغروب وتأخير  
 انكسار الاعتدال عن  
 الحديث لا كقول الفجر  
 ولا قطار على أن تغرب

الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس والحاصل أن هذه  
الآوقات الخمسة يتعلق النهي عن الصلاة بالزمان في الثلاثة الأولى وهي عند طلوع الشمس  
وعند الاستواء وعند الاصفرار وقد يتعلق في الأول والثالث بالفعل أيضا ويجمع النيهان  
فمن فعل الفرض وقد دخل عليه نهى الوقت كالوصل إلى الصبح وطلعت الشمس أو العصر  
وأصغرت الشمس فحرم له الصلاة النافذة حينئذ من جهة الفعل ومن جهة الزمان وأما في  
الأخيرين وهما بعد صلاة صبح وعصر فتعلق النهي عن الصلاة بهما بالفعل فقط  
\*(فصل)\* في بيان السكات في الصلاة وهي من الهبات (سكات الصلاة) أي السكات  
المستحبة فيها (سنة) وكلها لطيفة بقدر سبحان الله الآلاتي بين آتين وأنسورة فهمي في حق  
الامام في التمجيدية بقدر ما يقر بالمأموم الفاتحة باعتبار الوسط المعتد، ويسن للامام أن  
يشغل فيها بقراءة أو دعاء أو القراءة أولى فنهى السكوت فيها عدم التجهر والافلا يطلب  
السكوت حقيقة في الصلاة قال ابن حجر ومحل سكوت الامام اذا لم يعلم أن المأموم قراها  
أحدها (بين تكبيرة الاحرام ودعاء الافتتاح) وهي كثيرة منها وجهي للذي  
فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي  
لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ومنها الحمد لله جذا كثيرا أيضا  
مباركك فانه ومنها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ومنها الله اكبر كثيرا  
والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصولا ومنها اللهم باعدي بي وبين خطاياي كما باعدت  
بين المشرق والمغرب اللهم فني من الخطايا كما فني الثوب الأبيض من الدنس اللهم  
اغسلني بالماء والخبث والغريوب أبدا افتتح حصل أصل السنة ليكن الأول أي وجهي  
وجهي الخ أفضلها ويستحب الجمع بين جميع ذلك للمفرد ولا مام قوم محصورين راضين  
بالتطويل خلافا للأذري وتزيد من ذكر اللهم أنت الملك لا اله الا انت ربى ونا عبدك  
خلعت نفسي واعتزفت بذنبي فاعف عني ذنوبي جبه فانه لا يفسر الذنوب الا أنت وأهملني  
لاحسن لا اخلاق فانه لا يهدي لاحسن الا أنت وأصرف عني سبته فانه لا تصرف سيئتها  
الا أنت ليك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك تبت وأنت تباركت وتعالى  
وتعالت تلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك فوبه وسريريس إليك أي  
لا تقرب به اليك وقيل لا يفرد لا إضافة اليك وإضافة اليك انك الله اعلم بالصواب  
وقيل ليس شراب النسبة اليك فانك خلقته محكمة تامة وانما هو شراب النسبة لخلقك تامة  
السوقى عن الملقى المخطيب واعلم ان دعاء الافتتاح لا يسن الا بشروط خمسة ان يكون في  
غير صلاة الجنزلة وعلى التبر وان لا يخاف فوت وقت الاداء وهو باسبع ركعات وان  
لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة وان لا يدرك الامام في غير انقسام فواترك في  
الاعتدال لم يفتتح نعم ان أدركه في الشبه بسنة الامام أو قام قبل أن يجلس معه من له ان  
يفتح وأن لا يشرع في التعمود وانزارة ولو سجد وارم عليه يد (و) تتيب (من دعاء  
الافتتاح والتعمود) وانصل بسنة ان يقول توبوا منه من سجدان ترجيم ومحل أعوذ  
بالله السميع السميع عليهم من الشيطان الرجيم وهو مستحب في كل ركعة تارة وتارة ولكن

والانفعلى شئ حلوك ذلك  
واكثر الدعاء خصوصا  
عند الافطار واكثر  
القرآن والصدقة في  
رمضان (وبكره) القصد  
والجاءة وموضع الصلاة  
وذوق الصوم والنافعة  
في المضغ والاستنشق  
والقبلة ونحوها اذا لم  
تحتسب به شهوته  
(ونصن) فسمعن  
الشهوات والنفس والسيئة  
وكيف قول أو فعل قبيح  
\*(فصل)\* في  
السن وانرض الذي



الأحوام بقراءته التوجه ولعمر المأموم والثانية عقب الفاتحة سكتة لطيفة جداً  
أكثر الفاتحة وأمين ليعلم أن أمين ليس من الفاتحة لثلاثتهم أن أمين من الفاتحة  
والثالثة بعد أمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة والراية بعد الفاتحة من  
السورة بفصل بين القراءة وتكمية الهوى إلى الركوع \* (قائده) قال القاسم المحرري  
في دورة القواس ومن أغلاطهم اقواحة أنهم يقولون المال بين زيد وبين عمرو تنكر لفظه  
بين فهمون فيه أي يظنون فيه والصواب أن يقال بين زيد وعمرو كما قال تعالى من بين  
قرن ودم والعلة فيه أن لفظة بين تقتضي الاشتراك فلا تدخل الاء في معنى أو مجموع  
كذلك المال بينهما والدا بين الأخوة فأما قوله تعالى مذبذبين بين ذلك فإن لفظة  
ذلك تؤدى عن شيئين وتوهم ثواب لفتن وإن كانت مفردة ألا ترى أنك تقول فأنف  
ذلك فتقيم لفظة ذلك مقام مغولى فلتن وكان تقدير الكلام لا بين مذبذبين بين  
ذلك الفريتين وقد كشف الله سبحانه وتعالى هذا التأويل بقوله لا إلى هؤلاء ولا إلى  
هؤلاء ونظيره لفظة أحد في قوله تعالى لا غفرق بين أحد من رسله وذلك أن لفظة أحد  
تستغرق الخمس الواقع على اثنين والجمع وليست بمعنى واحد بليل قوله إلى ياتيه الذي  
لستن كما قدم النساء

\* (فصل) \* فيما يتعلق بالطهارة (الاركان) أي أركان الصلاة اربعة عشر (أي  
نظم) بقع الزاى أى تحب (فيها الطهارة اربعة الركوع والاعتدال) وهما من  
خصائص هذه الامة وكذا التأمين خاف الامام على ماله السورى وما فوقه على ما مر  
انتهى إلى ما وجدى واركبى مع الركوعين فالركوع كونه خشوع وللهجود الصلاة  
كقوله تعالى وأدبار السجود والالتفات إلى الطهارة كقوله تعالى أن هو نت آذ  
الليل ساجداً وتعالى (السجود والجلوس بين السجود) من ثم ينفصل صورة الطهارة  
فقال (الطهارة أمانة هي تكون بعد ركعة) أى سكون لا يمسك به سكون هوى  
ونحوه ولو قال هي سكون من ركعتين لكان أوضح (حيث يستفرغ عن عصبية وقد  
سبحان الله) أى بمقدار الالتفات بذلك \* (قائده) \* مع عدم ركعة من سجدة  
اضمان قال بعضهم والاصل في اطمأن لا لمثل حمار أو دابة كنعيم هذه من أرا  
من السالكين على غير قياس وقيل الأصل مبررة فتدعى على السكينة ثم على غير  
قياس بدليل قوهم طامن لرجل ضاهر بالهجر على فاسل ويجوز أنه بلفظ مرة فانه  
ومعناه خناه ونقصه اه بجره من المصاحح وبن مالك في الغنية للمرية اسم  
بابية الأفعال من بحر النسط

وبالقطب أفعلى قد جعلوا مستغنى الأرواء عرف مثلاً  
قال الشارح محمد بن قرق في فتح الأثر لى وزمضى صدره يبدو به زروها فعلى  
كاقع راطبان على فضيلة نضم افواوشده لزم لا لى كاشعبر مرة راضية  
والقاسم الاقتراح والاطمئنان بكسر الهمزة والفتحة على أن يركب قوله مستغنى  
لازوما إلى أن ذلك انما هو على سبيل التباينة عند رتبة السبيل لا سبيل التزوم

أولادها ويجب القضاء  
على هؤلاء كما هم وأذات  
الصوم بعد رمضان وجب  
قضاؤه على العور فان  
بعد وجب قضاؤه على  
الزنا والافضل اصيل  
\* (فصل) \* من فاته  
صوم من رمضان بعد  
ومات قبل أن يتمكن من  
قضاؤه فليس له تدارك  
فان مات هذا تمكن من  
القضاء فانه يصوم عنه  
رأسه وان لم يصوم عنه  
يكل يوم من رمضان  
شي من رمضان



سلامه فسلم فإن خلاف ما قلناه تابعه في السلام ولا يجوز لأن سهوه في حال قدومه ولو ذكر  
 في حال تشهد ترك ترك غيرنية أو تكبير ألقى بعلى سلام امامه بركعة كان ترك سجدة من  
 غير الاخيرة ولا يبعد لأن سهوه في حال قدومه بخلاف سهوه قبل القدوة كالمسهو اوهو  
 مفترق ثم اقتدى به فلا يتحمل لعدم اقتدائه به حال سهوه وكذلك سهوه بعدها كالمسهو  
 بعد سلام الامام سواء كان مسبوقا او موافقا لا انتهاء القدوة فالوسم المبوق سلام الامام  
 فتذكر كالمسبوق على صلاته ان قصر الفصل وسجد للمسهولان بهوه بعد قضاء القدوة  
 وكذلك الوسم معه لا اختلال القدوة والشروع في السلام ويلحق الامر به وامامه وكذلك اعمده  
 كما يحمل الامام سهوه وسهوا قبل اقتدائه به ام حال تشهد فان سجد امامه تابعه  
 وجوابا وان لم يعرف انه سها حتى لو اتمه على سجدة واحدة وسجد للمسهولان امر آخر فان ترك  
 منه بعد اتم الصلاة ثم بعد السجود مسبوق آخر صلاته لانه محل سجود له سهو  
 وان لم يبعد الامام وسلم سجدة الامر آخر صلاته جبر الحال صلاته سهوا منه بعد  
 الكريم املوا قام امامه تحامسة ساهافانه يتبع على الامر من قبله ولو كان مسبوقا وهو  
 مخبرين به فتركه لمسلم وحده واستطاع له يسلم معه وحل وجوب متبعته في السجود امامه  
 يتيقن الامر غلط امامه والا فلا يتبعه كأن سجد لترك الجهر او سورة اخرى وسجود  
 السهو وان ترك السهو وسجدان بنية سجود السهو من غير تغبطها ولو سجد لاسه او غفلة  
 بها نطقت صلاته ثم الامر لا يحتاج الى نية تتبعته للأمام وحل قبل السلام سواء في  
 ذلك الحكم السهو زيادة ام بقص أم بها قال بعد ان عرفت في فقه المغن وهما والمجنوس  
 بينهما كسجود الصلاة والمجنوس بين سجدتها في واجباتها ولو بدو بها كاذر كفيها وقول  
 بعد الكريم في حاشيته على الستين وقيل بقول في مفردة سجدتين من لا تمام ولا هو  
 وهو لا يثق بالحال ولا يثق بعد الترتيب حيث لا الاستغفار وقول الشرايع على ان لا رجة  
 استحب سجدتين بنية واحدة وتور وسق سهوه صر سجود وتور ايسر فان سجد  
 سجدة طلغا راسهوا وطان ذلك عرفا فان السجدة لا سجدة وان زاد من سجدتين  
 السجدة رضاء الى الصلاة فيجب ان يبدل سلامه وحده من السجدة رضاء  
 ترجع وقت الظهر فيه فلهما ودان ترك ترك او شئت فيه منه فركعة قبل سجدة  
 فان سجدته له بنية واحدة وبنيته واحدة في غل السجدة فلهما فلهما وهو تعود  
 فلهما فرض او قال لسا تخضع عاد الى سنة له فرض او قل لسا ما وجبت فرضا  
 (فصل) في بيان عدد الاعراض من الصلاة (اعراض ذلك اربعة اجن (سبعة) اما  
 بالفصل فيهن عانرون في الترتيب اربعة عشر وهي ستر وبهوه ولة لة في  
 التي رضاءه والسلام عليه ويا معروا لة في الاذن ويا معروا لة في رضاءه  
 والصلاة في المحب رضاءه والسلام عليه ويا معروا لة في الترتيب في السجدة وحسب السجدة  
 وعوده والصلاة على التي فيه وقدره في الصلاة على التي فيه وقدره في  
 من الصلوة به بنية بنية (الشهادة الاولى) لعودته بنية رضاءه في رضاءه  
 وهو اربع جن من رضاءه فلا يجوز اربعة بنية في (ي) في (عوده) لانه بعد رضاءه

منهم من لم يعلم  
 (باب)

الاغتصاف سنة مؤكدة  
 ولا يصح في المسجد  
 بنية واتخاذ تحفة تزيد  
 على طهارة الصلاة  
 وغيب ما وقبلة عليه  
 سجدتين في رضاءه وفي غير  
 في رضاءه اقتصر بسبب  
 لسا في القدوس (وبطله)  
 بنية والسجدة والكفر  
 في رضاءه  
 في رضاءه  
 في رضاءه



له فكان مثله (و) الثالث (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي بعد التشهد  
 الأول \* (فائدة) \* لو ترك الإمام التشهد الأول لا يجوز للأمام التخلف له ولا بعضه ولا  
 الجالس من غير تشهد وان جلس الإمام للاستراحة بخلاف ما إذا تركه امامه القنوت فإنه  
 يجوز له التخلف لا يتبين به ما لم يعلم أنه يسبق بركعتين بل يندب له التخلف ان علم أنه يتركه  
 في السجدة الأولى \* (فائدة) \* لو كان الإمام يطمئنه التشهد الأول للثقل له أنه أو غيره  
 وأتمه للأمام استحب له الدعاء إلى أن تقوم امامه ولا يأتي بالصلاة على الأول وما بعدها  
 وهذا إذا كان موافقاً له إذا كان مسبوقاً كان أدرك ركعتين من الرابعية فإنه يتشهد  
 مع الإمام تشهداً آخر ومنه الصلاة على الأول منه على هاتين الفائدتين عند الكريم  
 محيى الستين (و) الرابع (الصلاة على الأول في التشهد الأخير) أي بعده (و) الخامس  
 (القنوت) في الصحيح ووتر لنفس الأخير من رمضان بخلاف قنوت النازلة لأن قنوتها  
 سنة في الصلاة لاسمته من شيء وضهار القنوت هو ذكر مخصوص مشتق على دعائه وثناه  
 ويحصل بذكر نقض استحقاقه أي صيغة شأه كقوله اللهم اغفر لي يا غفور فإله عاء يحصل  
 يا غفوراً ثم يا غفوراً ثم يا رحمن يا رحيم وقوله الطيف في الطيف وهكذا ومثل ذلك  
 مخصوص آية تتضمن ذلك كآية سورة البقرة ثم طاًن نقضها القنوت وقوله تعالى  
 ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك  
 رؤوف رحيم وإذا قيل هل القنوت أورد عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه الحاكم  
 عن أبي هريرة وعمر بن الخطاب في حين عديت أي دلتني معهم وعافيت في حين عافيت أي  
 عافيتني من الذنوب والذنوب لا تخرجه معهم ويؤتي في حين توليت أي كن ناصر لي وحافظ لي من  
 الذنوب معهم ويرثني في الدنيا عطف أي انزله ببركة وهي الخبر الإلهي فيما أعطيته لي وفي  
 شرفا فثبت لي حظي ومنعني من أن يرتب وتيسر على القضاء من السخط وعدم  
 ارتضا بالقضاء وأنه من هذا آخر منه وما به من شأنه وهو أنك تقضي أي تحكم ولا تقضي  
 عيباً بخلاف لغة في أنه لا يسأ من واليب بخلاف الواو في أنه يكسر الهمزة فيه أيضاً  
 ويقع فيه ذكر كسر الالف في حديث أي لا تحصل له نفعاً أكرم وفي رواية يضم الياء ويقع  
 كذلك أي لا يسأه حين يركب أي ترايد برك وخبرك وتعاليت أي ارتفعت وتزهرت  
 عما يقرب الخ أحدون هذا خبر لقنوت للتابع وأما قوله فلك الحمد على ما قضيت أي  
 قدره وحكمته لأنه عند عنك لا الجميل واستغفرك من الذنوب وأتوب إليك أي  
 منه فهو زيادة عن جع قال ابن حجر ولا بأس بزيادة ذلك ولا يسجد لتركه وروى البيهقي  
 عن ابن عباس أن قنوتاً بعد ركعتين قال أرفقي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا عز  
 من عادت بفتح الياء وكسر الهمزة أي لا يحصل له عز أي قوة ويجوز ضم الياء ويقع العين  
 أي لا يجره حذراً من حاشية الشيخ عبد الكريم على الستين بزيادة ويا في به امام بلفظ  
 الجمع فيقولوا الحمد وهكذا وأنه قنوتاً فيخص بالجمع ولو كان متفرداً ناعا للوارد ثم  
 صلى وسلم على النبي وآله وصحبه ثم تلاسن الصلاة وأنه لعدم ورودها وهما وصلى  
 الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم بصيغة المضاف فيهما أو الألف فيهما

أصله في السنة وخرج من  
 السجدة الأولى على الرجوع  
 به (كتاب الحج والعمرة)  
 لا يجب كل منهما أصلاً  
 أن يسرع في الأمر في عمر حتى  
 يتردد بعده منهما ثم عاد  
 وأراد بعد ذلك أن يج  
 إلى الإسلام في شروط  
 أعاد فيها الإسلام  
 (وجوبهما)  
 والبلوغ والعقل والحرية  
 والاستغاثة وشروطه أن  
 يكون الشخص قادراً على  
 جميع المؤن التي يحتاجها  
 لنفسه والتي يتركها لغيره  
 وأنه من خروج من

والماضي أولى لا فائدة بالمبالغة فكأن الصلاة والسلام وقفا فاجبر عنهما وهذا قنوت  
 التي ومنله قنوت عمرا وإنه ونسبته إليه لانه رواء عنه صلى الله عليه وسلم وأقاله من عنده  
 ويصحب الجمع بينهما في حق المنفرد وأمام قوم محصورين راضين بالتعطيل ليسوا السراء  
 ولا أرقاء ولا متزوجات وهو اللهم أنا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونؤثر  
 عليك ونؤتي عليك الخمر كله تشكره ولا تكفره وتعلم وتترك من يغفر بك نعم الجيم أي  
 بعضك اللهم أنك تعبدوك أصلي ونسجدوا لك أنسى ونحفظ بك الفاء أي تسرع إلى  
 الطاعة ترجو رحمتك ونخشى عذابك لأن عذابك الجذب كسر الجيم أي الحق بالكفار لحق  
 بكسر الحاء أي لا حق بهم ويجوز فتحها لأن الله أحقهم فإن جمع بينهم فالأفضل تقديم  
 قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وإن اقتصر فليقتصر عليه ويستحب أن تقنوت في كل صلاة  
 في اعتدال الركعة الأخيرة منه: النازلة ولا تسن التهجود لتركه لأنه ليس من الاعتدال  
 والنازلة كحطوط عون وتعدو ولم يصرح العلماء بقتل النازلة وهو مشعر  
 بأنه كقنوت الصبح لكن الذي ظهر كما قال ابن حجر أنه يدعو في كل صلاة بما سبها وهو  
 حسن قاله الجيوري ويسن رفع يديه مكشوفين في القنوت ولو في حال التكبيرة كسائر  
 الأدعية للإتيان عند منكب يمين لكل داع رفع يده إلى السماء إذا دعا بفتح الهمزة  
 شيء وظهره إذا دعا برفعها وعدم حصوله ومن ذلك قوله وتعالى وما قضيت قاله الشيخ  
 عبد الكريم ويذهب أن لا يصح جهرا وجهه في الصلاة وسن خارجه ليس أن يجهره أم  
 في السرية والجهرية بقدر ما سمع المأمومون وإن كان مثل جهرة الأثرية وسريته المنفردة  
 في غير النازلة أنا فيها بجهريته مطلقة ويؤمن المأموم جهرا على الدعاء أن سمع توتر أمه  
 والحق المحب الطبري الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بأنه دعاء فيز من وجب وهو لا يفتقر  
 كما قاله الحنفى وقيل أنها من قبل إنشاء فشرطه ولكن قال الجيوري أن الأولى جمع وهو  
 أن يؤمن ويشارك فيها ويقول اللهم أنت الله وأمر الله وأمر الله أن يرضى الله أو يستمع لأمره  
 والأولى أولى ولا يتعين ما ذكر قبل مثله أن يقول أشهد بك في عتبه لأحد أو أصديق أو  
 بررت أو بى وأنا على ذلك من الشاهدين وما أشبه ذلك مما هو من شئكم جمع قنوت  
 أمامه لصحبه أو بعده عنه أو بعد جهريته أو سمع صوتا في نفسه فثبت سريته أو استأذنه  
 والبايع (الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) وأمره وحده ففيه أي بعد القنوت  
 ففي معنى بعدكم تقدم نظيره وأمره أن لا يفاض اسم للاركان فاطلة في حق السنن التي تجبر  
 بالسجود على طريق التثنية بالاركان بجماع الجبر في كل من كان جبر ولو لا يسجد  
 والثانية بانه يترك واستعز اسم التثنية به وهو لا يفاض لثنية وهو لا يركن وهذا  
 باعتبار الأصل تمسار حقيقة عرفية (بتبديل) وههنا لصلاة وثيرة ولا تجبر تركها  
 يسجد السهو منه أوضع يد يمين على شئ من ثلاث كيفيات فذكر كيفية لنفسه هي أن  
 يقبض كعبه ورأسه أو سنده كفه يمين عند فراغ ركن من ركوعه ومن وقع  
 الكف من محاذ بين لسدوره فقط لا يفسر سهم ثم يرفعه سريته في ذلك بين ركنيه  
 والقاعد المصحح قال كعطف ركنه الذي في الأيدي من ركنيه من غير أن يسجد

لله حتى يرجع إليه وعلى  
 ركوب الدابة في ذهابه  
 ورجوعه من غير مشقة  
 شديدة فإن شق عليه  
 ركوبه فليشترط أن يقدر  
 على الركوب في شق يحمل  
 مظل أن أذى بالحزن أو  
 البرد فإن شق عليه ركوبه  
 فله ففعل سريته رجاء  
 فإن شق عليه ركوبه أيضا  
 فلا يجب عليه الحج نفسه  
 بل يجب عليه أن يستاجر  
 من يحميه أن يسير على  
 ذلك من وجب من يحج  
 عنه بذات رجاء عليه

والماعدوا والنمائم من عنده اللحم من الذراع قاله في الصباح وقال في الغاموس الزند  
 موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان والساعدين المرفق والكف والكفة  
 الثانية أن يسط أصابع اليمن في عرض المفصل والثالثة أن ينشر أصابعه جهة الساعد  
 واقتصد من ذلك تسكين السدين فان أرسلهما ولم يعبت لم يكره والحكمة في ذلك كونه  
 ذليلين يدي عزير ومنها جعلها تحت صدره وفوق سرته ما تلا إلى جهة يساره والحكمة  
 فيه أن زاد المصلي إلى حفظ قلبه عن نحو اطراول وضع اليد كذلك إذ به لان القلب  
 الذي يورى وهو أشرف الاعضاء الذي هو محل النية والاختلاص والخشوع فاعده في  
 وسط الصدر ورأسه إلى الجانب الايسر ولعادة أن من احتفظ بشئ أمسكه بيده وهذا  
 عند ابن عباس هو المراءى للفرق في قوله تعالى ونحر قال والنحر هو موضع اليمن على الشمال  
 في الصلاة عند النحر ومنه ما جلوس استراحة ومجمله بعد سجدة ثالثة وقوم عنها الاتباع  
 لا يسجدوا ثلاثة قال الزبير وأوى ويكره تطويله فوق الجلوس بين السجدةتين ولا تعطل  
 به نفسا على التعمد وبأقرب الامور ندبا وان تركه الامام ولا يضر تحمله لان الإنسان انه  
 سريره فارق ما لو تخلف ثلثه في الاول فلو كان يعطي والنهضة والامام سريرها أو سرير  
 الخرافة بحيث يغوي بعض الناس تخلفه لو تأخر له جاز تحمله ومنها اعتماد على الارض بطن  
 كفيه واصابعه بمسطة على الارض عند قيامه من جلوسه أو سجوده وهو كهيئة العاقر  
 يركب أركانهما في انشور في شدة الاعتماد عند وضع يديه لافي كفة ضم أصابعها  
 ومنها وضع كفيه في جميع جيبات الصلاة على فخذه بحيث تكون أطراف أصابعه عند  
 ركبته ومنها نشر أصابع يده اليسرى مضومة تحت يار ووسطه أطراف الركبة وقبض  
 أصابع يده اليمنى بعد وضعها من شدة الاعتماد على فخذه في تشهديه الا السجدة فترسلها  
 والافتل وضع رأس اليمين عند أسفله على طرف الراحه وينشر باجماع امالها قبل السلا  
 عند قوله لا اله الا الله بالتحرير وينوي بالاشارة الاخلاص بالتوحيد بان يتصدق من ابتدائه  
 بهمة الا لله ان المعبود واحد لجميع في توحيده من اعتقاده وقوله وفعله ويدع رفعها  
 الى القيام في التشهد الاول والسلام في التشهد الاخير فان قطعت عنه لم يشر باليسرى  
 في كبره ومنها اداة نظرية الى موضع سجوده في جميع صلاته بان يتدلى النظر اليه من  
 ابتداء التحريم ويدعه الى آخر صلاته فتركه اخلاف الاول ولو كان أعنى أوفى ظله ولو كان  
 يصلي في الكعبة أو خلف نبي أو خلف جنازة خلافا لما قال في هذه الصور ينظر الى  
 الكعبة والى الجنازة الا في حال رفع المسبحة فينظر اليها والا في صلاة تشددة المخوف  
 والعدو امامه فينظر الى جهته والا فيما اذا كان في محل سجوده صورة تلهي فلا ينظر الى  
 محل سجوده بل ينظر بنفسه وقد يجب صراعات نحو عورة أو أمر وهو من لا يشعر  
 وجهه وينبغي أن يدم النظر على ابتداء التحريم لما في له تحقيق النظر من ابتداء التحريم  
 بطريق رأسه قليلا (خاتمة) والمكروهان في الاله لادة أحد وعشرون أحدها حمل  
 يديه في كفه في جمعة أشياء عند تحريمه وركوعه وسجوده وقيامه من تشهديه وفسه له  
 وزيها الثقات بوجهه بلا حاجة اما اذا كان لها كحفظ متاع فلا يكره وثالثه اشارته نحو

أن يأذن به ومن مات وقد  
 زعمه جهة فرض جاز لكل  
 أحد ولو كان أحد أو أن  
 لم يذنه الوارث أن يتبعها  
 عنه ون لم يوص به في  
 حسنة ومثله من مات ولم  
 يستفع جهة الاسلام في  
 حبه فان مات بعد جهة  
 الاسلام وليس عليه فرض  
 توقف الحج فتدفع على اذنه  
 فقيه تشدده وانه يصح  
 فقيه الحج ولا كان  
 الحج عن الحي لا كان  
 وجوباً وذن فيه من  
 بفعله منه ولا يصح حرام  
 تشدده بالغير الا يذن

عن أوجاب أو سعة بلا حجة ولو من أنوس ولا تبطل بها الصلاة ما تكن على وجه  
 القلب ولا يثبت أما إذا كانت للحاجة كرسلا من وضوء فلا يكره ورايها جهر بمثل  
 أسرار وعكسه حيث لا عرفان حصل عن كان كثيرا فلهذا عندنا حاجة للعلم بالأي  
 بالآراء على وجهه فلا كراهة وخامسها اختصار بيان جعل يده أو يديه على خاضعة مالم  
 تكن بحاجة كدله بمنه والافلا كراهة ثم روى في هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى أن يصلي الرجل تحت مرارواه الشيخان والمرأة كازجل ومثاهم الخنثى ويكره ذلك  
 الاختصار خارج الصلاة أيضا لأنه فعل السكفار بالنسبة للصلاة وفعل المتكبرين خارجها  
 وفعل الخنثين والنساء لا تجب وإن أباحوا لم يهبط من الخطة فعل كذلك وتفسير  
 الاختصار بذلك واشتهر وتدفيرا بختصار السجدة لأنه معني عنه أيضا قول  
 الأزهر في صحة الوجهين أحدهما أن تختصرا لآلة الوفاء بالسجود في سجودا وثاني  
 أن يقرأ السورة فإذا انتهى إلى السجدة طوره ولم يجز له سعة السجدة في الصلاة  
 أي عدم التثاني في أقوالها وأقواله أو كذا أسرع لمحتوره لأنه من الذي إلى السجدة على  
 ثأن وسكنة وأسراع لأدراك التفرع أو غيره مع الإمام نعم أن توقف أدراك الجماعة عليه  
 سن أو أدراك الجماعة واجب وسأبعها تفيض جفته أن خاف ضراوا لا فلا كراهة سواء  
 الإجماع والبصير لأن الخنثى يسجد معه وقد يجب إذا كان العرائض موقوفة قد سن كان  
 صلى إلى حائط ترزق أي منقش وزين مما شوش الفكر أي غلطه وإنما منها الصاق  
 عضديه بحبته في ركوعه وسجوده وتأسعها الصاق بطنه فيخذه في الركوع والسجود  
 وتأسعها أفعاء الكب وهو الصاق الشبه بالارض ونصب سقبه ووضع يديه على الارض  
 وهذا أحد نوعي الأفعال والترح لا ترح هو أن يضع أطراف أيديه وحبه وركبته على  
 الارض واليه على عقد وهذا سنة في كل جلوس بحقه حركة تصح فعله عن ثني على  
 الله عليه وسلم لكن الافتراض أفضل منه لأنه لا كراهة لأشهر وعاشرة نكرة الغراب أي  
 ضرب الارض بحبته عند السجود مع الصلابة والأيكف وحاد عهرا افتراض  
 السمع في سجوده بأن يضع ذراعه على الارض كما يفعل السبع وثاني عشره البهائم في  
 خفض الرأس في الركوع وثالث عشره ما شاء له تشهد الا في غير المأموم بحيث زده  
 ولو بالصلاة على الأكل أو الداء أو ما "ذا لم يزد فلا كراهة ورابع عشره الإطباع ولو غير  
 الرجل وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وصرفه على اليسر وخامس عشره  
 تمليك الأصابع وهو إدخال بعضها في بعض إما خارج الصلاة أو كان في السجود  
 منتظرا للصلاة ولو غير مستقبل القبلة فهو مكره أيضا والافلا قال شيخنا محمد حسبه الله  
 أن التمسك برب آله أسوأ من عشرها تفرق الأصابع والتفرق هو مصدر تفرق  
 على وزن تدحرج قال في الذموس تفرق الأصابع أي تفرقها ضربها تصوت وسابع  
 عشره الأسرار وهو رداء الأثر في الارض وثامن عشره يدق إمامه ويديه لا يسر  
 تخيرا لشيئين إذا كان أحدهما في آله لانه في ربه يسترجع ولا يثبت ربه ولا  
 عن يمينه ولا يسكن عن يمينه وهذا في غير مذهبنا فيه فنجزم أن تدلي على من أجازه

وليه وغير المنزى يحرم عنه  
 ولله ويحضره مواضع  
 التمسك كذا حتى يندري  
 الجوارح يظهره وينظهر  
 معه للطواف ويظوف  
 ويسعى به بعد أن يطوف  
 ويسعى عن نفسه أو يأن لن  
 يفعل به جميع ذلك ويصح  
 أحرام الرقيق المسالخ ولو  
 زفر أن سبده فمكن له  
 أن يحمله منه إذا حرم به  
 زفر أنه لا ولي له حيث  
 أن زفر له في إقام نسكه  
 ومثله في ذلك أزوجه ولو  
 كان نسكه فرضا إلا إذا  
 نصي عليه وبسطة فرض

بل يصح في طرف ثوبه من جانبه اليسر ويلف بعضه بعض وتاسع عشرها كف ثوب أو  
 شعر الرجل أي منعه من السجود معه دون المرأة والخمسي بل قد يجب كف شعرهما  
 ولذلك قال القلوبي نعم يجب كف شعر امرأة وخمسي توقف صحة الصلاة عليه ولا يكره  
 بقاؤه مكفوفاً ولا يفرق بين الصلاة على المجنونة وغيرها ولا بين القائم والقاعد غير أمرت أن  
 اسجد على سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعر امرأة الشيعان وفي رواية أمرت أن لا أكف  
 الشعر أو ثوبا وكفت بكسر الهمزة وباء ثوبه من باب ضرب أي مرفوع ومن ذلك أن يصلي  
 وسعره معقوص أو مردود تحت عته أو ثوبه أو وكفه من غير أي مرفوع ومن أن يراه  
 كذلك ولو لم يلبس أن يراه يحمله حيث لا فتنة ثم لو بارى شخص وحل كنه المشهور كان فيه  
 مال وتلف كان ضامنا له ومنه عند الوسط فيكره الاحتجاج بأن كانت ترى عورتها بدون  
 الحزام أم العذبة وهي طرف عته فذكره غرضها في عته بل بسن راها وها وبكره أيضا  
 خارج الصلاة لسكرته في الصلاة وذكر أنه لا يسل على الله عليه وسلم قال إن الله يكره العامة  
 الحجة وعشروها رضى يده عن فيه لاحتاجة فإن كان يسا كما إذا ثابها فلا كراهة بل  
 يستحب في ذلك ومن أن يكون الموضع اليد اليسرى والاولى ظهرها كما أنفي بذلك  
 شيخنا عبد الخفي وحادي عن أبيه ستم الرجل وهو تغطية الغم وتنقب لغيره وهو تغطية  
 سره عن الغم من الوجه انتهى عن لاؤل وقيس به الثاني قاله ابن حجر في المنهاج القويم  
 (افصل) في فسد الصلاة (تأمل الصلاة بأربع عشرة خصلة) بل بأكثر من ذلك  
 والخمسة بكسر الخاء الشوع وتفرق بين المفسد والمطل أن المفسد ينظر أبدا انعقاد  
 وهو منزهة والمطل ما عنته قاله الشافعي أحدها (بالحدث) ولو بلا فسد أو كره عليه  
 كما عتصم بطله فخر ولا فرق في المطلق بين المتطهر وغيره كقائد الطهورين للغير  
 صحيح إذ قد حدث في صلاته فينصرف ولتوضو أو بعد صلاته وهذا السلام في الصائم  
 ينس في الصلاة إلا حدث به الغير إلا أنه بخلاف الدائم فإنه لا يبطلها ويسن لمن  
 حدث في صلاته أن يحدث نفسه فيصرف موهبا أنه عرف ستر على نفسه إلا بخوض  
 في شرفه أو كره إذا حدث وهو متطهر للصلاة لا سيما إذا قربت أقامتها أو أقيمت  
 بالفعال (و) أنه (ووقع الخجاسة) التي لا يعنى عنها وسواء وقعت على ثوبه أو لم يترك  
 جرحه كغرض عته بخوض وبدنه ودخل أنفه أو فمه أو عينه أو أذنه أو أناس جعل  
 دخل ذلك كفه هربه خلاف عمل المجنونة ففجوها لفظ أمر الخجاسة (أن لم تلق حالا)  
 أي قبل مضى فمرا غشاينة (من غير رجل) كالموضع أصبعه على جرحه فخجاسة ونحها  
 من غير رجل له أو على موضع ظاهر من ثوبه ونحها من غير رجل لها فان ذلك لا يضربان  
 ترتب على إزالتهما جعل كان نوحا بخوض أو أو الثوب ولو قبض موضعا طاهر منه  
 ضربت الخجاسة إن كانت يابسة فله نقضه ولو في المسجد وان انس الوقت ثم يجب إزالتهما  
 بعد الصلاة أو إن كانت رطبة ويترجم على إزالتهما تقييس المسجد بها فبعضه تقصص فان  
 نسب الوقت رطبة فلا يفتها به بل يقطع الصلاة ويرمها خارجا ثم يستأنف الصلاة والا  
 رعه من رطبه ولما فيه وجوب إزالتهما بعد الصلاة فوراً إن قدر على إزالته في

الاسلام عن الحرام  
 العاقل وغيره مستطوع  
 (باب)

أركان الحج خمسة الاحرام  
 به والوقوف بعرفة وطواف  
 الأفاضة والسعي والجمعة  
 أو انقصر وترتيب  
 معصية الأركان وهذه  
 الأركان الستة أركان  
 الحج والوقوف بعرفة  
 ويجب في ترتيب جميع  
 أركانها (واجبة  
 خمسة) لا حرم من المنكحات  
 وأبليت بمنكحة وثبتت  
 في آية في تيمم وروي

توبه بكسر الخاء صوابه  
 بفتح الخاء كما عتصم  
 وفيه تصحيح الموضع

الفور والالان لم يجد ما له ظهر المسجد فقطع الصلاة وبرمها خارجا كما أفاده شيخنا  
 محمد حسب الله ونرجح بالمسجد الرباط والمدرسة وبذلك الغرض والأدب المحترم وقدره ومثقت  
 نفسه وان لم يفسد شيئا منه فبرأى في ذلك الصلاة تطلقا ولما المحض ونحو جوف  
 الكعبة فينبغي مراعاة مساوئها ولو ضاق الوقت ولو كانت الفجاسة حافة لعظم حرمتها ولو  
 اقتصد مثلها فخرج دمه ولم يكون دمه أولونها قليلا لم يضر (و) ثالثها (ب) كشف  
 العورة (أي كاه) أو بعضها مما يجب ستره لأجل الصلاة (ان لم تستر حالاً) ونصلي في  
 الخلو فان كشفها ربح فلا تطل صلاته ان سترها حالاً أي قبل مضى أثقل الخطيئة فهو  
 تكرر كشف الرمح ونوالى بحيث يحتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية بطلت صلاته  
 بذلك لانه نادر كما لو دفع المار بفعل كثير ونحوه بالرمح غيره ولو به كغيره وأدعى  
 سواء كان بمنزلة أم لا دونها أم لا فخير كشفه وان سترها حالاً وكذلك كشفه سوانه  
 بسترها حالاً والالم يضر وإذا صلت أمة ورأسها مكشوف وعقدت في الصلاة لم تستر  
 قروا بلا أفعال كثيرة بطلت صلاتها والأفلا تعلان وبغير مسئلة لامة فقلت ان الشخص  
 بطلت صلاته بكلام غيره وذلك فيما اذا كنت أم ولد زنا سبها بلسانك نوى زعم غيره  
 بموته لا بعد مده وهي تنصلي مكشوفة الرأس مثلاً (و) رابعها (ب) الخلق بحرفين (ب) أي  
 متواليين وان لم يفهما كعن ومن أوكا من أنه نخت تلاوت. ومن مقتضات القرآن  
 المكشوفة وان تصد أنها متعلق اللفظ أو كانا فصله الصلاة كقولك لامة أم أو كانا في  
 تنصيح ونحوه كخلف وبكاه ولو من خوف الاسترة وأين ولو من شدة مرض ونحوه في أوفهم  
 وسعال وعطاس فاله تعلان فيها من جهة السكلام ولو غلبه الخلق لم يطل صلاته لأن  
 كزيفه فقر الدبر للغة ونحوه بالخلق التسم فلا تنص به لعله في يجوز الشخص فله  
 لا نواج نامة تطل صومعه ولله مضى أيضاً لا نواج نامة تطل صلاته في ذلك  
 انواجها لاله ولو تنص لامة في ان منه حرفان فيجب فله نامة في ذلك لا نواج نامة  
 المطل الآن دلل قرينة حادثة في عدم ستره فيجب نامة ولو في شخص بشخصه  
 دائم بحيث لم يخل زمن من الوقت سبع الحلة نامة نامة نامة في ذلك في ستره  
 قضاء عليه لو شئ (أو حرف منهم) كقوله في حرف فيهن كـ فيهن كـ فيهن كـ فيهن كـ  
 الوقاية تكسر الواو وفتحها يقال في نفسه من الخلاء أي صغره ارتعاشه من نوح  
 يقال ع الحديث أي احفظه وتدره وف من الإذعقال فاعلم من الأوسى كونه  
 يقال ش كتاب الفقه أي اكسبه أو يقال ش في كلامه أي اكسبه أو يقال ش في  
 الأمر عند السلطان أي اسع به ومثل ذلك حرف محمود وان في نفسه في ذلك  
 بأه فالممدود في الحقيقة حرفان ثم عيّد المصنف ذلك بقوله (عما) أي حال كون المصنف  
 عامدا ولو كان مكرها مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة فاعلمه المصنف  
 إليه لسانه أو مع عدم العلم بالتحريم أو مع النسيان في ذلك فيكون كونه في الصلاة  
 قليلا لا فاضلا يستلزم كونه في الصلاة فيكون كونه في الصلاة فيكون كونه في الصلاة  
 عهدا لا سلام أي قريب عهده أو سابعه أي فيكون كونه في الصلاة فيكون كونه في الصلاة

المحرم من ترك محرمات  
 الأحكام (والعن) واجبات  
 فقط لأحكام من النكاح  
 وترك محرمات الأحكام  
 ومنع هذه الزكيات  
 والواجبات فهو حسن  
 ويخرج الشخص من  
 حرامه حتى يتم الزكيات  
 كراهة فلو تركت في عبده  
 شعرة من الخلق لم يسقط  
 التحريم ان كان ذلك  
 التحريم من ترك  
 نامة في حرمته ولو  
 محرمات كونه في الصلاة  
 بتركه دم ولا يترك شيئا

من لم يكن كذلك لتقصيره ترك التعلم فيكون غير معذور وإن كان كثير اعرفا وضبط  
 بأكثر من ست كلمات عرفية ضرر لانه يقطع نظم الصلاة ولأن سبق اللسان والنفسان في  
 الكثير نادرا والمراد بالعلماء هنا العالمون بهذا الحكم المجهول والمراد بالعبد أن يكون  
 بحيث لو سعى للتحمل لثق عليه ذلك منعة شديدة يخوف أو عدم زاده وضربا من تلامه  
 يفتقر أو نحو ذلك ولودون مسافة القصير والأزمنة السفر اللهم لتعلم المسائل الظاهرة دون  
 الخفية ويصرف في اجابة نيت بالقول فلا تبطل الصلاة بها ومثله الفعل فلا تبطل باجابه  
 بالفعل وإن استدبر القيلة وإذا انتهت غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيما  
 وصل اليه وليس له أن يعود إلى مكانه الأول حيث لم على ذلك أفع له متوالية ما لم يأمره  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالعرد فيه وينبغي أن تكون اجابته بقدر الحاجة ولا تبطل أما  
 غيره من بقية الانبياء كعيسى عليه الصلاة والسلام فتجب اجابته وتبطل بها الصلاة  
 ومثل الانبياء الملائكة وتحرر اجابة الوالد في الفرض ونحوه في المنفل وهي أفضل فيه  
 أن شق عليه ما علمها وتبطل الصلاة بها مطلقا ونحوه بالنطق المطلق الذكر والدعاء فلا  
 تبطل بهما الصلاة إلا أن مخاطب بهما غير الله ورسوله كقوله لعاطس أو لم يترك  
 الله بخلاف روجه الله فلا تبطل لكن بشرط تضمنهما إنشاء عليه كذا كرخلاف نحو صدقت  
 عليك يا رسول الله فلا تبطل لكن بشرط تضمنهما إنشاء عليه كذا كرخلاف نحو صدقت  
 يا رسول الله وبشرط علم التعليق ونحوه لمن عطس أن تصمد الله ويسمع نفسه ولا تبطل  
 الصلاة يسكون غير ولو بالاعتذار وسن رجل تسبى وبغيره نصبة في ضرب بطن كف أو  
 ظهرها على ظهر كف شري أو ضرب به ركب على بطن أو شق أو ضرب بطن على بطن  
 إذا أصاب ما شق في صدره أو سبى كذا في الشق أو ضرب بطن أو شق أو ضرب بطن على بطن  
 ما شق كذا في صدره أو سبى كذا في الشق أو ضرب بطن أو شق أو ضرب بطن على بطن  
 في التسبى أن يغص به الذكر وحده أو زوجة أو ولد أو ولد له أو ولد له أو ولد له أو ولد له  
 صلته أو يدبره أو يغص به الذكر وحده أو زوجة أو ولد أو ولد له أو ولد له أو ولد له أو ولد له  
 المطلق وحده أو يغص به الذكر وحده أو زوجة أو ولد أو ولد له أو ولد له أو ولد له أو ولد له  
 يغص به الذكر وحده أو زوجة أو ولد أو ولد له أو ولد له أو ولد له أو ولد له أو ولد له أو ولد له  
 نحوه رن ثابته أو ذنبه أو صدره أو صدره أو صدره أو صدره أو صدره أو صدره أو صدره أو صدره  
 فعل به ضرب كذا أو ضرب كذا أو ضرب كذا أو ضرب كذا أو ضرب كذا أو ضرب كذا أو ضرب كذا أو ضرب كذا  
 فضيلة ودونه وأغرق أن طاعته أو كذا فكان التقصير فيها أو بدلا منه وأنها ذات  
 أفعال مخرقة أو فعل الكثير يقطع نفسها بخلافه فإنه كف عن نحو العلم (و) سادسها  
 (أ) لا تل الكثير باسم أي لأصلاة أو حاشا معذورا أن تتركها أو بدلا من السلام أو زائدا  
 بعد دعاء العلماء أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا  
 أو كذا بخلاف شكره فإنه يقطع صلاته أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا  
 أو كذا بخلاف شكره فإنه يقطع صلاته أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا  
 أي يقرب ربه أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا  
 أي يقرب ربه أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا

السن  
 \* (فصل) \* سبق لمريد  
 الاحرام ان يتنظف قبل  
 الاحرام بأزالة الاوساخ  
 والاغتفار وشعر الاطراف  
 والعانة ويقفل للاحرام  
 ويتنظف في بدنه فقط  
 وليس أن يوردها أو يبيض  
 أو كان ذكرا أو صبيا  
 ان كان الاحرام ثم نوى  
 ركعة من الايام من  
 وبلي وبسبب الاحرام  
 التلبية في دوام الاحرام  
 \* (فصل) \* وقت الوقوف  
 من زوال يوم ناسخ الحج  
 أي طالع فجر يوم النحر

مطلقا سواء حصل اتصال أم لا بخلاف ذهاب اليد وعودها على الاتصال فإنه بعد مرة واحدة وكذا ردها ثم وضعها ولو في غير موضعها وأما رفع الرجل فإنه بعد مرة ووضعها ولو في غير موضعها والفرق بين اليد والرجل أن الرجل عادتها السكون بخلاف اليد (وليسوا) أي سواء كان عمدا أو سهوا والتلاعه مع أنه لا مشقة في الاحتراز عنه أما الحركة القليلة كتحريك يمين فلا تطل الصلاة بها سواء كان عمدا أو سهوا ما لم يقصد به اللعب فإن قصد به ذلك كان أقام أصبعه الوسطى في صلاته لشخص لا سامعه ظلت صلاته ومنه ما يقع لأهل الرعونة من مدركه ليضعها على ذيل صاحبه بقصد اللعب لم تنع من القيام من اليهود فتطل صلاته بمجرد مدركه وكثير الفعل كشركات إذا كان لشدة جوب لا لا يقدر معه على عدم التحل أو كان خفيا كتحريك أصابعه في سبحة أو حل أو عقدهم قرار كصفه لا يطل الصلاة إذا كان بلا قصد لعب وتحريك أصبعه تحريك أحفاته أو شفته أو أذنه أو ذكره أو أتراج له أنه ولو نوى ثلاثة أفعال ولاه وفعل واحد منها اضطراره قصد بطل وشيء فيه كالشروع في ثلاثة أفعال ولاه من غير نية ولو حل شخص مصليا منى به ثلاث خطوات متواليات لم تطل صلاة المحمولى لأن الخطوات لا تنسب له لكن إن فعل شيئا من أركانها حال حله لم يحسب له حيث لم يحسب له انبعاثه حينئذ (تنبيه) بقوله شركات هو قطع عن الفعل وهو أزال ليس غيره لأن الجماعة أن ما جمع الألف والتاء سواء كان محتثا لثلاثة أو كلفته وسدرة وغرفة أو مجرد عنه كعدد وهند وجعل تبع عنه فاه في الحركة مضملة لكن بشرط سنة الأولى أن لا يكون مقبلا ولا مضطعا وأن يكون ثلاثة أو سماء ساكن العين ومؤنة فتقول في جمعهما فتفتح الجيم والغاء كجهدات وسدرات كسر الدال والذال وغرفات بضم الفين ورواد عدات بفتح الدال والعين وهندبات كسر الفاء والنون وجملات بضم الجيم وأيم ويجوز في عين الفعل بعد الضمة والكسرة التحسين والفتح كغرفات وهندبات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الانباع كركهات فانه يجب فتح الكاف لانه فاه أفضل وهو قال ابن مالك في الخلاصة ونسأل العين الثلاثي اسمائيل \* انباع عين فاه مما شاكله ان ساكن العين مؤنثا \* تخفيفا بالنساء ويجزى وسكن التثنية غير لفتح أو تخفيفه بالفتح فكلا قدروا

قوله والاسم لمفعول أول بال والعين مضارع الية والثلاثي تعنى التثنية عند تعدي ان وبدل منه عند التثنية فالاسم حال من الثلاثي وانباع مفعول ثان لال وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاه مفعوله الثاني وشكل بالنساء لمفعول عنى حركة الية في جماعته في والمعنى اعط الاسم الثلاثي السلام العين انباع عنه لانه في الحركة لثلاثة كانت به الفاء قوله ان حرف شرط وسأكن العين مؤنثا لان من فاعل بد الية ليعنى بهم ومحمدا حال ثالثه وقوله وسكن ذن امر والثاني مفعوله وغير الفتح بالنسبة لانه هو ليسه والمجوز في الاضافة قوله فكل من فعل مقدم بروا \* (تنبيه) قوله مؤنثا شاعبه المصنف لكونها صفة محركات وهي جمع أيضا لتطابق النسبة الاوصاف وهو الافصح لان محركات

(والواجب) فيه حضور المحرم وأرض عرفه منفعة من هذا الوقت ليل أو نهرا والافضل المحضون بهنهار والقائه بها في تحريم (وانسنة) تحريم أن لا يشتغل في دوام امرأته إلا بما يقرب به لولاه عز وجل وأن يحسن نفسه حتى عن التكلم المساج الذي ليس فيه منفعة ونقص فنه على تلبسهم عرفه بركب (نحو) وشروط الطوبى المأخرة وسن



جمع قلة ما على مذهب سيبويه ان جمى السلامة للثقل والافصح في جمع القلة من جوع  
ما لا يعقل وفي جمع القل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومنكسرات والمنذات  
والمنود انقلطن ومنطافات والافصح في جمع الصكورة عملا يعقل الافراد نحو المجذوع  
انكسرت ومنكسرة قال الاسقاطي

في جمع قلة لما لا يعقل \* تطابق الوصف لديهم امثل  
ومطلق الجمع لذي عقل كذا \* وغيره في كثرة بعكس ذا

والمراد بقوله امثل أى أفصل وأنبغ للغادة والمراد بقوله بعكس ذا هو عدم التطابق  
وهو لا افراد والمراد بالوصف الموصوف المعنوي فدخل الخبر والضمير في غيره عائد على ذى  
عقل وفي كثرة أى جمع كثرة انتهى (و) ثانيا منها (الوثة الفاحشة) أى بالذلة التى تتجاوز  
الحمد وكذا تحريك كل البدن واكثره ولو من غير نقل قدمه قوله الوثة بفتح الواو لانه  
ثمرة وانما بلغت الصلوة بذلك لانه يقص نظمها كالفعل الكبر قاله السوي في نقله عن  
الشورى قوله الم حشة لاحاجة الله لان الوثة لا تكون الا فاحشة الا ان قال ان  
افاحشة كاصفة السكينة فلا ضرورة ان كل ما غش كتحريك جميع بدنه حكمه حكم  
خوبه (و) ثامها (بالضربة القرمطة) يسكون الضاء وهو اسم فاعل من افرط أى مجاوزة  
الحذف قوله الضربة بفتح الضاء دثرة (و) عاشرها (زيادة ركن فعلى عمدا) وان لم يطمئن  
لثلاثة في القعود فصبوه رقدنا على أئنة لا مازاد عليها كان جالس بعد قيام ثم  
سجد لا بعد الصلاة لانه معهود في الصلاة في جاسة الاستراحة وكذا لو جلس عند سجود  
ثم رقد ثم استراحة قبر قيامه مثل محلولس الانحناء الى حد اذا ركن من قعود لتوركه  
في ثناء تشهد لآخر ويقترب في الاول فاده الشراوى قوله فعلى قيدا اول وقوله  
ثم رقد قدان ويرد على ذلك قد لا وهو ركن لا يكون خفية عهده في الصلاة وقيد رابع  
وهو ان يكون عاينا تحريم رقبته حاسر وادس وهما كون از يادة لغزلة اربعة  
واغير عن رقبته يكونه لغزلة اربعة كان ما كان ركن او سجد قبل امامه ثم عاد اليه  
أورق من رقبته فالتدنى من ركنه ثم ركن منه لم يخل صلاته بذلك كذا كذا المتابعة  
ونوح يكونه لغزلة رقبته من سجود الى حدان ركن فزع من سئ وما هو روى من  
قيامه الى ذلك قد لا يخل نحو حصة فانه لا يخل ولا يضر دفعها فخل كثيرا لو صالت عليه  
وتوقف دفعها على ذلك قد لا يخل نحو حصة وان أصابه قليل من دمها حيث لم يخل أو يس  
جلده وهى هيئة قائم المرقاوى وقال أحمد بن محمد الدين في منظومته من بحر البسيط  
ودم قل كذا المرقوش منه عفوا \* عن القليل ولم يسمح بجلده  
فانما استحسن الموت ما عذروا \* من جملها ناسك صلبى بخصته

وقوله المرقوش سم النساء وقوله عفوا أى عفا أى عفا عن القليل أى مطلقا ولو  
أصابه بجلده لانه مما عذره لا يوشق لا حترار عنه وقوله ناسك أى عابدا مفعول عذروا  
قوله بخصته أى بصاحبة الحارص لانه فلا يصح لانها بحساسة غير معقولة عابدا  
انتهى في الخبر رغبه كذا في كتابه ابن النديم في الشريعة عابدا (و) حادى عشرها

المعورة وابنداؤه بالمجر  
الاسود ومخاذاة المجر  
بالشق الاسير اول الطواف  
واخره ويجعل نصفه  
انكسرة على ساره مع  
انتهى لقاء وجهه ويكون  
خارجا بجميع بدنه عن  
جميع البيت وانما ذكر وان  
وجهاً مع جعل وبطرف  
سما يقبنا ولا يتصد غير  
الطواف بعينه ويكون  
الطواف داخل المسجد  
والمحرم ولا يجب في  
الطواف فاحشة الا اذا سئ  
غير ما سئ (وسنة)

(التقدم) أى السبق على امامه (ركنن فعلين) سواء كانا طوبلين أم لا ولو كان التقدم على التعاقب بان يركع المأموم قبله أراد امامه أن يركع رفعه وإما أراد الامام أن يرفع سجدتين في سجدة واحدة تطل صلاته هكذا في المنهج القويم قال النووي والرافعي فيجوز أن يقدر مثله في التحلف ويجوز أن يخص ذلك بالتقدم لان الخلاف فيه أخشاه أما تقدمه ما قبل منهما فليس مطلا وان حرم ولو لبعض ركن كان ركن قبل الامام ولم يعتدل قاله الشراوى لكن قال ابن حجر في المنهج القويم التقدم ببعض ركن كهذا المثال مكروه وأما التقدم بركن فعلي تام فإمام كان ركن ورفع والامام قائم (والتحلف بهما) أى ركنين فعلين تأمين ولو غير طوبلين كان ركن الامام واعتدل وهوى للسجود وان كان الى القيام أقرب والمأموم قائم أو سجد الامام السجدة الثانية وقام وقرأ وهوى للركوع والمأموم جالس بين السجدة تين هكذا في المنهج القويم (بغير عذر) أى في ذلك التقدم والتخلف فالعذر في التقدم هو النسيان أو الجمل فقط فان تقدم على امامه بهما ناسه أو جاهلا لم يطل صلاته لكن لا يعتد بتلك الركعة ما لم يعد بعد التذكروا أو التعلم فيأتى بعد سلام امامه بركعة والعذر في التخلف احدى عشرة صورة الاولى أن يكون بطي في القراءة لم يخرق في الوسوسة ثقبه والامام معتدلسا والبطء الخلق هو الذى لا يعصه تركه أما الوسوسة الثقيلة فليست بعذر فلو تخلف لتلك الوسوسة فان أتم الفاتحة قبل أن يهوى الامام للسجود أدرك الركعة والازمنة المقارنة ولا بطلت صلاته وتلك الوسوسة هي التي مضى فيها زمن يسع القيام أو مضطمة وهذا ما نقله الشراوى عن الحلي لكن نقل الشيخ عثمان السويفي عن الفلوفى أنها قد تدرك يسع ركعة قصران ثم نقل السويفي والشراوى عن الحلي أنها بحيث يكون زمنها يسع ركنين فعلين ولو طويلا وقصران الوسط المعتدل لكن ضعفه الشراوى وأما الوسوسة التي مضى فيها زمن لا يسع ذلك فهي وسوسة خفيفة الثالثة أن يكون عالما أو شاكرا قبل ركوعه وعذر كوع امامه أنه ترك الفاتحة الثالثة أنه نسي الفاتحة حتى ركن امامه وقبل أن يركع الرابعة أنه موافق واشتعل بسنة كدسا افتتح ونهض وركع اذا سكت الخامسة أنه أتى بركعة امامه المستونة بعد الفاتحة لغيره السورة فركع عقب الفاتحة أو فرأيا لا يمكن المأموم معه الفاتحة السادسة أنه نام في التشهد الاول متكافئا بينهما من فومه الا وامامه ركن أو في آخر القيام السابعة أنه اشتبه عليه تكبير الامام بان استغنى تكبيرة الامام للقيام به بالركعة الثانية فظن أنها تكبيرة التشهد فجلس وتشهد فاذا هي تكبيرة قيام ثم قام فرأى الامام ركنها التامة أنه تكل الشبه الاول بعد قيام الامام عنه عدا أو هو سواء كل الامام ذلك التشهد أو أتى ببعضه التاسعة أنه نسي ركوعه مقدما وهوى في السجدة مثلا ونسى أنه في الصلاة فلم يتم من سجدة والا وامامه ركن أو قارب أن يركع المعاشرة أنه شك هل هو مسبوق أو موافق فالموافق هو من أدرك زمنا يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل بعد تحريمه وقبل ركوع الامام ولا عثرة بقراءة نفسه ولا قراءة امامه سواء حضر تحرم الامام أم لا والمسبوق هو من لم يدرك ذلك وان أحرم عقب تحرم الامام المحادية عشرة أنه طول السجدة الأخيرة فما

كثيرة منها السلام الحجر  
الاسود وتقبله واستلام  
الركن البقائي والشي  
والخفاء فيه والرميل  
والاضطباع للذكر اذا  
أراد السجدة بعده والدعاء  
الوارد عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فيه وصلاة  
ركعتين بعد تمامه وتحزني  
ركعتان بعد ما يسع كثيرة  
والأفضل أن يصلي لكل  
أسبوع ركعتين  
\* (فصل) \* وشروط السج  
الاستدعاء بالصفا والختم  
بالمروءة وان يقع سجد العزة

رفع منها الا والا امام ركنه أو قرب الى الركن أو وجدوا حذ من هذه الامور وجب  
التخلف لا تمام قراءة ثم يسمي خلف امامه على نظم صلاته ويقتصر على خلفه بالاركان الثلاثة  
الطويلة وهي الركوع والسجودان فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين  
لانهما ركان قصيران فان فرغ من الثالثة قبل أن يتلبس الامام بالركن الرابع وهو  
التشهد الاخير والقيام أو ما هو على صورة الركن وهو قعود التشهد الاول ركع وأدرك  
الركعة ومضى على ترتيب صلاة نفسه وان أدرك الامام بالركن الرابع بان وصل الامام  
الى محل يحزى فيه القراءة في القيام أو بان جلس للتشهد قبل أن يتم المأموم فاحتسبه  
فانما موم بخير ان شاء الله تعالى مع ما هو فيه من القيام أو القعود وبأنى بركة ومسلم  
امامه كاستيقظ وان شاء فارة بالنية ومضى على ترتيب صلاة نفسه لكن المتابعة افضل  
وان شرع الامام في الخامسة وهو الركوع قبل أن يتم المأموم قراءته ولم ينو المصارفة  
بطلت صلاته (و) ثاني عشرها (نية قطع الصلاة) كأن ينوي في الركعة الاولى الخروج  
منها في الثانية فيحذر ذلك كالنوى أن يكفر غدا لا العذر كسهو ونحوه بنية القطع  
فعل المصلح فلا يتقبل بصلاته حتى يشرع فيه لانه قبل الشروع جازم وانحر عليه انما  
هو فعل الله في خلاف نية الخروج فانه غير جازم معها (و) ثالث عشرها (تعليق قطعها  
بشيء) وان لم يحصل ولو محالا عدا ما كعدم قطع السكن لا لعقله لان التعليق به لا ينافي  
الحجز بخلاف الاول وسواء كان التعليق بقلبه أو باللسان (و) رابع عشرها (التردد في  
قطعها) ومثله التردد في الاستمرار بقطعها حالئذ فانه الحجز المشروط دوامه كالامان  
والترددان بمرثمة من قص الحزم ولا عبرة بما يجري في الفكر فان ذلك مما يتلى  
به الموسوس بل قد يقع في الامان بالله تعالى (و) فرع (في من مفسدات الصلاة أشياء  
منه فخر ركن من ركعات مع الشك في ثبته أي في أصل الايمان بها أو بكمالها وان لم يطل  
شك ولو كان مع الحجز ومثل الشك في الشك في الشروط كالظاهرة وما لو شك في النوى  
كم لو شك في نوى ظهره وعصره ومثل ذلك الشك في تكبيرة الاحرام ومنها طول زمن  
مع الشك في النية وان لم يفعل ركوعه بطولها ان يكون يقدر ما يسع ركعا ولو قصر  
كالصلاة بنية وهي غير النية بسبحان الله ماذا لم يطل بان مضى زمن لا يسع ذلك كان  
أخضره خاطروا من تركه فان طول الزمان وانما بركن فان صلاته لا تملك  
ومنه صرف نية وهو ركن الاول صرف نية فرض الى فرض آخر والثاني صرف نية  
فرض الى نقل والثلث صرف نية نقل الى فرض والرابع صرف نية نقل الى نقل آخر ثم  
ان كان منفردا ودرج جماعة من له صرف فرضه الى نقل معلق دون نقل معنى ليدرك  
فضله انما من ركعتي الغنى فلا يصح التلبس اليه لا فقاره الى التبعين حال النية ومحل  
سنة صرف نية انما ركنه وشروطه الاول ان يكون في ثلاثة أو رباعية الثاني ان  
لا يقوم له ثلثة وان كان في ثلثة أو رباعية ثلثة أي شرع فيها لم يسكن التلبس بل يجوز قسمل  
في الركعة الاولى ليدرك الجماعة لان الشك المعلق يجوز فيه الاقتصار على ركعة الثالث  
ان يسع الوقت بان يقتصر على ركعة فيكون فيها لو ساقها فان علم وقوع بعضها خارجا أو شك

بعد طوافها وسمى الحج بعد  
طواف القدوم أو الأفاضة  
والأفضل فعله بعد طواف  
القدوم وان يكون  
الطواف معها وان يسي  
سبعة بقية (وسنة) كثيرة  
منه الطهارة وستر زعفران  
والصعود على دبر الصفا  
والبركة والمروة بين الميادين  
التي تحترق للذكور  
وللعامة وذكروا روي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فيه والموااة بين مراته  
وبينه وبين الطواف  
(فصل) والواجب في

في ذلك حرم القلب الأربع أن لا يكون إلا مع الإمام من يكره الاقتداء به لبدعة أو غيرها كتحالفه  
في المذهب فإن كان بدعاً كفسقه أو مخالفاً في المذهب كمن في فلاس القلب بل يكره  
وكان الأفراد أفضل من الاقتداء بذلك عند شيخ الإسلام كالروائي كما قال أبو إسحق أيضاً  
أن الصلاة منفردة أفضل من الصلاة خلف المخنفي الخامس أن لا يرجو جماعة غيرها والا  
جاز القلب السادس أن تكون الجماعة مطلوبة فلو كان يصلي فائتة والجماعة القائمة  
حاضرة أوفائتة ليست من جنس التي يصلها حرم القلب وكذلك لو وجب قضاء الجماعة فورا  
أو من جنسها كظهر خلف ظهر جاز ولم يندب فإن خشي في الفائتة قوت المحاضرة وجب  
القلب وكذلك إذا كانت الجماعة في جبهة ومنها ردة ولو صوريه كالواقعة من الصبي وهي  
قطع استمرار الإسلام ودوامه بقول كائن بقول الله ثالث ثلاثة أو بفعل كائن بسجدة لصنم  
أو بعزم كائن بعزم على الكفر أو بانتفاء كائن فكر في الصلاة في هذا العالم فيغني اللام  
فانعتقد قدمه وما أشبه ذلك فكفر في الحال فاعاد وتطل صلاته وكذلك لو اعتقد عدم  
وجوب الصلاة لا اختلال النية وما أشبه ذلك كما قاله المحضى ومنها تقديم الركن الفعلي  
عند ادعى غيره كأن يجهد قبل ركوعه أو ركع قبل قراءته الفاتحة فإنها تطل لانه يحل  
بصورة الصلاة أما تقديم القول غير السلام عند ادعى غيره كأن كرر الفاتحة أو قدم  
التشهد على الصلاة على النبي أو ركزه أو تشهد قبل السجود فلا يبطل صلاته لكن لا يعتد  
بما قدمه بل يجب عليه إعادة في محله ومنها ترك ركن ولو قولياً عدا بخلاف تركه سهواً  
لغيره فتدركه إن لم يفعل مثله من ركعة أخرى والا قام مقامه وله ما بينهما وأتى ركعة  
ومنها اقتداء بمن لا يقتدي به لكفر أو حدث أو غيرها بأن اقتدى به بعد قصرهم جميع منه  
ومنها تطويل ركن قصر عبدان يزيد في الاعتدال على الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة  
وفي المجلس بين السجدين على الدعاء الوارد فيه بقدر التشهد فإن نقص عن ذلك ولو  
بكلمة لم يضر ولا يعتبر مع التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نعم لا يضر تطويل  
الاعتدال في الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لانه معهود في الصلاة في الجملة أي في  
بعض الصور كما في صلاة النازلة ولا تطويل المجلس بين السجدين في صلاة التيسير  
خاصة ومنها وجوده في الصلاة ثوباً بعد أمته بأن احتاج في الماضي إليه إلى أفعال كثيرة  
أوطالت مدة الكشف أما لو كان قريباً بأن استتره حالاً بالأفعال كثيرة دامت صلاته  
على الصحة لا اطلت ومنها ظهور بعض ما يستتر بالخف من الرجل أو الخرق بكسر الخاء  
وفتح الزاء جمع ثوبه يسكون الزاء ومنها ترويح وقت مسح الخف لبطلان بعض طهارته  
وهو طيارق رجله حتى لو غسلها في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر إذ مسح الخف برفع  
المحدث فلا تأثير للفعل قبل فراغ المدة ومنها ترك توجه للقبلة حيث يشترط بأن كان في  
غربة خوفاً وبطل السفر لا يتقاه الشرط

(فصل) \* في بيان الصلاة التي تلزم فيها الجماعة قال (الذي يلزم فيه الإمامة)  
أي على الإمام مع الأحرام (أربع) من الصلوات وهي كل صلاة لا تصح فرادى أحدها  
(الجمعة) فلو تركه الإمامة مع الأحرام لم تصح نيته سواء كان من الأربعين أو زائدا عليها

المحقق إزالة ثلاث شعرات  
من الرأس بأي كفة  
والأفضل للذكر أن يخلق  
رأسه كله بالموسى ولا أنقى  
أن تقصر من جميع شعر  
رأسها بأن تحبسه كله  
وتأخذ من طرفه قدر ثغلة  
الأذن أو ثوب السنة أن  
يستقبل الشخص القبلة  
حال المحل أو التقصير  
وبأي بالتكبير والدعاء  
وذكر الله تعالى (وأما  
الترتيب) فهو أن يقدم  
الأحرام على الكل  
والوقوف على المحل



حصول ثواب الجماعة حالة الاحرام بها فلو انفر عن الصف مع امكان الدخول فيه لم تصح اعادته لكرهه ذلك المقوية لفضيلة الجماعة وكذا لا تصح اعادة العراة اذا لم يكونوا عبا او في ظلة لعدم حصول ثواب الجماعة حينئذ والعاشر القيام فيها والحادى عشر ان لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف فان كانت اعادته كذلك كان صلى وقد سمع بعض راسه في الموضوع صلى في الحسام او مع سيلان دم من بدنه فان الاولى باطلة عند مالك والثانية عند احمد والثالثة عند ابي حنيفة ورضي الله عن الجميع سدت اعادتها في هذه الاحوال ولو منفرد الا ان هذه ليست هي الاعادة المرادة هنا فلا يشترط لها جماعة والثاني عشر ان تكون في غير صلاة شدة الخوف فانها لا تعاد على الوجه لان البطل احتمال فيها الحاجة فلا تكرر وتظم العلامة الشيخ عبد الوهاب الطنطا في المصبرى سبعة من هذا الشرط من بحر الكامل فقال

شرط المعادة ان تكون جماعة \* في وقتها والشخص اهل تنفل  
مع جهة الاولى وقصد فرضية \* تنوى بها صفة المعاد الاول  
فضل الجماعة سادس وغيره \* قيل ونفلا مثل فرض فاجعل  
كالعبد لا نحو الكسوف فلا تعد \* وجنزة ولو تكررت لم تنهل  
ومع اعادة ان تعد بعدية \* تقبل ولا وتران صح فقول  
ومنى رأت الخلف بين ائمة \* في جهة الاولى اعدت تحمل  
لو كنت فردا بعد وقت اذانها \* فانسققة بها في صلاتك تعدل

(قوله والشخص اهل تنفل) أى والشرط الثالث ان يكون المعيد مستحقا للزيادة بذلك الاعادة بخلاف فائدة الطهورس فانه لا ينفل بالاعادة على صلاته وكذا من بان فساد صلاته الاولى فلا تنفع الثانية غير انهما اعادتها على الصحيح وقيل لا تجب لتسمن ان الفرع حديثه هو الثانية (قوله وغيره قبل ونفلا مثل فرض) أى وغير ما تقدم من الستة المذكورة ان تكون الصلاة الاولى فرضا مؤدى او نافلة تسنن فيه الجماعة غير الكسوف فالمراد به بيان الشرط السابع وليس المراد به بيان الخلاف في الاقوال بما قد يتوهم (قوله وجنزة ولو تكررت لم تنهل) أى ان صلاة الجنزة تسنن تكررها لكن لا تؤخر بالاستقرار اما اعادتها فلا تسنن لانه لا يتنفل بها ومع ذلك تقع فلا يملك في سحر النجوم عن المجموع قال الشورى ويجوز تكررها ما بانها تلو اكثر من ذلك ومع ذلك تنفع فلا رلا ثواب فيها والقاعدة عند ائمة ما بان كل شئ منى عنه لا يذقة بخلاف هذه الصورة فانها مستثناة انتهى (قوله ولا وتران صح) أى ان الوتر في رمضان لا يصح اعادته وان كانت الجماعة فيه مسنونة لمحدث لا وتران في ليلة (قوله قول) أى فاعتمد على هذا القول (قوله تحمل) فعل أمر معطوف على اعدت بخلاف حرف العطف أى وترين وتحسن بهذه الاعادة لانه تسنن الاعادة للخروج من خلاف الائمة ولو كنت منفردا (قوله تعدل) أى ترشد وتصب الصواب (و) نالها (المنذورة جماعة) فان لم ينو الامامة مع الاحرام بها اقتضت صلاته فادى مع الانم (و) رابعها (التقدمة في المطر) أى المجموعة بالمطرح

يمكنه وان اراد الحج وجب عليه ان يحرم به منها قبل ان يفارق بيانه او الافضل ان يحرم من باب بيته او من حجر اسمعيل فان اراد العمرة وجب عليه ان يخرج الى طرف التحمل من أى جهة ويحرم منه وأفضل فاعه الحجرة انتم التعميم ثم الحديثية ومن حاه من الاطلاق وجب عليه الاحرام من المنقات الذى في طريقه والذى يحاذيه والمواقف النهرية خمسة ذرا الحديقة والحفنة

قوله تحمل فعل الذى أمر بحاشية الكردى على ما فضل بتجمل وهو الانسب اه

ويعلم وقرن المنازل وذات  
عرق  
(فصل) « والواجب في  
مبدي مزدلفة المحذور فيها  
منحطة من النصف الثاني  
من ليلة النحر بعد الوقوف  
والسنة تقديم النساء  
والضحايا إلى متى بعد  
نصف الليل قبل الزجة  
وأن يبيت الرجال الأقوياء  
إلى الفجر ثم صلوا الصبح  
بها في أول الوقت والأفضل  
أن تكون جماعة ومع  
الامام ثم يقفوا على الشعر  
الحرام أو بقربه بعد صلاة

تقديم ومثل المطر الثلج والبرد فان تركت الصلاة الامامة فيه اجمع الاحرام لم تتعد صلواته قطعاً  
وتختص بخصه اجمع بمن يصلي جماعة يمكن بعيد تأذي بالمطر في طريقه بخلاف من يصلي  
فرادى فلا يجمع ومن يعيش في كن فلا يجمع أيضاً لا تذاذي أو من يانه عند المسجد  
للامام الراتبان يجمع تبعاً للمؤمن وان لم يتأذى بالمطر وليس مثله الجواررون في المسجد  
ولا يشترط وجود المطر في محبته من يته إلى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد  
والحاصل أن الشروط سبعة أحدها أن يوجد المطر عند التحريم بالصلواتين وعند فعله  
من الصلوات الأولى وبينهما وثانها أن يصلي جماعة ولا بد أن لا يتباطأ المؤمنون عن  
الامام بالاحرام فان تباطؤوا ولكن أدر كوا بعد احوالهم مع زمانه في الفاتحة قبل ركوعه  
صحت صلواتهم والا فلا كالامام لعدم الجماعة وثالثها أن تكون الصلاة بمصل بمسجد  
ورابعها أن يتأذى بالمطر في طريقه وخامسها الترتيب وسادسها الولاء وسابعها  
الجمع ففي صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم  
صلى بالمدينة سبعاً جمعة وثماناً جمعة الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من  
غير خوف ولا سفر قال الامام مالك ووافقه السافعي أرى ذلك بعد المطر ولا يجوز الجمع له  
تأخراً لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع فيؤدي إلى إخراج الصلاة عن وقتها من غير عشر  
ثم اعلم أن نسبة الاقتداء أو الاتِّباع أو الامِّم أو الجماعة راجعة على المأموم وان أراد المتابعة  
مطلقاً ولو في أثناء صلواته في غير تلك الأربع أمافيها فحجب هذه النسبة عليه مع الاحرام  
كالامام فلونابع في فعله وله واحد أو سلام بعد استئذان كثير عرفاً للمتابعة ولم يتعدوه النسبة  
أو نكفها بطلت صلواته لانه راعى ما على صلواته غير الارباعية منها متيقن بخلاف ما لو تابع  
في قولي غير سلام أو نابع في فعله ابتغاء من غير استئذان أو بعد استئذان يسيراً وكثيراً للمتابعة  
لكن لو تولى الماء والماء في أثناء صلواته صح مع تكراره ولا يحصل له فضيلة الجماعة  
حتى فيما أدر ك مع الامام على المعتد لانه صر نفسه تابعاً له وان كان مستقلاً فلا ولى  
الاقتصار على ركعتين وبسليم غفرته ذلك الامام وتيجان ادخال نفسه مع الامام في  
أنه اصلاته مكره كذلك فهاهنا غير عشر بخلاف ما اذا كان به كطويل الامام فلا يكره  
ولا يقف نوايه لارتباطه فله ستر لا تغت ففضيلة الجماعة ويجوز الاستغال للجماعة أخرى  
الاقية للجمعة لما لم من إنشاء جمعة أخرى ولو علم الاجران الستار بمنعه من الجماعة  
وكان شعار الجماعة يتوقف على حضوره موم عليه الجهر نفسه بعد دخول الوقت وكذا أن  
علم أنه بمنعه من الجمعة فيجزم عليه إجمار نفسه بعد تأخير هذا أن لم يضطر لذلك والاجاز  
وانتة الامامة أو الجماعة مندوبة للامام في غير ذلك لئلا فصل الجماعة من حين  
وجوده لانه لا يحصل إلا بالابداً يكره صرته النسبة عليه في أنه اصلاته لانه لا يصير تابعاً  
بخلاف المأموم ولا يقطع عنه ما قاما

(فصل) « في الشروط المعتبرة في القدوة (سرور القدوة) بكسر القاف وصحها  
(أحد عشر) حده (أن لا يهتف) أي رأى لا يظن فنانا غالياً بطلان صلاة امامه بجحد  
أو غيره) فلا يصح اقتداء مؤمن بغيره بطلان صلاته كسافعي أفندي بجحد في مس فرجه دون

ملذا اقتصد نظر الظن المأموم بقض المس دون الامام وكيفية من اختلاف في اثنائه من الخفاء  
 أحدهما طاهر والاخر متنجس فتوضأ كل من اثنائه واغتسل أو طهرناه أو غسل ثوبابه  
 فلا يجوز اقتداه أحدهما بالآخر لان كلا نظر نجاسة اثنائه صاحبه فان زاد الاناء الطاهر  
 على الواحد أن كان ثلاثة مع المتنجس وكثر المجتهد وتظهر كل بمأثنه الطاهر بالاجتهاد  
 وام في صلاة صح اقتداه بعضهم ببعض ووجب اعادة ما صلا خلف من تبعت البطلان  
 في صلاته وهو ثاني الامين قال ابن حجر في فتح المجود ووجه تبعت الثاني البطلان ان أحد  
 الانامين نجس فاذا اقتدى بالاول صح لاحتمال طهره حتى في ظن المأموم فلما اقتدى  
 بالثاني ايضا تبعت البطلان فيه لانه مع صحة اقتدائه بالاول صار الثاني غير محتمل الطهر في  
 ظنه انتهى وبأن في ذلك في اكثر من اثنين فلو كانوا خمسة والواقي كذلك ومنها واحد نجس  
 وأم كل في صلاة ولم يظن شأنا من احوال غيره أو ضمن طهارة غيره الا غير اعادة كل منهم باصلاه  
 ما ومات الاخير قال عثمان السويدي في تحفة محبيب فاذا ابتدأ بالصبح اعاد والعشاء  
 الامامهما بعد المغرب فيحرم عليه الاتمسك في العشاء ويحرم عليه الاتمسك في المغرب اه  
 ومثل اختلاف المجتهد في الانامين ما اذا سمع واحدا من اثنين صوتا تنقض الوضوء ولم  
 يعلم أن تروجه من أحدهما بعينه وتناكراه فلما اقتدى بهما وجب اعادة ما صلا خلف  
 الثاني منهما ولو علم اظر ان الامام المحفي مثلا ترك التسليمة أن لم يسكت بعد الاحرام  
 بقدرها فلا يصح اقتدائه به (و) ثانيا (ان لا يعتقد أي المأموم (وجوب قصائنها) أي  
 وجوب اعادة الصلاة (عليه) أي على الامام قال السويدي المراد بالاعتقاد هنا الظن غالبا  
 غالبا وليس المراد به ما اطلع عليه الاصوليون وهو الحزم المطابق للواقع انتهى أي فلا  
 يصح اقتداؤه ممن تزمه الا اعادة تكبير ليرد أو مغمي تعم في محل يغلب فيه وجود الماء أو  
 فاقدا الطهورين لعدم الاعتداد بصلاته وصح الاقتداء بغيره كسحقاضة غير مختيرة ومتميم  
 لا تزمه اعادة وما صح خف ومضطجع ومستلق ولو موميا أو ضي ولو عيدا أو ساس ومستحبر  
 اما لمختبرة فلا يصح اقتدائه غيرها ولو مختبرة بها ابتداء على وجوب الاعادة عليها (و) ثالثا  
 (أن لا يكون مأموما) أي مادام مبتدأ بغيره فلا يصح اقتدائه معتقدا أنه نابع لغيره  
 يلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهوه غيره فلا يجتمع الاقتداء والاستقلال  
 ومثل المأموم المشكوك في مأموميته كأن وجده حلييا بضدان وتردد أهما بالامام فلا  
 يصح اقتدائه واحدهما من غير اجتهاد اما إذا اجتهد فأداه اجتهاده الى أن أحدهما  
 فيه أو متمم دون الآخر صح اقتدائه ووجب الاعادة فان نسين كونه مأموما فلا  
 (و) رابعا (الأنبيا) أي أن لا يكون امام القاري أنبيا فلا يصح اقتدائه به أمكنه التعلم  
 أرلأن مضي عليه زمن وقد بذل فيه وسعه للتعلم فلم يفتح الله عليه شيء علم العاري حاله  
 أم لا لان الامام بجبهة تحمل الزهارة عن المأموم المسوق فاذا لم يجدتها لم يصلح لتحميل  
 قال الشيخ سليمان الخيري فان أسرق جهر به تابعه المأموم ووجب عليه التحش عن حاله  
 بعد السلام فان نسين أنه غير قارئ أعاد وان نسين أنه قارئ ولو بقوله نسي المحرم أو  
 أسررت لكونه جائزا وصداقة المأموم لم يعدون لم يبين حاله لم يعد أيضا انتهى وكذا

الصبح مشتغلان بالاستغفار  
 والدعاء الى زيادة الاسفار  
 ثم توجهوا قبل طلوع  
 الشمس الى منى فيصليون  
 اليها بعد طلوعها والسنة  
 أن يأخذوا الحجج من مزدلفة  
 سبع حصيات لرى جرة  
 العنقة يوم النحر فقطع  
 وبأخذوا من منى لرى  
 امام التشريق ويكره أخذ  
 الحجار من المحل أو من محل  
 نجس فاذا وصلوا منى بعد  
 ارتفاع الشمس يبدؤن  
 برى جرة العنقة قبل كل  
 شيء ثم يلبسون خضر باهم



لا يصح اقتدائه من يحسن سبع آيات يحسن الاقتداء بالذي لا يخطئ ولا يخطئ الا الذي لا يخطئ ولا يخطئ الا الذي لا يخطئ  
 بأى مماثل له في الحرف المحو زعنه وفي محله فيصير لماثلتهما وان لم يتفق في الحرف المأني به  
 كان عجزا عن راء صراط وأبدلها أحدهما فغنى والآخر لا ما لا يجوز أحدهما عن راء  
 غيره والآخر عن راء صراط أو أحدهما عن الآخر ولا يجوز عن السين مثلا فلا يصح اقتدائه  
 أحدهما بالآخر (و) خامسها (أن لا تقدم) أى المتقدم (عليه) أى على الامام (في  
 الموقف) أى في المكان الذي وقف عليه أى أن لا يتقدم المتقدم بجميع ما اعتمد عليه  
 على جزء مما اعتمد عليه الامام فبقينا فلما اعتمد على عقبه وقدم أحدهما لم يضر كوالا اعتمد على  
 المؤخرة دون المقدمة والعبرة في الثابت بعقبه وهما مؤخر قدمه وان تقدمت أصابعه لم  
 يعتمد عليها وفي الاعتدال به وفي المجمع بجنبه وفي المستقيم برأسه ان اعتمد عليه والا فاع  
 اعتمد عليه من الظاهر وغيره وفي المقطوع عن رجليه مما اعتمد عليه كخشبته اعتمد عليها وفي  
 المصوب بالكف وفي المعلق بجبل عنقه هذا اذا كان المصوب أو المعلق هو المأموم فقط  
 دون الامام اما اذا كانا مصوبين أو معلقين أو الامام فقط فلا يصح الاقتداء به لانه تلزمه  
 لا إعادة فان تقدم عليه في ذلك بطلت صلاته الا في صلاة نية الخوف ولو شك هل هو  
 متقدم أم لا كان في ظلة محف صلاته مطلقا سواء جاء من قدام الامام أو من خلفه  
 لان الاصل عدم المقدس خلافا لمن فصل فقال ان كان قد جاء من خلفه فصلاته صحيحة  
 والا فاطلة لان الاصل تقدمه ولا يضر في صحة الاقتداء مساواة له لمامه لكانها مكرهه  
 وقوة لفصلية الجماعة فيندب أن يتأخر عنه قدر ثلاثة أذرع فاقرا استعمالا للادب  
 وللاتباع فان زاد على ثلاثة أذرع فاته فضيلة الجماعة وان وقف ذكر لم يحضر غيره عن  
 بينه وان تأخر عنه قليلا ظاهر الرتبة الامام على رتبة المأموم فان جاز أكثر وقف عن  
 بشاره ان امكن ولا أتم خلفه ثم عدوا حواجه يتقدم الامام أو يتأخران في المسئلة الاولى  
 أو يتأخرن هو على اليمين في الثانية في حانة النيام لا في غيره وهو افضل فلو وقف ذلك  
 المذكور عن يسار الامام أخذ الامام برأسه وأقامه عن يمينه ومثل ذلك ما لو فعل أحدهما  
 المتقدمين خلاف السنة استحب للامام ارشاده اليه أيده أو غير هان وثق منه بالامثال  
 والمأموم مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة النهل القليل ولا فرق  
 بين الجاهل وغيره ولو حضر ذكران ابتداء معا أو مرتين اصطفا خلفه وكذا اذا حضرت  
 امرأة أو النساء ولو جاء ذكر أو امرأة قام الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر أو ذكران والمرأة  
 اصطفا خلفه والمرأة خلفهما أو ذكر أو امرأة وخفى وقف الذكر عن يمينه والخفى خلفهما  
 والمرأة خلف الخفى ويسن أن يقف فيما اذا كثرت اصناف المأمومين خلف الامام الرجال  
 صفاتهم الصبيان صفاتنا بعد كمال صف الرجال هذا ان لم يسبق الصبيان الى الصف  
 الاول فان سبقوا اليه فهم أحق به من الرجال لانهم من الجنس بخلاف الخفاني والنساء ثم  
 بعد الصبيان النساء وان لم يكمل صفهم وان تقف نديا مامتين وسطهن فلو أمهن غير امرأة  
 قدم عليهن وكأمرأة عاراة بصراء في ضوء فيقف امامهم ويقفون صفوا واحدا ان  
 امكن لتلا ينظر بعضهم عورة بعض فان كانوا عجميا أو في ظلة تقدم الامام عليهم ويكره

أو هذا يا هم ثم يحلفون  
 أو يقصرون وبعد خط  
 أمة منهم واستقرارهم عنى  
 يتوجهون الى مكة  
 فيطوفون طواف الافاضة  
 ثم يرجعون الى منى في صلوات  
 الظهر بها في أول الوقت  
 ويبيتون فيها الى أيام  
 التشريق وهذا البيت  
 واجب كما سبق وأقله  
 المحضوري عن معظم كل ليلة  
 من هذه الليالي والافضل  
 مبيت كل ليلة فيهما  
 ويسقط هذا البيت ومبيت  
 مزدلفة على المحدثين

لأمام وقوفه منفردا عن الصف الذي من جنسه بل يدخل الصف أن وجد سعة ولو بلا  
 خلل بأن يكون بحيث لو دخل بينهم لوسعهم والا حرم ثم بعد إتمامه جوف القيام شخصيا  
 من الصف لصنافه مع وسن للحرور معوافته فقف معه صفا للآل فضل  
 المعافاة على البر والتقوى ويحرم التجرد للاحرام لانه يصير الحرور منفردا (و) سادسها  
 (أن يعلم) أي أو يظن (استقالات امامه) ليتمكن من متابعتها كثرته له وألبعض الصف  
 أو سماع صوته أو صوت مبلغ سواء كان يصلي أولا ولوصيدا أو فاسقا وقع في قلبه صدقة على  
 العتد وقال ابن حجر ويشترط كون المبلغ عدل رواية لأن غيره لا يجوز الاعتماد عليه انتهى  
 ومثل ذلك هداية غيره فلو لم يعلم به حاله نظر فإن أتى الامام بركنين فعلمين قبل العلم به  
 بأن ركع واعتدل وهوى الى السجود بطلت صلاة المأموم والالم تبطل \* (فائدة) \* قال  
 الاستوى رجل يجوز كونه اماما اماما موما وهو الاصح يصح أن يكون اماما  
 لاستقلاله فانه لا موما اذا لطريق الى العلم بانقالات الامام الا أن يكون بجنبه ثقة  
 يعرفه بلبان يسه (و) سابعها (أن يجتمع في مسجد) فيشترط أن يمكن الاستطراق  
 عادة الى الامام ولو بازور أو انعطاف أي انحراف عن القبلة واستدبار لها فلا يضر ذلك  
 في المسجد وان بعدت المسافة وحالت ابنة نافذة السه ولوردت أبوابها أو اغاقت بأن لم  
 تسهر في الابتداء ولو سهرت في الانتهاء فلا يضر على العتد ومثل ذلك زوال السلم الدكة  
 لمن يصلي عليها لانه كله معنى للصلاة فاجتمعون فيه مجتمعون لا قامة الجماعة مؤدون  
 لشعرها فان حالت ابنة غير نافذة ضرر وان لم يمنع الرؤية فيضرب الشباك وكذلك تسخير  
 الابواب في الابتداء وزوال السلم الدكة كذلك لانه لا يبعدنا مع لها حينئذ مسجدنا  
 واحدا والدكة يقع الدال على وزن قصعة هي المكان المرتفع يحس عليه والمساجد  
 المتلاصقة المتنافذة بأن كان يقع بعضها الى بعض كالمسجد الواحد وان انفرد كل منهما  
 امام وجباعة ولا يضر كون أحدهما أعلى من الآخر كأن كان أحدهما في سطح المسجد  
 أو منارته ولا يترق سرده أو يترفيه لانه كله معنى للصلاة ثم يكره ارتقاه على امامه  
 وعكسه محبت أمكن وقوفهم أعني مستويا للحاجة كتسلخ فلا يكره والدراب المكان  
 الضيق يدخل فيه (أو) يجتمعنا (في ثلاثمائة ذراع) بذراع لا دمي (تقريبا) أخذنا من  
 عرف الناس فانهم يعدونهم في ذلك مجتمعين فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع وهذه المسئلة  
 في غير المسجد هي أربع صور لانهم إما أن يكونوا في فضاء وإما أن يكونوا في بناء وإما أن  
 يكون الامام في فضاء والمأموم في بناء وإما العكس فاعتبار تلك المسافة هو بين الامام  
 والمأموم أو بين كل صفتين أو بين كل شخصين ممن ائتم بالامام خلفه أو بجانبه ولو كان  
 أحدهما بمسجد والآخر خارجا رجه فتعتبر المسافة بينهما من طرف المسجد الذي يلي من  
 بخارجه لانه محل الصلاة لا من آخر صف ولا من موقف الامام ويشترط هذا أن يمكن  
 الوصول الى الامام من غير ازورار وانعطاف بخلافه ففي مسألة المسجد ويضر هنا  
 الساب المردود في الابتداء بخلافه في الانتهاء فانه لا يضر لانه يتعرق الدوام لا يتعرق في  
 الابتداء ويضره أيضا الباب المغلوق ابتداء وردا أعني العتد أما الباب المفتوح فيجوز

كالعادة وأهل السقاية  
 \* (فصل) \* وشروط الرمي  
 أن يكون باليد أن يرمى  
 على الرمي بها وأن يكون  
 بالبحر ولو باقونا وبحرا  
 خديدا وان يسمى رميا  
 وان يقصده المرمى وان  
 يقع فيه بقوة الرمي يقينا  
 وان يكون سبع رميات  
 يقينا الى كل جرة ولو حصا  
 واحدة وان يبدأ في أيام  
 التشرى بالبحر التي من  
 جهة عرفة ثم بالوسطى  
 ويختم بحجرة العقبة وان  
 يكون بعد دخول وقت

اقتداء الواقف بحداء الامام والصف المتصل به وكذا من خلفه وان حبل بينه وبين الامام  
ويكون ذلك الواقف في حدائه رابطة بينهم وبين الامام وهو في حقهم كالامام فلا يجوز  
تقدمهم عليه كالأب يجوز تقدمهم على الامام بخلاف اقتداء من عدل عن محازاته فلا يجوز  
للمحافل بينه وبين الامام الا اذا وقف واحد حذاءه عن ذنبي ذلك المحفل ولا يضرب في جميع  
ما ذكره فخل الشارح ولو كثر طروقه والنهر الكبير وان اوجح الى ساحة والنار والبحر  
بين سفينتين لان هذه لا تعد المحلولة فلا يسمى واحدا منها احاثلا (و) فانها (ان بنوى  
القدوة) كان يقول مقتديا (او اتباعه) كان يقول جاعة وان صلحت يذبح للامام ايضا  
او الاتمسك كان يقول مؤتمنا او الامومة كان يقول مأموما (و) تاسعها (ان يتوافق  
تقدم صلاتهما) أي يجمعها الواضحة في الافعال الظاهرة وان اختلفا عدد اذلا يصح  
الاقتداء مع اختلافه ككتوبة خالف كسوف وبالعكس لتعذر التابعة ولا يضرب اختلاف  
نسبة الامام والمأموم لعدم فسخ الخالفة قسمها فيصحب اقتداء المفترض بالتفريق المأدب  
بأنماضي وفي طولية بقصره كظهور بضع وبالعكس لكنه مكروه ومع ذلك يحصل فسيلة  
الجماعة قال السويدي والكراهة لا تنفي الفضيلة والثواب لاختلاف المحبة بل المحرمة  
لا تنفي الفضيلة كالصلاة في أرض مغمى وبه قال كان الامام يصلي الصبح والمغرب  
والمأموم يصلي الظهر أو نحوه فبني المأموم صلاته بعد سلام امامه والافضل متابعتها  
في قنوت الصبح ونسبها في المغرب وان لم يزم على ذلك طول الاعتدال بالنسبة  
وجلسة الاستراحة بالتشهد لانه لا جليل المدة فاعتذر بولده فراقه بالنسبة اذا اشتغل  
الامام بهما مراعاة لتقدم صلاته والمقارنة هذه الغنر فلا يفوت بها فضيلة الجماعة وان  
كان الامام يصلي الظهر أو نحوه والمأموم يصلي الصبح أو المغرب فاذن ما توافقا فيه  
فارقته بالنسبة جواز في الصبح وجوبا في المغرب والافضل انتظاره في صبح لمسلم معه  
وانما لم يجب نسبة المفارقة لجواز المنسبة الصلاة ومحل افضلية الانتظار ان كان الامام  
تشهد في المجلس الاول والابان قام لا تشهد فارقته حتما لانه يحدث جلوس تشهد  
لم يفعله الامام وكذا اذا جلس ولم تشهد لان جلوسه من غير تشهد كلا جلوس فحينئذ  
يجب مفارقتها ومحل الانتظار في الصبح ان لم يحض نوج الوقت قبل تحلل امامه والا  
فالاولى عدمه واذا انتظره اطال الداء ندبا بعد تشهد ولا يكثر الزل تشهد فلو لم يحفظ  
الادعاء قصيرا كزوجه لان الصلاة لا سكوت فيها وانما لم يكثر الزل تشهد وجا من خلاف  
من ابطال الصلاة بتكرار الركن القوي وأما في المغرب فليس له انتظار لانه يحدث  
جلوسا لم يفعله الامام وان فعل جلوس الاستراحة فانه صدق عليه انه لم يفعل جلوس  
التشهد الاول لان جلسة الاستراحة غير مطلوبة ويجوز له انتظاره في السجود الثاني  
انتهى قول السويدي ملخصا فلا فتن بتطويله لانه انما يطول ما كان فيه الامام كالجلس  
الامام للتشهد الاول وأتى بحضه ثم ترك ما بقه فيجوز للمأموم كماله لانه حينئذ كالقنوت  
فان اتبانه حائر للمأموم وان تركه امامه لان امامه قنوت بالاعتدال وانما هو طول ما كان  
فيه الامام كما اذا ما بن جبري فتح المجاود (و) عاشرها (ان لا يخرج له في سنة فاحتمل الخالفة)

الرمي ويدخل وقت رمي  
جبرة العفة يوم النحر  
ما تصاف لثمة وأيام  
التشرى لا يدخل وقت  
رميها الا بدخول وقت  
الظهر ويبقى وقت الرمي  
كله اداء الى غروب الشمس  
انما أيام التشرى في قناته  
رمي يوم من الأيام التي فيه في  
قبتها ليلا أو نهارا لكنه  
يقدم رمي اليوم الفات  
على رمي المحاضر ويدخل  
وقت المحلق وعلو ف  
الافاضة بنصف ليلة النحر  
ويستمر الى آخر العصر

أى قبح الخالفة فيها كسبعة تلاوة فيجب الموافقة فيها فعلا وتركها كمنعوه وهو  
 فيجب فيه الموافقة فعلا لا تركا بل بسنن للأموم فعله إذا تركه امامه وكالتسبيل الأول  
 فثبت فيه الموافقة تركا لا فعلا بل يجوز للأموم إذا فعله الإمام أن يتركه ويقوم عامدا  
 ولكن بسنن له الامودان كان قيامه عمدا ما لم يقم الإمام فان كان سهوا وجب العود عليه  
 لتابعه امامه ومثل هذا اذا ظن المسبوق سلام الإمام فقام ثم تبين انه لم يسلم زمة العود  
 ولو بغير سلام الإمام وليس له أن ينوي المارقة والفرق بين العامد والناسي أن العامد  
 مقوت على نفسه تلك الفضيلة بتعمده وان التامى قيامه غير معتده فهو كالعدم ففرق  
 بين هذا وبين ما لو ركع قبل امامه ناسيا فانه يخبر بين العود والاستظار فثبت الخالفة في  
 قيامه ناسيا دون ركوعه بخلاف ما لو ركع قبل الإمام عامدا فانه بسنن له العود وأما الغنوت  
 فلا يجب الموافقة فيه لا فعلا ولا تركا فإذا فعله الإمام جاز للأموم أن يتركه وسجد عامدا  
 وإذا تركه الإمام سنن للأموم فعله إذا أدركه في المسجد الأول وحار مع الكراهة أن أدركه  
 في المجلس بن السجدة فان كان لا يدركه الا بعد هوى الإمام للسجدة الثانية وجب  
 تركه ان لم ينو المارقة فان أنى به عامدا عالما بطلت صلاته بمجرد الخلف لانه قد المفضل  
 وشرع فيه قبل أن يهوى الإمام وإذا تركه فلا سجود عليه لتحمل الإمام له عنه وان لم  
 يطلب الغنوت منه وله فراقه بالنسبة ليقب تحصيل السنة وهو فراق بعذر فلا يكره لكن  
 عدم المارقة أفضل ومثل هذا الواقتدي بمن يصلي سنة الصبح فلا يسجد تركه لانه  
 لا خلل في صلاته حتى في اعتقاد الأموم لأن الإمام يحمله عنه بخلاف ما لو ترك الغنوت  
 تبع امامه المحسني فيسجد ندبا لسهو وكذا لو تركه امامه المذكور وأتى هوبه لأن سهو  
 الإمام ينطق بالأموم لأن في صلاة الإمام غلظا نظرا لاعتقاد الأموم وأما السنة التي  
 لا تقبش الخالفة فيها كجلسة الاستراحة فلا ينص الا نأنا بل ينسب للأموم أن يأتي بها  
 وان تركه الإمام وإذا فعلها الإمام لا يلزم للأموم موافقته في الدوام وأما في الابتداء  
 فيجب موافقته بأن اقتدى بالإمام وهو جالس للاستراحة فزومه موافقته فيه بخلاف  
 ما إذا اقتدى به في غير جلوس الاستراحة كالنهوض فلا يلزمه موافقته فيه لعدم فسخ  
 الخالفة (و) حادى عشرها (أن يتابعه) بأن يتأخر تحريمه عن جميع تحريم امامه وان لا  
 يسبقه بركتين فليس عامدا عالما وان لا يتأخر عنه بما يلاذ به فان قارنه في التحريم ولو  
 شكاه (فاثمة) قال المادني اعلم أن المارقة على خمسة أقسام حرام مطلقة أى مانعة  
 من الانقاد وهي المارقة في تكبيره لأحرام ومنه ودية وهي المارقة في التأمين ومكرهه  
 مقوته لفضيلة الجماعة مع العمود وهي المارقة في الافال والسلام ومباحة وهي المارقة  
 فيما عدا ذلك واجبة فيما لو لم يقرأ الفاتحة مع الإمام لم يدركه (فرع) ولو نوى  
 الفدوة منفردا في أثناء صلاته جاز مع الكراهة وتبعه وجوب فيما هو فيه ولو ركن حصر  
 كالاعتدال للإمام ولو في ركن طويل كالقيام أو كان أحدهما قائما والآخر قاعدا  
 لو اقتدى من في التشهد الأخيرين في القيام مثلا لم يحز له من بعده بل ينتظر وجوبا بالسيا  
 معه وهو أفضل فله فراقه وهو فراق بعذر ولا تنزل انه أحدث جلوسا لم يجده الإمام

وبدخل وقتنا في القضية  
 والهدى الذي ساقه المحرم  
 ما لجح إلى المحرم إذا طلعت  
 الشمس يوم النحر ومضى  
 قدر صلاة العبد وخطبته  
 ويستمر إلى آخر أيام التشريق  
 ومن سن الرمي أن يكون  
 بالسبل البني وأن يكون  
 المحصى قدر السبل أو أن  
 يفعله وأن يكون كل  
 حصاة وأن يستقبل القبلة  
 حال الرمي أيام التشريق  
 وأن يدعو الله تعالى  
 مستقبل القبلة بعد رمي  
 الجمر الأولى والثانية

لأن الحذور أحدا أنه بعدئذ الاقتداء لا دواعيه كما هنا أو اقتدى من في السجدة الأخيرة  
بعد الطمأنينة بمن في القيام أيضا لم يحزله رفع رأسه من السجود بل ينتظر فيه أن لم ينو  
المقارنة فإن كان قبل الطمأنينة قام إليه وكل ما فعله المأموم مع الإمام مما فعله قبله غير  
محسوب له كان ركع معه بعد أن ركع قبل الاقتداء به وإن فعل الثاني للتابعة ثم أعلم أن  
ما يلزم المأموم المتابعة فيه بالتسليم بما أدركه مع إمامه وإن لم يحسب له تسعة أشياء  
أحدها الاعتدال ولو كان الإمام في قنوت وثانها وثالثها السجود وإن واربعا الجلوس  
بينهما وخامسا الجلوس للاستراحة وسادسا وسابعها الجلوس للتهنيد وثامنها  
سجود السهو وتاسعا سجود التلاوة أي إذا اقتدى به فيه لم يمتعه متابعه ويجب أيضا على  
القادس الاتمام إذا اقتدى بعم ولو حفظه ولا يلزم المأموم المتابعة في ألفاظ التشهدين  
والقنوت لأن الواجب المتابعة في الأفعال لا الأقوال لكن يسقط له التسعة فيها حتى لو كان  
مسبوقا بالسنة أن يأتي بجميع ألفاظ التشهد من الواجب والمننون وكذا أسن التسعة  
أيضا في التسيحات والتكبيرات نعم إذا كان الإمام في أحد التشهدين أو في السجود مثلا  
ونوى المأموم في هذه الحالة تكبيرا لأحرام فلا يحتاج إذا انتقل إمامه في ذلك أن يكبر  
ينقل ساكنا لأن ذلك ليس للتابعة ولا بما يحسب للمأموم بخلاف ما بعد ما أدركه فيه فكير  
للاقتداء به وإن لم يحسب له المتابعة فلا إمام فيه وبخلاف الركوع فإنه إن أدركه فيه  
يكبر للانقضاء إليه وإن لم يتابعه حال الانتقال لأنه محسوب له وأعلم أن الذي يسقط عن  
المأموم بالتسليم تسعة أشياء أحدها القيام وثانها القراءة إذا أدركه في الركوع وثالثها  
السورة في الصلاة التي جهر الإمام فيها ولو سرية فبالعبارة بالمقول لا بالمشروع وذلك إذا  
سمعها من الإمام فإن لم يسمعها الصم أو بعد أو سماع صوت لم يفهمه أو أفسد أو روى في جهرة  
لم يسقط عنه واربعا الجهر في الصلاة الجهر به فلا يجهر لأنه رعا وشوش على الإمام أو  
غيره وخامسا وسادسا التشهد الأول والجلوس له إذا أتركها الإمام عمدا أو سهوا  
فتركها المأموم تعالى وجوبا لأنها مما تقتضيه فيه المخالفة وبغيره فإن القنوت بأن  
الإمام والمأموم فيه اشتراك في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وأما فيها فهو منفرد بالجلوس  
والقول والجلوس الإمام للاستراحة لأن جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة وسابعها  
القنوت إذا سمعه إذا السنة فيه أن يؤمن في الدعاء ويسكت أو يوافق في الشاء أو يقول  
أشهد أو صدقت وبررت ولا يطل به الصلاة على المعتمد ويتفرغ الخطاب ههنا لا مطلوب  
لوجود الرابطة بخلافه في اجابة المصلى للأذن فإنه لا يفتقر لعدم طلبه وعدم الرابطة ومن  
الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت بلفظ الخبر كصلى الله على سيدنا محمد  
لأن المراد الدعاء فيؤمن فيها وكذلك من أوله إلى لفظ قضيت وما بين ذلك كله تناء فيوافق  
فيه أو يسكت أو يقول مأم

\*(فصل) طواف الوداع  
واجب على كل من سافر  
من مكة إلى وطنه أو إلى  
مسافة القهر أو إلى محل  
يريد أن يقيم فيه أربعة  
أيام فصاح ويجب تركه  
دم على غير العذر ويجب  
السفر عنه فورًا إن تأخر  
بعده فمنايس ركعتين  
فطل وداعه الآن تأخر  
الدعاء بعد ركعتيه وعند  
شرب زمزم وفي التأخر أو  
تأخر اشغل السفر كراه  
الزاد وشال حال فلا يطل  
وإن طال التأخر لذلك

\*(فصل) في بيان الصور الممكنة في القدوة (صور القدوة) الممكنة من حيث هي  
(تسع تصح في خمس) أحدها (قدوة رجل برجل) ثانيا (قدوة امرأة برجل) ثالثا  
(قدوة حتى برجل) رابعا (قدوة امرأة بنحيتي) خامسا (قدوة امرأة امرأة) وتبطل

في أربع) الأول (قدوة رجل بامرأة) فلا يصح اقتداؤه بها لأن شرط الاقتداء أن لا يكون  
 الامام انقص من المأموم بالآثورة أو المحتومة لخبر ابن ماجة لا تؤمن امرأة رجلا (و) الثاني  
 (قدوة رجل بخنثي) فلا يصح اقتداؤه به لنقص الامام عن المأموم (و) الثالث (قدوة  
 خنثي بامرأة) فلا يصح اقتداؤه بها لذلك ولأن المرأة لا تصح امامتها الا لثلهما بقينا لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة (و) الرابع (قدوة خنثي بخنثي) فلا يصح  
 اقتداؤه بمثله بل يصح لدونه بقينا لجواز كون المأموم رجلا والامام أثنى وصح مع  
 الكراهة اقتداء رجل بخنثي انقصت ذكوريته واقتداء خنثي انقصت أنوثته باثني قال  
 ابن حجر في فتح الجواد فالحنثي المقتدى بامرأة يحتمل ذكوريته والمقتدى به الرجل  
 يحتمل أنوثته وفي الحنثي بالخنثي يحتمل أنوثته لا امام وذكوريته المأموم اما اقتداء المرأة  
 بالكل واقتداء الخنثي بالرجل بالرجل فصح لا محذور اهـ \* (قائده) \* قال أبو بكر  
 ابن عبد الرحمن السبتي الخنثي هو الذي له ذكر الرجل وفسرج النساء فلا يخلو من كونه  
 رجلا وامرأة فيعرف حاله بأشياء أحدها البول فإن كان يبول من الذكر فهو رجل  
 وان كان يبول من الفرج فهو أثنى وان كان يبول منهما جعل على الدوام وقال الامام  
 ابن الصايغ والجاهلي يعتبر السابق منهما فان لم يكن فيعتبر متأخرا انقطاعه فان استويا  
 فهل يعتبر بالاكثر قدرا فيه قولان لا يصح لا يعتبر الثاني المني والميض والمجمل فان  
 أمنى من الذكر فرجل وان أمنى من الفرج أو حاض فامرأة وان أمنى من الذكر وحاض  
 من الفرج فمشكل المولود وولد فهو امرأة بقينا وهي دالة مقدمة على سائر  
 الدلائل لانها يقين ولو بال من الذكر وحاض من الفرج فهل يعتبر بالمال أو بتعارضان  
 وسقطان وسبق الاشكال وجهان أظهرهما الثاني أنه مشكل الثالث الرجوع  
 إلى قوله بعد البلوغ وبمثل عا ميل طبعه اله ان لم يعرف حاله فان قال أميل إلى  
 النساء فهو رجل وان قال أميل إلى الرجال فهو امرأة في أخبار بذلك حكاه ولا يقبل  
 رجوعه عنه بعده الا اذا أخبر أنه رجل ثم ولد ولد اختلفت فيه عن أنه امرأة فنقص  
 ما مضى من الحكم بذكوريته امانتات العسة ونحوه أنتدى وعددا الاضلاع فلا  
 اعتبارها على الاصح اهـ وقال محمد بسط آثار دين والحنثي المشرك قسمان قسم لهالة  
 الرجال أي من الذكر والبضتين وآلة النساء جميعا وقسم له ذكورية يخرج منها الرجل لا تنسب  
 آلة من الاثنين وهذا الثاني مشكل لا يتضح مادام صليما فاذا بلغ يمكن اضاخه  
 والاول قد يتضح وان كان صليما وقد لا يتضح اهـ \* (فرع) \* قال النووي ويكون في البئر  
 فقد حاض في جماعة قالوا ان عندهم بكرة ليس لها فرج أثنى ولا ذكر الثور وانما لها عند  
 ضرعها تنب يخرج منه البول وسألو عن جواز النخبة بها فقات تجزي لا بد ذكر  
 أو أثنى وكلها مجزى لانه ليس فيه ما ينقص الجمع واقتداهم بذلك  
 \* (فصل) \* في شروط جواز جمع التقديم (شروط جمع التقديم) سفر ومطر (أربعة)  
 أحدها (السداة بالاولى) لأن الوقت لها والثانية تتبع فلو صلى العصر قبل الظهر  
 العشاء قبل المغرب لم يصح لان التابع لا يتقدم عن متبوعه وله إعادة لا وفي بعد الثانية

ومثل ذلك ما لو قامت  
 صلاة الجماعة بالفعل بعد  
 فراغه فصلي معهم  
 وانصرف فوراً والسنة  
 بغير كعبته أن يأتي الملتزم  
 ويلصق به بطنه وصدرة  
 ويسطر يديه عليه ويضع  
 خده الايمن أوجهته عليه  
 ويلدعوا أحبا والافضل  
 أن يكون بالواو دعه صلى  
 الله عليه وسلم ثم يشرب من  
 ماء زمزم وينضلع منه ثم  
 يعود إلى الحجر ويستلمه  
 ويقله ويصير عليه ثلاثا  
 ثلاثا ثم ينصرف تأقاه

ان أراد الجمع (و) ثانيها (نية الجمع فيها) أي في الصلاة الاولى قبل التحلل منها التخيير التقديم  
 المشروع عن التقديم سهوا وعسأ كان بقول نوبت أصلي فرض الظهر مجموعا بالعصر  
 (و) ثالثها (الموالات بينهما) أي بين الصلاتين قال السيد يوسف الزبدي في ارشاد  
 الانام بان لا يفصل بينهما طويلا وذلك بقدر ركعتين بأقل تجزئ فان احتل شرط من  
 هذه الثلاثة صلى الثانية في وقتها وهذه الشروط الثلاثة متحدة في جمع التأخير انتهى  
 (و) رابعها (دوام العذر) أي بقاء السفر الى الاحرام بالثانية فلو أقام في أمتهان فلا  
 يشترط دوامه الى تمامها فلو أقام قبل عقد الثانية فراجع وان سافر عقب الاقامة لزال  
 السبب وهو السفر فتعين تأخير الصلاة الى وقتها وانما يشترط بقاء السفر ليقارن العذر  
 الجمع وان لم يقارن عقد الاولى كالمشروع في الظهر فلا بالبلد وهو سنة فمادت السفينة  
 فنوى الجمع في أمتهان الصلاة الاولى فيصير وكذا يشترط بقاء وقت الاولى الى عقد الثانية  
 وان خرج في أمتهان ويشترط أيضا صحة الاولى فيصير أو قلنا فجميع فاقد الطهورين والتيمم  
 ولو لم يحل فلب فيه وجود المانع للمعتمد وكذا المستحاضة وأما المتخيرة فلا تصح تقديمها  
 لاستقاء صحة الاولى فيصير أو قلنا لا احتمال وقوعها في الحيض وأما الجمع للطرفين بشرط وجود  
 المطر في أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الاولى ولا يضرك انقطاعه في أمتهان الاولى  
 أو الثانية أو بعدهما

\* (فصل) في شروط جواز جمع التأخير (شروط جمع التأخير اثنتان) أحدهما (نية  
 التأخير وفدق من وقت الصلاة (الاولى ما سبها) أي نامة أن أراد إتمامها ومرة صورة  
 أن أراد قصرها كان بقول إذا أراد تأخير الظهر الى العصر فوبت تأخير الظهر الى  
 العصر لاجع بينهما وإذا أراد تأخير المغرب الى العشاء فيقول فوبت تأخير المغرب الى  
 العشاء (و) ثانيهما (دوام العذر) وهو السفر (الى تمام الصلاة الثانية) فلو أقام  
 قبل تمامها وقت الاولى قضاء سواء تقدمها على الثانية أو أخرها عنها لانها تابعة للثانية  
 في الاداء للعذر وقد زال فسل تمامها \* (تنبيه) اعلم أن ترك الجمع أفضل للخلاف  
 من أي حنفية حيث منعه ولا أن فيه أخلافاً أحد الوثنين عن وظيفة وسنني هذه الحاج  
 يعرفه ومزادة فمن اذا جمع صلى جماعة أو ثلاثة أو اثنان أو كشف عورة فراجع  
 أفضل وكذلك من وجد من نفسه كرهته أو شك في جوازه أو كان ممن يقتدي به ونحو  
 ذلك وأما من خاف موت الوقوف أو خوف استمعة أو أسير أو ترك الجمع فيجب عليه ذلك  
 الجمع حينئذ كما قاله الزبدي \* (فرع) قال الشارقي وينبغي الجمع بمرض ووجع  
 وهو الطين الرقيق وظلمة على المعتمد وقال الزبدي واختبر جوازها بالمرض تقدمها  
 وتأخيرها ورأي الارقي به وضبط جمع المتأخرين المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل  
 فرض في وقته كمسكة المطر بحيث يبيل ثيابه وقال آخرون لا بد من منسقة ظاهرة زائدة على  
 ذلك بحيث تخرج المحلوس في الفريضة وهو الوجه \* (خاتمة) ذكر في فسخ المعين بقلا  
 من تخفة المحتاج ان من أدى عبادة مختلفة في صحتها من غير تقليد القائل بها لم يأتها  
 لان اقتداءه بها يجب

وجهه مستدبر البيت اذا  
 تخرج من المسجد لأعلى  
 ظهره ويخرج من باب  
 الوداع ويكره أن يقف على  
 باب المسجد عند تروجه  
 \* (فصل) \* والجمرات  
 بالاحرام سبعة (الاول)  
 اللبس عند التيمم على  
 الذكر ستر رأسه ولبس  
 الحصى في أي عضو من  
 أعضائه ويجرم على الأنثى  
 ستر وجهها ولبس الفدية  
 في يدها وتجب به الفدية  
 (الثاني) الدهن لشي من  
 شعر الرأس أو من شعور

\* (فصل) في شروط القصر (شروط القصر سبعة) بل أحد عشر أحدها (أن يكون سفره مرحلتين) أي يقبض ولو قطع هذه المسافة في لحظة واحدة، ومن أهل الحنظلة سواء قطعها في بر أو بحر وهما يسيران لا يقال أي الحيوانات المثقلة بالاحمال مسيرة يومين معتدلين أوليتين كذلك أو يوم وليلة ولو غير معتدلين مع اعتبار الخط أي النزول والترحال أي السير والاكل والشرب وغير ذلك على العادة الغالبة وقد رها على الشهر المسمى بثمانين وعشرين ساعة ونصف (و) ثانیها (أن يكون) أي سفره (مداماً) أي في ظنه وإن لم يكن مداماً في الواقع كما يقع لبعض الأمراء أنه يرسل مكرهه وباقه قتل إنسان غلباً أو نهب لدية ولم يعلم من معه المكيوب بذلك فتعسر لأن سفره مداماً في ظنه وكذا لو نزع جمعة معينة تبعاً لمصلحة ولا يعلم بسفره وأتراد بالمدام ما قابل الحرام فيشمل الواجب كسفر حج والتمديد بزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وأكثره كسفر التجارة في أكفان الموتى أو مغفراً وكذا مع واحد فقط لكن الكراهة في هذا أخف من الكراهة للنفرد نعم إن كان أنسه بالله تعالى بحث مدارأنه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر وكذا لو دعت حاجة إلى البعد أو الأفراد عن الرفقة إلى حد لا يلحقه قهراً والمباح المستوى الطرفين كسفر التجارة في غير ذلك فلا قصر للعاصي بسفره ولو صورة كالمهرب العاصي من وليه فلا ينصر لأن سفره من جنس سفر المعصية للنع منه شرعاً ومن سفر المعصية أن يتعب نفسه أو دابته بالركض بلا عرض شرعي وكذا السفر لجر رؤية البلاد لأنها ليست بغرض صحيح ثم اعلم أن المسافر العاصي ثلاثة أقسام الأول عاص بالسفر وان قصد به المعصية وغسرها كان قصده قطع الطريق وزيارة أهله فهذا إن تاب فأول سفره محل توبته فإن كان الذي طويلاً في الرخصة التي بشرط فيها طول السفر كالقصر والجمع أو قصره في الرخصة التي لا بشرط فيها ذلك كالكل المنة ترخص وإن كان الذي قصره في الرخصة التي بشرط فيها طول السفر لم يترخص والثاني عاص في السفر كنز في أو شرب حراماً وهو قاصد الحج مثلاً فلا يتبع عليه الترخص والثالث عاص بالسفر في السفر كأن أنشأ طاعة ثم قلبه معصية فإن تاب ترخص مطلقاً وإن كان الباقي قصر ولو كان المسافر كافراً لم يسلّم في أثناء الطريق ترخص وإن كان الذي دون مائة الف قصر لأن سفره ليس بسبب معصية وإن كان عاصياً بالكفر (و) ثالثها (أن لا يجوز) أي قصر المسافر على ما هو عليه من أصله أو في الصلاة التي نواها لا مرخص عرض له وكما جاهد أنه كور من ظن الرباعية ركعتين فنواها في السفر كذلك فلا تمتد صلاته في صورتين بـالاختلاف في الأولى وإن قرب أسلامه لتلاعبه ومثلها الثانية لتغير بطله إذ لا يعتد أحد بجعل مثل ذلك وسلم من عدم انقضاء ما كانه بعددها مقصورة وهو كذلك على المعتد (و) رابعها (أنه القصر) منها ما لو نوى الظهور مثلاً ركعتين سواء نوى ترخصاً أو أطلق ما لو نوى ركعتين مع عدم الترخص فإن صلاته تبطل لتلاعبه ومنها ما لو قال أؤدي صلاة السفر فلو نوى الاتمام وأطلق أم لأنه المنوي في الأولى والأصل في الثانية ومنها أن يقول توبت أصل الظهر مقصورة قال الزبيدي ولو نوى القصر خلفه سافر ثم صحح لأنه من أهل القصر في الجملة حيث جهل حاله

الوجه عند ولورأس شعرة  
واحدة أي دهن وتجب  
به الغلبة أيضاً (الثالث)  
التطيب عند أي أي جزء  
من ظاهر البدن أو باطنه  
أو في شيء من المدوس بأي  
نوع من الأنواع التي قصد  
منها إزالة رائحتها الطيبة  
كالمسك والزعفران والورد  
وتجب به الغلبة أيضاً  
(الرابع) الجماع ومقتضاه  
كالس والتقبيل والمعاينة  
ويحرم الجماع ولو تغير  
انزال ويفسد الحج به قبل  
انقضاء الأول والعبرة قبل



أى وتلقونه القصر فان عليه مقام تصحيح صلاته لتلاعه كما أفتى به شيخنا الرملى انتهى  
 وانما تشترط نية القصر لانه خلاف الاصل بخلاف الانعام فلا يحتاج الى نية لانه الاصل  
 وتكون نية القصر (عند الاحرام) أى معه كأصل النية فلو نواه بعد الاحرام لم ينفعه  
 (و) خاصتها (أن تكون الصلاة رابعة) وهى الظهر والعصر والعشاء وهى المكتوبة  
 أصالة وان وقعت فلا تدخلت صلاة الصبح والمعادة فله قصرها جواز ان قصر أهلها  
 وهو الاولى فان أتموها أتمها وجوبا (و) سادسها (دوام السفر) أى بقينا (الى تمامها) أى  
 الصلاة فلوانتهى سفره فيها كان بلغت سفينة هو فيها اقامة أو شك فى انتهائه أتم  
 (و) والسبب الرخصة فى الاولى ولا شك فيه فى الثانية (و) سابعها (أن لا يقتدى بعم)  
 مقیم أو مسافر (فى جزء من صلاته) أى وان قل كان أذكر كأتى الصلاة ولو حدث هو عقب  
 اقتدائه به فلوانتم به ولو لحظت أو فى جمعة أو أصبح لزمه الانعام لما روى عن ابن عباس لنا  
 سئل ما بال المسافر يصلى ركعتين اذا انفرد وأربعة اذا انتم بمقيم فقال فى جوانه تلك السنة  
 أى الطريقة السريعة ولو اقتدى بمسافر وشك فى نية القصر فنوى هو القصر جائزه  
 القصر ان بان الامام قاصر الان الظاهر من حال المسافر القصر فان بان أنه متم أو لم يقين  
 حاله لزمه الانعام ولو علق بنية النصرة على نية الامام كان قال ان قصر قصرتم والانتم جاز  
 له القصر ان قصر الامام لان هذا نص صحيح بالواقع وزعمه الاسماء ان أتم الامام أولم يظهر  
 ما نواه الامام فلزمه الانعام احتياطاً \* (تنبيه) \* بقى من شروط القصر أربعة أشياء  
 الاول قصد موضع معلوم من حيث المسافة بان يعلم ان مسافته مرحلتان فأكثر سواء كان  
 معينا كبيت المقدس أو غير معين كالشام وليس المراد بالمعلوم المعين لان ذلك ليس بشرط  
 بل المدار على علمه بطول السفر فى ابتدائه بان قصد نزع مرحلتين فأكثر قوله أنا ذاهب  
 الى الشام ومن ذلك طالب أبقى علم أنه لا يجده فى دون مرحلتين وإذا نوت الزوجة أنها متى  
 تخلصت من زوجها رجعت أو العبد أنه متى عتق رجع فلا يقصران قبل مرحلتين ويقصران  
 بعدهما ولو نوت الزوجة زوجها أو العبد سيده أو التجندى وهو المقاتل للكفار ولم  
 يعرف كل واحد منهم مقصده فلا تقصر له قبل بلوغه مرحلتين فان باعهما قصر فلو نوى كل  
 واحد منهم مائة لقصر وحده دون متبوعه لم يقصر لان نيته كالعدم نعم التجندى غير  
 الميثب فى الدون له ان قصر لانه ليس تحت يد الأبر وقهره بخلاف الميثب فى الدون لانه  
 مقهور تحت يد الأبر كقبضة الجيش وأما الهاتم وهو من لا يدري أين توجه فلا قصر  
 مادام هاتما وان طال تردده لان سفره معصية اذا انعاب النفس لغرض حرام قاله  
 الزمادى والذى التحرز عما ينافى نية القصر فى دوام الصلاة كنية الانعام والتردد فى أنه  
 يقصر أو يتم والشك فى نية القصر وان تذكر فى الحال أنه نواه فلو نوى الانعام بعد نية القصر  
 أو تردد فى أنه يقصر أو يتم بعد بقاء قصر مع الاحرام أو شك فى نية النصرة فلا قصر فى  
 جميع ذلك والثالث ان يكون سفره لغرض صحيح كزارة وتجارة أو حج لا مجرد التنزه أى  
 التمتع من البيوت الى البيوت مثللا ورؤية البلاد فان ذلك ليس من العرض الصحيح  
 لاصل السفر بخلاف ما لو كان مقصده طريقا طويلا وقصر وسلك الطريق لغرض

فراغ أعمالها وتجب  
 بالجماع المقصد بنية فان  
 يحجز عنها فقيرة فان يحجز  
 عنها فمسبح من الغنى فان  
 يحجز قوم المدينة بسعير مكة  
 وأخرج طعاما بقيتها فان  
 يحجز صام عن كل مدبوم ولا  
 تحب فدية بالمقدمات الا  
 المباشرة بشهوة من غير  
 حائل وفديتها وفدية  
 الجماع غير المقصد شاة  
 بخبرة كلسانى (الحامس  
 عقد) النكاح فيحرم نكاح  
 المحرم ولا ينقض نفسه ولا  
 غيره بالوكالة ولا بالولاية

التزعة فانه يكون غرضاً صحيحاً للعدول عن القصير إلى الطويل فيقصر حينئذ وكذا الواسك  
 الطويل لغرض ديني كزيارة وصلة رحم أو ديني كسهولة الطريق وأمنه لأن سلكه  
 مجرد القصير ولم يقصد سماعاً لأنه طويل على نفسه الطريق من غير غرض معتد به والرابع  
 مجاوزة البلد مثلاً أن لم يكن له سور محص به أو مجاوزة سور أن كان له سور كذلك  
 والسور هو البناء المحيط بالبلد \* والحاصل أن المسافر من العمران مبدأ سفره بمجاوزة  
 سور محص ببلده جهة مقصده فإن لم يوجد له سور كذلك فمجاوزة الخندق قال محمد بن  
 العتوب في القاموس الخندق كحفر حفر حول أسوار المدن فإن لم يوجد خندق فمجاوزة  
 الخندق وهي القوصرة أمام البلد الذي تخرج منه فإن لم يوجد شيء من ذلك فمجاوزة  
 العمران والمسافر من الحياض مبدأ سفره بمجاوزة تلك الحياض ومراقبتها كطريق الرماح وملعب  
 الصبيان مع مجاوزة عرض واد أن سافر في عرضه ومهبط أن كان في رتبة بضم الزاعلي  
 الأكبر والفتح لغتها بني تميم والكسرى لغة وهي المكان المرتفع ومصد أن كان في وهدة  
 أي أرض مصفوفة هذا أن اعتدلت الثلاثة والمسافر من محل لا عمران به ولا حياض مبدأ  
 سفره بمجاوزة رحله أي ماواه في الحضر ومراقبته وهذا كله في سفر الرماح مبدأ السفر  
 المتصل ساحله بالبلد باعتبار جوى السفينة أو الزورق إليها آخر مرة أن كان لها زورق  
 فيترخص من بالهفة ومن بالزورق بمجدري الزورق وإن لم يصل إلى السفينة وإن لم  
 تسر بالفعل وأما ما دامت تذهب وتعود فلا يترخص ويحل هذا أن لم يجد مجاذبة للبلد  
 فإن جوت مجاذبة لمسا فلا بد من مفارقة العمران وفارق ما في البريان العرف لا يصده  
 هنا مسافر الأبدان وينتهي سفره بوصوله إلى ما شرطت مجاوزته \* (خاتمة) \* ذكر  
 النووي في الروضة والزافي في الشرح السفر المسمى بالعرز أن الرخص المتعلقة بالسفر  
 الأولى أربع النقص والظهور مع الخف ثلاثة أيام وتجمع على الظهور والذي يجوز في  
 القصير ضارب أربع ترك الجمعة وكل المدة وليس محصاً بالسفر والتجم واسقاط الفرض  
 به وليس محصاً بالسفر أيضاً والتنفل على الدابة وزيد على هذه الأربعة أمره بها سفر  
 المودع بالودعة بعذر وسفر الزوج بإحدى نياته بترعة ذكره الشافعي \* (فروع) \*  
 القصير للمسافر أفضل أن يبلغ سفره ثلاث مراحل وليس مديماً له ولا سلاحاً أي سفناً معه  
 ع. هـ في السفينة والأفانيسام أفضل بل يكره له القصير كاتقوله المساوردي عن الشافعي فيما  
 إذا لم يبلغ ثلاث مراحل إلا في صلاة الخوف فالقصير أفضل وإنما كان القصير أفضل فيما  
 إذا بلغه والأفانيسام أفضل إذا بلغه الخروج من خلاف أي حقيقته فانه يوجب الاتعام  
 أن لم يبلغها والقصير أن بلغها وكذا الاتعام على ملاح يسافر في الحروم مع عاله في سفينة  
 وفين يديم السفر مطلقاً كالساعي للخروج من خلاف أجده فانه أوجب الاتعام عليهما  
 رضي الله عن الجميع وقد يجب القصير كالواو الصلاة إلى أن يتي من وقتها إلا سعيها إلا  
 مقصورة فانه يجب عليه حينئذ القصير وقد يجب القصير والجمع معاً فيما إذا أخر الظهر مع  
 العصر ليجتمعها جمع تأخير وضاق وقت العزم عن الاتمان به نامتين بأن لم يتيق منه إلا  
 ما يسع أربع ركعات فيجب قصرهما وجمعهما والصوم للمسافر أفضل من الفطران ثم شق

ولو كانت طامة (السادس)  
 إزالة الشيء من الشعر أو  
 من الأظفار بأي طريق  
 من طرق الإزالة وتجب  
 بكل منها فائدة مستقلة  
 ولو مع الإنسان ولا  
 تجب الفائدة الكاملة إلا  
 في إزالة ثلاث شعرات أو  
 وحدها فتعدد الزمان  
 أو المكان وجب في كل  
 شعرة وفي كل ظفر ملطه  
 وتكثر الشعور والأظفار  
 (السابع) التعرض لشيء  
 من صيود البر أو حشيشة

عليه لأن في فيه راءة الذمّة فان شق عليه بان محقه منه نحو ألم شق احتماله عادة فالفطر  
أفضل أما اذا خشى منه تلف منفعة عضو فيجب الفطر فان صام عصى وأخراه وحمل جواز  
الفطر للمأفرا اذا رما قامة يقضي فيها والابان كان مدينا له ولم يرج ذلك فلا يجوز له  
الفطر على العمدة لادائه الى استقاط الوجوب بالكلمة وقال ابن حجر الجواز وفائدة فيها  
اذا أفطر في الايام الطويلة ان يقضيه في أيام أقصر منها انتهى من الشرح قراوى والزايدى  
\* (فصل) \* في شروط صحة فعل الجمعة (شروط الجمعة ستة) أحدها (أن تكون كلها  
في وقت الظهور) واذا أدرك المسبوق ركعة مع الامام وعلم انه ان استغفر معه حتى يعلم  
لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وان فارقه أدركها وجب عليه نية المراقبة لتعجم الجمعة  
كلها في الوقت فان خرج الوقت يقيناً أو ظناً بخبر عدل أو فاسق وقع في القلب صدقه قبل  
سلامه وجب عليه الظهور به لئلا يستأنف أكبره من الاربعين وان كانت الجمعة تابعة لجمعة  
صحبة فحينئذ تسري بالفراة ولا يحتاج الى نية الانعام نعم بمن ذلك وانما مظاهره  
مستحتم لانها صلاتا وقت واحد فوجب به أطولهما على أقصرهما كصلاة المصروع السفر  
ولا يجوز الاستئناف لانه يؤدي الى إخراج بعض الصلوات عن الوقت مع القدرة على  
إيقاعها في أى وقت ولا بد أن يكون الوقت باقياً حتى يسلم الاربعون فيه فلو سلم الامام ومن معه  
خارج الوقت فأتت الجمعة وزمهم الظهور ببناء الاستئناف ولو سلم الامام التسليمة الاولى  
وتسعة وثلاثون فيه وسلمها لاقون خارجة صحت الجمعة الامام ومن معه من التسعة  
والثلاثين بخلاف التسليمة خارجة فلا تصح جمعهم وكذا لو نقص المسلمون فيه عن أربعين  
كان سلم الامام فيه وسلم من معه وهم التسعة والثلاثون خارجة أو سلم بعضهم معه ولا  
يلغون أربعين فلا تصح جمعهم حتى الامام وانما صحت الجمعة للامام وحده فيما اذا كانوا  
محدثين ودونه لان الحديث نص صلاته فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت  
(و) ثانياً (ان تقام في حطة البلد) ولو بقضاء أن كان يحمل لا تقصر فيه الصلاة وان لم  
يتم عمل بنية البلد بخلاف غير المأفود منها وهو بانشاء مسفر القصر وسواء كان البلد  
من خشب أو غيب أو غيرهما وسواء أقيمت الجمعة في المساجد وغيرها بخلاف الصحراء  
فلا تصح فيها استقلالاً ولا تعاضواً هي وخطتها ومن يجمعها أو يجمعها مع مسجد انفصل عن  
البلد بحيث يقصر المسافر قبل مجاوزته فلا تصح الجمعة فيه لانهم حينئذ مسافرون ولا تتعد  
الجمعة ما سافروا واصلت الصفوف وطالت حتى خرجت عن القرية صحت الجمعة الخارجين  
تبعاً ان كانوا في محل لا تقصر الصلاة الا بعد مجزئته والا فلا تصح لهم الجمعة وان زادوا على  
الاربعين ولو كانت الحجاز بغيرها أو أصلها مسجد فان عدت الحجاز معه بلداً واحداً ولم  
تقصر الصلاة قبله صحت الجمعة والا فلا ولولا لزوم أهل الحجاز موضعاً من الصحراء لم تصح  
الجمعة في تلك الحجاز ويجب على من ان يجمعوا التدا من محلها والا فلا لانهم على هيئة  
المستوفزين وليس قسم بنية المستوطنين (مخرج) \* قال الشيخ محمد الرئس في فتاواه ان  
كانت القرى متباعدة وجب على كل قرية جمعة ان جمعت الزمروط وضابط البعد علم  
اتخاذ المرافق كغلب الصبيان والنسأدى وهو محل القوم ومحدثهم وموضع الرماد

المأكولة ولو خارج أرض  
الحجر ولا يجب الجزاء فيها  
الا بالانكشاف ولو مع النساء  
وقب النساء في وقتها  
فلا تجزئ البدنة عن الذي  
وجب فيه شاة (ويجزم)  
على المحلل صيد حرم مكة  
والمدينة ووج بالطائف  
وكذا شجرها مطلقاً وبنايتها  
الذي من شأنه أن يثبت  
بنفسه ولا جزاء لشي من  
ذلك الا في حرم مكة خاصة  
ولا يدخل جزاء الشعور في  
جزاء الاطافير ولا جزاء  
الصبيد في جزاء الشجر

والاستعارة من بعضهم بعضا فان اختلفت فمضى أى فهو قرى كثيرة وان اختلفت فالمخة  
فما ذكر قريه واحده والتي لم تجمع الشروط مع عدم الاتحاد فهي مع غيرها كخارج  
البلدة فان سمعت النداء وجب عليه بالخروج فلا ينسب قوله في خطه البلد كسرا للخط  
أى في علامات ائمة البلد ومثل النساء المرب وهو مخفف في الارض والكهف أى  
الغار في البلد فلزم أهلها الجمعة وأن خلتان الا ائمة يشترط اجتماع الا ائمة عرفا وأن  
لا يزيد ما بين الترتين على ثلاثمائة ذراع داخلها أو خارجها في محل لا تقصر فيه الصلاة  
الا بعد ما أوزنه مما تقدم في المسافر نقله الشراوى عن الرجس وأعلم أن إقامة الجمعة  
لا تنقطع على اذن الالهام أو نائمه على المعتمد خلافا لى حنفية ومن الشافعى والاحتياط  
أنه يندب استئذانه فيها خشية الفتنة وخروجها من الخلاف أما تعدد أوقات فلابد منه من  
الأذن لانه محل اجتهاد (و) ثالثها (أن يصلى جماعة) قال الزنادي في الركعة الاولى  
بتمامه بان يستمرعه الى السجود الثاني فلو صلى الامام بالاربعين ركعة ثم أحدث فأتى كل  
منهم وحده أو لم يحدث وفارقوه في الثانية وأغوا منفردين آخراتها الجمعة ثم يشترط بقاء  
العددا في سلام الجميع ومتى أحدث واحد منهم لم تصح جمعة له أو نائمه وإن كان هو  
الأتوا نذهب الاولون الى أما كنهم وبرزهم أعادتها جمة إن أمكن والا فظهر أو بهذا  
يلغز فيقال لنا انفس أحدث في المسجد فطاعت صلاة آخر في بيته (و) رابعها (أن يكونوا  
اربعين) قال الزنادي أى ولو من الجن كافي الجواهر ولو كانوا اربعين فقط وفيهم أى قصر  
في التعلم لم تصح جمعتهم لبطان صلاحهم فقطضون فان لم يقصر والامام قارى تحت جمة منهم  
كلوا كانوا كلهم أميين في درجة واحدة قال اليهودي في شرط كل أن تصح صلاته لنفسه  
كافي شرح الرملى وإن لم يصح كونه اماما للقوم وأفتى محمد صالح الرندس بأنه لا تتعقد  
الجمعة حيث كان فهم أى يستقط الوجوب عن الارقن فيصطلون ظهر أو قال في فتاويه  
أضا اذا دخلوا في الصلاة مع غل الأئمة في بعضهم فلا تصح صلاتهم فلا إعادة واجبة  
عليهم الا أن قلوا القائل بجواز هادون الاربعين وأما أن دخلوا في الصلاة مع غل  
استجماع الشروط فلا تحوز الا إعادة لعدم الموجب للإعادة انتهى والاى هو من لا يؤدى  
الواجب في القراءة بأدب أو قل معنى الكلمة ولو كان عالما جذا أو ناقصا  
هو من لم يبدل وسه تعلم الواجب أو ذوقها من يؤديه قال شيخنا يوسف السبلاني  
أعلم أن مذهب امامنا الشافعى رضى الله عنه عدم صحة الجمعة بدون اربعين جامعين  
للشروط وأهل الفرى الذين لم يبلغوا العدد المذكور ان سمعوا النداء من مكان عال عادة  
بحيث يعلمون أنه نداء الجمعة وأن لم يزلوا بين الكلمات في سكون الاصوات والرياح مع  
معتدل سمع من طرف بلدة أو قرية أخرى تمام فهم الجمعة بشرط أنهم انبأهم أو صلاتهم  
معهم والا فلا تزمهم الجمعة (فرع) يجوز تقليد القائل بجواز هادون الاربعين  
كأى حنفية فانه يجوزها بأربعة أحد هم الامام زمالك فانه يجوز هادون اربعين  
ولا يكفي تقليد بعضهم بل لا بد من تقليد معلمهم وشروطه بدون فيه عن من يقلدون  
ويستلهم فعل الظاهر قال العلامة الكردى في فتاويه وهو الاحوط خروجها من الخلاف

والنات ولا العكس  
(ويحرم) نقل شئ من تراب  
الحرم وأجساره ولو تبرك  
ونقله محرم آخر ويجب  
رده لحله وبكره نقل ذلك  
من محل الى المحرم (ولا  
يجزى لاحد) أن يتلك لقطعة  
حرم مكة أبدا ولو كانت  
حقيرة بل يحتفل الى وجود  
صاحبه أو لقطعة عرفة  
وحرم المدينة كلقطة  
غيرهما من بقية البقاع  
(وإذا كان) للصمد من  
الانعام كالنعام وبشر  
الوحش والجمام فالواجب

قوله الحق محمد المحشي (أحرار اذ كوروا بالغين مستوطنين) أي بجمل الجمعة بحيث لا يسافرون شدة أو لاصفاً للحاجة كزبارة وتجارة فلو استوطن في بلدان بأن كان له مسكن بها فالعبرة بما فيه أهله وماله وإن كان في أحدهما أهل ولائاً شمال فالعبرة بما فيه الأهل والأولاد فالعبرة بما أقامته فيه أكثر فإن استوت انعقدت به في كل منهما قال الزبادي تعلقا عن المصنف أما الصبي المجر والعبد والمسافر فتصحب منهم ولا تزههم ولا تنعقد بهم وأما المقيم غير المستوطن كن نوبي أقامة أربعة أيام صحاح فتلزمه قطعاً ولا تنعقد به وتصحب منه وكذا المسافر لعصبة لأنه ليس من أهل الرخص ومن سمع نداء الجمعة وهو ابن مجملها وأما المرتد فتلزمه ولا تنعقد به ولا تصحب منه وأما الكافر الأصلي والمجنون وأما نسي عليه فلا تزههم ولا تنعقد بهم ولا تصحب منهم ومن اجتمعت فيه صفات الكمال عكس هذا ومن لا تلزمه وتنعقد به وتصحب منه وهو من أعذارها غير السفر وعرف بهذا أن الناس في الجمعة ستة أصناف قال النراقوي تعلقا عن القلوبي قوله ستة أقسام أي لأن الأوصاف ثلاثة الزوم والجمعة والأذعة أدت فوحد كلها في مستوفي الزوم وتنفي كلها عن نحو المجنون ووجدنا لأن في المنع غير المستوطن والأخيران في العذور والأول فقط في المرتد والثاني فقط في نحو المسافر (و) خامسها (أن لا تنسبها ولا تزهها) في آخر أحرار الامام وهو الرأى من أكر (جمعة) أخرى (في تلك البلد) أي في محل الجمعة إلا أن عبر اجتماع الناس يمكن ولو غير مسجد كشارع وهو ما يسلكه الناس وذلك أما الكثرتم أو لقتال بينهم أو لعدد أطراف البلدان يكون من بطرقها لا ينفهم الصوت به مرويه قال النراقوي والعبرة بمن يغلب فعله لها في ذلك المكان على العبد وإن لم يحضر بالفعل وإن لم تلزمه كالمراة والعبد وإن لم تصحب منه كالمجنون قال الزبادي والمعتمد أن العبرة بمن يحضرون لم تلزمه الجمعة وعلم أنه إذا تعددت الجمعة لحاجة بأن عبر الاجتماع يمكن جاز التعلد بقدارها وصحت صلاة الجميع على الأصح سواء وقع أحرار الأئمة معاً أو مرتباً وسن الظاهر مراعاة لخلاف وأما إذا تعددت لغير الحاجة المذكورة فله خمس حالات الحاشية الأولى أن يقع معاً فبطلان فيجب أن يحتج معوا في محل واحد ويبدوها جماعة عند اتساع الوقت ولا تصح الظهور بعدد الحالة الثانية أن يقع معاً وتعلت السابقة فهي الصحيحة والأخيرة باطلة فيجب على أهلها صلاة الظهور تحتها الثالثة أن ينك في السبق والمعية فيجب عليهم أن يحتج معوا في محل واحد وهاجمه عند اتساع الوقت وسن الظاهر بعدها الحاشية الرابعة أن يعلم السبق ولم يعلم عن السابقة كان سمع مريضاً أو مسافراً تكبيرتين متلاحقتين فأنه بذلك مع جهل التقديم منهما فيجب عليهم الظهور لأنه لا سبيل إلى إعادة الجمعة مع نيقن وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر لكن لما كانت الطائفة التي صحت اجتماعهم معلومة وجب عليهم الظهور ونزع بالمريض أو المسافر من غيرهما فلا تصح شهادته لنفسه بترك الجمعة الحالة الخامسة أن يعلم أنسق ولم يعلم عن السابقة أو علقت لكن نسبت وهي كالحالة الرابعة أي فيجب استئناف الظهور فقط لا تنبأ بالصحة بالأسدية (و) سادسها (أن يتقدمها

فيه ما أصبح مثله وتفرقة  
وأما خراج طعام بقدر  
قوته وأما صيام يوم عن كل  
مد وإن لم يكن له مثل  
كالصافي فالواجب فيه  
أما خراج طعام بقدر  
وأما صيام يوم عن كل مد  
وهذه الحاشيات كلها  
تختل الحرم بعد التحلل  
الأول لا يباح ومقدّماته  
وعقد النكاح فلا تحلل  
الأبعد التحلل الثاني  
«(فصل)» وإذا منع  
المحرم من إتمام أركان النسك  
الذي أحرم به جاز له أن يتحلل

نخطتان (اللاتباع بخلاف العبد فان خطيته مؤنوتان للاتباع ولان خطية الجمعة شرط لهما والشروط مقدم على مشروطه وبس في الخطتين كونهما على منبرتان فيمكن فعلهما بمرتب وسن للخطيب ان يسلم على من عندا لمترا المرتفع وان يصعد بثبودة ورفق نقله الزبادي عن محمد الجويني وان يقبل عليهم اذا صعد المترا ونحوه وانتهى الى الدرمة التي تسمى بالمستراح وان يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحدا للاتباع في الجميع قال ابن حجر في تحفة المحتاج واما الاذان الذي قبله على المنارة فاحدنه عثمان رضي الله عنه وقيل معاوية لما كثرت الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع افضل الالحاجة كان توقف حضورهم على ما بالمنارة (تنبيه) كلامهم هذا وغيره صريح في ان اتخاذ مرق الخطيب يقر الالة والمخبر المشهورين بدعة وه وكذلك لانه حدث بعد الصدر الاول قبل وهي حسنة تحت الالة على ما يندب لكل احدهم اكلار الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما في هذا اليوم ومحت المخبر على تأكيد نيب الاصابات المحقوت تركه لفضل الجمعة بل والموقع في الائمة عند كثيرين من العلماء انتهى وبس للخطيب ان يشغل سراه بخوسيف ونهائه بحرف المترا لاتباع السلف والمخلف فان لم يجد شيئا من ذلك جعل الجني على الانسرى او ارسلها وان الغرض ان يخشع ولا يعتد بهما ويقوم المأذن بعد الفراغ من الخطبة وساد الخطيب التزول ليلعب الخراب مع فراغه من الاقامة ويكره التفتات في الخطبة الثانية والاشارة بيده او غيرها ووق درج المنبر في صعوده بخوسيف اورجه والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه والوقوف في كل مرقة وثقة خفيفة يدعو فيها ومداغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها قاله ابن حجر في المنهج الغيوم (خاتمة) في السجد بحدس بانه بكرة ان خطبة في الجمعة غير الامام (فصل) في اركان الخطبتين (اركان الخطبتين خمسة) أي اجمالاً والاقصى خمسة تفصيلاً لذكر الثلاثة الاول فبها أحد ما اجلته ذهبه (الود شرط كونه بافظ الله ولفظ جملة من اداة الحمد أي صفة كانت كالحمدية أو أجد أية أو أجاد ما حدث أو أواه الحمد فلا يكفي غير مادة الحمد كالشكر ولا يكفي الحمد للرجح والحق والفرق أن لفظ الحمد لالة بالنسبة لقدم اسمائه تعالى وصفه من زيادة فان له الاختصاص التام به تعالى وبهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال بخلاف قيمة اسمائه تعالى وصفه (و) بانه (الصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم (بها) وتعين صلاة من مادة اكل الصلاة على محمد وأصل أوصل أو أنا مصل ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أجد أو النبي أو الساجد أو الحاشية أو نحو ذلك ولا يكفي الضمير وان تقدم له مرجع (و) ثالثه (الوصية) أي الامر (بالتقوى) بها قال الزبادي والتقوى هي امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه انتهى وبكفي أحد منه أعذر ابن حجر واما عند الرملي فلا بد من المحت على الطاعة ولا يكفي مجرد التحذير من الدنيا وغرورها قاله ذلك معلوم حتى عند الكفار ولا تتعين الوصية من مادته بل يكفي ما يقوم مقامها نحو أطيعوا الله وانما لم يتعين لفظه لان الغرض منه الوعظ والمحت على الطاعة وهو حاصل بغير لفظها (و) رابعها (قراءة آية من القرآن في جلوسها) للاتباع

فندرج شاة وينوي التحلل عند سجدها ثم يركل ثلاث شعرات من راسه وينوي التحلل عند ركعتها فان عجز عن الذبح أخرج طعما ما بقية الشاة وينوي التحلل عند أخرجه وقدم نراج الطعام على زالة الشعر فان عجز عن الطعام صام عن كل مدبوم وتحلل بازالة الشعر مع النية ولا يتوقف التحلل على ارضام منه بل يكفي قضاء ما تحلل منه بل يبقى في ذمته كما كان قبل لاسرام به ومن طاع عليه المنجبر يوم



مطلقا وان قبض على محل طاهر منه فان كان يغير بجمرة بطلت أيضا والا فلا \* (قائدة) \*  
قال محمد بن يعقوب في القاموس والعاج عظم القيل ومن خواصه أنه ان بخره الزرع أو  
الشجر لم يقره ودود شاربته كل يوم درهم من ماء وصل ان جومت بلسبعة أيام  
حبلى انتهى وقال أحمد بن حنبل في المصباح المنير والعاج أبواب الفسلة قال الثبوت ولا  
يسمي غير الذاب عاجا والعاج يظهر السفلة البحرية وعليه يحمل أنه كان لعاطمة رضي  
الله عنها سوار من عاج ولا يجوز حمله على أبواب الفسلة لأن أبوابها ممتدة بخلاف السفلة  
والمحدث حمله بقول الطهارة انتهى (و) نالتها (ستر العورة) أي في حق الخطيب  
لا في حق سامعه فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم ولا كونهم يحمل الصلاة ولا فهمهم لها  
سمعه كما نقله الزبدي عن ابن عمر ولا يشترط أيضا المخطبة قال الميجوري وإنما اشترط  
ذلك في حق الخطيب لأن المخطبتين عترة ركعتين كما قبل وهو متأس بفعلهما بخلاف  
السامعين والظاهر مخطبة العاخر عن السترة دون العاخر عن طهر المحدث أو المحدث  
(و) رابعها (القيام على القادر) قال الزبدي وقد عدا القيام هذا شرط في الصلاة ركعا  
وقال امام الحرمين لا يحرق عدها ركعتين في موضع وشرطا في آخر وفرق بينهما بان المقصود  
بقام الصلاة وجودها للخدمة فعدا ركعتين فيها والمقصود من المخطبة الوعد لا القيام فيه  
فكان بالشرط أشبه ذكره الزبدي (و) خامسها (المجلوس بينهما فوق طمأينة  
الصلاة) والمراد بالقوفية هنا الاتقاء والوصول بأن يصل المجلوس بين المخطبتين إلى قدر  
الطمأينة في الصلاة وليس المراد بذلك الزيادة عليه بأن يزيد عليه في طوله لأنه لا يشترط  
الزيادة على ذلك بل الذي يشترط فيه أصل الطمأينة فقط قال الشراف وأقل المجلوس  
أن يكون بقدر الطمأينة في الصلاة كما في المجلوس بين المحدثين ومن أن يكون بقدر  
سورة الاخلاص وأن يقرأها نفسه فلوترك المجلوس بينهما أحسن وأحدة فيجلس ويأتي  
بخطبة أخرى ومن خطب أحدا بعد فصل بينهما وجوبا بسكينة فوق سكينة التنفس  
والتي بكر العين أي التعب أي زائد عليها قال السوي في مثله من خطب قائما ولم يقدر  
على المجلوس أو خطب مضطجعا ففصل كل منهما بسكينة والاولى للعاخر الاستدانة فلو  
ترك المجلوس لم يصح خطبته إذا اشترط بضر الا حلال بها ولو مع السهوا (و) سادسها  
(المواولة بينهما) أي بين المخطبتين (و) سابعها (المواولة بينهما) أي بين (بين الصلاة) أي وبين  
إركان كل منها بأن لا يطول فصل عرفاني هذه المواضع الثلاثة وضبط طوله بقدر ركعتين  
وأخف يمكن أن تقع عن ذلك لم يضر ولا بضر بخلاف الوعد بين أركانها أو أن طال وكذا  
قراءة وان طال حيث تضمنت وغضا خلافا لما أطلق القطع به فإنه غفلة عن كونه صلى  
الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته قاءا الميجوري قال السوي في فلو علم ترك ركعتين ولم  
يدرك هل هو من الأولى أو الثانية هل غسا عادت ما أم إعادة الثانية فقد دفعه نظرنا الأقرب  
أن مجلس ثم يأتي بالمخطبة الثانية لاحتمال أن يكون التروك من الأولى فيكون جلوسها  
لقوافه كمال الثانية ويجعل مجموعها مخطبة ثانية فيجلس بعدها يأتي بالثالثة ويقدر  
كون التروك من الثانية فالمجلوس بعدها لا يضر لأن غايته أنه جلوس بعد المخطبة وهو

الاتصال عنه إلى بدله إلا  
عند المجهزته (والخبر)  
بعكسه (والصل) هو  
الذي ينتقل عنه إلى شيء  
آخر فجهته (والقدر) هو  
الذي ينتقل عنه إلى شيء  
لا يزيد ولا ينقص (وأسباب)  
الترتيب القدر تسعة التسع  
والقرآن وفوات الحج وترك  
لأحرام من المقات وترك  
صمت مزدلفة ومبيت في  
وترك رمي الجمار وترك  
طواف الوداع وكل سنة في  
النسك نذرهما الشخص  
على نفسه وخالف نذره





مطلقات وان قبض على محل طاهر منه فان كان يغير بجمعه بطلت ايضا والا فلا \* (قائدة) \*  
 قال محمد بن يعقوب في القاموس والعاج عظم القبل ومن خواصه انه ان جرحه الزرع او  
 الشجر لم يقر به ودون شاربته كل يوم درهمين بماء وعسل ان جوعت بصلب سبعة ايام  
 حبلت انتهى وقال احمد القوي في المصباح المنير والعاج اتياب الفسلة قال الثبوت ولا  
 يسمى غير الذاب عاجا والعاج ظهر الحفلة الجربة وعليه يحمل انه كان لعاطلة رضي  
 الله عنها اسوار من عاج ولا يجوز جله على اتياب الفسلة لان اتيابها مئة بخلاف الحفلة  
 والمحدث بخلافه لمن يقول بالطهارة انتهى (و) ثالثها (ستر العورة) أي في حق الخليل  
 لا في حق سامعه فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم ولا كونهم يجعل الصلاة ولا فهمهم لها  
 سمعوه كما قلناه ان يادي عن ان جرحوا لا يشترط ايضا المخطئة قال البيهقي وانما اشترط  
 ذلك في حق الخليل لان المخطئين بمنزلة تركت كقبيل وهو متلبس فعملهما بخلاف  
 السامعين والظاهر صحة خطبة العاج عن السترة دون العاج عن طهر المحدث أو المحدث  
 (و) رابعها (القيام على القادر) قال (رفعي) وقد عدوا القيام هذا شرطاً في الصلاة تركاً  
 وقال امام الحرمين لا يجرى في عذر كافي موضع وشرطاً في آخر وقرق بعضهم بان المقصود  
 بتمام الصلاة وقعودها الخدعة فعند ركنين فيها والمقصود من الخطبة الوعة لا القيام فيه  
 فيكون بالشرط أشبه ذكره الزبائي (و) خامسها (المجلوس بينهم فوق طمأينة  
 الصلاة) والمراد بالطمأينة هنا الارتقاء والوصول بأن يصل المجلوس بين المخطئين الى قدر  
 الطمأينة في الصلاة وليس المراد بذلك الزيادة عليه أن يزيد عليه في طوله لأنه لا يشترط  
 الزيادة على ذلك بل الذي يشترط فيه أصل الطمأينة فقط قال الشافعي وأقل المجلوس  
 أن يكون بقدر الطمأينة في الصلاة كما في المجلوس بين السعدتين وسن أن يكون بقدر  
 سورة الاخلاص وأن يقرأها فيه فلو ترك المجلوس بينهما حسبتا واحدة فيجلس وبأق  
 بخطبة أخرى ومن خطب هذا بعد فصل بينهما وجوبا بسكينة فوق سكينة النفس  
 والمعي بكسر العين أي التعميم أي زائدة علماً قال السوفي ومثله من خطب قائماً ولم يدر  
 على المجلوس أو خطب مضطجعه أذ انصرف بغير الاخلال به ولو لمع السهو اهـ (و) سادسها  
 (الموااة بينهما) أي بين المخطئين (و) سابعها (الموااة بينهما) (بين الصلاة) أي بين  
 اركان كل منها بأن لا يعول فصل عرفاني هذه المواضع الثلاثة وضبط طوله بقدر ركعتين  
 بأخف ممكن أن ينقص عن ذلك لم يضر ولا بضر بخلاف الوضوء بين اركانه أو أن طال وكذا  
 قراءة وان طال حيث قضيت وعظاً خلافاً من أطلق القطع به فإنه غفلة عن كونه صلى  
 الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته في أفاده البيهقي قال السوفي فلو علم ترك ركن ونم  
 يدر هل هو من الأولى أو الثانية هل نسيها عادت تمام إعادة الثانية فقط في نظره والاقرب  
 أن مجلس ثم يأتي بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون الترتيب من الأولى فيكون جلوسها  
 لغوا فتكمل بالثانية ويجعل مجموعها خطبة نائية فيجلس بعدها ويأتي بالثانية ويتقدير  
 كون الترتيب من الثانية فالمجلوس بعدها لا يضر لان غايته أنه جلوس بعد الخطبة وهو

الاتقال عنه الى بدله الا  
 عند الهز عنه (والخير)  
 بعكسه (والعدل) هو  
 الذي ينتقل عنه الى شيء  
 آخر بجمته (والمقدر) هو  
 الذي ينتقل عنه الى شيء  
 لا يزيد ولا ينقص (واسباب)  
 الترتيب المقدرة سبعة التمتع  
 والقرآن وقوات الحج وترك  
 لأحرام من المقات وترك  
 مدت من دقة ومبدي في  
 وترك رمي الحمار وترك  
 طواف الوداع وكل سنة في  
 النك نذرهما النقص  
 على نفسه وخالف نذره

لا يضر وما أتى به بعد تكرار ما أتى به من المخططة الثانية واستدلال لما تكرر منها أما  
لو شك في ترك الزكركن بعد الفراغ من المخططة لم يؤثر كالمشك في ترك ركركن بعد الفراغ من  
الصلاة (و) ثامنها (أن تكون بالعربية) أي أن تكون أركان المخطتين بكلام العرب  
وان كان القوم عجماء لا يفهمونها لانهم يعرفون أنه بعضهم في الجملة أي في غير هذه  
الصوره فالمدار على معرفتهم بقربته أنه واعظ وان لم يعرفوا ما يعظم به ويجب أن يعلم  
واحد منهم العربية فان لم يتعلم أحد منهم أمموا كلهم ولا يصح خطبتهم قبل التعلم فيصلون  
ظهر هذا كلام مع إمكان التعلم قال الشرافوي فان لم يمكن خطب واحد منهم بأي لغة شاء  
بشرط أن يفهم الحاضرون تلك اللغة على المعتمد بخلاف العربية لا يشترط فهمها باها  
لانها أصل وغيرها بدليل وقال السويدي فان لم يمكن أي التعلم خطب واحد منهم بلسانه وان  
لم يفهمه الحاضرون بأن اختلفت لغاتهم وظواهره وان أحسن ما أحسنه القوم فلا يتعين  
أن يخطب به فان لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنافس شرطها وقال أيضا نقل  
عن البرماوي ومحل اشتراط كون أركان المخططة بالعربية أن كان في القوم عجمي والآ كفي  
كونها بالجمجمة الا في الآية فهي كافيا فحة أي فلا بد فيها من العربية (و) تاسعها (أن  
يسمعوها أربعين) أي أن يسمع خطيب أركان المخطتين للاربعة الذين تتعقد بهم الجمعة  
ومنهم الإمام أي يجب الاسماع من الخطيب بالفعل بأن يرفع صوته حتى يسمعه  
الجالسون أما السماع من المحدثين فيجب باليقين أن يكونوا بحيث لو أصغوا لسمعوا فلا  
يضر تخلفه بخلاف الأصم والبعد وان يوم الثقيل ولو لم يسمعوا لا مجرد النسيان فلا يضرهم  
لا يضرهم إلا ما لا يسمعون به عرفا بقول وان لم يسمع كما قاله الشرافوي وقال الزايد ويعتبر  
على الأصح عندنا نوي وزاقي وغيرهما إسماعهم بالفعل لا بالقوة فلا يجب الجمعة  
على أربعين بعضهم ضم ولا تصح مع وجود لغة تمنع سماع ركن على المعتمد فيها انتهى  
ونقل عن الأجهوري أنه يشترط سماع الأركان في آن واحد لان المقصود ظهور الشعار  
ولا يوجد إلا بأربعين في آن واحد وبذلك فتى شيخ الإسلام فلو سمع الأركان عشرون مثلا  
وخمسة عشر في عشرون فعاد لهم الأركان ثم حضر من سمع أولا فلا يبيح في وسن لمن سمع  
الخمسة سكوت مع أصفة قال أنرجاني ويكره الكلام من المستمعين حال المخططة خلافا  
للأئمة الثلاثة حيث قالوا أنه محرم وجلد الآية على السند وهو قوله تعالى وإذا قرئ  
القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فانهما نزلت في المخطبة وسبقت قرأنا لاشتمالها عليه نعم ان  
دعت له ضرورة وجب أوسن كالتعليم لواجب والنهي عن محرم ولا يكره قبل المخطبة  
وبعدها وبينهما ولو لم يفسر حاجة ومحج رد السلام وان كرها ابتدأه (و) عاشرها (أن  
تكون كما هي في وقت الظهر) الثلاثة رواه البخاري وبقي من شروط المخطبتين خمسة وهي  
الذكورة ووقوعهما في خطبة واحدة وقيلهما قبل الصلاة والسماع من تسعة وثلاثين  
وبغير فرضهما من سنتهما كما في الصلاة وأما ترتيب أركانها فليس بشرط بل سنة فقط  
(قائدة) \* ورد في الخبر أن من قرأ عقب سلامة من الجمعة قبل أن ينشئ رجلا الفاتحة  
والاخلاص والمعوذتين سبعا سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد

كان نذر الحلق وقصر أو  
الشي فركب (وفي كل  
واحد من هذه التسعة  
شاة فان يحجزها فاصوم  
عشرة أيام ثلاثة في الحج  
ان أمكن صومه فسه  
وسبعة ذرا جمع لوطنه  
(ولرب المفضل) سليمان  
الجماع انفسدوا احصار  
وهو المنع من إسماع أركان  
الفسك وفقدت من ما يجب  
عندنا بجزع السنية في  
الجماع وعندنا انفسد  
تسعة في الاحصار (وأسباب  
الخبر المفسر شاذ) ان الله

من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني بإسقاط الفاتحة وزيادة وإن ذلك بعد من  
السوء إلى الجمعة الأخرى وفي رواية زيادة وقبل أن يتكلم حفظه دينه ودنياه وأهله  
ولهذا ذكر ذلك ابن حجر ونقل عن الزبائدي أن كيفية ذلك أن يبدأ بالفاتحة ثم قل هو الله  
أحد ثم قل أعوذ برب الفلق ثم قل أعوذ برب الناس ونقل القليوبي عن شيخه أن ما ورد فيه  
أمر مخصوص بقوت بجماله فقوت شئ رجله ولو جعل عنه للقوم وقوله قبل أن شئ  
رجله أي قبل أن يصرف رجله عن حاله التي هو عليها في التشهد قوله ما تقدم من ذنبه  
وبأن تأخر أي من الصغائر إذا اجتنبت الكثرة قلها المداوى عن أبي الاسعد القشيري ثم  
يقول يا غني يا جدي يا مبدئ يا معبد يا رحيما ودودا غنني بحلالك عن حرامك ربطا عنك  
عن مصيبتك وفضلك عن سؤلك أربع مرات وروى أن من وأطبع عليه أغشاء الله  
ورزقه من حيث لا يحتسب ونقل الشرفاوي عن شيخه الشيخ الحنفى أن الدعاء المذكور  
وارد في حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم (قائدا) \* عن القطب عبد الوهاب  
الشعراي نفعنا الله به أن من وأطبع على قراءة هذين البيتين في كل يوم جمعة توفاه الله  
تعالى على الإسلام من غير شك وهما

المهي لست للفر دوس أهلا \* ولا أقوى على نار الحميم

فهب لي توبة واغفر ذنوبي \* فإني غافر الذنب العظيم

ونقل عن بعضهم أنهم يقرآن خمس مرات بعد صلاة الجمعة

(فصل) \* فيما يتعلق بالميت (الذي يلزم) بقبح الزنا أي يجب على الكفاية على من  
علم عوته وأولته أو لم يعلم بذلك ولم يقنه لكن قصر لكونه بقرية ويندب في عدم البحث  
عنه إلى قصر من أقاربه وغيرهم (لميت) المسلم ولو غربة قاغر الحريم بنفسك والشهيد في محل  
مخاربة الكفار ولو صبيا أو فاسقا أو مجنونا أو كبر وغير السقط في بعض أحواله (أربع  
حاصل) أي كاملة وهي بكمرا الحياء جمع نخلة بفتحها مثل خلخال وخله وزنا ومعنى وبقي  
خامس وهو الجس إلى موضع الدفن أحدها (غسله) أي أوبده وهو التيمم كالواو في  
الذكار وكان بحيث لو غسل تهرى وكما لو لم يوجد إلا أجني في المرأة أو أجنبية في الرجل فيجوز  
الميت فيها مما تأكل نعم الصغر الذي لم يبلغ حننا لشهوة بغسله الرجال والنساء ومثله الحنفى  
الكبير (وأنابها) (تكفنه) أي بعد غسله أوبده (وأنابها) (الصلاة عليه) أي بعد  
الغسل وقوله وجوبه لأنه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تعذر كان وقفي حفرة  
وتعذر آخره وطهره لم يصل عليه وبعد التكفين نديا بل نكر الصلاة عليه قبل تكفنه  
لأنه يشعر بالآزار ما لميت (و) رأيها (دفنه) أي في قبر أما الكافر فلا يجب غسله بل  
هو جائز مطلقا سواء كان ذميا أو غيره ولا تحوز الصلاة عليه فانها حرام مطلقا وإن كان ذميا  
أو مرتدا ويجب تكفينه الذي والمؤمن والمعاهد ودفنهم وتكفين هؤلاء الثلاثة في بيت  
المسال فان لم يكن فليكن أحسن لا مال لهم ولم يكن لهم من تلزمهم نفقتهم وقفا بدمه وعهد  
وأمان من ذكر كما يجب اطعامهم وكسوتهم والفرق بين المعاهد والمؤمن أن المعاهد هو  
الذي عقد مع الإمام أو نائبه خاصة بالمصاحبة على ترك القتال مدة معلومة أربعة أشهر

الشعر والأظفار واللبس  
والدهن والتطيب  
ومقدمات الجماع والوطء  
بين التحلل وبعد الجماع  
النفس وقبل غلام الفاسد  
(وفي كل واحد) من هذه  
الثلاثة بقدر الشخص  
بين ذبح شاة أو التصديق  
بثلاثة صاعان على ستة  
مسكين لكل مسكين  
منهم نصف صاع أو صوم  
ثلاثة أيام (ولم يجر المعلن)  
سببا ففقط أنلاف الصيد  
والشجر وقد تقدم الواجب  
في الصيد ومثله الواجب

فأقل صدقوتنا وعشر سنين عند ضعفنا وبسبب أيضا أودع ومهادن ومساو والمؤمن  
كذلك إلا أنه لا يجوز عقدا أكثر من أربعة أشهر وأنه قد يعقد إلا حدا أيضا ولا يجب  
تكنين المحرم في المنزل والزيدى وهو الذى لا يتكسك بشريعة ويقول بدوام الدهر وقيل  
هو الذى لا يؤمن بالآخرة ولا بوحداية الخالق ولا يجب دفعهم بل يجوز إغراء الكلاب  
عليهم لكن الأولى مواراتهم ثلاثة أذى الناس برائحتهم بل يجب إذا تحقق الأذى منهم  
وأما المحرم المذكور فلا يليس بحط ولا يستتر رأسه والمرأة والخمى لا يستتر وجهها ولا  
كفها بما يقاقرين ومحرم أيضا أن يقرب لهم طيب ككافور وحنوط في أبدانهم وأكفانهم  
وماء غسلهم إزاء لا ترا حرام لأن النسل لا يطل بالموت وأما الشهيد فيحرم غسله والصلاة  
عليه وبسبب دفنه في ثيابه فقط ولومن جري به دنزعهما منه عقوبته وعودها إليه عند  
التكفين وأما الدفن فواجب كالتكفين سواء في ذلك ثيابه المظنعة بالدم وغيرها لكن  
المظنعة أولى سواء أقتله كافر أم أصابه سلاح مسلم خطأ أو عادا إليه سلاح نفسه أو سقط عن  
دابته أو وطئته الدواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رعى به مسلم أم كافر وسواء وجد به أثر  
أم لا مات في الحال أم بقي زمانا وبذلك السبب قبل انقضاء المحرم معهما بعده  
وليس فيه إلا حركة مذبح بخلاف ما لو مات بعده وفيه حياة مستقرة فليس بشهيد وأما  
السقط وهو الذى سقط من بعض أمه قبل تمام أشهره وحى ستة ومخطلتان ففيه تفصيل  
فإن ظهرت فيه أمارات الحياة كاختلاج أو اضطراب أو تنفس أو غير ذلك أو يكاد ولو قبل  
انقضاءه وجب فيه ما في الكبير من صلاة وغيره إلا أن تظهر خلقه بأن تخطط سواء بلغ  
أربعة أشهر أم لا وجب تجهيزه بلباسه ولا فلائى فيه بل يحرم الصلاة عليه ويجوز رميه  
ولو للكلاب لكن يسن ستره بخربة ودفنه فالحاصل أن السقط له ثلاثة أحوال قال  
الشيخ محمد المحقق رضى الله تعالى عنه

والسقط كالكبير في الوفاة \* إن ظهرت أمارات الحياة  
أو خفت وخلقه قد ظهر \* فامنع صلاة وسواها اعتبارا  
أو اختفى أيضا ففيه لم يجب \* سئى وستر ثم دفن قد نذب

وأما الولد النازل بعد عام أشهره فحكمه كالكبير من صلاة وغيره وإن نزل ميتا ولم يعلم  
نه مسبق حياة وإن لم يظهر خلقه ولا يسمى هذا سقطا \* (فسرع) \* أعلم أن المؤمن كاجرة  
التفصيل وتغن المساء والكفن وأجرة الحفر والجمل في تركه الميت بدأ به منها لكن بعد  
الابتداء حتى يتعلق بنفس تلك التركة كازكاة التي وجبت فيها والمزهرون والمجانى المتعلق  
برفقتهم ما من المسبب إدامات المشتري مطلقا وأما الزوجة وخادمها سواء كان مملوكا كالمساو  
فمنه أثر بالنفقة فتجهيزهما على زوج غنى في الفطرة وهو من تلك زيادة على كفاية يومه  
وليلته ما يصرفه في التجهيز ولو بما يرثه منها عليه نفقتهما بخلاف المسأحوه والأجرة وتختلف  
الفقر في الفطرة ومن لا تزمه نفقتهما النشوز أو صغروا بالزوج ابنة فلا يزمه تجهيز  
زوجته أبيه وإن زعمه نفقتها في الحياة ولا يجب للزوجة الأثوب واحد ولا يجب الثاني  
والثالث من تركتها إن لم يقدر الزوج الأعلى بعض ثوب وجب باقيه من تركتها وجب

في التجهيز لا يصح ذبح هذه  
الدماء كلها ولا تفرقتها ولا  
تفرقة الطعام بلباس الأذى  
المحرم ويستثنى منها دم  
الا حصار فيدبح في مكان  
الا حصار ويقرق هو أو يذله  
فيه ولا يصح قتله عنه إلا  
إلى المحرم

\* (باب النفقة والعقبة) \*  
النفقة سنة مؤكدة في  
جميع الجهات وزيد  
تأكلها في حق الحاج  
ولا تدخل وقتها إذا  
مضى الشمس ومضى  
زمن يسع صلاة العبد

ثان وثالث أيضا لاقتحاح باب الاخذ من التركة \* (فرع) \* فاذا مات شخص غرض لثلاث  
يقع منظره وشديهاه بصفاته عرضة تربط فوق رأسه لثلاثي فيه منفحة وليست مفصله  
فقد رده عند الى عضده وسأله الى فخذه ونقله الى بطنه ثم ترد وتلن أحد أعبع تسهلا  
لعضله وتكفنه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا ألبت المفصل حينئذ  
لانت والافلا يمكن ثلثه بعد ونزع ثيابه التي مات فيها لانه يسرع اليه الفساد ثم ستر  
كله ان لم يكن محرماتسك ثوب خفيف ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لثلاثيكتف  
وثقل بطنه بغير مصحف كمرأة ونحوها من أنواع المحمد لثلاثيكتف وقد رذك بنحو  
عشرين درهما ورفع عن أرض على سرير أو نحوه لثلاثيكتف بندوتها ووجهه الى القبلة  
كحضر وهو باعجاءجنب أمن فان: غير فجنب أسرفان تعسر وجهه باستلقاءه ان يلقى  
على قماه ووجهه واجهه القبلة بان رفع رأسه قليلا ويسن أن يتولى ذلك كله أرق  
محارمه فالرجل من الرجل والمرأة من المرأة بأسهل ما يمكنه فان قولاها الرجل من المرأة  
الحرم أو بالعكس جاز \* (قاعدة) \* قال حسن العدوي: تملأ من السجيم الا مرفان ترك  
تفيض العين عقب الموت جذب شخص عضديه وأخذها بهي رجليه معافاه يعلق  
بصره محترق انتهى

\* (فصل) في بيان غسله \* (أقل الغسل نعيم بدنه ما شاء) أي مرة لا في الفرض في المحي  
والميت أولى به أقلا بشرط تقدم إزالة النجس عنه ويحل الأكله معها حدث حصل الإلقاء  
والواجب الأولى أن يتواران لم يحصل الألة الموت ولا بد من كون غسله بغسلنا ولو  
كافرا أو غير مكلف فلا يكفي غرق ولا غسل الملائكة ويكفي غسل الجن ولو غسله نفسه  
كرامة كفي كما وقع لسدي أحمد البدوي أمدا الله عنده ومثله ما لو غسله ميت آخر كرامة  
فانه يكفي ولا يكره نحو جنب غسله ولا يجب غسله الغسل لان القصبة المتطافه وهي  
لا تتوقف على سعة لكن تسنن من الخلاف فيقول الغاسل فوبت الغسل اداء عن  
هذا الميت أو استحبابه الصلاة عليه بخلافية الوضوء فانها واجبة ولذا لك بلغز وقال لنا  
شيء واجب ونيت سنة وثبت سنة ونيت واجبة فغسل الميت واجب ونيت سنة ووضوءه  
سنة ونيت واجبة ومن تعذر غسله لفقداء أو غيره كالأحرق وككونه مسجوما مثلا  
وكان بحيث لو غسل انتهى نعيم والاوى بالرجل في غسله والاوى بالمرأة في غسلها  
المرأة وله غسل حليته من زوجه غير رجعية وأمة ما لم تكن مزروجة أو معتبرة أو معتبرة  
وزوجه غير رجعية غسل زوجها ولو نكحت غيره بان تضع جملها عقب موته ثم تترج  
فلها أن تغسله وتسعين زوجها البقاء حتى الزوجية بلا مس منها له ولا ثلثا ينقض  
وضوءه الماس فيه الاوى بالرجل في غسله الاوى بالصلاة عليه درجة وهو رجال  
العصبة من النسب ثم الولاء ثم الامام أو نائبه ثم ذوالارحام فان انحدر في الدرجة قدم  
هنا بالآفة في الة بل بخلافه في الصلاة على الميت فقدم بالاسنة والاقربة فالآفة  
في باب الغسل أولى هذان الاسن والاقرب عكس ما في الصلاة والاوى بالمرأة في غسله  
قربايتها وأولاهن ذات محرمية وبعد القربيات ذات ولا فأجنبية فزوج فرجال محارم

وخطبته ويستأذاه الى  
غروب الشمس آخر أيام  
الغريق الثلاثة فمن ذبح  
فحصته قبل دخول وقتها  
لم تقع له فحصة وكذا من  
ذبحها بعد خروج وقتها  
الاذا نذر فحصة معصية أو  
فحصة في ذمته ثم عين  
النذور وأمر الذبح حتى  
خرج الوقت فانه يلزمه  
دعاه ويكون قضاءه بغير  
تأخير ذبح الواجبة عن  
وقتها بلا عذر (ولا تصح  
التغصن) الا بالانعام  
وأفضلها بغير ثم بقره ثم

فان تنازع مستويان أقرع بينهما والصغير الذي لم يبلغ حدا الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم ويجب اتصال الماء الى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسه اعل قدمها القضاء حاجتها وما تحت قلفة الاكاف ويحرم ختمته وان عصي بتأخيرها أو تعذر غسل ما تحت قلفته بأن كان فيها نجاسة تتعدى زوالها فيدفن بلا صلاة عليه **حكمة** فقد اظهروا على ما قاله الرمي ولا يجوز أن يعملان شرط التيمم ازالة النجاسة وقال ابن حجر بجم للضرورة قال الجيوري وينبغي تقليده لان في دفعه بلا صلاة عدم احترام الميت كما قاله الشيخ محمد القضاي ويكره في غير المحرم بنفسك أخذ ظفرك وشعره لان أجزاء الميت محترمة فم لو تعذر غسله الا بخلق شعر رأسه لتسليمه بسبب صمغ أو نحوه كان كان به قروح وجدد ما يحمي لا يصل الماء الى أصوله الا بمازالت وجبت وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفركه الا بقله ولا فرق في هذا بين المحرم وغيره ولا فدية على من فعل به ذلك ويرد ناسه في الكفن بداف في الغبر وجوبا فيجب دفنهما معه (وأكله أن يغسل) أي الغسل (سوته) أي ذرايل وقيله بخرقه ملفوفة على يساره (وأن يزيل القصر) أي الوسخ (من أنفه وأن وضئته) قبل الفصل كالحي ثلاثا ثلاثا بمحضضة ولستشق ويدل رأسه فهد ثلاثا يصل الماء ما طنه (وأن يدل) يضم عن الفعل من باب مثل (يدنه بالسدر) أي ونحوه كصابون وأشنان ونحوهما قال في المصباح واذا اطلق السدر في الغسل فالمراد به الورق الطحون قال المحقق في التفسير السدر نوعان أحدهما ينبت في الارياض وهي البلاد التي لها اشجار وزروع فينتفع بورقة في الغسل وثمره طيبة والاخر ينبت في الصحراء ولا ينتفع بورقة في الغسل وثمره عقيمة انتهى (وأن يصب الماء عليه ثلاثا) راسه من تكون الاولى بخوسدروا ثمانية مزيلة والثالثة بماء قراح أي خاص به قبل من كافر بحيث لا يضر الماء لان رائحته تطرد الهوام ويكره تركه وخرج اقله كثيره فقد غير ناسه تغير كثيرا الا أن يكون صلبا فلا يضر مطلقا ولو غر الماء لانه يحرقه ثم يغسل ثلاثا غسله واحدة لان العبرة انما هي بالتي بالماء القراح ويدن بسة وثمة كدنه فافهم مع قامة من ضرب ثلاث في ثلاث لان الفضلات الثلاث ممتلئة عن ثلاث لكن العبرة بالثلاث اني بالماء القراح والحاصل ان أدنى الكمال ثلاث أو اربعة تسع أو خمسة خمس أو سبع وحاصله ان أكله أن يغسل بماء ملح لان الماء المالح يبرئ منه بغيره فلا يضر لانه يشد البدن لا الحاجة كبريا ما غسل ووسم فيسحق فيسحق في خلوة يذخله الماء غسل ومن بعده وولي الميت وهو اقرب الورثة والاولى أن يكون الغسل تحت سقف لانه أستر وأن يكون في قص بال أي خافي نخبثين أو سخيض في رقيق لانه غريبه لانه أستره واليق على مرتفع كوح لئلا يصبه الرشاش وأن يحلله من اسحق امرتفع بريقه فلا يسل الى ورثه ويضع يمينه على كتفه وابهامه في بقرة ققاء ثلاثين مرة ويستظهره بحسنة أي يبرئ يده اليسرى على بطنه بتمام يسر مع الذكر رينج ما تبسبه من الفضله ثم يجمع على ققاء ويغسل بخرقه ملفوفة على يساره سوا يسميها ويغسله أخرى على يده بعد غسله بماء ونحو أشنان وينظف أسنانه

شدة وسبع شدة أفضل من  
بعد وضأن أفضل من  
المعزوضه بالذكر والأي  
الآن كانت حلي والذكر  
أفضل فان كثير نزلانه  
قالوا اني لم نلأ أفضل  
منه والمجيز من لابل  
ما فيه خمس سنين ودخل  
في السادسة ومن انقهر  
والمعزوضه الستة ودخل  
في السابعة ومن انقهر  
في الثامنة ومن انقهر  
في التاسعة فاستغفنه باه  
ما فيه ستة أشهر ولا يجزئ  
ما فيه سبع ولو سيرا ولا ما  
فيه هزان أو عرج أو عور

ومغفرته وهي على وزن مسجود فوق الانف ثم موضه كالحى بنية ثم فصل رأسه فحنته  
 بهوسر وسرح شعرهما ان تلبس عشط واسم الاسنان برقى وبرد المنتف من شعرهما  
 اليه نديا في الكفن أو القبر وأما دفنه ولوى غير القبر فواجب كالساقط من الحى اذا مات  
 قبله ثم يفصل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرقه الى شقه الايسر فيفصل شقه الايمن مما يلي قفاه  
 ثم يحرقه الى شقه الايمن فيفصل الايسر كذلك مستعنا في ذلك كله بهوسر ثم يرثه بماء  
 من فرقة يفتح الفاء وسكون الراء أى وسط رأسه الى قدمه ثم يجه كذلك بماء قراح لكن  
 فيه قليل كافور فهذه الصلوات غسله واحدة ويندب أن لا ينظر الى غسل من غير عورته  
 الا قدر الحاجة أما عورته فيحرم النظر لها ويندب أن يغطي وجه الميت بخرقه من أول  
 وضعه على القبر وان لا يمس شيئا من غير عورته الا بخرقه ولونج بعد الفصل نفس  
 وجبت ازالته قال القليوبي لعمدة أصلا عليه ولا يجوز نعم على بدنه نجاسة تعتبر  
 ازالها ولا يجوز الصلاة عليه \* (تنبيه) قوله يصب الماء ان كان من باب قتل فهو متعد  
 وهو المراد هنا ومعناه يرقى وان كان من باب ضرب فهو قاصر ومعناه يمسك  
 \* (فصل) في الكفن (أقل الكفن ثوب يجه) أى يستر جميع بدن الميت غير رأس  
 الحرم ووجه الحرمه قال الشرفاوى والمعمدوسوب ثلاث لفائف ذكرها كان أو أنثى اذا  
 كفن من ماله ولم يوص بأسقاط الزائف على الواحد لم يمنع مغفره مستغرق دونه للتركه  
 وان كان في الورثة محجور عليه على المعتمد الاقتصار على الثلاث سنة قال أزارو ألفاقدان  
 ليست واجبة ولا مندوبة انتهى قال البيهقورى وان كفن من غير ماله بأن كفن من مال  
 من عليه بفقته أو من بيت المال أو من الموقوف على تجهيز الموتي أو من أغنياء المسلمين  
 فالواجب ثوب واحد يستر جميع البدن الا رأس الحرم ووجه الحرمه على المعتمد والمحصل  
 أن الكفن بالنسبة تحق الله تعالى فقط ثوب بستر العورة وبالنسبة تحق الميت مشوبا يحق  
 الله ما يستر بقية البدن وبالنسبة تحق الميت فقط ثوب ثان وبالنسبة قال القليوبي ويستحب في  
 الكفن الأبيض والملبوس أبيض من الجود يد ويجوز غيره مشابها ويجوز لبسه حيا ولو من شعرا  
 وبر أو طين ويحرم الحرير للرجل ان وجد غيره ومثله المنعقرو ذكره المعصفر أى المصبوغ  
 بالعصفر ولو في بضه وغير الأبيض ولو للراة انتهى قال الشورى ولولو وجد الا تخبر  
 ينبغي الاقتصار على واحد وتجعل حرمته في المنعقرو اذا كان كله أو أكثره منعقرو والا فلا  
 حرمة ذكره مما لا في الكفن أى مع حضور الوارث المائت العاقل الرشيد والا حرمته  
 انتهى قول الشورى (وأكله للرجل) ولو صغيرا (ثلاث لفائف) يع كل منها لبدن فان  
 الشورى أى هذا من حيث الاقتصار عليها فلا ينافى كونها واجبة في نفسها لانه متى كفن  
 الميت من ماله ولم يوص بأسقاط الثاني والثالث ولم يكن عليه دين مستغرق وجب له ثلاثة  
 أثواب كل واحد منها يستر جميع البدن غير رأس الحرم ووجه الحرمه ثالث القليوبي  
 ويبسط أولا أطولها وأحسنها وأوسعها ثم فوقها اثني ثلث ثم اثني ثلثها ثم يبنى طرف العليا  
 الايسر وفوقه الايمن وهكذا البقية كما يفعل الحى في قبائه ويجعل فوق كل منها سحنوط  
 انتهى ويجوز رابع وخامس وهو قميص وعمامة ان لم يكن محرما ورضي بالزيادة وارث

أورض من ولا ما تفصل  
 منه جزء مكول ولو يسيرا  
 الا الخصى (ويحرم)  
 الاكل من الفخية الواجبة  
 ويجب التصديق بها كلها  
 والسنة أن يأكل من  
 الفخية المسنونة والا فضل  
 الاكل من كبدها ويجب  
 التصديق بجزء من مجهاتها  
 والا فضل التصديق بها  
 كلها الا لثابت بركها كلها  
 فان لم يفعل تصديق ثلثها  
 وأحدى ثلثها أو اكل  
 ثلثها والسنة أن يدبجها  
 الرجل بنفسه وان يحضر



للتبرج وذلك بلا كراهة ما لم يكن في الورثة محور عليه أو غائب والاحرم الزيادة لكن  
الأولى لاقتصار على الثلاثة (ولأربعة) أي سائر جميع البدن قاله الشافعي  
(ومار) قال في المصباح وهو نوب تغطي به المرأة رأسها والجمع خمر مثل كآب وكب  
(وازار) وهو ما يشد على الوسط وتؤثر به في ما بين السرة والركبة (ولفائقان) رطبة  
زيادة السترة كما فعل بابتها صلى الله عليه وسلم أم كاتوم رواه أبو داود قال الشافعي أي  
السنة في تكفين المرأة ذلك وأما الواجب في حقها فقد تقدم أنه ثلاث لغائف فالسنة في  
حق الرجل لاقتصار على اثلاث لغائف وهي في ذاتها واجبة وأما المرأة فالسنة في حقها  
غير الثلاث لغائف وهي قبض ومجار وازار فقد أفتت الرجل في الواجب وخالفته في  
المتدوب وازيادة على الخمسة مكرهه كراهة تنزيه في الرجل والمرأة للسرف انتهى قال  
الزبائدي ثم ينشد دس على صدر المرأة فوق الأكفان لجمعها على انتشارها  
باضطراب ثم ياعد الجمل

«(فصل)» في الصلاة عليه (أركان صلاة الجنائز تسعة) قال في المصباح الجزة هي  
بالفتح والكسرة والفتح أقصع وقال الأصمعي وابن الأعرابي بالكسرة المبتتة بالفتح  
السرير وزوي أو عمر الزاهد عن عليه عكس هذا فقال بالكسرة السرير وبالفتح المبتتة  
نفسه وهي من حزن الشيء أجزته من باب ضرب سترته انتهى وإنما يقال سرير إذا لم يكن  
عليه ميت وإن كان عليه ميت قال دس والسرير ينادي كل يوم بلدان حاله ويقول  
انقرأي تعقلان \* أرا المهيأ لذلك أنا سرير المناسبات \* كما روي عن ذلك  
(الأول النبوة) ويجب فيها أربعة عشر اعتداء الجنائز ونية الفرضية وإن لم يقرض  
شكها به وغيره أو اشتد تعين الميت بالحاضرين أو نحوه ولا معرفته بل يكفي تعيينه  
فوق غيرهم فيقول نوب الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الإمام أو على من حضر  
من أموات المسلمين أو من كفه نهقان عنه كزيد أو رجل ولم يشرا له أو غطاني  
تعيينه كأنه بان عمر أو امرأة ثم تصح صلاته فإن أشار إليه كأن قال نوب الصلاة على  
زيد هذا فإن عمر أجمعت صلاته تغلبه الإشارة ويلغز تعيينه ونزع الحاضر ما وصلي على  
غائب فإن نوى على اليوم كأن قال نوب الصلاة على من صلى عليه الإمام أو على من غسل  
الميت لم يشترط أن يعين وكذلك لو أراد الصلاة على من صلى عليه الإمام أو على من غسل  
وكذا في هذا اليوم وإن أرا غائبا يخصه فلا بد من تعيينه وإن اراد الغائب الغائب  
عن البلد ولو خرج السور فربما قال شيخ الإسلام في فتح الوهاب وتضع على غائب عن  
بلد ولو دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلي مستقبلا لأنه صلى الله عليه وسلم  
أخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم إلى المصلي فصلى عليه وكبر  
أربعاً وذلك في رجب سنة تسع أما الحاضر بالمدفون فعلى عليه الامن حضوره ونصحه  
الصلاة عن أبي رباح إذا كان قبر غيري وبسط الفرض عن الحاضرين إذا علموا بالصلاة  
غيره (الثاني ربيع نكيران) أي لأنه الذي استقر عليه فعليه صلى الله عليه وسلم في  
صلاه عن النجاشي ولا تفكر فيها كبر على الميت خمس أو سبع أو ثمان أي

الذي يصح من لم يدع بنفسه  
ربيعي ويكبر الله تعالى  
عند الذبح ويصلي ويكبر  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم  
«(فصل)» ولعققة  
سنة مؤكدة ويدخل وقتها  
بأن يصل الولد والافضل  
فيها يوم - بعده ولا يجزئ  
فيها لا ما يجزئ في النخبة  
والافضل ذبح شاة من عن  
الذكر وشاة عن الأنثى  
ويطبخها بعلو ولا يكسر  
فحمها بقدر لا يمكن

منها تكسرة الاحرام فالكل ركن واحد فلو نقص عنها ابتداءً بان أحرم بها بنية النقص  
لم تتعدا وانتهت بطلت ولو زاد على الأربع ولو بعد لم تبطل لانهم اذكروها لا تبطل به وان  
اعتقد ان الزيادة كان نعم ان والى الزيادة فبطلت وكذلك الزيادة عند معتقدا  
الطلاق به اما الزيادة امامه عاها فلا تنس له من بعده في الزيادة لعدم سنة الامام بل يسلم  
او ينظره ليسلم معه وهو افضل لنا كذا في اربعة فلو ناهى عنه لم تبطل وبجاء قرن السنة  
بالتكسرة لا والى التي هي تكسرة الاحرام ولا يجب على الامام بنية الامامة فان نواهها حصل  
اما الثواب والا فلا ولا بد من بنية الاقتداء ان كان مقدما ولو نوى الامام من حاضرا او غائبا  
ونوى المأموم ميتا آخر كذلك حال لان اختلاف بينهما لا يضر ولو تخلف المأموم عن امامه  
بتكسرة بلا عذر حتى شرع في أخرى بطلت صلاته اذا الاقتداء انما يظهره في التكسرات  
فالتخلف بتكسرة تخلف فاحش يشبه التخلف بركعة وافهم قولهم حتى شرع في أخرى انه  
للم شرع في الأخرى لم تبطل وهو كذلك حتى لو لم يكبر المأموم الزابعة حتى يسلم الامام لم  
تبطل فيبقى به اهد السلام وأيده في المهمات فان كان بعذر كبطء قراءة ونسيان أو عدم  
سماع تكبير أو جهل لم تبطل صلاته بخلفه بتكسرة بل بتكسرتين قال شيخ الاسلام في فتح  
الوهاب فلو كبر امامه أخرى قبل قراءة الفاتحة سواء شرع فيها أم لا تأخره في تكسره  
وسقطت القراءة عنه وتدارك الباقي من تكسره ذكره بسلام امامه كما في غيرهما من  
الصلوات ويسن رفع يديه في تكسراتها حذو منكبيه ووضع يديه بعد كل تكسرة تحت  
صدره كغيرها من الصلوات (الثالث القيام على القادر) أي ولو صبيا وامراة مع رجال  
وان وقعت له انا فله رعايته بصورة الفرض فان عجز عن القيام بعد فان عجز عنه اضطلع  
فان عجز عنه استلحق فان عجز عن ذلك أو ما كما في غيرها (الرابع قراءة الفاتحة) أو بدلا  
عند العجز عنها فلا يتعين بعد الأولى ولذلك لم يقيد المصنف ويجوز اخلاء الأولى عنها  
وبعضها للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية أو للدعاء ثلاث بعدا لثلاثة أو يأتي  
بها بعد الزابعة لكن الأفضل بعد الأولى أما لو شرع في الفاتحة عنها فلا يجوز له قطعها  
وتأخيرها لما بعدها وكذا لا يجوز ان يقرأ بعضها في ركن وبعضها في ركن آخر لان هذه  
المخضلة لم تثبت بقرؤها سر اذان صلى الله عليه وسلم لئلا يهاوردت كذلك ويسن التعوذ قبلها  
والثامن اهداها ولا يستدعي افتتاح ولا السورة لان صلاة الجنازة مبنية على التخفيف  
وان صلى على قبر أو غائب على الممعد (الحامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد  
الثانية) أي وجوبا فلا تجزئ بعذر غيرها للاتباع قال في شرح المنهج لفعل السلف  
والمخلف وتسبب الصلاة على الآل فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عنها والمجد قبل الصلاة  
على النبي عليه السلام اه قال الشيرازي ولا فضل أن يقول الحمد لله رب العالمين ونخرج  
بالصلاة على الآل السلام عليهم فلا يسن على المعتد انتهى وأقل الصلاة اللهم صل على  
محمد وآل محمد كلها ما بعد لتشهدا لآخر وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما  
صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد

وبعضها للفقراء في أمائهم  
أحب من نداءهم بها  
والخطيب بها من تازمه بفقرة  
المولود ان يسر بها قبل  
مضي سن يوم من الولادة  
ويستمر طلبا منه حينئذ  
الى بلوغ المولود فان لم  
يوسر بها الا بعد مضي  
السن لم يطلب منه بل  
لوقعها حينئذ ونعت شاة  
محمد لا عقدة وحيث طلبت  
منه لا يفعلاها الا من مال

(الثالث الدعاء الملت بعد الثالثة) أي وجوباً فلا يميز بين صغيرها ولا بد أن يكون بأخروي كاللهم اطفئ به أو اطفأ الله به فلا يكفي بذنوي إلا أن آل أبي أنور يكاللهم أغفر له ومن المسنون اللهم اغفر لحمة أمتنا واهلنا وغانثنا وصغيرنا وكبيرنا وذوكرنا واتنا اللهم من أحبته منا فاحبه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان اللهم لا تخبرنا بأمره ولا تقتنا بعده ثم يقول اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك إلى آخر الدعاء المشهور لكن محل الاتيان به في البالغ ولو مجنوناً بلغ ودام جنونه إلى موته أما الصغير فيقول فيه مع الدعاء الأول اللهم اجعله فرطاً لأبيه وسلفاً وذو عظمة واعتدالاً وشغفاً ونقل به موازينهما وأفرغ الصبر على فلو بهما ولا تقتنهما بعده ولا تخبرهما أمره لأن ذلك مناسب للحال وإنما كفي هذا الدعاء للطفل مع قولهم أنه لا بد في الدعاء الملت أن يخص به ثبوت النص في هذا مخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعبية والزجة قاله الشرحاوي ومثله قول البيهقي ويكفي في الطفل الدعاء لوالديه نحو اللهم اجعله لوالديه فرطاً إلى آخره وثبوت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصل عليه ولكن قال عبد العزيز في فتح المعين نقل عن شيخه ابن حجر حيث قال وليس قوله اللهم اجعله فرطاً إلى آخره مغنياً عن الدعاء للطفل بخصوصه لأنه دعاء لازم وهو لا يكفي لأنه إذا لم يكف الدعاء بالهموم الشامل لكل فرد فأولى هذا انتهى قوله لأنه دعاء لازم أي لأن الدعاء جعله إلى آخره دعاء ناشئ عن الدعاء المتعلق بالطفل وإذا كان كذلك فلا دمن ملزومه وهو الدعاء له بخصوصه ومحل ذلك في الوالدین المحبين المسلمين فان كانا مسلمين أو كافرين أو كان أحدهما كذلك لم يدع بذلك بل بقي بما يقتضيه الحال لأن العبثة تعني تدكير المواقب وهذا لا يظهر بعد أن وثبت معنى الفرط بغضتين السابق المهملين لصاحبهما في الآخرة ومعنى السلف الذي سبق سواء كان مهملًا للصالح أم لا ومعنى الذنوب بالضم المهدوم والمألوف الحاجة إليه فشيء به الصغير ليكون مذكراً لأمهما الوقت حاجته ماله ومعنى الاعتبار أي ليكونا يعتبران بموته وفقده حتى يحملهما ذلك على العمل الصالح ومعنى أفرغ الصبر أي أنزله وصبه ومعنى لا تقتنهما أي لا تتخفهما فيقول إذا كانا مسلمين اللهم اغفر له ووالديه وارحمهما ورحمة تنزلهم الختص في قبورهم ويقول فيمن كانا كافرين والصغير في يد المسلم أن يسببه اللهم اغفر له ولوالديه ومريمه مثلاً وفي من كان أحد الأبوين مسلماً اللهم اجعله فرطاً لأصله المسلم وفي ولدنا اللهم اجعله فرطاً لأمه ولورثته وفي بلوغ المراهق قال أحوط أن يدعو بهذا الدعاء ويخصه بالدعاء بعد الثالثة ويكفي أن يدعو له بأزجة مثلاً والسقط إذا صلى عليه فيدعى لوالديه بالعبية والزجة ولودعى له بخصوصه كفي عملاً بهوم الحديث وهو خبر أبي داود وابن حبان إذا صليت على الميت فأخلصه الله الدعاء أي بمحضه وخصوصاً \* (فرغ) نقل عن شرح البهجة الكبير أنه قال وفي مسلم عن عوف بن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جازة فقال اللهم اغفر له وارحمه

نفسه ولو كان المولود غنياً ومن بلغ ولم يعق عنه سن له أن يعق عن نفسه والسنة أن يؤذن حين الولادة في أذن المولود اليمنى وتقام الصلاة في أذنه اليسرى وإن صحتك حينئذ شخص من أهل الخبر شيء حلو كخبر وأن يعق رأسه ولو أني ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة

وعاقبه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا  
كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدي له داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً  
خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وقتنته ومن عذاب النار وهذا أصح  
دعاء الجنائز كافي الروضة عن الحفاظ انتهى \* (خاتمة) \* قال القليوبي ويقول بعد  
الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره أى أجر الصلاة عليه ولا تقتنا بعده واغفر له أوله وهذا ليس  
فرضاً انتهى أى لأنه لا يجب بعد الرابعة شئ فلو سلم عقبها جاز ويعن تطويلها بقدر  
الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها ثلاث آيات من سورة قافروهي قوله تعالى  
الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم وهم يؤمنون به ويستغفرون للذين  
آمنوا ربنا أو سعت كل شئ رحمة وعلمنا ما غفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم  
ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آياتهم وأزواجهم وذرياتهم إنك  
انت العزيز الحكيم وقهم السبات ومن تق السبات ومن ثم قد رحمته وذلك هو الفوز  
الظيم قال الباقي نعم وردت هذه في بعض الأحاديث (السابيع السلام) أى كسائر  
الصلاوات في كثرة وتعدد وفي عدم استحباب زيادة وبركاته

\* (فصل) \* في الدفن وما يذكر معه (أقل الدفن) أى القبر (حفرة تكتم) من باب قتل  
(رائحته) أى الميت (وتحرسه) من باب قتل أى تحفظه (من السباع) جمع سبع مثل  
رجل ورجل وهو يقع على كل ما له ناب بعده وبغيره أى والواجب من القبر ما يمنع  
ظهور راحة الميت فتؤذى الأحياء ويمنع نبش السبع له قفاً كله ويخرج الجحفة مالم يضع  
الميت على وجهه الأرض أو يجرى على الأرض حيث لم يتعد الحفرة والأكثرى فلو مات في سفينة  
انتقل وأوصولها إلى الساحل لسدف في البران قريب والأكثر شهرة كائن عليه الإمام  
الشافعي أن يشدين لوحين لثلاثين ويلقى في البحر ليصل إلى الساحل وإن كان أهله  
كفاراً فقد تحمد مسلم فدفنه إلى القبلة فإن القوه فيه بدون لوحين وثقلوه بنحو حجر لم  
يأثموا ويسن أن يسير القبر عند الدفن بوجوب ونحوه لأنه ربما ينكشف من الميت شئ  
فظهر ما يطلب أخفاؤه رجلاً كان الميت امرأة وهو فيها أكد والسنة الدفن في غير  
القبل ووقت كراهة الصلاة وجازيلاً كراهة دفنه لئلا مطلقاً أى سواء صدقه وطلبه أم لا  
ووقت كراهة الصلاة إذا لم يقصدوا إلا فلا يجوز قال سليمان البحري قوله فلا يجوز العمد  
الكرامة تزيها وهذا في غير حرم مكة ما فيه فلا حرم ولا كراهة قياساً على الصلاة فيه  
(وأكله قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدلاً به ضابده مرتفعين قال البحري قوله  
بأسطاطيده أى غير قابض لأصابعه ما وذلك مقدار أربعة أذرع ونصف بذراع اليد  
ويسن أن يوضع الميت في القبر على جنبه كافي الاصطلاح عند النوم فلو وضع على بواره  
كروم لم ينش كما قاله الهلبي (ويوضع تحته) أى لا يعمى بمذاز الله السكن قاله البحري (على  
التراب) أى بسن أن يغشى تحته إلى الأرض وألغى نحواً لأنه لا يعمى على ظهره إلا الذل قاله  
البحري ويكره أن يجعل له فرش ويجتهد بكسر الميم وصندوق لم ينجح إليه لأن في ذلك  
اضاعة المال أما إذا احتج إلى صندوق لتدأه الأرض أو نحوها كخاوتها فلا يكره ولا تنفذ

ويسمى باسم من الاسماء  
الحسنة والأفضل أن  
يكون الحلق والتصدق  
والتسمية يوم السابع  
وأفضل الاسماء محمد  
فعد الله فعدازن  
والثمة ملك الملوكة  
وقاضى القضاة وعدا لني  
حرام وبالإسماء القصة  
كشهاب ومرة مكرمة  
\* (كتاب الجن والنذر) \*

لا ينفذ كل منهما إلا من

وصيته به الا حينئذ ويسن أن يسندوجه الميت ورجلاه الى جانب القبر وظاهره بخولبته بكسر الباء وهو ما يعمل من الطين وجهه لين يحدف التاء أو حجر لثلا ينسكب على وجهه أو يستلقي على ظهره ولو كان أرض الجدا أو الشق فحاسة فقال الشوري والوجه اى القوى الظاهر يجوز وضع الميت عليها مطلقا ثم قال وظهر حجة الصلاة عليه في هذه الحالة واختار الجبوري التفصيل فقال ان كانت النجاسة من صديد الموتى كقافى القبرة المشوشة فيجوز وضعه عليها أو من غيره كبول أو غائط فلا يجوز (ويجب توجيهه الى القبلة) تنزيلا له منزلة المصلي ويتوخى من ذلك عدم وجوب الاستقبال في الكافر فيجوز استقباله واستدباره فعم الكافرة التي في بطنها حين مسلم نخت فيه الروح ولم ترج حياته يجب استدباره الى القبلة ليكون الجنين مستقبلا للقبلة لان وجه الجنين الى ظهر امه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار لثلا يدفن المسلم في مقابر الكفار وعكسه فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستقبال في امه لانه لا يجب استقباله حينئذ نعم استماله أولى فان رجيت حياته لم يجز دفنه معها بل يجب شق جوفها واخراج منه ولو مسلمة

«فصل» فيما يوجب نكش الميت (ينكش الميت) أى يكشف القبر الذى فيه الميت (الرابع خصال) بل لا أكثر من ذلك أحدها (للقفل) أى أولتهم فيجب نكشة تداركا للظهر الواجب (اذا لم يتغير) أى ما لم يمتن بخلاف ما لو دفن بلا كفن أو في حريقه فانه لا ينكش (و) ثانيا (لتوجيهه الى القبلة) أى فيجب نكشة اذا لم يتغير أيضا لتوجيهه الى القبلة قال الشوري «(فرع)» اذا دفن مستلقا ووجه القبلة بأن كانت رجلاه الى اهاجور وينكش ما لم يتغير وهو المتمد خلافا لما في متن الرضى وشرحه انتهى (و) ثالثا (للال) اذا دفن معه أى أو وقع فيه مال خاتم أو غيره فيجب نكشة وان تغير لا تحذف سواء أطله مال الكه أم لا ومنه ما لو دفن في مقصوب من أرض أو ثوب ووجد ما دفن أو يكفن فيه الميت فيجب نكشة وان تغير لرد كل لصاحبه ما لم يرض بقائه أى اذا طلب مال الكه والا فلا ولو لمع ما لنفسه ومات لم ينكش أو مال غيره وطله مال الكه نكش وشق جوفه وأخرج منه ورد لصاحبه الا اذا ضمنه الورثة فلا نكش حينئذ نكش المعتمد والفرق بين مسئلة الابتلاع والوقوع أن الابتلاع في شقه هتك حرمة الميت ولا كذلك الوقوع (و) رابعا (للمرأة اذا دفن جنبها معها) وان كانت حيا (بأن يكون له ستة أشهر فأكثر فيجب النكش تداركا للواجب لانه يجب شق جوفها قبل الدفن فان لم يرج حياته بقول القوابل حرم النكش لكن يخرج من القبر ويؤثر الدفن حتى يموت ومن الغلط ان يقال بوضع نحو حجر على بطنها الموت فان فيه قتلا للجنين وينكش أيضا ان لم يحق الارض بعد الدفن سبل أو نذوة لسبل وينكش أيضا اذا احتج لمسا هبة للتعلق على صفة فيه بأن قال ان ولدت ذكرا فأت طلق طلبة أو أختي فطلقين فولدت ميتا ودفن ولم يعلم أو لكون القائف وهو من يتبع الأثر لمحققة بأحد المتنازعين فيه وينكش أيضا الكافر اذا دفن بالمحرم

«فصل» في أنواع الاستعانة وأحكامها (الاستعانة أربع خصال) بل أكثر اللسان وانتهى في قوله الاستعانة زائدتان للتأكيده أى اعانة أو لصيرورة أى صيرورة معانا

البائع العاقل المختار بشرط أن يتلفه به وسمع نفسه ولا يتعد الجنين الا باسم من أسماء الله تعالى أو من صفاته الخاصة به كقوله والله أو وقدره الله أو رب الكعبة والحلف بالخلوق كالنبي والكعبة حرام ويكفر به المحالف ان قصد نطقه كسبغ الله فان لم يتصل ذلك فهو مكروه

وليسنا نطلب لانه يشدب تركها مطلقا سواء طلبها أم لا حتى لو أعانه غيره في صلب الماء عليه عند الوضوء مثلا وهو سكت متحرك من منعه ومن فعله بنفسه كان خلاف الأولى وهو من العون بمعنى الظهير على الأمر أحدها (مباحة) ثانيا (خلاف الأولى) ثالثا (مكرهة) رابعا (واجبة فالمباحة هي تقريب الماء) أي احضاره فلا بأس بها ولا يقال أنها خلاف الأولى لثبوتها عنده عليه السلام في مواطن كثيرة (وخلاف الأولى هي صلب الماء على نحو المتوضئ) ولو من غير أهل العادة والاطلاق قال القليوبي لان الاعانة تره أي تنع وترز لا يلدق بالمعنى هذا في حقنا لا في حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يفعل ذلك لسان الجواز ولذا لو قصد بها الشخص لعلم المعين لم تكن خلاف الأولى (والمكرهة هي ان يغسل أعضائه) أي ولو كان المعين أمرد وهو من بطانات شعر وجهه والمحرمه من وجه آخر (والواجبة هي للريض عند الغفر) أي يغيب الاعانة على العاجز ولو بأجرة مثل ان فضلت عميا اعتبر في زكاة الفطر والأصلي بالتييم وعاد ومنه من لم يقدر على القيام في الصلاة إلا بمعين وبقي من الاعانة شيان سنة وهي اعانة المتفرد عن الصنف بموافقة في موقعه مثلا وسواء وهي الاعانة على فعل المحرام

\*(فصل)\* فيما يجب الزكاة فيه (الأموال التي تلزم فيها زكاة ستة أنواع) أحدها (النعم) بفتح العين وقد بسكن اسم جمع لا وحده من لفظه يذكر ويؤنث وهي ابل وبقرة العرب والجمادات ونعم يجب الزكاة فيها بشرط أربعة الأول كونها نفعا فلا زكاة في غيرها من الحيوانات كخيل ورفيق ومولدين بذكر وكوي وغيره والثاني كونها ثمنا أو أولة في ابل خمس وفي كل خمس إلى عشرين شاة ولو ذكر أو يحرثي عنها بغير الزكاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض لمائة وفي ست وثلاثين بنت لبون لمائتان وفي ست وأربعين حقة لمائة أربع يحرثي عنها حقتان أو بنتا لبون لأجزاءهما عشارا أو الجمدة آخر استئان الزكاة وهو نهاية الحسن درا ونسلا وقوة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنت لبون وتبيع ثم كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وأوصاف في قرن ثلاثون وفي كل ثلاثين تبيع له سنة وفي كل أربعين مسنة لمائتان وأوصاف في غنم أربعين ففها شاة وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث وفي أربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة والشاة جذعة صان لمائة أو أجنعت أو نذمة معز لمائتان من غنم البلد أو مثلها فان عنده بنت مخاض حال الانحراج وأن وجدها حال الوجوب أو تعبدت فان لبون أو حق والثالث مضى المحول في ملكه ولكن لنتاج نصاب ملكه نسب ملك النصاب حول النصاب وإن ماتت الأمهات والرابع أسامة مالا كمالا كل المحول لكن لو علفها قدرا تعبدت بشي بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سدم لم يضر ولا زكاة في عومل في حوت أو نحوه لا قناتهم للاستعمال بأن يستعملها القنار الذي لو علفها فيه مسقت الزكاة لا للجماع ككتاب البدن ومتماع الدار (و) النوع الثاني (التقديان) وهما الذهب لفضة ولو غير مضر بين لآز كاه في ذهب حتى يبلغ عشرين دينار أو وزن مكة تحدينا وعتنا والدينار هو انسان

فقط وينبغي للشخص ان  
يصون نفسه عن الهين  
ولو كان صادقا ومن حلف  
على ترك شيء من الفروض  
كالصلوات الخمس أو على  
فعل حرام كقطع الرحم  
عصى وزممه أن يمتنع في  
عنه ويكفر أو على ترك سنة  
كقضاء الجوامع أو فعل  
مكره كشراب الخمر  
فالسنة له أن يمتنع ويكفر  
أو على فعل مباح أو تركه

وسبعون حبة شعير معتدلة لا تشرب عليها وقطع من طرفها مادي وطال ولا في قضة حتى تبلغ  
ما تثنى درهم وهي ثمانية وعشرون ربالا ونصف تقريباً هذا ان كان في كل ربال درهمان  
من النحاس فان كان فيه درهم فقط كانت خمسة وعشرين ربالا في هذين النصابين  
ربيع عشرهما في عشرين ديناراً ونصف دينار ونحو الزكاة في حلي محرم كحلي ذهب  
أو قضة للرجل ومنه الدراهم والدنانير المنقوشة المفعولة في القلادة التي تعلق على عنق  
النساء والذهب المخطط على القماش فهو حرام ونحوها كانتا وما يعلق على رؤس  
الصبيان نعم عصائب الذهب والقضة لا تحرم فلا زكاة فيها لأنها لينة وأما المرأة من  
الدراهم والدنانير بحيث يظن بها المعاملة فإنها مباحة وأصحاب الزكاة مع الإباحة تمتنع  
ومما يحرم أيضاً سوار بكسر السين وهو شيء يعمل في اليد ويخل بالفتح الحذاء وهو شيء  
يعمل في الرجل فإنه شيئاً أجدت المرأة على لبس المرأة وصلى أولاً عارتهما وأجارتهما  
لأن له استعمالهما أولاً بقصد شئ ومما يحرم أيضاً ولو على امرأة أمسم من ذهب أو قضة  
فالسيد بطريق الأولى ونحو الزكاة أيضاً في حلي مكروه كقضة صغيرة للزينة حلياً كان  
أو غيره ولا حلي مباح عليه ولم يشو كونه كالحلي من ذلك لبس المرأة فلا زكاة فيه إلا أن  
أسرفت كحلق لوزنه ما يتماثل مثلاً فلا يحل لها وتجب زكاة به وللرجل النخاع من  
القضة بل لبسه سنة فخرج بالعلم ما لوورت حلياً مباحاً ولم يعلمه حتى مضى عام فجب زكاة  
لأنه لم يوافق استعماله مباح وخرج بعد منبه الكثر ما لوورت كونه فجب زكاة  
أيضاً ولو أنكره لم يحل في تحب زكاة أن قصد إصلاحه وأمكن بلا صوغ بأن أمكن بالجمام  
إتقنه صورته وقصد إصلاحه وإن لم يقصد إصلاحه بل قصد جعله سبيكة أو دراهم أو  
كثرة أو لم يقصد شيئاً أو أوج انكساره إلى صوغ وحب زكاة به ويتخذ حوله من  
حين انكساره لأنه غير مسدود ولا معد للاستعمال قال الزبدي ولو وحب زكاة في  
حتى فاختلفت قيمته وزنه كسوار قيمته ألفه وزنه ما تثنى اعتبرت القيمة على الأصح  
فمخير بين أنواع ربيع عشر الحلي مشاعاً سلمه للفقراء وبين أنواع خمسة دراهم مصوغه  
قيمتها سبعة ونصف ولا يجوز أن يكسره ويخرج منه خمسة دراهم لأن فيه ضرراً عليه  
وعلى المستحقين هذا بحاله إذا كان الحلي مباحاً بان كان مكسوراً ولم ينو إصلاحه أو لمالو كان  
محرم ما عينه كالآواني فلا أثر لزيادة القيمة أي فالقيمة بوزنه لا بجمته فيخرج خمسة دراهم  
من غيره أو منه أو يكسره أو يدفع ربيع عشره مشاعاً انتهى (و) النوع الثالث  
(المختبرات) وهي الثوابت الشاملة لشجر وزرع لازكاة في شئ إلا في رطب وعنب وما  
صلح للأقيان من الحبوب كقمح وشعير ورز وعذس وذرة وحبس وباقلاء وهو الغول  
وذخن وهو نوع من الذرة إلا أنه أصغر حبه منها وحبس ان يضم الحبوب ويقال له المبرطمان  
بضم الميم والغناء وماش وهو نوع منه وإن كان ما يصلح للأقيان يؤكل نادراً كثره  
البلوط السجاءة بقره الفؤاد وهي تشبه البلح قال في المصباح والبلوط مثل تنور وشجر  
وقد يؤكل ويعد دغ بقره انتهى وكألسنت وهو ضرب من الشعير ليس فيه قتر قاله  
الجوهري وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القدر صفار الحبوب وقال الأزهرى حب بين

كل الفضة والذهب  
ودخول الدراهم لا أفضل  
له أن لا يحنث في عينه  
(وكثرة آيين) تتقرب  
مؤنة سامة من العيوب  
الفيلة بالجل أو أظفر  
عشرة مسكين لكل  
واحد منهم مئة من غالب  
قوت البلد وكسوتهم  
ووتبديل يعني لكل  
واحدة منهم ويخير  
الشخص بين هذه الثلاثة

المحطة والشعر ولا تشربه وكالطرس يفتح في نوع من المحطة تكون في القنطرة منه حبات  
 وقد يكون واحدة أو ثلاث وقال بعضهم هو حبة سوداء توكل في الحنظل وقيل هو قنصل  
 البرا لأنه غير الاقامه قيل هو الغدس فحبب الزكاة في جميع ذلك اذا وجدت شر وطها  
 بخلاف ما يؤكل كحل تعسا كالسكر والبن والشحاح والبن وما يؤكل يتاوبا  
 كالمصلي والغفل بضم الفاء وهو من الانرار قاله في المصباح وواجبها العشران سقت  
 بلامونه كثيرة والافضله وتحبز كاه النابت يعني أنه نعتدس وجوبها بدو صلاح  
 الغر واشتداد الحب على المالك لا على المستحق ولا في مال الزكاة لأن حق المستحق انما هو  
 في الخالص المحاف وشرط وجوبها ان تبلغ خمسة أوسق تحديدا وهي ألف وستمائة رطل  
 بغدادية اذا لوسق ستون صاعا فيصمغ الخمسة ثلثه صاع والصاع أربعة أمداد  
 فيكون النصاب ألف مدموماثي مدمو تمام الملك وان لم يباشر المالك ولا ناسبه زراعته  
 كأن وقع الحب بنفسه من يدم المالكه عند جمل الغلة مثلا أو بالقاء نحو طير كان وقت  
 الصافير على السنبيل فتناثر الحب وبنت فحبب الزكاة في ذلك ان بلغ نصبا وخرج بذلك  
 الملك ما بنت من حب جله السبل من دار الحرب الى أرضنا غير الملوكة لا حد فلا زكاة  
 فيه لانه في واما المالكه غير مبنى أمالو كانت مملوكة فمملوكة من بنت بارضه ولو جمل الهواء  
 والماء حيا مملوكة فبنت بارض فان أعرض عنه ماله فهو لصاحب الارض وعليه  
 زكاته أو لم يعرض عنه فهو له وعليه زكاته وأجرة مثل الارض لصاحبها بضم نوع من  
 النبات الى نوع آخر كنب مصرى وشامى بخلاف اختلاف الجنس كنب شعر ونخروج  
 الزكاة عند اختلاف النوع من كل من الانواع بقسطه ان تنسب ان غير لكثرة الانواع  
 وقلة مقدار كل منها اخرج الوسط لأعلاها ولا أدناها وزرع العام وهو اثنا عشر شهرا  
 يضم ان وقع حصادهما في عام واحد بان يكون بين حصاد الاول والثاني أقل من  
 اثني عشر شهرا عربية وان وقع زرعهما في عامين بان كان بين زرع الاول وزرع الثاني  
 اثنا عشر شهرا وبين حصاد لثاني والاول أقل من ذلك والمراد بوقوع حصادهما في عام  
 ان يبلغا أو ان الحصاد وان لم يقع بالفعل ومثل الزرع من القرآن وقع الاطلاع في عام  
 وان لم يتجدد قطعهما في عام واحد فالعبرة في المحبوب بالحصاد بالقوة وفي المنار الاطلاع  
 نعم أو لم يفضل في عام مرتين فلا يضم بل هما كثرهما عين الحاقا لندوب الاعم الاغلب  
 وكان لكل ماشائه ان لا يفرق في العام الامرة واحدة \* (فرع) \* قال احمد الصبيعي  
 وأفضل أنواع السكب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة وكان كل نبي له حرفة وكسب  
 فكان آدم زراعا وأول صنعة علمت على وجه الارض المحرث وأول من حرث آدم ثم  
 أدركه التعب في آخر النهار فقال لمحوه ازرعي ما قد بقي فعز زرعها شعر فحبب من  
 ذلك فاجى الله الله لساطهته العذوق المشبر وهو الشيطان بدلت لها القمح بالسكر  
 وقيل لما هبط آدم في الهند اشتد به الجوع فجاءه جبريل بخبزين أحمرين وثلاث حبات  
 من المحطة وقال له لك حتان ومحوه واحدة واحدة فصارت كرم مثل خذ الاثنين كل حبة  
 وزنها مائة ألف درهم وثلاثمائة درهم فزرع وحصد وطعن وخبز في أربع ساعات

ولو كان ضيفا فان عجز  
 عنها لم يمسها ثم ثلاثة أيام  
 \* (فصل) \* والندى قسمان  
 من غير ومعلق في المنجر كقول  
 التاجر لله على كذا أو ندرت  
 لله كذا ويلزمه الوفاء  
 بما نذر حالا والمعلق  
 قسمان قيم معلق على  
 حصول نعمة أو انقاع  
 نعمة كقوله ان شئت الله  
 أو ان سلني من كذا فله  
 على كذا فاذا وجد



وكان ادريس خياطاً وكان نوح نجاراً أي صناعاً وكذا زكريا وكان ابراهيم برزاً أي يبيع  
 أنواع الملبوس وكان موسى كاتباً يكتب التوراة سده وكان اجبر شيب وكان داود  
 حادداً وكان سليمان بضغراً نخوص وهو ورق النخل وكان نبتينا يبيع ويشترى بنقد  
 ونسيئة ويحمل ما اشتراه الى بيته فيقول يا ثعلب له اعطني اجله فيقول صاحب الشيء اولى  
 بحسبه لكن الشراء بعد البعثة اغلب وبعدها البعثة لم يحفظ البيع وأما الشراء فكثير  
 وأجر أي بأن أجر صلى الله عليه وسلم ملكه على الغير واستأجر أي بأن استأجر على شخص  
 لخط قومه صلى الله عليه وسلم مثلاً والاستغفار أغلب وأجر نفسه قبل النسيئة رعى الغنم  
 وتجديده لا لا تخاروشاً ورك وركل وركل والتوكيل أكثر وأهدى له وقيل وغوض ووهب  
 له وقيل واستأجر انتهى «(قائدة)» قبل الشراء قوى عن الاجهوري أن الحجة من القضيح  
 حين نزل من الحجة قدر بيضة النعامة والين من الزبد يصم الزاي ويسكون الباء وهو  
 ما يستخرج وضع المساء والتحريل من لبن البقر والغنم وأطيب رائحة من المسك ثم صغرت  
 في زمان فرعون فصارت الحجة قدر بيضة الدجاجة ثم صغرت حين قتل يحيى بن زكريا  
 فصارت قدر بيضة الحمامة ثم صغرت فصارت نذر البندقة ثم قدر النجاسة ثم صارت الى  
 ما هي عليه الآن فمن شاء الله تعالى أن لا تصغر عنه أه قال التلوي في شرح المراج  
 «(قائدة)» نادرة كان وزن حبة الخنطة في الجنة مائتا ألف درهم ومائتا حبة درهم أه  
 (و) النوع الرابع (أموال التجارة) وهي تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح بنية  
 تجارة عند كل تصريف والمحصل أن شرط وجوب زكاتها أنه أحدها كون المال مملوكاً  
 بمعاوضة كشرائه أو كان بعرض أم قد أم دين حال أم مؤجل وكل ما يوصف عليه عن دم أو  
 أجوبة فمعه سراء كانت المعوضة غير محضة وهي التي لا تقصد بفساد مقابلها كالشكاح  
 ونخلع أو محضة وهي التي تقصد بذلك كالبيع والشراء والهبه بنواب ونوع بذلك  
 ما ماله بغير معاوضة كارت أو إذا ترك أو رثته عرض تجارة لم يحب عليها زكاتها وكهية بلا  
 نواب وأخطاب زائمه أو جردية التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في محاسنه وذلك  
 لأن المملوك ماله موضوعة بقصد التجارة وقد يقصده غير هاهنا فلا بد من نية تجارة وإن لم  
 يحدد في كل تصرف عذر فرائع السراء مثلاً رأس المال نالته أن لا يقصد بالمال الغنية  
 أي الامساك للالتفاف فان قصد هاهنا به انقطع المحول فيحتاج الى تحديد نية مقرونة  
 بتصرف وكذا ان قصد هاهنا به وإن لم يعمه ويرجع في تعيينه اليه ورأى بعض أهل  
 من وقت الملك ثم أم ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقية كان اشترى بعشرين  
 مثقالاً أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بنى على حول النقد بخلاف ما لو اشتراه بنصاب  
 في الذمة ثم نقده في الجاس فإنه يتقطع حول النقد ويبتدى حول التجارة من حين الشراء  
 والفرق بين المستثنى أن النقد لم يتعين صرفه للتمراف الثانية بخلاف الأولى خامسها  
 أن لا رد جميع مال التجارة في أنشاء المحول الى تقدم جنس ما يقوم به وهو دون نصاب  
 فان رد الى ذلك ثم اشترى به سلعة بكسر الدين أي بضاعة للتجارة ابتداء حولها من حين  
 شرائها التحق بقصر النصاب بالتضيض بخلافه قبله فإنه مظلون أموالاً وبعض المسائل

المعلق عليه مزمة الوفاء  
 بالاندور طلاً وقسم معلق  
 على فعل شيء أو تركه  
 قوله ان دخلت الدار  
 أو ن لم أكله زيداً فقله  
 على كذا فاذ أو جذا معلق  
 عليه وجب على النادر  
 الوفاء بالاندور أو كذا  
 عين وهو غير بنية مساواة  
 بتعقد نذر التحريم قبل  
 النفس بغير حق وصيام  
 العبدین ولا نذر المكروه

الى ما ذكر اوباعه بعرض او بتقديلا يقوم به آخر الحول كأن باعه بذر اهم والحال يقتضى  
التقويم بذرنا نراؤ بتقديلا يقوم به وهو نصاب غوله باق في جميع ذلك سادسها أن تبلغ  
قيمتها آخر الحول نصا اودونه ومعه ما يكمل به كالأول كان معه مائة درهم فاستاع أى  
فاشتري بمخمس منها عرضا للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول  
مائة وخمسين فضم لمساعدته ونخب من كاهة الجميع (واجبا) أى مالا للتجارة (ربيع عشر  
قيمة عرض التجارة) فان ملكك بتقديلا وودون نصاب وقومت به ولا بد في التقويم من  
عدلين فلولم يبلغ نصا لم نخب الزكاة وان بلغ بغيره وان ملكك بغيره كعرض ونكاح  
وشلع فيقال تقديلا بلصورة ذلك شخص زوج أمته أو خالغ زوجته بعرض قوى به  
التجارة وكذا الزوجت المحترمة بعرض فوت به ذلك ومثل ذلك مالو ملكك عرض التجارة  
بصلح عن دم كان حتى عاه مخض فوجب على ذلك الشخص قصاص فصالح الخي عليه  
وعسا بالدية بنية التجارة كان قال خفوت ذلك بالدية فكانت الدية بدلا عن القصاص  
فان لم يكن بالبلد تقديلا فغالب تقديلا أقرب البلاد إليه فان غلب تقديلا على التداوى بغير  
بينهما ان انفت نصا بكل منهما وان بلغت نصا با واحد هادون الاسترقا قومت به  
لتحقق تمام النصاب به وان ملكك بتقديلا بغيره قوم ما قبل التقديله وما قبل غيره به الب  
تقديلا بلصوره ما قبل غير التقديله وقومه معرفته انه التقديلا حاله اوضة فان  
اختلف الغالب وقت الزكاة أو آخر الحول اعتبر لاني لانه اعتبر في زكاة التجارة وقولهم  
العبرة بما اشترى به وان ابطه السلطان أو كان الغالب غيره محله فيما اشترى بتقديلا  
لا بعرض كما هنا وبغيره حاصل في أثناء الحول لاصل في الحول ان لم ينض بما يقوم به  
ان لم ينض اصلا أو ينض بغير ما يقوم به فلو اشترى عرضا قيمته ما شاد درهم فصارت قيمته  
آخر الحول ثلاثمائة زكاة اها اذن بما يقوم به فلا يضم الى الاصل بل يركب الى الاصل  
عند حوله والى ربع عند حوله فغير كل يحول ومعنى نض صارنا ضاراهم ودنانير ونخب  
زكاة فطريق في تجارة معز كاتها الاختلاف سببه او هما البدن والمال فالأول مستحب  
زكاة الفطر والثاني مستحب زكاة التجارة فلو كان مال التجارة مما نخب الزكاة في عينه  
كسائمة وغيره فلا يتجمع الزكاة ان فيه لا خلاف بل ان كل نصاب اخذ الى كاتين  
دون نصاب الاخرى كاربعة شاة قصد بها التجارة لكن لم تبلغ قيمتها نصا ما آخر الحول  
وكتمس ونلائق اقل بلغت قيمتها نصا ما آخر الحول وحت زكاة ما كمل نصا به وان  
كمل نصاب كل منهما كاربعة شاة قصد بها التجارة وبلغت قيمتها آخر الحول  
نصا اقدمت في الوجوب زكاة العين على زكاة التجارة لقوتها للاتفاق عليها بخلاف  
زكاة التجارة ففيها قول قديم بعدم الوجوب بها ولهذا لا يكفرها حدها صورة السائمة  
ان يشتري مثلالا ربيع شاة من أول المحرم وينوي فيها التجارة ثم يقوم آخر الحول  
فتباع قيمتها نصاب تجارة فقد اجتمع هان كانا زكاة عين وزكاة تجارة وصورة الثمران  
بشترى ثيابا او عذما من أول المحرم وينوي فيه وفيها يخرج منه التجارة ثم يحول  
عليه الحول وقيمتها مع ما يخرج منه تبلغ نصاب تجارة وكذا زكاة العين فيما يخرج

كالصلاة في المقدرة والمجاه  
والنذر لاحد اوبه اود  
أحد اولاده وكذا انذر  
المباح كالأكل واللبس  
والنوم ولا كفارة فيه  
\*(تنبيه)\* زيارة بيتنا محمد  
صلى الله عليه وسلم سنة  
مؤكدة لكل احد  
وتسلك الحاج اكبر  
وتركها مع التمكن منها  
حسنة عظيمة وحرمان من  
خير كبير وانكارها

منه أيضا ثم نصب زكاة التجارة أيضا في مخصوصها وألوانها مع أنواع زكاة العين عن  
 السائمة وكذلك نصب زكاة التجارة عن الشجر ونحوه كالارض من الخيف والكرفاف  
 وغيرها كالجذع والتمن ان بلغت قيمتها وحدها نصا عند تقاسم المحول مع انواع زكاة  
 العين عن الفرد ليس فيها زكاة عين فلا تسقط عنها زكاة التجارة اما ما فيه زكاة العين  
 وهو الثمرة والحب ان لقنا نصا فلا بد خلان في التقويم في هذا المحول فان لم يبلغه دخلا  
 فيه فيقومان مع المذكورات ونصب في ذلك زكاة التجارة قال في المصباح الكرفاف  
 بالكسر أصل السعف الذي يبقى بعد قطعه في جذع النخلة والسعف أغصان النخل  
 ما دامت بالمحوص فان زال المحوص عنها قبل جوبد والجذع بالكسر ساق النخلة والتمن  
 ساق الزرع بعد دباسته انتهى وصورة ذلك انه اشترى الارض والنخل بقصد التجارة  
 فيها وفيما أخرج منهما أو الزرع بقصد التجارة في حبه وتنته مثلا فنصب زكاة العين  
 في الثمر والحب ان لقنا نصا وزكاة التجارة فيها عدا هذا لان زكاة عينه واذا قطع الثمر  
 والحب أنجزت زكاة عينه ولا تنصب بعد ذلك ان بقي ملكه لانه لا تعدد ثم يتدنى  
 حوصلا بالتجارة بعد ذلك قطع وأما الجذع والارض والتمن فلا يقطع حوصلا بمأذ كبر  
 يكمل على ما مضى منه ثم عند تقاسم حول التجارة للثمر والحب يضممان الجذع والارض  
 والتمن في التقويم لافي المحول لا اختلافهما في ابتدائه ولو تقدم حول زكاة التجارة على  
 حول زكاة التجارة على حول زكاة العين بان اشترى بمال التجارة بعد ستة أشهر من  
 حوصلا تنصب سائمة واشترى به معلوفة للتجارة ثم أسامها وجبت زكاتها عند تقاسم حولها  
 ثم ينفع من ثمنها حول زكاة العين أبدا أي فنصب في قيمة الاعوام صورة ذلك ان اشترى  
 عشر من مقطعة فأسا لثمرة من أول الحرمة وتمتكت عنده ستة أشهر ثم بيعها وبشترى  
 بثمنها أيضا سائمة ثم بعد مضي ستة أشهر أخرى قومت فبلغت قيمتها نصا ففقد اجتماع فيها  
 زكاتها ونصب حول التجارة فزكاتها في هذا المحول زكاة تجارة وفي كل حول بعده زكاة  
 عين فلا يستنفذ المحول بالمال إذ المذكورة بل يحتمر قال شيخ الاسلام في شرح المشمع  
 وزكاة مال قراض على مالكه وان ظهر فيه ربح لانه ملكه اذ الصامل انما ملك حصته  
 بالقيمة لا بالظهور كان الصامل في الجملة انما يستحق الجعل بقرائه من العمل فان  
 خرجا من غيره فذاك أو منه حسب من الربح كالتمن التي تلزم المال من أجرة الدلال  
 والكيل وغيرها والجعل بالضم الآخر (و) النوع الخامس (الركاز) وهو كسر الراء  
 دوزن جاهلية وهم من قبل الاسلام أي بعثته صلى الله عليه وسلم فدخل مالو كان الدافن  
 من قوم موسى وعيسى وأغيرهما كيوسف فان لم يكن مدفونا بل كان ظاهرا فان علم أنه  
 ظهر بمحصول فهو ركاز أيضا لانه دفن بحسب ما كان والا فهو لافطة وكذلك ان ملك وان  
 وحده من هو من أهل الزكاة ومنه الموات والقبور الجاهلية والقلاع بكسر القاف جمع  
 قلعة بفتحها كقبة ورقاب وهو حصن ممتنع في جبل بعيد عن البلد وان وجدته بمجيد او  
 شارع او وجدته في اسلاحي مكان يكون عليه شئ من القرآن أو اسم ملك من ملوك  
 الاسلام فاعلم ان ملكه وجب رد عليه لانه مال مسلم ومال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه

ضلال كسر ونحوه ان مدين  
 والافضل للصالح بقدها  
 على الحج ان كان الوقت وأسماء  
 يمكن فيه تحصيل الحج بعدها  
 (ويستحب) لقاصدا زيارة  
 أن يكثر في طريقه من  
 الصلاة والسلام عليه صلى  
 الله عليه وسلم وان يزيد من  
 ذلك ذارأي حرم المدينة  
 وان يجارها وان يعقل عند  
 وصول المدينة وقبل دخولها  
 فان لم يتمكن فبعد دخولها

وان لم يعلم مالكة فلقطعة يعرفه الواحدة سنة ثم له ان يتملكه ان لم يظهر مالكة وكذا ان لم يعلم هل هو جاهل او اسلامي بان كان محاضرا مثله في الجاهلية والاسلام او مالا اثر عليه كالتبرؤ المحلى فان علم ان مالكة لغته الدعوة وعادته وفيه قال ان ابادى وان وجد في ملك حربي في دار الحرب فله حكم الفدية وان دخل دارهم بامنهم فبرد على مالكة وجوابا وان اخذتها فهو غنمة انتهى والواجب فيه ان يبلغ نصاب النكاح في الحال بصرف لاهل اتركاه (و) النوع السادس (المعدن) وهو مكان خلق الله تعالى فيه ذهب او فضة حوات او ملكة فيجب على من استخرج ذلك ربع عشره حالا ان يبلغ نصابه ضم بعض الخرج الى بعض ان اتحد معدن عرفا بان يكون في مكان واحد وان كانت حفرة متعددة وتنازع عمل ولا يضر قطع العمل لعذر كاصلاح آلة ومعرض وان طال الزمان عرفا فان اختلف المعدن او قطع العمل بلا عذر فلا يضمن الا الانسان في كمال النصاب وان قصر الزمان ويضم نائبا لملكه من جنسه او من عرض تجارية يقوم به ولو من غير المعدن كارت في اكماه فان اكمل به النصاب تركه الثالث لان كان ماملكة غائبا فلا يلزمه زكاته حتى يعلم سلامته لتحقق الزوم فلوا استخرج من المعدن تسعة عشر مثقالا بالاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المثل كالمحجب فيه مالو كان مالكة التسعة عشر من غير المعدن (فرع) تجب زكاة الفطر بادراراك وقت تمام الغروب من آخر يوم من رمضان مع ادراك جزء قبله من رمضان ايضا لكن مات بعد الغروب او معه دون من ولد بعده او معه على كل حر وعبد صغير وكبير ذكر وغيره الخمسة الاول من لا يفضل من مسكن وخادم يحتاجهما ومملوك يلقى به وعن قوت من تنازعه نفقته ولو حيا واناله اعد ويومه ما يخرج في زكاة الفطر والراد بحاجة المحادم ان يحته اجمعه لخدمته مرض او كرا او ضخامة مانعة من خدمة نفسه ومنصبه بالي ان يخدم نفسه او بخدمة غيره لا للخدمة في أرضه وما شئتة والنصب وزان مسجداي طلوز رفعة وكالقفوت دست ثوب او بدله الذي يليق به لثردده في حوائجه وكذا ما اعتسده من نحو سحك وكعك وهو من الخبز الباسي ونقل بضم النون وهو مجموع الثمرات وغير ذلك ونخرج بذلك الدين ولو لا دمي فلا شترما فضلا عن على المعتمد والثاني امرأة ضنة لها زوج معسر وهي في طاعته فلا تنزما فطرتها لكن يسن لما ان يخرجها عن نفسها وكذا كل من سقطت فطرته لتعمل الغيرة يسن له ان يخرج عن نفسه ان لم يخرجها لتعمل ومن المعسر الرقيق فلاتجب عليه زكاة زوجته ولو حرة ونخرج بفطرتها فطرتها غيرها كما منها اولادها والديها فانتزها ولو كان الزوج حنفيا يرى وجوب فطرتها على نفسها وهي شائعة ترى الوجوب على الزوج فلا وجوب على واحد منهما لعدم اعتقاد كل انها عليه بخلاف عكسه فانها تجب على الزوج لان كل من سها حينئذ يرى الوجوب على نفسه الزوج بطريق التحمل وهي بطريق الاستقلال اما اذا لم تكن المرأة في طاعته بان كانت ناشرة فانها عليها حينئذ ومثلها صغيرة لا تطيق الوطء فلا تجب فطرتها على زوجها واما الامة المزوجة التي زوجها معسر فان فطرتها تنزما ونحوها عنه سيدا بخلاف ما اذا كان موسرا فيجب عليه فطرتها ولو

وقبل دخول المسجد  
وان يلبس الخفاف ثيابه  
ويتطيب والثياب البيض  
افضل من غيرها وان  
يدخل المسجد من باب  
جبريل فاذا دخله قصد  
الروضة الشريفة وهي  
ما بين القبر والمنبر وصلى  
تحتة المسجد بها ولا افضل  
ان يصلي في مصلاه صلى  
الله عليه وسلم فان لم يتيسر  
فبقربه من جهة المنبر

زوج أمته بعد نزله فطرهما قطعاً والثالث مكاتب كآية صحبة فلا تحب عليه ولا على  
 سبب استقلاله بخلاف المكاتب كآية فاسدة حيث تحب فطرته على سيده وإن لم تحب  
 عليه نفقته والرابع العبد في بيت المال والخامس العبد الموقوف ولو على معين كدرسه  
 وزياد ورجل والفقير المملوك للعبودية فلا تلزم فطرة هؤلاء الثلاثة على أنفسهم ولا على غيرهم  
 لضيق ملك المكاتب وسيده منه كالأجنبي وليس للأخيرين مالاً معين يلزم بها  
 وواجب الفطرة لكل واحد صاع من غالب قوت بلد المؤدى عنه وإن كان المؤدى  
 بغیرها من جنس واحد فلا يعض الصاع عن واحد فإن أعطى المزدكي أعلى من غالب  
 قوت البلد جاز لأنه زاد خير ولا يجزئ أقل من صاع ولأنه صاع مكاتب ورجل مشترك  
 بين مؤسره ومعروليه لم يحدد لبعض صاع بشرط أن يكون ذلك البعض مقولاً فيجزئ  
 لكل منهم أقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضي لزوم الزكاة من زمة فطرة نفسه لزومه  
 فطرة من تلزمه نفقته تلك أو قرابة أو نسكاح إلا أن يكون من تلزمه نفقته كافراً أو يكون  
 زوجة أبيه أو مستولدة أمه حيث لم الولد نفقة تهما فلا تلزمه فطرته وإن تلزمه نفقة تهما  
 لأن الأصل في الفطرة والنفقة الأب وهو معسر والفطرة لا تلزم المعسر بخلاف النفقة  
 فيتحملها الولد ولا أن عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفصح بخلاف عدم النفقة أمامن  
 لا تلزمه فطرة نفسه كالكافر فلا تلزمه فطرة من تلزمه نفقته نعم يلزم الكافر فطرة رقيقه  
 وقريبه وزوجه المسلمين بناء على أنها تحب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها عنه المؤدى  
 ولا بد من نية الكافر وهي التمييز للتعقير «تمة» ويجب عليه عند سباده بعض  
 الصاع دون بعض بتقديم نفسه فزوجته فإدمها بالنفقة أن كان دون الحد آدم لا حرة  
 فولده أو أمة فراه فاه فولده الكثير المحتاج فريقه وإن أقدم الأب على الأم هنا عكس  
 ما في النفقات لأن النفقات للحاجة والأم أحوج والفطرة لأعرف والأب أنشرف لأنه  
 منسوب إليه وبشرف بشره فإن استوى جاعلة في درجة كزوجات وبنين فخير فيخرج  
 عن شيء منهم «تنبهت» وأوقات وجوب الزكاة أربعة الأولى وقت أخراج المفسود  
 وتصفيته في الركاوز المعدن وأما وقت وجوب أخراجها فبعد ذلك والثاني بدو الصلاح  
 واشتداد الحب كالأوبى حتى المستنبت وأما وقت وجوب أخراجها فهو بعد الجفاف  
 ولتنمية وغرثك والثالث الحول في الناض والنم والحجارة والأربع أول ليلة العبد في  
 زكاة الفطر قال البيهقي ويجوز أخراجها في أول رمضان وسن أن يخرج قبل صلاة  
 العيد ثلاثاً إن فعلت الصلاة أول النهار فإن أخرت استحب الأداء أول النهار ويكره  
 تأخيرها إلى آخر يوم العيد ويحرم تأخيرها عنه بلا عذر كسنة ماله أو المستحقين لا كاتخاذ  
 نحو قريش كسائر أصناف فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فإنه يجوز  
 تأخيرها له أن لم يشتد الضرر والمخاضرين اه قال في المتهج وشرحه أداء زكاة المال  
 يجب فوراً إذا تمكن من الأداء كسائر الواجبات ويحصل التمكن بحضور مال غائب سائر  
 أوقات غير الوصول له أو مال مضمون أو مجهود أو دين مؤجل أو حال تعذر أخذه  
 وبحضور أحد بل زكاة من لماء أو دأع أو مستحق وبجفاف الثمر ونفقة الحب وتبره معدن

الشریف فاذا فرغ من  
 الصلاة حمد الله تعالى  
 وسأله أن ينفعه بهذه  
 الزيارة ويتقبلها منه ودعا  
 عما أحب لنفسه ولن يحب  
 للسليين ثم توجه إلى  
 المواجهة للزيارة فوقف  
 فقال الوجه الشريف  
 ولذلك علامة مصروفة  
 هناك فيستدبر القبلة  
 ويستقبل الوجه الشريف  
 بمشروع ونضوع وأدب

وخدوا لك من مهم ديني أو ديني كعلاء أو كل وبخسرة على غائب قاربان سهل  
 الوصول له أو على استفادته من حال وزوال جرفلس إذا كانت الزكاة متعلقة بالذمة وأما  
 إذا كانت متعلقة بالعين فنخرجها حالا ولا يتوقف على زوال الحجر ويجب أدائها فوراً  
 أيضاً إذا تقررت أجرة قضت لاصداق فلا يشترط تقريره بشطرا أو موت أو وطء فان أئرو  
 أداءها بعد التحكك وتلف المال كله أو بعضه ضمن بأن يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف  
 لتقصيره بحسن الحق عن مستحقه وإن تلف قبل التحكك فلا ضمان لاستفادته بقصره  
 بخلاف ما لو أنفقه فان ضمن لتقصيره ما تلافاه قال اسمعيل بن القري في روض الطالب  
 وشيخ الاسلام في شرحه المسمى باسمي المطالب \* (فرع) \* وإن تلفت الثمرة قبل التحكك  
 من الاداء من غير تقصير ما فقه سماوية أو غيرها كسرة قبل جفافها أو بعد ثم ضمن كما  
 لو تلفت الماشية قبل التحكك من الاداء فإذا بقي منها دون النصاب أخرج حصته أي  
 قسمه لأن التحكك شرط للضمان لا للوجوب ونخرج بقصر تقصيره ما لو قصر كان وضعه في  
 غير موضع ضمن اهـ ويجب نسبة في الزكاة كهذه زكاة أو فرض صدقة أو صدقة متماي  
 المفروضة ولا يكفي فرض مالي لأنه قد يكون كفارة ونذرا لا صدقة مالي لأنها تكون  
 نافله ولا يجب تعيين مال من عند الآخر فإن عينه لم يقع الخرج من غيره وتلزم الولى  
 النسبة عن محجورة قال ابن جبري في شرح المنهاج ولو عزل مفد الزكاة ونوى عند العزل  
 حاز ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لغير الاقتران بأعمال كل مستحق ولأن القصد  
 من الزكاة سد حاجة مستحقها ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة أجزأه أيضاً وإن لم يقارن  
 النسبة أخذها كافي المجموع وقدره من العادي أنه لو دفع مالا في وكيله لفرقة تطوعاً ثم  
 نوى به الفرض ثم فرقة الوكيل وقع من الفرض إن كان القابض مستحقاً أما تقديمها على  
 العزل أو إعطاء الوكيل فلا يميز كاداء الزكاة بعد محول من غيره اهـ ويجوز تعجيل  
 الزكاة في المال محوي بعد ملك النصاب وقبل تمام المحول لسنة فقط لا لأكثر منها وشرط  
 وقوع المجهل زكاة بقاء المسالك بصفة الوجوب وبقائه لقابض بصفة الاستحقاق إلى تمام  
 المحول فان تغير كل منها جأ أو أحدهما قبل تمامه بركة أو موت أو تغير المالك فغير أو زول  
 ملك عن حاله لمجهل عنه أو تغير القابض بغير الزكاة المجهلة أو قرير وق وهو مجهول  
 النسب استرد المالك من القابض إن بين أنه زكاة مجهل أو عليه القابض فان لم يبين  
 ذلك ولم يعلمه القابض لم يستردته لتفرده بتركه الاعلام عند الدفع فيقع تطوعاً \* (خاتمة) \*  
 وشرط وجوب الزكاة أربعة أحدها حرية ولو لبعض بان ملك الاموال ببعضه المخرقة لا  
 زكاة على رقيق ولو ملكاً وثنائها السلام فلا زكاة على كافر أصلي بمعنى أنه لا يلزم أدائها  
 ولا قضاها كالمصلاة والصوم وأما وجوب استخراج زكاة المرتضى التي وجبت عليه حال  
 رده فهو قوف كملكه فان مات مرتداً بان لا زكاة عليه لتدين إن لا مال له بل جمعه في  
 أو أسلم في كالمضى في ردة الم يكن زكاة في رده فانه يميزه كالمال عن الكفاية  
 وتكون نيته للاستيلاء لا لاداءه وأما وجوب الاستقرار فليس بموقوف لأن شرطه الاسلام  
 ولو فيها مضى أماً التي وجبت قبل الردة فهي من الديون فتخرج من ماله حال رده قهر

فارغ القلب من علق  
 الدنيا ناظر إلى أسفل  
 ما يستقبله ويسلم على  
 أفضل الخلق صلى الله  
 عليه وسلم بصوت يسمعه  
 الملائق له من غير تشوش  
 وأقبله السلام عليك  
 يا رسول الله صلى الله عليك  
 وسلم ومن شاء فليطول ثم  
 يتأخر جهة عنه قدر ذراع  
 فيسلم على أبي بكر الصديق  
 رضي الله عنه ثم يتأخر

عنه سواء أسلم بعد ذلك أم مات مرتين وثالثها من مالك فلا زكاة في مال بيت المال ولا مال  
 جنين موقوف لأجله لعدم تعيين المالك ومثله ربع الموقوف على جهة عامة دون  
 الموقوف على جهة خاصة فتجب في ريعه لا في عبئه ومن الجهة العامة الموقوف على إمام  
 المسجد أو مؤذنه لأنه لم يرد به شخص معين وإنما يريد به كل من اتصف بهذا الوصف  
 ورايعها حول الأفي ستة أمور لا أول في ثابت والثاني في معدن والثالث في ركاز والرابع  
 في زكاة فطر فاذا ولد له ولد قبل الغروب أخرج الزكاة عنه وإن لم يحمل فانه تركي يحول  
 أصله والسادس في ريع فانه تركي يحول أصله أيضا سواء حصل بزيادة في نفس العرض  
 كسكن حيوان وولد وغمرة أو بارتفاع الاسواق وقوباع العرض بدون قيمته تركي القيمة أو  
 ما كثر منها ففي زكاة الزائد منها وجهان أحدهما الوجوب ومحل زكاة الزائد بمحصول أصله  
 أن لم ينض من جنس مائة ومه كان اشتري متاعا عابثي درهم ومحل عليه المحول وقيمته  
 المتشابهة درهم ولم يسهل أمسكه عنده أو نض من غير الجنس في أثناء المحول كان اشتري  
 متاعا عابثي درهم وباعه بدينار فترك المال بمحصول المائتين والابان صار السكل ناضا  
 من الجنس في أثناء المحول وأمسكه إلى آخر المحول أو اشتري به عرضا قبل تمامه تركي  
 الزائد بمحصوله لا بمحصول أصله وبعتبر أيضا في وجوب الزكاة نصاب وشكن من أداها ولكن  
 النصاب سبب لوجوبها لا شرط لها وان تمكن شرط لتمامها لا استقراره للوجوب فلو لم  
 يوجد النصاب لم تجب الزكاة من أصلها بخلاف التمكن فانه شرط للضمان لا لأصل  
 الوجوب فلو لم يوجد ضمن للأصناف فحقهم وعليه بالغز فقال إن مال وجبت زكاته  
 ولم يخرج ولا آتيا فالوجوب متوقف على وجود السبب وهو ذلك لنصاب لأعلى الشرط  
 وهو التمكن من انزاعها ولا يعتبر في وجوب الزكاة بوجع ولا عقل ولا رشذ فتجب في مال  
 صبي ومجنون وسفيه والمخاض بالانزاع منه وليه أن كان يرى أي يعتقد ذلك كشافعي  
 وإن لم يكن المولى عليه برهاده العبرة بعمدة المولى فاذا لم يضرجهما وتلف المال قبل كمال  
 الزولي عليه سقطت عنه إلا ما غطى بالانزاع قبل كماله وضمن المولى أن قصر نعم أن كان  
 أخسره خوفا من قهر المحاكم الخفي له إذا بلغ الزولي عليه وقلدا ما حنفية كان ذلك  
 عذرا فإنه ولي ما حنفيا أن يجمع ما وجب عليه من الزكوات إلى السكل فإن لم يمكن  
 تخيسره مخوفاً ذلك مثلا لم عليه والله أعلم \* وهذا آخر ما سره الله تبارك وتعالى على  
 حبيدته هذه المقعدة المأرضة عند أهل الشريعة لكن أساكن الصوم ركاهن أن كان  
 الإسلام وقد تركه لم ينفذ أردت أن أنته أي اكته بأذيال المقعدة ضاملا إلى هذه  
 المقعدة تركها سوا وتركت الحج وإن كان كذلك لا كالأعلى المطولات ولأن له كسرة مستقلة  
 معلومة بالنسك والنية الاحتياج إلى الصوم لأنه أكثر وقوعا من الحج لكثرة أفراد من  
 يجب عليه الصوم وهذا وإن الشروع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول وبالله  
 تنويع لا حسن طريق

(فصل) فيما يجب به انصام (يجب صوم رمضان بأحد أمر خمسة أحدها كمال  
 شعبان ثلاثين يوما) أي من الزكاة في شعبان مثلاً قالت عائشة رضي الله عنها كان

جهة بمئة قدر ذراع أرضا  
 فلم يعل على عمر الفاروق أن  
 الخطأ رضي الله عنه ثم  
 يرجع إلى موقفه الأول  
 قبل أن الوجه الشريف  
 وينوسل به في حق نفسه  
 ويستشفعه إلى ربه سبحانه  
 ونهالي بيمينته من جهة  
 رأس القبر الشريف  
 ويستقبل القبلة فيكون  
 القبر الشريف عن شجته  
 ويدعو بما أحسن نفسه

رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ في شعبان ما لا يحفظ في غيره هذا دليل على أن اكمال شعبان ثلاثين وما من الرؤية لمن الحساب (وإنما برؤية الهلال) أي هلال رمضان (في حق من رآه وإن كان فاسقا) ولا بد من رؤيته ليلا ولا أثر رؤيته نهارا لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤية وافطروا رؤيته فان غم عليكم فأكلوعدة شعبان ثلاثين وما أي ليصم كل منكم وليفطر كل منكم قوله رؤيته فيه استفهام لان الضمير في الاول عائدا على هلال رمضان والثاني على هلال شوال قاله المدايني واللام فيه بمعنى بعد أي بعد رؤيته كما قاله ابن هشام في المعنى قوله وافطروا بقطع الهزمة أي ادخلوا في وقت الفطر فلهزمة للصوم وكافي المصاح قوله فان غم يضم الغن أي استتر الغمام والضمير عائدا على هلال رمضان ومثله اذا غم هلال شوال فكامل رمضان ثلاثين قاله السويطي والامارة الدالة على دخول رمضان كما قد التناديل المتعلقة بالنابر وضرب المدافع ونحو ذلك مما سارت به العادة في حكم الرؤية (وإنما يشاؤون) أي رؤية الهلال (في حق من لم يره بعد شهادة) أي واحد وان كان الرائي حديث النصر نقله السويطي عن الشبرايملي ولا بد من حكم الحاكم به فلا يكفي مجرد شهادة العدل ونحو بالعدل الفاسق ونحو ج بعدل الشهادة بعدل الرواية كعبد امرأة وتكفي العدالة الظاهرة وهي المرادة بالمستور واذا صعد برؤية عدل ثلاثين يوما فطروا وان لم يره الهلال ولم يكن غم ولا بد من الإفطار الواحد لثبوت ذلك ختمنا ذلك الذي ثبت ختمنا بما لا يثبت أصلا وأعلم انه ثبت رمضان بشهادة العدل وان دل المحاسب القطعي على علم امكان رؤيته كإثباته ان قاسم عن الزملي وهو المعتمد خلافا لما نقله القليوبي فانه ضعيف فليحفظ قال ذلك كله المدايني قال لم يغني ودليل الاكتفاء في ثبوته بالعدل الواحد ما صرح ابن عمر رضي الله عنهم أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه اه قوله أخبرت رسول الله أي لفظ الشهادة ويكفي في الشهادة أشهادي رأيت الهلال وان لم يقل وان غدا من رمضان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط لقصوم ومثله سائر العبادات كالوقوف بالنسبة للهلال ذي الحجة وهي شهادة حسبة بكسر الحاء أي لا حرجو ثواب الدنيا فلا تحتاج الى سبق دعوى قال المدايني ولورجع عن شهادته بعد شروعه في الصيام أو بعد حكم الحاكم ولو قبل شروعه في صومهم لم يصوم ويفطرون باتساق العدة وان لم يروا هلال شوال (وربما نأخذ عدل رواية موقوف به) قال الزبدي ومثله موقوف برؤيته وجاريته وصديقه (سواء وقع في القلب صدقة أم لا) قال الشرفاوي خلافا لما ذكره في شرح التمع وان تبعه بعض الحواشي (أو غير موقوف به) كفاسق (ان وقع في القلب صدقة) ولذلك قال المدايني عند قول الخطيب ويجب الصوم أنه اعلى من أخيره موقوف به بالرؤية ان اعتقد صدقة وإن لم يذكره عند القاضي قوله موقوف به ليس بتبدل المندر على اعتقاد الصدق ولو كان المخبر كافرا أو فاسقا أو ورقعا أو صغيرا ثم قال السويطي عند قول الخطيب ذلك أيضا قوله ان اعتقد صدقة ليس بقيد المندر على أحد أمرين كون المخبر موقفا به أو اعتقاد صدقة اه قال الشرفاوي ولوراءه ناسق جهل محاكم فسقه جازله

ولا حياءه والباين وهكذا  
يفعل كلما أراد الزيادة  
وينبغي له لزوم الأدب مدة  
إقامته بالمدينة وأن يحافظ  
على الاعتكاف في مسجده  
صلى الله عليه وسلم كلما  
دخله وعلى الصلاة وقسه  
خصوصا مع الجماعة وأن  
يكثّر من الصوم والصدقة  
وتلاوة القرآن وأنواع  
العبادة وأن يزور أهل  
البيع خصوصاً يوم الجمعة



الاقدم على الشهادة بل وجب أن توقف ثبوت الصوم عليها (وخامسها يظن دخول رمضان بالاجتهاد فيمن اشتبه عليه ذلك) بأن سكان أسرا أو مجنوناً وغيرهما قاله المدايني قال الجعوري فلو اشتبه عليه رمضان بغيره لنحو حبس اجتهاداً فأن قلن دخوله بالاجتهاد صام فإن وقع فاداه والأفان كان بعده فغضاه وإن كان قبله وقع له فغلا وسواه في وقتان أدركه والأضاه اه فتخلص أن سبب وجوب الصيام خمسة أثنان على سبيل العموم أى عموم الناس وهما استكمال شعبان ثلاثين يوماً وثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عند حاكم وثلاثة على سبيل الخصوص أى خصوص الناس وهو الباقي من الخمسة (تنبيه) ولا يحل الصوم ولا يجوز بقول المجتبى وهو من يعتقد أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني لكن يجب عليه أن يعمل بحسابه وكذلك من صدقه كالصلاة فإنه إذا اعتقد دخول وقت الصلاة فإنه يعمل بذلك ومثل المجتبى المحاسب وهو من يعتقد أى تسلك ويتكلم من زل الفرق يتقدم سريره ولا عبرة بقول من قال أخفى النى صلى الله عليه وسلم في أن نذر أن ليلة أول رمضان لا تقدر ضبط الزاى لا للشك في تحقق الرؤية فيحقق الرؤية (فرع) وذا رؤى الهلال بمجرى حكمه محالاً بزمانه وبمحضر القرب انضاداً لمع أن يكون غروب الشمس والكوكب وطلوعهما في البلدين في وقت واحد هذا عند علماء الفلك والذى عليه الفقه أن لا تكون مسافة ما بين المكانين أربعة وعشرين فرسخاً من أى جهة كانت واعلم أنه متى حصلت الرؤية في بلدان شريقتين فرسخة في بلدان أخرى دون عكسه ولو سافر من صام إلى محل بعد من محل رؤيته وافق ههنا في أحد الزمانين فلو عيّد قبل سفره ثم أدركهم بعده صام ثم أمسك معهم يوم ثم أتوا بلدانهم صام معهم ومنهم أوصاف من البعيد إلى محل الرؤية عيّد معهم وقضى يوماً صام ثمانية وعشرين وإن صام تسعة وعشرين فلا قضاء وهذا المحال لا يختص بالصوم بل يجري في غيره أيضاً حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر إلى بلد فوجد أنه لم يقرب وجبت لأعادة

(فصل) في شروط صحة الصوم (شروط خمسة) أى الصوم سواء كان فرضاً أو نفلاً (أربعة أشياء) أحدها (النية) أى في الحال فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد (و) ثانيها (عقل) أى يتميز بفكره به المخزون ونحوه والصبي إذا لم يميز عنده وليس المراد به العقل الطبيعي لأنه لا يخرج به حكمة الناحية (و) ثالثها (تقاء من نحو حبس) كنفاس وولادة ولولعة أو فتنه من لم ترده بأجرهم على الحائض والنفساء لا معاك بنية الصوم والا فلا يجب تعاطي فطر وكذا نحو ما إذا استغنى بعدم النية واعلم أن هذه الشروط الثلاثة تعتبر وجزء في جميع المنزعات وأول ما يتميز به المجنون أو وجد نحو الحيض في جزء منه ليس بحرمه (و) رابعها (عدم أرطال) أي أن يكون الوقت تاماً للصوم فلا يصح صوم من لم يعلم ذلك بأن ظل عليه دخوله في سائر الأمان عنده والوقت الذي لا يقبل الصوم هو أن يدان ويأمن بالتشريف وهي ثلاثة عشر يوماً (خمس أشياء) (فصل) في شروط وجوب الصيام (سبعة وجوبه) أى صوم رمضان (خمس أشياء)

ولشهادته بأحد وأفضله يوم الخميس وصحبه قيام وأفضله يوم السبت وبقية المشاهدة بالمدينة وهي مشهورة هناك فإذا أراد السفر ودع الصيام الشريف وقمى مثل ما فعل أول الدخول وسأل الله تعالى أن لا يحصل هذا آخر العهد بزيادة هذا الذي لا عظم على الله عليه وسلم

أحدها (اسلام) أي ولو فهماضى فوشعل المرتد لانه مخاطب بالاداء كما لمسلم لسبق اسلامه  
(و) ناهيا (تكليف) أي باويع وعقل فلا يجب الصوم على صبي ومجنون ومنغى عليه  
وسكران أما القضاء فوجب على السكران سكرامستغرا فوالمنغى عليه مطلقا أي سواء تعدى  
الانغما أو لا لكن على الفور عند التعدى وعلى التراخي عند عدمه بخلاف الصلاة لا يجب  
عليه قضاءؤها الا اذا كان متعذرا بانغماسه ويجب على المجنون عند التعدى (و) نالها  
(اطاقة) أي قدرة للصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبر أو مرض يبيح التيمم (و) رابعها  
(صحة) فلا يجب على مريض قال في شرح المنهج ويباح تركه بدنة الترخص لرخص بضر  
معه صوم ضررا يبيح التيمم وان طرأ على الصوم ثم امرض ان كان مطعافه ترك النية أو  
مقطعاعا ان كان يوجد وقت الشروع فله تركها والا فان عاد واحتاج الى الاطعام أقطر  
ثم قال الزبدي وأفتى الاذرى أخذنا من هنا أنه يلزم المحصادين أي ونحوهم تبديت النية  
كل ايلة ثم من لمحمته منهم مشقة بدنة أقطر والا فلا (و) خامسها (اقامة) فيه اترك  
الصوم لسفر وقصر بنسبة الترخص فان تضرره فالقطر أفضل والا فالصوم أفضل قال  
الزبدي وذلك بأن يفارق ما شرط مجاوزته في صلاة المسافر قبل الفجر بيقينا فلو نوى ابيلا  
ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر أو بعده لم يفطر وسننى من ذلك مدغم السفر فلا يباح له  
الفطر لانه يؤدي الى إسقاط الوجوب بالكلية وانما يظهر جواز الفطر فيمن يرجوا اقامة  
يقضى فيها قاله السبكي واعتدله شيخنا الزملى اه

«(فصل) في أركان الصوم (أركانه) أي الصوم فرضا كان أو نفلا (ثلاثة أشياء) قال  
الزبدي هذا هو المشهور وجعلها في الأوزار أربعة والأربع قابلة الوقت للصوم اه  
أحدها (نية لئلا لكل يوم في الفرض) وعملها القلب ولا بد أن يستحضر حقيقة الصوم  
التي هي الامساك عن المفطر جميع النهار مع ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلا ثم  
بتصديقا يعاقه هذا المستحضر ولا تكفي النية باللسان دون القلب كما لا يشترط التلفظ بها  
قطعا لكنه شديد ليعاين اللسان القلب ويعلم من كون محلها ما ذكر أنه لو نوى الصوم  
قلبه في أثناء الصلاة صححت نيته قال الزبدي فلو نوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم  
يكف لغیر اليوم الاول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نوى النية فيه عند  
مالك كما سن له أن نوى أول اليوم الذي تسبأ فيه فيحصل له صومه عند أبي حنيفة  
وواضح أن عمله ان ندلو لا كان متلبا به دة فاسدة في اعتقاده وهو حرام ولو شك هل  
وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لان الأصل عدم وقوعها للاداء الاصل في كل حادث  
تقديره ما قرب من بخلاف ما لو نوى وشك هل طلع الفجر أو لا ثم نوى فانه يصح التردد في  
النية قوله في الفرض خرج به النفل فيكون فيه نية بالنهار قبل الزوال بشرط انتفاء المنافي  
قبل النية كما كل وجاع وكفر وحض وقاس وجنون والا فلا يصح الصوم قال في شرح  
المنهج فقد دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال  
فاني اذن اصوم قالت ودخل على بوماء أنرف فقال أعندكم شيء قالت نعم قال اذن أفطروا  
كنت فرضت الصوم رواه الدارقطني والبيهقي وخرج بالمنافي للصوم ملا يتأفقه قال

\* (خاتمة) \*

ينبغي لكل شخص أن  
يقصد جميع أعماله  
وجه الله تعالى فقط حتى  
يكون من الفضل ولا  
فهو من أهل الرباء الذين  
يلعب بهم الشيطان ولا  
يحدون لأعمالهم فاما يوم  
نقذاه وأن يحسن المعاملة  
مع جميع الخلق في جميع  
أمور الدنيا والدين ليكون  
سليم العاقبة اذا أتى الله  
تعالى وأن يدوم على

الرحلي ولو أصبح ولم ينصوما ثم تقيض ولم يبالغ فسبق ماء المضمضة إلى جوفه ثم نوى صوم  
 تطوع صم وكذا كل ما لا يبطل الصوم كالأكراه على الأكل والشرب قال النووي وهذه  
 مسئلة غسقة وقد ظلت تهاين حتى وجدت لها في الله الحمد ومثل ذلك ما إذا لم يزل في الغسقة  
 هه أو أتته فسقته الماء فإنه لا يضر وقوله في الفرض ولو نذر أو قضاه أو كفاره أو كان  
 النوى صديدا أو أمره بالإمام في الاستسقاء وليس له صوم قبل يشترط فيه التديت إلا  
 صوم الصبي قبل غزبه ويقال لنا صوم نقل يشترط فيه تديت التبة قوله لئلا يبيد الغروب  
 وطلوع الفجر ودليل وجوب إيقاع التبة لئلا يعنى وجوب التديت قوله صلى الله عليه  
 وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني أي من لم يبيت نية الصيام  
 قبل الفجر فلا صيام له صحيح والمراد بتبديتها إيقاعها في جزء من أجزاء الليل من الغروب  
 إلى الفجر وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له قوله لم يجمع  
 يضم البناء وسكون الجيم أو يفتح الياء والميم معناه من لم يعزم على الصيام قبله وأقل التبة  
 في رمضان نويت الصوم غدا من رمضان فلا بد من الايمان بقوله من رمضان لأن  
 التعيين شرط في نية صوم الفرض ولا يحصل إلا بذلك لا يجزئ ذكر القدران جمع بينهما  
 كان أكمل فالغدا مال التديت ولا يجب التعرض له ولا يحصل به تعيين ورمضان مثال  
 للتعيين ولا يشترط التعرض للفرضية ولا الأداء ولا الإضافة إلى الله تعالى ولا تعيين السنة  
 فإن عنها خطأ فإن كان عامدا على ما يصح تلاعبه وإن كان ناسيا أو جاهلا صح  
 وأكملها أن يقول نويت صوم غدا من أد فرض رمضان هذه السنة بإضافة رمضان  
 إلى اسم الإشارة لتسكون الإضافة حينئذ لكونه رمضان هذه السنة ويسمى أن يقول بعد  
 ذلك أعاننا واحسب بالله تعالى ولو تسعير لصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهارا أو امتنع  
 من الأكل أو شرب أو نجاع خوف طلوع الفجر كان نية أن خطر الصوم بالله بصفاة  
 انصرجه تشجن قصد انصرم منها (و) نأبها (ترك مفطر) من وصول عن انقضاء مقصود  
 من خوف كنه أول طعام وإن قل كسمسة ونقطة ماء وادخال شيء في الفم أو في غرجه  
 غيره كادخال عود في أذن أو برأحه ومن استسقاء لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه إلى  
 أي غله وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استسقاء فله قض رواه ابن حبان وغيره ومن  
 ارخا نكل الحنفية أو قدرها من فادها فلا يفطر إذا خال بعضها بالنسبة لا واطي وأما  
 الموطوء ففطر إذا خال البعض لأنه قد وصلت عين خوفه فهو من هذه الجهة لا من جهة  
 الوطوء ومن أنزل المني بلمس بشرة شهوة كالوطء بلا أنزال بل أولى لأن الانزال هو المقصود  
 بالوطء ولا يفطر بالانزال في نوم أو بغيره أو فرك أو اس بلا شهوة أو ضم امرأة إلى نفسه بمائل  
 (ذا كرا) للصوم (مختر) أغبر جاهل معذور) وفطر الصائم شيء من ذلك إذا تهمد واختار  
 ولم يعجزه أوجاه غير معذور ولا يفطر بذلك مع نسيان أو أكراه أو كان جاهلا بالحرمة  
 معذورا أن قرب هذه بالاسلام أو نأبى العباد عن العلماء ومع غلبة القى فلا استسقاء مفطرة  
 وإن علم أنه لم يرجع شيء إلى جوفه بها فهي مفطرة لعينها لا للعود شيء من القى (فروع) \*  
 وينبغي الاحتراز حاشا الاستسقاء لأنه متى أدخل طرف أصبعه دبره أفطر ولو أدى شيء من

الوضوء ما استطاع ويكثر  
 من ذكر الله تعالى وتلاوة  
 القرآن في جميع الاوقات  
 خصوصا أول النهار وآخره  
 وأول الليل وآخره وأن  
 يكثر من صلاة النافلة  
 ولا يستغفار خصوصا آخر  
 الليل ومن الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 خصوصا يوم الجمعة وليأتها  
 ومن الدعا خصوصا في  
 الاسفار ومجامع الخير

رأس الأذلة وكذا لو فعل به غيره ذلك ما ذنبه ومثله ما لو أدخلت الأذى أصبعها فخرجها حالة  
 ذلك فأفطرت إذا لا يجب عليها إلا غسل ما ظهر ولو طعن نفسه أو طعنته غيره ما ذنبه فواصل  
 السكن جوفه أو أدخل في أحبله أو أذنه عودا فواصل إلى الباطن أفطر والأحليل بكسر  
 الميمزة يخرج اللبن من الثدي ويخرج البول أيضا هذا لم يتوقف خروج ضو المجاز على  
 إدخال أصبعه في دبره والأدخلة ولا فطر قال الأجهوري على الخطيب ومثل الأصبع  
 غاطس جوفه ولم ينفصل ثم ضم دبره فدخل منه شيء إلى داخله فيفطر حيث تحقق دخول  
 شيء منه بهدروزه لأنه نخرج من معدته مع علم حاجته إلى الضم وبه بقارق مقعدة المسور  
 أفطر بذلك شيع شيئا للسلامة منصور الطيلوسي ولو كان برأسه مأمومة أى شيعة فوضع  
 عليها دواء فواصل نحرية الدماغ أفطروا لم يصل باطن النحرية ومثل ذلك الأعماء أى  
 المصابين فلوضع على جائفته بطنه دواء فواصل جوفه أفطروا لم يصل باطن الأمعاء  
 قال شيئا أجد النصارى والتجاففة هي الجرح المتصل بالباطن أعلم أن من العين الدخان  
 الحادث الآن المسمى بالنتن لعن الله من أحدثه فإنه من الذبح القبيحة فيفطر به وقد أفطر  
 الزبادى أولا بأنه لا يفطر لأنه إذا لم يكن يعرف حقيقته فلما رأى أثره بالموصلة التي شرب  
 بها رجوع وأفطر بأنه يفطر ولو نرجعت مقعدة المسور ثم عادت لم يفطر وكذلك أن أعادها على  
 الأصبع لا يضطر إليه ولو أصبح وفيه خط متصل بجوفه نحرى عليه الصوم والصلاة  
 لطلانه ما شاع له لأنه أكل عذما ونزعه لأنه استقاءة وطلانهما يقانه اتصاله بغضاسة  
 الباطن قال الزركشى وجب عليه نزعه أو ابتلاعه بحافظة على الصلاة لأن حكمه أغلظ من  
 حكم الصوم لقتل تاركها ذنبه ولهذا لا يترك بالعذر بخلافه هذا إذا لم يأت به قطع  
 الخط من حد الظاهر من الفم فإن تآنى وجب القطع وأبلغ ما فى حد الباطن وأخرج ما فى  
 حد الظاهر وإذا راعى مصلحة الصلاة فبغنى أن يتلع الخط ولا يخرج له لئلا يؤدي إلى  
 تحييسه قال الزبادى والباطن من المخلق يخرج الميمزة والمساء دون المخاء المهمة وكذا  
 المهمة عند النوى انتهى ولو أدخل دبره أو أذنه عودا وأصبح صائما ثم أخرج به بعد  
 الفجر لم يفطر لأنه لم يشبه الاستقاءة بخلاف الخط كجمر ولو شرب الخمر لئلا وأصبح صائما  
 لم يفطر عليه الاستقاءة على المحدث وليس من الاستقاءة قطع النخامة من الباطن إلى الظاهر  
 فلا يضطر على الأصح مطاوعة ما وقعها من دماغه أم من باطنه لتسكرا والمخاضة إليه فخص  
 فيه ما لو نزلت من دماغه بنفسها واستقرت في حد الظاهر أو كان بقلبه معال فبى ذلك  
 فلا بأس به ما أوبق في محله فكذلك فإن ابتلعها بعد نرجعها واستقرارها في ذلك  
 الحد أفطر خروفا ما مطلوب منه حيث أن يقطعها من مجراها ويحياها أمكن حتى لا يصل  
 منها شيء إلى الباطن ومن الاستقاءة أخرج ذبا به وصلت إلى خراج الحاء المهمة فيفطر  
 بذلك مطلقا ويجوز أن يجتمع الغضا ما من ضره فإزها ثم أعلم أن الاستقاءة بعده أو يسد  
 زوجه أو جاريته بفطره ولو بجائل حيث كان عامدا على المسحاة أو عمل الأقطار بلس  
 اللشرة إذا كان اللبوس ينقص لسه الوضوء ولو فرجها فاحتبب بقى اسمه أما ما لا ينقص  
 لسه ذلك كحرمه فلا يفطر بلسه وإن أنزل حيث فعل ذلك للشفقة والكرامة بخلاف

وعن شمس الكرب ومن  
 الصائم خصوصا في الأيام  
 الفضلة كالشهر المحرم  
 ويوم عاشوراء وعشرون  
 الحجة والائتين والمحرم  
 وأن يجعل الخوف من  
 الله تعالى نصب عنه على  
 الدوام فإنه سبب لتحصيل  
 كل خير والبعد عن كل سوء  
 ولا بدأس من رجة الله  
 فان التأس من الكائن  
 وأن يتوب توبة صحيحة

ما اذا قيل ذلك بشهوة ومثل ذلك العضو المبان فلا يفطر بلسه ولو بشهوة سواء كان بحائل  
 أم لا وبما لا ينقض لسه الوضوء الا مرد الجبل فلا يسل صوم من أنزل بلسه وان كان بشهوة  
 وبلا حائل لأنه ليس بحال للشهوة بخلاف الحرم فانها محل لها في الجملة ثم اعلم أن الواطئ  
 أن علت عليه المرأة ولم يحصل منه حركة ولم ينزل لم يفطر لما إذا أنزل فانه يفسد صومه  
 كالانزال بالمباشرة فيما دون الفرج ويطل به صوم كل من الفساع والمفعول به وان لم  
 يحصل دخول لجميع الحشفة لانه يصدق عليه وصول عن الى جوفه ولا كفارة على الرجل  
 لعدم الفعل بل على المرأة فقط وتفطر المرأة اذا خالها ذكر امينا وعكسه ولا شيء على  
 صاحب الفرج المبان من ذكر أو أنثى خلافا لما قوهه الاغنياء من الطلاب (و) نالها  
 (صائم) قال السوي في عد الصائم هتا كما عدم وجود صورة للصوم في الخارج كما في نحو  
 السبع بخلاف نحو الصلاة اه أي لان لها صورة في الخارج يمكن تعقلها وتصورها بدون  
 تعذر مصل

\* (فصل) في بيان ما يجب به الكفارة وما ذكره معها (ويجب مع القضاء للصوم  
 الكفارة الظني والتعزير على من أفسد صومه في رمضان وما كماله بجماع تام أتم به  
 قصوم) أي لاجله فقط فلا كفارة على من أفسده بغير جماع ككل واستثناء ومثل ذلك  
 ما لو أفسده بجماع مع غيره فلا كفارة عليه سواء تقدم ذلك الغبر على الجماع أو قاربه ففسد  
 الكفارة تقدم للمانع على التمتع ولا كفارة لأضاعى من أفسده بجماع في غير رمضان  
 كمنزوقه ولا على من سرق قصر ببيع الفطر فطر ياتر لان ائمه ليس للصوم وحده  
 بل له مع الزنا أن لم ينوطه بالترخص أي ارتكاب الرخص اذا الفطر لا يساح الا بالاك  
 النسبة فان نوى ذلك كان ائمه للزنا وحده لا للصوم لأن الفطر حائز ولا كفارة على كلا الحالتين  
 بخلاف من أصعب مقياسه سافر ووطئ ففسده الكفارة قوله تام وقد ذكره الفزاري  
 للاحتراز عن امرأة فانه لا يلزمه الكفارة لانها تفطر بمجرد دخول بعض الحشفة فانه  
 المحض قال السوي في قوله أتم بالمد بصفة اسم الفاعل انتهى والمحصل أن شروط وجوب  
 الكفارة أحد عشر الأول الواطئ فخرج به الموطوء فلا يجب عليه الثاني وطء مفسد فلا  
 يجب الا اذا كان الوطء مفسدا بأن يكون من طامد ذكر للصوم مختارا عالم بخرجه وان  
 جهل وجوب الكفارة أو من جاهل غير معذور الثالث افساد صوم نرج به الصلاة  
 والاعتكاف فلا يجب الكفارة بافسادهما الرابع أن يفسد صوم نفسه خرج به ما لو  
 أفسد صوم غيره ولو في رمضان كان من وطء مسافر أو نحوه امرأته ففسد صومها الخامس في  
 رمضان وان أقرد بالزوجة أو أخبره من شق به أو من اعتقد صدقه السادس بجماع ولو  
 لو طأ وابتان بجمعة أو ميت وان لم ينزل فانه لا يزداد السابع أن يكون أتما بجماعه فخرج  
 به ما لو كان صديقه وكذلك لو كان مسافرا أو من بضاع بجمعة بنية الترخص فانه لا ائمه عليه  
 الثامن أن يكون ائمه لاجل الصوم فقط التاسع أن يفسد صوم يوم ويعرجه ما سخراره  
 هلا للصوم بقية اليوم فخرج ما لو وطئ بلا عترم حتى أومات في اليوم لانه نأن أنه لم يفسد  
 صوم يوم الا شرع عدم الشبهة فخرج ما لو طئ وقت الوطء بقاء الليل أو دخوله أو شق في

كلما وقع منه ذنب فانه  
 تعالى يحب التوابين وان  
 يلازم تقوى الله تعالى في  
 جميع أحواله الطاهرة  
 والذاتية فان الله يحب  
 المتقين وأن يعبدن آذنة  
 الخلق ومن لتسبب فيها  
 فخر حق وأن يخلص نفسه  
 ما استطاع من حقوق  
 الله تعالى وحقوق الخلق  
 قبل خروجه من الديار ولو  
 بالمساحة من أهلها

أحدهما قبان نهاراً أو كل ناساً وظن أنه أفطره ثم وطئ حامداً الحمدى عشركون  
الوطه يقبنا في رمضان نرج به ما لو اشتبه الحال وصام بغير أى باجتهاد ووطئ ولم يبين  
الحال فلا كفارة عليه والكفارة اعتاق رقبة مؤمنة بلا عوض سليمة عن عيب يخل بالأجل  
لقيامه بكفائته فإن عجز عن الرقبة وجب صوم شهرين متتابعين ويتقطع التتابع  
بالأفطار ولو بعنوا نحو حوض فإن عجز عن صومهما وجب أطعام ستين مسكناً لكل  
منهم مدين من غالب قوت البلد المجزئ في الفطرة (ويجب مع القضاء الامساك للصوم في  
سنة مواضع الأول في رمضان لا في غيره) كمنزوقه أو كدرة (على متعدية طره) لتعديده  
بافساده قال الشترقاوى ولو شرب خمر أبالليل وأصبح صائماً فمضاه فسد تصارض عليه  
واحسان لامساك والتقي فمضاه على حمة الصوم فيما يفتقر للاقتناع على وجوب الامساك  
فيه ولا اختلاف في وجوب التقي على الصائم أبالليل فلا بعد عدم وجوب التقي وإن  
جاز بحافضة على حمة العادة (والذي على تارك النية ليلا في الفرض) لتقصيره حقيقة  
أن يهدى الترك أو حكمان لم يشهدا كأن كان ناساً أو جاهلاً لأن ذلك يشعر بترك الاهتمام  
بأمر الله فهو ضرب تقصير أى فيجب عليه الامساك ويحب عليه بعد ذلك القضاء فوراً  
أن يهدى تركها أو الفلولة تقيداً بى خنفة فسوى نهاراً (والسائل على من تصحظاً  
بقائه الليل فإن خلافه) لتقصيره حقيقة أن كان بغير اجتهاد والا حكيماً (والأربع على من  
أفطرنا بالغروب قبان خلافه أيضاً) كما يقع ألا كثيراً بسبب جهل المتقاتلة قاله  
الشرقاوى (والخامس على من بان له يوم ثلاثي شعبان أنه من رمضان) لأنه كان يلزمه  
الصوم لو علم حقيقة الحال ثم إن ثبت قبل نحواً كلهم يذهب لمبة الصوم بخلاف المسافر  
إذا قدم بعد الأفطار لأنه يساح له الأكل مع العلم بأنه من رمضان قاله الرملى (والسادس  
على من سبقه ماء المسابقة من مضغضة واستنساقي) لتقصيره بما يخلف عسى يبلغ مفطراً  
وحنون أفاق وكافراً لم وصافر ومريض زال عنهما بعد الفطر لا يجب عليهم الامساك  
بل بمنزلة التقصير منهم ولا يجب على الصبي القضاء أبالليل صائماً فيجب انتمامه ولا  
قضاء بضال ضروريته من أهل الوجوب في أثناء العادة فأنشبه ما لو دخل في صوم تطوع  
ثم نذر انتمامه ولو جامع بعد ما وعده منته الكفارة وكذا المفسر والمريض إذا نذرهما  
صائماً فيجب الانتمام عليهما كالصبي ولصحة صومهما ثم المسك ليس في صوم وان  
أنيب عليه فألوار ترك محظوراً كالمجامع فلا شئ عليه سوى الاتم أى لا كفارة ولو ارتكب  
مكر وهما كسواك بعد الزوال ومبالغة مضغضة كره في حقه ذلك كالصائم وأما فقد  
الطهورين فهو في صلاة شرعية والفرقان المفقود هتار كن وهناك شرط وانما أنيب  
المسك مع أنه ليس في صوم لأنه قام بواجب خوطب به فوابه من تلك الجهة لا من جهة  
الصوم

«(فهل)» فيما يفسد به الصوم «(يظل الصوم برده)» وهو رجوع عن الاسلام الى  
الكفر (وحض وغساس أو لادة وحنون ولو) كان ذلك (لحظة وانجاء وسكر تعدى  
به ان عسا) أى كل منهما (جميع النهار) قال المدائني فالجاصل ان الردة والحنون

وليوص بذلك اذ لم يتمكن  
منه في حياته ولكن  
حرصاً على العبد من  
معاذ الله تعالى كالكتب  
وشهادة الزور والايمان  
الفاسدة والمخوض في  
أعراض الناس والافساد  
فيما بينهم والمخدوع  
ذلك وليواسب على طاعة  
مولا ويشتغل بها أوقاته  
مدته حسابه فعسى أن  
يأتيه الموت وهو على حالة

والمحض والنفس والولادة متى طرأ أو احدثها في أثناء اليوم ولو لحظة فمخ الحصة وان  
النوم لا يضر فلا يمنع الحصة ولو استغرق اليوم وان الانحسار أو السكران استغرق اليوم متعا  
الحصة والآفلا تامل واعلم أن الغنى عليه إذا أفاق قضى الصوم مطلقا أي سواء تعدى  
ياغثاته أم لا بخلاف الصلاة لا يجب عليه قضاءها إلا إذا كان متعديا ياغثاته ومنه في  
هذا التفصيل السكران انتهى طوحي أي يجب على السكران قضاء الصوم ان تعدى  
سكره والآفلا انتهى فاعلم من هذا أن تقيد السكر بالتعدي في المتن تعالين الارشاد هو  
قيد لجوب القضاء فقط دون قيد الاقلال وعارة الرمي مع متن انهاج والاظهر أن  
الانحسار لا يضر إذا أفاق لحظة من نهار أي لحظة كانت اكتفاء بالنه مع الافاقة في جزء  
لانه في الاستيلاء أي الغلبة على العقل فوق النوم ودون المجنون فلو قلنا أن المستغرق  
منه لا يضر كانه لم لا نحقق الاقوى بالاضعف ولو قلنا أن اللحظة منه تضر كالمجنون  
لا نحقق الاضعف بالا قوى فتوسطنا وقلنا أن الافاقة في لحظة كافية اه وفهم من قوله  
أي لحظة كانت أنه يكفي بافاقة الغنى عليه أو السكران مع طلوع الفجر أو الغروب لانه  
يصدق على ذلك أنه لحظة من نهار كما قاله الشرفاوي ثم اعلم أن المحاض والنفساء اذا زال  
عذرهما استحب لهما الامساك كبيرهما من المريض ونحوه كما قاله الزايدى

\* (فصل في اقسام الافطار في رمضان وأحكامه) \* (الافطار في رمضان) أي بسببه  
باعتبار الحكم (أربعة أنواع واجب كافي المحاض والنفساء) ولومن علة أو مضغة أو بلا  
بل (وجائز كافي المسافر) سفر قصر (والمريض) اعلم أن المريض ثلاثة أحوال فان  
قوه ضررا يوجب له التيمم كره الصوم وجائزه الفطر فان تحقق الضرر المذكور ولو بغلبة  
ظن وانتهى به العذر إلى الهلاك واذهاب منفعة عضو من عضو الصوم ووجب عليه  
الفطر فاذا استمر صاعدا حتى مات مات عاصيا فان كان المرض خفيفا كصداع ووجع أذن  
وسن لم يجز انظر الى أن مخاف الزيادة بالصوم \* (فائدة) \* يباح الفطر في رمضان لسنة  
لمن قرأ المريض والشخ الهرم أي الكسر الضعف والحامل ولومن زنا أو شبهة ولو بغير  
آدمي حيث كان مصوما والعطشان أي حيث لحقه مشقة شديدة لا يتحمل عادة عند  
الزيادة أو تبج التيمم عند الدلى ومنه المجائع وللرضعة ولو مستأجرة أو متبرعة ولو بغير  
آدمي ونظمها بعضهم من بحر الوافر فقال

إذا ما صمت في رمضان صم \* سوى ست وفين القضاء

فسين ثم صم ثم شين \* وطه ثم عين ثم راه

فالسين للمسافر والميم للمريض والشين للشخ الهرم والحاء للعامل والعين للعطشان والراء  
للرضعة (ولا ولا) أي ليس بواجب ولا جائز ولا محرم ولا مكروه (كافي المجنون ومحرم كن  
أن قضاء رمضان مع تمكنه) بأن كان مقبلا صحيحا (حتى ضاق الوقت عنه وأقسام الافطار)  
باعتبار ما يلزم (أربعة) ضامما يلزم فيه القضاء والغدية وهو اثنان الاوّل الافطار بخوف  
على غيره) كلافطار لا تأخذ حيوان محترم آدمي أو غيره مشرف على هلاك يفرق أو غيره  
وافطار حامل ومريض خوفا على الولد وحده وان صكك ولد غير المرضع ولو غير آدمي

مرضة فليقل الله تعالى  
وهو راض عنه (ناله)  
سبحانه وتعالى وتوسل  
اليه بحاء أكرم خلقه عليه  
أن يعاملنا برضاه عذقي  
الانبياء والآخرة خصوصا  
عند قبض ارواحنا وفي  
قبورنا وبوم الفزع الاكبر  
مع أصولنا وفروعنا  
وحواشيها وأساسينا  
وأحبينا وأهلنا الأحياء  
منهم والميتين سبحانه

أومرعة فلا تعدد القدية وإن تعدد الحمل والرضع فإن أفطر مخوف على نفسه أو مع غيره فلا قدية كالمرضى (والثاني الإفطار مع تأخير قضاء شيء من رمضان مع إمكانه حتى يأتي رمضان آخر) مخبر من أدرك رمضان فأفطر لم يرض ثم صبح ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه ثم يعلم عن كل يوم مسكتا رواه الدارقطني والبيهقي فخرج بالأماكن من استقر به السفر أو المرض حتى أتى رمضان آخر أو أنه لئسان أو جهل بحرمه التأخير وإن كان غافلا للعلماء مخفاء ذلك لا بالقدية فلا يعتبر بحمله بها تظهره من علم حرمه التفتيح وجهل المظان به واعلم أن القدية تتكرر بتكرار السنين وتستقر في ذمة من زمنه قال في شرح المنهجي فلو أخر القضاء المذكور رأى قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل رمضان آخر فبات أخرج من تركه لسلك يوم مبدان مدلفوات ومد للتأخير إن لم يصم عنه والأوجب مد واحد للتأخير (وثانها ما يلزم فيه القضاء) تداركا لمساكن (دون القدية) لأنه لم يرد نص بوجودها على من دخل تحت هذا القسم (وهو يكثر كغنى عليه) وناس الثنية ومتعد بفطره بغير جماع (وثانها ما يلزم فيه القدية دون القضاء وهو شحيح كبير) لم يستطع الصوم في جميع الأزمان فإن قدر عليه في بعضها وجب عليه التأخير إلى الزمن الذي يقدر عليه ومثله مريض لا يرجى برؤه (ورابعها الأول) أي لا يجب شيء من القضاء والقدية (وهو المجنون الذي لم يتعد مجنونه) لعدم تكليفه ومثله النسي والكافر الأصلي ثم اعلم أن القضاء في جميع ما ذكر على التراخي إلا فين أتم بالفطر والمرد وتارك النية ليلا بعد على العمد فأداه القلبي وكذا إذا ضاق الوقت قبل رمضان الثاني بأن لم يبق إلا ما يصح القضاء فوجب القضاء حينئذ فوراً

\*(فصل) في بيان ما لا يفطر وما يصل إلى المخوف (الذي لا يفطر ما يصل إلى المخوف) من الأعيان من منفذ مقنوح (سبعة أفراد) الأول والثاني والثالث (ما يصل إلى المخوف نسيان للصوم) أوجب أو كراه ومن الأكرام الإخبار بالصبي حلقه قال صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكمل ونسب فليتم صومه فأغنى الله وسقاه رواء الشيطان ونجما (و) الرابع (بحر بيان ريق عيدين أسنانه وقد غرغز عن محله لعذره) بخلاف ما إذا قدر على محله لتقصيره وذلك قطعاً أو قنطامة أو قهوة فإذا شرب بقوة قيل أفطر وبقى أثرها بعده فإن بلغ رقة المتغير بها عدا مع قدرته على محله أفطر والأقلا والخامة بالضم ما يخرج من الإنسان من حلقه من مخرج الخامة المعجمة وزاد المطرزي وهو ما يخرج من الخشوم (و) الخامس (ما وصل إلى المخوف وكان غبار طريق) سواء كان طاهراً أم نجساً ولو من مختلف فلا يفطر بذلك وأما غسله فإن تعدد فحقه وجب والأقلا (و) السادس والسابع (ما وصل إليه وكان غربة دقيق أو ذاباً طائراً أو نحوه) كعوض لمشتة الاحتراز عن ذلك فإن أضرت الذبابة خوفه أتوجها وأفطر ووجب عليه القضاء نسعى ذلك ابن حجر ولو تعدد فتح الغم ولو لأجل الوصول ثم حصل الوصول بعد ذلك بغير فعله لم يفطر على الصحيح أما لو صار بعد فتحه يتلف به الغرام من الهواء فانه بضر قاله الشراقي والغربة مصدر غربل وهي إدارة الحب في الغر بال بكسر الغين أو الدقيق في

اللهم وصعدك أنهدأ  
لا اله الا انت أستغفر  
واتوب اليك والحمد لله رب  
العالمين جداواني  
وبكافي مزيدة بآية  
الحمد كمي بآية  
وجهمك وعظيم سلطانك  
اللهم صل وسلم وبارك على  
سيدنا محمد عبدك ورسولك  
والذي لا اله الا هو  
آل سيدنا محمد وأصحابه  
وأزواجه وذريته وأهل



المخلد يخرج خبثه ويبقى عليه (والله سبحانه تبارك وتعالى (أعلم) أى من كل ذى علم  
 بالصواب) أى بما وافق الحق في الواقع من القول والفعل (نسأل الله الكريم) أى  
 المعطى من غير سؤال والذي عظم عطاؤه الطائع والعاصى لكونه المعطى للعرض ولا  
 لعوض قاله أجد الصاوى (بجاه) أى بمنزلة (بنيه الوسيم) أى الحسن خلقه وكان لونه  
 صلى الله عليه وسلم في الدنيا أبيض مشرباً بحمرة وفي الآخرة أصفر فلا توجد محاسن في  
 أحد سواه كحسانه صلى الله عليه وسلم في الظاهر والباطن لا في الدنيا ولا في الآخرة (أن  
 يخرجني من الدنيا مسلماً) أى متقادلاً وأمره سبحانه وتعالى (ووالذى وأجاني ومن  
 إلى أنتهى) أى انتسب (وأن يغفر لي ولم تقصمات) أى ذنوباً كثيراً فالمقصمات دُخِمَ الميم  
 وسكون القاف وكسر الحاء المهمله معناه المهلكات والمفاسد وسببت الكثير بذلك  
 لانها تملك صاحبها وتلقفه في النار (ولمّا) أى صفائر (وصلى الله على سيدنا محمد بن عبد  
 الله بن عبد المطلب بن هاشم) واسمه عمرو ومعى هاشم لأنه أول من هشم التريد أى كسره  
 لاهل الحرم فالتريد هو اللحم (ابن عبد مناف) وهذا غير عبد مناف الذى في نفسه صلى  
 الله عليه وسلم من جهة أمه (رسول الله إلى كافة الخلق) أى من الجن والملائكة والانس  
 من لدن آدم إلى قيام الساعة حتى إلى نفسه الشريفة صلى الله عليه وسلم (رسول الملاحم)  
 جمع ملحمة وهي الحرب والقتال قاله السجلاوى (حبب الله) فقد تال في الحديث وأنا  
 حبب الله ولا غفر والمعنى لا غفر أعظم من هذا أولاً أقول ذلك غفراً بل تحذيراً نال النعمة  
 (التي فتح) للأنبياء لكل خير وألوا أبواب الخرافة السبب في نزول الرجات للعباد أو  
 الفتح للشفاقة فإنه المخصوص بالشفاقة العظمى يوم القيامة أولاً روحه الشريفة  
 سبقت الارواح في الحق وتخلقت الارواح قبل الاجساد بألفى عام قاله شيخنا يوسف  
 السجلاوى (الخاتمة) للأنبياء فلا نبى يتبدأ أى تظهر نبوته بعده فهو آخرهم في الوجود  
 باعتبار جسمه في الخارج فلا تمنع شريعته اذارة عظيماً حيث لا يحتاج بعده لغیره  
 (وآله وصحبه أجمعين والمجد لله رب العالمين) ختم بذلك كتابه لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله تعالى فيه ولم يصلوا على نبيهم الا كان عليهم ترة فان شاء  
 عنهم وان شاء غفرهم رداء الترمذى وابن ماجه والترمذى كوزن عدة النقص وفي رواية الا  
 كان عليهم حسرة يوم القيامة وإن دخلوا الجنة «وهذا أثر ما برزته عنه القدرة لا يحول  
 منى ولا قدرة قال السيد عبد الله المرغنى واعلم يا أنى اتي رأيت أن لا يكتب الانسان كتاباً  
 في يومه الا قال في غده لو كان غير هذا المكان أحسن ولو زيد هذا المكان يستحسن ولو قدم  
 هذا المكان أجمل ولو ترك هذا المكان أفضل وهذا من أعظم المعبرود لبل استتلاء النقص  
 على جملة البشر ولا يكون الا ما قصده وأراد من أمره من كاف وفون انتهى وكن يا أنى  
 للعيوب سائراً والله أسأل أن يكون الذنوب غافراً والمطلوب من الاخوان الصفيح عن  
 الزلل والعفوص العالى والستر لذى الخلل فان النقص ذاتى والتقصير صفاتى والبص  
 سمانى والمرحوم ما طلع عليها في هذا الكتاب أن ينظر لها نظراً اعتقاراً ويرى على ما فيها  
 أدباً لا استار فالستر من طبيعة الكرام واظهار العيوب من عادة اللئام فن على

بنه كصليت وسلم  
 وفاركت على سيدنا ابراهيم  
 وعلى آل سيدنا ابراهيم  
 في العالمين انك جيد  
 مجيد

بالاستغفار وهو التماس وأنواع الملام والملام لا يلام والله أسأل وبنيته أتوسل أن  
 أحل محل القبول أنه خير مأمول وأكرم مسؤول وهذا وأختم بما روي عن علي رضي الله  
 عنه أنه قال من أحب أن يكال بالمكال الاوفى فليقل آخر مجلسه أو حين يقوم سبحان  
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين \* قال مؤلفه  
 قد ابتدئ بتأليف هذا الكتاب في يوم الاربعاء سادس عشر من شهر رذی القعدة سنة  
 غرعو ووافق فراغه على فصل الزكاة يوم الخميس الاخير من شهر صفر ووافق فراغه  
 بالتماس على فصل الصيام ليلة الاثنين سبخ ذلك الدهر سنة غرعر  
 وهو ألف ومائتان وسبعون وسمعت من هجرة النبي المحسم ع  
 صاحبها أفضل الصلاة والتسليم بعون الله اللطيف  
 الحليم وقت المجاورة بمكة المشرفة في زقاق  
 الطبري جعله الله نافعا للبسر

بجاء سيدنا محمد

النبير



وبعد

حمد الله على دوام النعم  
 والشكر له على علو المنزلة والوفاة ولصانعة  
 والسلام على خير العرب والهمم وعلى آله وأصحابه  
 أوفى العلم وأكرم يقول معجزة قد تم طبع شرح كاشفة النسخ  
 للعلامة الفاضل ابن عبد المعطي محمد نووي على سفينة النجاة تأليف الشيخ  
 الفاضل سالم بن حمير المحضري في أصول الدين وإتقنه على مذهب الآمام الشافعي  
 رضي الله عنه وأرضاه وبهامشه كتاب الرضا في تبديعة في أصول الدين وفروع الشريعة  
 على مذهب الآمام الشافعي أيضا على دمة الأئمة الفاضلين الحاج أبي طالب المعني  
 والحاج فدا محمد بالمطبعة المحميدة العامرة المنشئة بمحروسة مصر القاهرة  
 وقد اعنتني بتفهمها على الأصل المطبوع في ولاق أحمد المكي  
 محبة الله أحسن الاخلاق وقد وافق تمام طبعه  
 وكذا نفعه منتصف شهر رذی القعدة من سنة  
 ألف ومائتين وثمان وتسعين من  
 هجرة سيد المرسلين



